

محمود أمين العالم

مفاهيم وقضايا اشكالية



دار المناداة الجديدة

محمود أمين العالم

مفاهيم وقضايا إشكالية

دار الثقافة الجديدة

عشر نقلات متواضعة فى ملكوت التنقل ..

النقلة الأولى :

أتذكر دائما هذه الحكاية الصغيرة .

طائفة من الأصدقاء ، تزور أديبا المجلزيا يقيم فى لندن ، فتجده محاطا بحقائق كبيرة تؤذن برحلة طويلة بعيدة . فتسأله : إلى أين ؟ ويجيب : أنا ذاهب إلى لندن .

وأتساءل : هل من الضرورى أن يخرج المرء من " لندنه " ليتمكن من أن يتواجد فيها ؟ أيصح إذن هذا الشكل القياسى : أنا أنتقل من أ ، إذن فأنا فى قلب أ " ؟ نعم يصح ... لأن الألفة تعنى الغفلة فى أغلب الأحيان !

وهل يخرج المرء من " لندنه " وهو مقيم فيها ؟ نعم .. يخرج منها بالاغتراب أو بالرفض النفسى أو بالتهميش الاجتماعى ، أو بالجنون أو بالشرة ، أو بالتجاوز العقلى والعاطفى ، أو بإبداع " لندنه " الحقيقية ، فى قلب " لندن - الواقع " ، وعلى رغمها ، وفوق أنقاضها ..

أنا أنتقل إذن فأنا موجود

أنا أنتقل إذن فأنا حر

أنا أنتقل إذن فأنا مبدع

أنا أنتقل إذن

النقلة الثانية :

أتذكر : وقفة طويلة أمام حائط معتم " كل المساجين وشهُمٌ للحيط " . أمر قطعى ملزم ! هل من سبيل لعبور هذا الحائط وتجاوزه ؟ نعم .. سبيل واحد . إلغاؤه . كيف ؟ البعض فقد الوعى ، آخرون إنهاورا جسانيا أو نفسيا ، وآخرون صنعوا نافذة ، خرجوا منها إلى ذكرياتهم ، إلى المتخيل ..

* نشرت هذا الموضوع بالفرنسية عام ١٩٨٣ فى إطار مجموعة أخرى من الموضوعات السيكلوجية حول " النقلة " فى دلالاتها وأبعادها المختلفة ووجدته يصلح مدخلا لمقالات هذا الكتاب . فقت بترجمته مع إدخال بعض التعديلات

التجربة ذاتها فى زلزلة ضيقة ، خائفة . رحلة الخيال المحرر . إلغاء الزلزلة بضوء فكرة ، صيدة ، أغنية ، حلم ، يشعل الحواس ، بتابعة تغيرات الأيام والليالى بخطوط وكلمات محفورة تتابع ، وتحصى التجدد والتغير عبر الحوائط الصماء الجامدة أ ألم تفعل شهرزاد الأمر نفسه ؟ تحت فى حائط شهرزاد نافذة تطل به على عالم مختلف ، وتنتقل به من الثابت إلى المتحرك ، من المطلق إلى النسبى ، من الآن إلى الآخرين ، من الواحد إلى المتعدد ...

بهذا عرف شهریار طريقا من طرق الحرية !

النقلة الثالثة :

على أن هناك طريقا آخر : من المتحرك إلى الثابت من النسبى إلى المطلق . من المحسوس إلى المجرد كانت رحلة حى بين يقظان ، ومن الجزئى إلى الكلى كانت رحلة ابن عربى ، ومن الآن وحدى إلى الآن الكلى كانت رحلة الحلاج .

وفى كتاب " المواقف " للنفرى تتوقف الحركة ، ولاتتوقف النقلة . يقول النفرى فى موقف التقرير : وقال لى إذا خرجت عن الحرف خرجت عن الأسماء ، وإذا خرجت عن الأسماء خرجت عن المسميات وإذا خرجت عن المسميات خرجت عن كل ما بدا وإذا خرجت عن كل ما بدا ، قلت فسمعت ودعوت فأجبت " .

النقلة الرابعة :

هكذا قال النفرى أيضا فى " موقف من أنت ومن أنا " : فقال لى أهرب ، فقلت إلى أين ؟ فقال قع فى الظلمة ، ف وقعت فى الظلمة فأبصرت نفسى " . ألهذا فقأ أوديب عينيه ؟ هل الظلمة نفى للآخر ، أم هى رؤية للآخر عبر رؤية للذات أشد وضوحا ؟

النقلة الخامسة :

على أن أبا العلاء المعرى لم يفقأ عينيه بإرادته ، ولم يسقط فى الظلمة ، وإنما راح فى محبسية يحارب الظلم والظلام السائدين فى عصره . وفى محبسية قام بأشجع تنقلاته ونقلاته العقلية والشعرية ، وخاصة تلك التى راح يخوض بها غمرات الجحيم والفردوس .

كانت اللغة هى حبيبته بياتريس التى راح يكتشفها ويبدعها فى آن . لم تكن اللغة عنده مجرد وسيلة للتواصل ، بل كانت فى ذاتها قيمة إبداعية ، نقلة ضوئية بين المحسوس والمجرد ، بين المبنى والمعنى بين المحدود واللامحدود . ماهى الاستعارة ، إن لم تكن هذه النقلة بين الأشياء والمعانى ، وبين معانى الأشياء ، ومعانى المعانى ؟ وكانت اللغة عند المعرى سلاحا استعاريا للرفض ، للتمرد على ما يلزم ، للخروج على ماهو سائد مفروض ، ولولوج طريق الحقيقة والحرية والإبداع الذى توهجت معالمه فى محبسيه ..

النقلة السادسة :

ما أكثر ما نخلط بين الإيديولوجية والحقيقة . هل الأرض مركز الكون ؟ أم الشمس ؟ ما أطول المسافة الإيديولوجية وأقصاها التي قطعناها للوصول إلى إجابة أقرب إلى الحقيقة . قال أرسطو إن كل شيء يتحرك نحو مكانه " الطبيعي " فما هو هذا " الطبيعي " ؟ وما الذي جعله " طبيعياً " ؟ " الطبيعي " المزعوم علاقة ثابتة ، محددة سلفاً ، بمعيار ثابت ، ومحدد سلفاً كذلك ! المكان " الطبيعي " عند أرسطو هو الإيديولوجية السائدة فى عصره . الإله الارسطى هو المحرك لكل السماوات . ولكنه محرك لا يتحرك فكيف يحرك السماوات ؟ يحركها بالعشق ، تماماً مثل عبيد المجتمع اليونانى الذين ينتقلون بالولاء والطاعة نحو أسيادهم . إنها نقلة غائبة مشروطة بهذا " الطبيعي " المزعوم ، المكان ، الطبقة ، السلطة ، التقاليد ، المطلق .

مادام هناك مفهوم مطلق ، أقنوم مطلق ، قيمة ، مطلقة ، نسق ثابت مطلق ، مقدس ، فليس ثمة نقلة أو تنقل .

مادام هناك مكان " طبيعى " سلفاً ، فليس ثمة حركة ، ليس ثمة حرية ، ليس ثمة إبداع . كل خروج عن هذا المكان " الطبيعى " يصبح مرضاً أو قرداً . لا فرق .

أين الصحة النفسية والاجتماعية إذن ؟ فى التكيف مع الواقع السائد ، والاسترخاء له ، أم فى التمرد عليه ؟ فى الطبيعة ، أم فى التاريخ ؟ .

فى لغتنا العربية ، تعنى كلمة " فسق " فى أصلها اللغوى " الخروج " . وتعنى كلمة " التوبة " فى أصلها اللغوى " العودة " أى النقلة من المكان الإيديولوجى " الطبيعى " السائد والعودة إلى المكان الإيديولوجى " الطبيعى " السائد ! ولهذا كان من " الطبيعى " أن تعنى كلمة " الناقلة " مصيبة من مصائب الحياة !

فى جميع لغات العالم نجد هذه " الدلالة - النقلة " الإيديولوجية للعديد من الكلمات ، لتطبيع النقلة وسجن التاريخ .. ولكن ألا نقول فى أدبنا العربى : سافر ففى الأسفار خمس فوائد ؟ ونقول كذلك : إن العز فى النقل ؟

صحيح .. على أننا عندما نقول ذلك فإننا لانعنى النقلة خارج المكان " الطبيعى " السائد ، وإنما داخل القيمة السائدة نفسها ، تماماً مثل الحج . إنه ليس نقلة ، وإنما هو غوص فى المكان الإيديولوجى المحدد وتأكيد له . ربما لهذا ، رفض العلاج أن يكون الحج مقصوراً على النقلة المكانية إلى الأماكن المقدسة !

النقلة السابعة :

على أن رحلة الإسراء التى قام بها النبى محمد إلى بيت المقدس كانت نقلة حقيقية ، ولو لم ينتقل من مكانه . كانت إضافة لرؤية كونية جديدة .

وكذلك كانت هجرته المكانية من " مكة " وقطيعته معها . كانت بداية طريق إلى " مكة "

الأخرى ... " مكة " الحق ، والعدل والطريق ...

وهكذا كانت كذلك البدايات الأولى لليهودية والمسيحية ولكل ديانة ، ولكل عقيدة ولكل رؤية إذا أضاعت جديدا .

لانتقلة حقيقية بغير موت آلهة ، وتحطيم أصنام ، وبغير رؤية جديدة . لانتقلة حقيقية بغير القطيعة مع محاور الإشارة المطلقة ، المعرفية والعاطفية والطبقية ، لانتقلة حقيقية بغير التحرر من أسر الأنير الوبسى المطلق لنيوتن واكتشاف النسبية المطلقة التى تتصاعد باستمرار نحو المطلق النسبى ..

النتقلة الثامنة :

على أنها ليست دعوة إلى القطيعة مع كل نقطة إشارة ، مع كل مرجع ، أو إلى الشطح بغير غاية أو إلى السباحة فى منطقة انعدام الوزن .

أو الرحلة المعلقة فى الفراغ ، أو الدائرة فى حقول العدم .

بل هى القطيعة - الجسر - الامتداد - الاتصال - الصعود إلى ضفة - قمة - أرقى .

ولهذا فهى النقلة الحرة الواعية ، وليست النقلة العمياء المفروضة . النقلة العمياء المفروضة انعدام للنقلة أو سقوط فى النقلة الوهم . والنقلة الحقيقية هى النهاية - البداية - الغاية - البداية الجديدة أبدا ، تجديدا للذات وإبداعاً فى الحياة .

النتقلة التاسعة :

منذ بداية عصر النهضة العربية . فى القرن التاسع عشر وحتى اليوم ، يتفاقم صراع بين تيارات ثلاثة حول سؤال واحد : ماهو طريق التقدم ؟

هل هو العودة إلى الماضى ، إلى اليتابيع الأولى ، وخاصة فى تراثنا الدينى ؟

هل هو رفض الماضى ، والتبنى الأعمى للمشروع الغربى ؟

هل هو التوفيق بين الأمرين والبحث عن صيغة وسطية سعيدة منهما ، ؟ بينهما .. ؟

إن العودة إلى الماضى خديعة . لأنه ليس ثمة عودة . حتى صخرة سيزيف لم تعد أبداً إلى موضعها الأول (الطيبى ١٤) . العودة إلى الماضى هى دائما محاولة لإضفاء مشروعية لمشروع معين فى حاضر معين أى محاولة لتكريسه ، وتقديسه .

ورفض الماضى والتبنى الأعمى للمشروع الغربى يعنى الاغتراب الجماعى وفقدان الذات ، وطمس روح الابداع والنقد والتجدد ..

ومحاولة التوفيق محاولة قصامية .. دون كيشوتية ، أقصى جهدها التسوّل فى أطراف العالم ، أطراف الفكر وهوامش التاريخ ..

النقلة العاشرة :

فى البدء كان الكلمة - الفعل - الابداع . فى البدء كانت النقلة . فى البدء كانت النقلة من المادة الميتة إلى المادة الحية ، ثم كانت " النقلة ، النقلات " من المادة الحية إلى المادة العاقلة ، إلى المادة المبدعة ، الفردية والاجتماعية والحضارية ، كانت النقلة المتصلة من الطبيعة إلى التاريخ ، ومن الواقع إلى القيمة ، ومن المحدود إلى اللامحدود ، ومن الاستتباع إلى الابداع .

هذا هو الطريق . ليس النقلة - التضليل ، ليس النقلة الدوران حول أصنام الحجارة والكلمات والذكريات والرؤوس ، ليس النقلة الخالية من الجذور والغايات ، ليس النقلة المراوحة فى المكان ، ليس النقلة الضياع ، ليس النقلة التكرار والاستنساخ والجمود ، ليس " النقلة - العودة " الملفقه إلى البدايات المطلقة ، ليس النقلة الكلمة بلا فعل ، أو الفعل بلا كلمة .. بلا عقل أو ابداع .. وإنما النقلة البناء والتنمية والتفتح والتجدد والتجاوز إلى غير حد ، بالإنسان وللإنسان .

أزمة ثقافة

أم أزمة حكم؟

فى بداية قرننا هذا ، وتحديدأ فى يولييه عام ١٩٠٣ ، صدرت فى القاهرة رواية للمفكر الأديب فرح أنطون بعنوان " الدين والعلم والمال " . نقول رواية تجاوزأ أو " على سبيل التساهل " كما يقول هو نفسه فى المقدمة . فالرواية يغلب عليها الحوار الفلسفى الاجتماعى الذى يدور بين ممثلى مدن ثلاث هى مدينة الدين ومدينة العلم ومدينة المال . وهو حوار يحتدم إلى حد الصدام الفاجع فى النهاية . على أنه يحتدم أساسا بين أرباب الأعمال من ناحية ، والعملة - أى العمال - من ناحية أخرى . وبين هاتين الطبقتين يقف فريق من العلماء (أو مايمكن أن نطلق عليهم بمصطلحاتنا الجديدة : المثقفين) . وعندما ينهض - فى البداية - ممثل العمال معبرا عن شكوى العمال من طمع أرباب الأعمال ومطالباً مشاركة العمال فى الأرباح ، ينهض ممثل أرباب الأعمال مفسرا شكوى العمال ، بأنها نتيجة لتحريض عناصر من خارجهم قائلا : " إننا نحب عمالنا كما نحب أولادنا . كيف لا ، وهم رفاقنا وشركاؤنا فى أعمالنا . وإنما شكوانا من بعض الظامعين الذين يشرون خواطرمهم علينا . ويحرضون طبقتهم على طبقتنا . فلتفصل الحكومة العمال عن هؤلاء المحرضين فيستتب السلام بين الجميع " . وقد يكون فى كلام ممثل أرباب الأعمال تعريضا خفيا بالعلماء - المثقفين - بإعتبارهم المحرضين للعمال . وهنا ينهض رجل من فريق العلماء ، يفند هذه الحجة قائلا : " فلو رفعت يد الذين يسمونهم بالمحرضين فهل يتحقق السلام الذى يحقق للعمال .. راحتهم وسعادتهم ، أم يبقى سلامهم موتاً أديباً وماديا كسلام أهل القبور ؟ " ثم يأخذ فى مهاجمة رجال الدين متهما إياهم بأنهم يتزلفون للأغنياء وأصحاب الأموال ويجارونهم فى كل شئ حتى ما يخالف مبادئهم الدينية . ويدجّلون على الشعب " لينشغل بالأوهام والأحلام عن مصالحه الحقيقية " .

وحتى هذه اللحظة من الرواية ، نستشعر تحالفا بين العلماء (المثقفين) والعمال ، وفى مواجهتهما يتحالف رجال الأعمال ورجال الدين . وينتهى العمال فى النهاية بتقديم مقترحات واضحة حاسمة هى : أن تصبح المعامل والمصانع والمتاجر والمراقق والمنافع ملكا لجميع الأمة ، وتتولى الأمة إدارتها بنفسها وتوزع أرباحها بين أبنائها . أى أن الحكومة تصبح هى التاجر الوحيد الذى تنحصر فى يده المتاجر والمصانع والمزارع . إنها دعوة كما نرى إلى الاشتراكية بحسب مفهوم فسرّح أنطون للاشتراكية فى ذلك الوقت المبكر . وهنا لايلبث أن يسدب

خلاف واختلاف بين العمال والعلماء وبوجه خاص " العلماء المعتدلين " كما تقول الرواية ، أو بتعبير آخر يتم فرز فكري طبقي بينهما . فيتقدم بعض هؤلاء العلماء بحل توفيقى بين الطرفين هو زيادة أجور العمال من ناحية ، وفرض ضريبة على إيراد أصحاب الأعمال من ناحية أخرى . ويتقدمون بتشريع لذلك . ويرفض العمال الاقتراح ، ويشعرون أن بعض العلماء قد أخذ يتخلى عنهم . وفى الصباح يجد الناس جدران الشوارع قد امتلأت بشعارات مكتوبة بحروف غليظة تقول " الشعب المهذب يخون الشعب المسكين " والشعب المهذب هنا هم المثقفون العلماء . ونقرأ تحت هذا الشعار منشوراً تقول بعض فقراته " لقد خدعوكم وضحكوا عليكم . فلا تصدقوهم ، ولا ترضوا باقتراحاتهم ... أيها الأخوة .. هل تعرفون الذين خانوكم ؟ .. خانكم أولئك الذين يسمون أنفسهم علماء معتدلين . وما دروا أن الاعتدال لا يحصل حقا ضائعا . يقولون إنهم أهل العلم وإنهم خرجوا من أحشاء الشعب ولذلك يرومون خدمته ؟! .. فأخبروهم بأنكم فى غنى عن خدمتهم إذا كانت على هذا المثال .. وخير لنا عدوانهم . إنهم اقتدوا برؤساء الدين ، ومالوا لأصحاب الأموال ترويجا لمصالحهم وإشباعا لبطونهم .. "

عذرا لعدم استكمال بقية أحداث الرواية ، وعذرا كذلك عن الاطالة فى عرض بعض عناصرها . ولكنها قد تكون مدخلا طيباً لموضوعنا - فمن هذه العناصر التى ذكرناها يمكن أن نستخلص بعض الدلالات :

نلاحظ أولاً أن الرواية لاتدين العلماء - المثقفين عامة ، وإنما " المعتدلين " منهم فقط . فالعمال فى مناقشتهم مع أصحاب الأعمال يقولون لهم بفخر وإعتزاز " إذا كان لكم مفكرون وفلاسفة ، فلنا نحن كذلك مفكرون وفلاسفة ويذكرون إسماً من أسماء فلاسفتهم هو على حد قولهم " الفيلسوف كارل ماركس " . وقضلا عن هذا ففرح أنظون مؤلف الرواية هو مثقف ملتزم بقضايا الديمقراطية والتحرر والتقدم والفكر العلمى . وكانت مجلته " الجامعة " منذ أن صدرت عام ١٨٩٩ فى مصر منبرا ثقافيا تنويريا يعبر عن انعطافة علمية جديدة فى الفكر العربى الحديث . الرواية إذن لاتدين المثقفين عامة ، وإنما تدين تلك الفئة منهم التى توظف ثقافتها لخدمة أصحاب السلطة والمال ، وذلك بتמיيع الصراع الاجتماعى . والرواية بهذا تعبر كذلك بشكل غير مباشر عن أن لكل طبقة مثقفىها المعبّرين عن مصالحها ، ولهذا فليست هناك ثقافة واحدة تعبر عن المجتمع ككل ، وإنما هناك ثقافة تعبر عن مصالح السلطة أو الفئات الحاكمة المتسلطة ، وأخرى تعبر عن جماهير الشعب . وبتعبير آخر ، إن للثقافة دلالة طبقية دون أن يتنافى هذا مع طابعها للقومى العام .

على أن الرواية تكشف ثانيا عن أن المثقف قد ينبع من أصول شعبية ولكن ممارساته وتطلعاته قد تجعله موضوعيا ينتسب إلى طبقة أخرى نقيضة للطبقة التى نشأ منها - كما تكشف الرواية - بل حياة فرح أنظون كلها - عن أهمية الثقافة وخطورتها فى الصراع الاجتماعى . فالعمال فى اليوم التالى مباشرة ، يوجهون منشورهم لا ضد أصحاب الأعمال مباشرة ، وإنما ضد الخطر المباشر الذى يتهددهم وهو الأفكار ، المقترحات ، التى قدمها " العلماء المعتدلون " فهذه

الأفكار والمقترحات هي الخطر الذى ينبغي مواجهته بحسم .

والنقطة الأخيرة التى يمكن استخلاصها من هذه الرواية هي أن السلطة قد تستخدم رجال الدين فى تضليل الجماهير عن مصالحهم الحقيقية .

ما أكثر الدلالات الغنية الأخرى التى يمكن أن نتبينها فى هذه الرواية الطليعية فكراً وإن لم نقل فناً . والحق أن قيمتها ليست مجرد قيمة تاريخية متقدمة فى هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الفكر العربى الحديث ، بل أكاد أقول أنها مازال تحتفظ بقيمتها المتقدمة فكراً حتى اليوم . فما أشد غفلة كثير من المفكرين العرب فى قراءتهم للأوضاع الاجتماعية والثقافية الراهنة عن هذه الأفكار التى نقرأها فى هذه الرواية التى ظهرت منذ اثنين وثمانين عاماً !

الثقافة بين مواقف ثلاثة :

إن كثيراً من المثقفين العرب عندما يعرضون للثقافة العربية الحديثة خاصة ، يعرضون لها على نحو تجرئى إطلاقى خالص ، ككتلة صماء واحدة متعالية فوق التاريخ ومتعالية فوق الملابس والأوضاع الاجتماعية المختلفة . وهم بهذا إما يمجّدونها جملة أو يدينونها جملة . وكلا الموقفين يفضيان إلى أمر واحد هو الغفلة عن الحقيقة ، عن التاريخ ، فضلاً عن الاغتراب والعجز عن الفعل الموضوعى المؤثر .

وأكتفى بالإشارة إلى ثلاثة نماذج متعارضة :

المثال الأول هو هذه الكراسات التى أصدرتها منظمة اليونسكو فى السنوات الأخيرة حول الثقافة فى العالم العربى ، حيث تتناول كل كراسة بلداً عربياً واحداً - وأضيف إليها الدراسة الضخمة التى صدرت عن " المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " تحت عنوان " التقرير النهائى والتوصيات التى خرج بها اجتماع الخبراء الحكوميين حول السياسات الثقافية فى البلاد العربية " : لست أنكر ما فى هذه الكراسات وتلك الدراسة من جهود طيبة من أجل توصيف الوضع الثقافى فى البلاد العربية ، ومحاولة التخطيط الشامل لمشروعات ثقافية محلية وقومية . ولكن الثقافة العربية تبدو فيها كأنها هى مجرد مشروعات متناثرة وكيانات معلقة فى فراغ خالية من أية دلالات أو تمايزات اجتماعية . وهى مجرد " استمرار - على حد تعبير تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين - لما كان مستمرا على مر العصور من نمو وإبداع وتطور " . ولكن ما هى هذه الثقافة المستمرة " فى نمو وإبداع وتطور " ؟ ماداليتها ، ماوظيفتها ، ماهدفها ، ما إشكالياتها الراهنة ؟ لاشئ غير رؤية مجردة غائمة حول ضرورة الحفاظ على ذاتيتنا الحضارية فى إطار لقاء سعيد بين الأصالة والحداثة . كيف ؟ لأحد يعرف ! لاهم ! فالمهم هو أن تلك الكلمات الكبيرة المتباعدة وأن نستنم إليها وأن نستريح وتربّين طمأنينة مطمئنة على مسيرتنا الثقافية المظفرة ، وبالتالي على أوضاعنا القائمة السائدة ، سواء فى مستوى السلطة السياسية أو مستوى البنية الاجتماعية .

وفى مواجهة هذا المثال المطمئن جدا ، نلتقى بمثال آخر غير مطمئن جدا - لو صح التعبير -

فهو نقيض لهذا المثال الأول ، وإن كان يلتقي مع هذا المثال الأول في نظرته إلى الثقافة العربية نظرة مجردة متعالية ، ويرأها كتلة واحدة صماء ، ويحكم عليها لهذا حكما واحداً مطلقاً وإن اختلف حكمه عن المثال الأول . ذلك انه يكاد يدين جملة ممارساتها وتعاييرها ، ويكاد يدعو إلى القطيعة المنهجية والاستمولوجية والايديولوجية معها ، تجاوزاً وتخطياً لها وانطلاقاً إلى بنية ثقافية جديدة تماماً . لعلى أشير على وجه التحديد إلى الشاعر أدونيس ، وإلى كتابه " صدمة الحداثة " خاصة ، وهو الجزء الثالث من كتابه " الثابت والمتحول " . وهو دعوة إلى القطيعة المطلقة مع الذاكرة التراثية عامة ، فضلاً عن إدانته لعصر النهضة ورفضه له جملةً . ولعل أشير كذلك إلى المفكر المغربي عبد الله العروي وخاصة إلى كتابه " الايديولوجية العربية المعاصرة " ، ومغالاته في الدعوة إلى اجتثاث الفكر السلفي والتوفيقى إلى حد " الرضى بأن تتميز عن الغير (والغير هنا هو الثقافة الغربية) بنبراتها فقط لا بمضمون ما تقول . رب معترض يقول : ستكون حينئذ ثقافتنا المعاصرة تابعة لثقافة الغير " . ويجيب العروي : " وليكن إذا كان ذلك طريق الخلاص " ١

ولعلى اكتفى بالإشارة أخيراً إلى مفكر مغربى آخر هو محمد عابد الجابرى الذى يقرر فى كتابه " الخطاب العربى المعاصر " " أن زمن الفكر العربى الحديث والمعاصر زمن ميت أو قابل لأن يعامل كزمن ميت " . وأن " العقل العربى " قد فشل فى بناء خطاب متمسك حول أية قضية من القضايا التى ظلت تطرح نفسها طوال المائة سنة الماضية . فلم يستطع تشييد إيديولوجية نهضوية يركن إليها على صعيد " الحلم " ولا بناء نظرية ثورية يسترشد بها على صعيد الممارسة والتغيير " . وهو يرى أن الفكر النهضوى العربى الحديث والمعاصر مثل الفكر الإسلامى فى القرون الوسطى " عبارة عن قراءة أو قراءات لفكر آخر وليس لتاريخه الخاص " وهو يتهم العقل العربى بالجمود بسبب " أنه يركن دوماً إلى نموذج سلفى وإلى اعتماد القياس الفقهى (قياس الغائب على الشاهد) وتوظيف الايديولوجية للنغطية على النقص المعرفى ، والتعامل مع الممكنات كمعطيات واقعية " .

وأشير أخيراً إلى المثال الثالث فى النظرة إلى الثقافة العربية المعاصرة . وهو على نقيض المثال السابق . إذ يرى أن أزمة ثقافتنا العربية الحديثة عامة ، تكمن فى تبعية الفكر الغربى - رأسمالياً كان أو اشتراكياً - وفى قطيعته مع أصوله التراثية . ولهذا فهو يدعو إلى رفض الثقافة الغربية عامة ، باستثناء منجزاتها التكنولوجية فحسب ، والعودة إلى التراث السلفى القديم عامة ، والدينى بوجه خاص ، تأكيداً لخصوصيتنا وأصالتنا الحضارية القومية ، واستلهامه مصدراً للإبداع والتجديد فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عامة . وتتنوع الاجتهادات وتتفاوت داخل هذا المثال الثالث ، فهناك الاتجاه السلفى المتزمت الذى ينظر إلى التاريخ نظرة قائلية جامدة ويسعى لاتخاذ الماضى معياراً قيمياً وعملياً ثابتاً لصياغة الحاضر والمستقبل ، وهناك الاتجاه السلفى الجديد وهو أكثر واقعية وعقلانية وإن غلب عليه الطابع الوسطى والتوفيقى والانتقائى والتعصب القومى .

ولسنا هنا فى مجال مناقشة هذه الأمثلة الثلاث فى الموقف من الثقافة ، ولكن حسبى أن أقول بأنها تتناول الثقافة العربية تناولاً تجريبياً غير تاريخى ، ينتزع الثقافة من سياقها الاجتماعى ولا يحرص بما تزخر به من صراعات و تناقضات واختلافات بحسب الملبسات الاجتماعية والتاريخية المختلفة .

ولهذا فإننا لانستطيع القول بما يقول به المثال الأول من أن الثقافة العربية على مايرام ، وأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، ولا يعدو ما نحتاج إليه عن أن يكون مجرد مشروعات جزئية للإضافة والتحسين والتطوير . فهذا تسطيع وغفلة عن حقيقة واقعنا الثقافى .

ولسنا نستطيع الدعوة إلى القطيعة المطلقة مع الذاكرة التراثية كما يدعو أدونيس . حقا ، ان كل مرحلة فكرية جديدة ينبغي أن تكون قطيعة مع المراحل السابقة . ولكن هناك فارقا بين القول بالقطيعة المطلقة مع الذاكرة التراثية ، وبين القطيعة الجدلية التى تعنى الاستمرار الابداعى ، والتواصل النقدى الخلاق تعبيرا عن ضرورات موضوعية وذاتية جديدة . ويكاد أدونيس يذكرنى بالعصفور الذى أشار إليه الفيلسوف الألمانى كانط فى كتابه " نقد العقل المجرد " ، هذا العصفور الذى كان يضرب الهواء بجناحيه كى يطير ، ويتصور أنه لو لم يكن هناك هواء لكان طيرانه أكثر يسرا وسهولة ! ولا يعرف أنه لولا الهواء الذى يقاوم جناحيه لما استطاع أن يطير !! لا ابداع ثقافى بمعزل عن الذاكرة التراثية الحية ، بفضلها وعلى الرغم منها فى آن واحد .

ولسنا نستطيع كذلك الموافقة على هذه الدعوة التى يدعو بها العروى إلى مايشبه التبعية للفكر الغربى ، أو على الحكم الاطلاقى المجرد الذى يسحبه الجابرى على مايسميه بالعقل العربى عامة . والغريب أن دعوة العروى وحكم الجابرى يتناقضان مع ماتتسم به كتابات هذين المفكرين من عقلانية نقدية ومنهج تاريخى .

ولسنا نستطيع كذلك أقرار النزعة السلفية بشقيها المتزمت والجديد . فهى بإسم الأصالة دعوة إلى تجميد الحياة ، وإلى العزلة عن خبرات العصر وحضارته ، فضلا عن غفلتها عن الرؤية الموضوعية للواقع فى مختلف ظواهره الصراعية .

إن مشكلة هذه الاتجاهات الثقافية جميعا - على اختلافها - أنها تعالج الثقافة معالجة مثالية متعالية ، خالية من الرؤية الاجتماعية والتاريخية . وهى لهذا ، ويرغم ما قد يتوفر لدى القائلين بها من جدية ونوايا طيبة وتطلع للتغيير بل للتثوير ، فإنهم يسهمون بشكل أو بآخر فى تكريس واقعنا الثقافى الراهن ، وبالتالي واقعنا السياسى والاجتماعى السائد . ولهذا يكثر بينهم الحديث عن أزمة ثقافية هى فى الحقيقة أزمة مفهوم معين للثقافة ، وأزمة ثقافة معينة .

ماهى الثقافة :

وتأسيسا على هذا ، قد يكون من الضرورى أن نتأمل معنى الثقافة وحقيقة أزمتها وأحب أن أؤكد منذ البداية أنه ليس هناك ما يمكن أن نسميه فراغا ثقافيا لدى أى إنسان أو

فى أى مجتمع ، فهناك ملاء ثقافى دائما أيا ما كانت قيمة هذا الملاء الثقافى أو مستواه أو دلالتة الاجتماعية . فالناس جميعا وبغير استثناء مثقفون وإن لم يمارسوا جميعا وظيفة المثقف فى المجتمع . ذلك أن لكل إنسان ثقافته التى تتمثل فى رؤيته الفكرية للعالم ، وسلوكه العملى والاجتماعى والوجدانى فيه ، سواء كان واعيا بهذا أو غير واع . ولهذا فهدف التثقيف أحيانا قد يكون هو التفرغ الثقافى لا التثقيف ، التفرغ الثقافى - نقديا - من أجل إعادة التثقيف . أى يكون التثقيف نقدا ونقضا وتغييراً للبنية الثقافية المسيطرة من أجل إرساء بنية ثقافية أخرى جديدة . مختلفة . ولعل أسوق فى هذا الصدد تجربة صغيرة لى فى لقاء مع أحد الفلاحين منذ سنوات بعيدة . كان فلاحا فصيحاً بحق ، راح فى أول لقاء بيننا يمتحننى فى كل شئ ، من حركة الأفلاك حتى أدق المشاكل والهجوم الإنسانية . وكانت إجابتى دائما تخيب ظنه . ذلك أنه كان يملك إجابات جاهزة يغلب عليها الطابع الأسطورى السحرى أو الدنى ، على حين كانت إجاباتى باردة جافة برودة وجفاف العلم . وفى النهاية سألتنى هذا الفلاح الفصيح الطيب : جُل لى يأسى الأئندى .. إيه معنى كلمة سلامات ؟ قلت له : معناها ياعم جمعة التحية والأمان . فضحك عم جمعة من إجابتى الساذجة وقال : شوف يأسى محمود : " سلا " ده كان أصله ملك ظالم جورى جوى . الناس بتخافه وبتناهيه . جام الملك سلا ده مات . الناس فرحت وخرجت تجول لبعضيها سلا مات . سلا مات " . وهنا وجدت قرصتى للحديث لأول مرة - فقلت نعم جمعة : وهوة الملك الظالم مات خلاص ياعم جمعة ، يعنى الظلم مات خلاص ياعم جمعة ؟ فرد على عم جمعة قائلا : الظلم مالى اليلد يأسى محمود فقلت له : يعنى سلا لسه مامتش ؟ قال : ده ؟! فقلت له : لو كان سلا با عم جمعة اسم ملك ظالم صحيح ، كان لازم الناس لما تتقابل تقول لبعضيها : سلا .. لسه مامتش ، سلا .. لازم يموت " وهز عم جمعة رأسه ، وهكذا وجدت ثغرة أدخل منها إلى بنيتة الثقافية كلها ، لنبدأ معا حديثا سياسيا اجتماعيا جليدا .

أردت أن أقول ببساطة ، إن لكل إنسان رؤيته الثقافية التى تتجسد فى تصوراتهِ وفى سلوكه العملى ومواقفه الاجتماعية . وهذه الرؤية الثقافية رغم طابعها الشخصى الذاتى ليست مجرد رؤية شخصية ذاتية صنعها الإنسان لنفسه بنفسه ، مهما كانت عبقريته الفردية ، أو مهما كانت مشاركته الابداعية فى إغنائها ، وإنما قد امتص هذه الثقافة من الحقل المعرفى الاجتماعى الذى يعيشه ، فضلا عن موقفه الاجتماعى وممارساته وخبراته الحياتية فى مجتمعه الخاص وعصره عامة . إن تفسير عم جمعة لتعبير " سلامات " هو جزء من بنية ثقافية تعبر عن ايدولوجية طبقية معينة ، لم يصنعها هو وإنما امتصها وقتلها اجتماعيا . إن الناس يتحركون رغم الطابع الحر بل الابداعى أحيانا لتحركهم كأفراد ، يتحركون فى إطار حقل ثقافى معين يشرط حركتهم سلبا أو ايجابيا . وفُضلا عن هذا فالثقافة لا تقتصر - كما يظن أحيانا - على التعابير والمنجزات والمفاهيم والقيم الأدبية والفنية والفكرية والعلمية فحسب ، وإنما تشمل كل المضامين الفكرية والوجدانية والتذوقية فى مختلف مجالات السلوك السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وهى بهذا المعنى جزء من البنية الايدولوجية الاجتماعية العامة التى هى أكثر شمولاً وتجريدا . ولهذا فالثقافة كبنية ايدولوجية تتغلغل كقوة فاعلة فى مختلف أنسجة المجتمع

وهياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والتنظيمية عامة ، على أنها فى الوقت نفسه هى نتيجة لهذه الأنسجة والهياكل وإفراز منها .

وليس التمييز بين مايسمى بالبنية الفوقية الايدولوجية والبنية التحتية الاقتصادية إلا مجرد تمييز وظيفى ، فالبنيتان متداخلتان متفاعلتان ، ويشاركان معا بانتاجهما وإعادة انتاجهما ، فى إعادة انتاج علاقات الإنتاج السائدة . ففى كل مشروع سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى مفاهيم وتصورات وقيم ثقافية هى القوة المحركة للمشروع ، وهى فى الوقت نفسه ثمرة من ثمرات المشروع المنفذ نفسه . على أنه فى كل مجتمع ، لانحد بنية ثقافية ايدولوجية واحدة وإنما هناك البنية المعبرة عن الطبقة أو تحالف الطبقات الاجتماعية السائدة ، وهناك بنية أخرى معارضة متناقضة مع تلك البنية السائدة . وهذا هو التعبير عن الصراع الطبقي فى المجال الثقافى والايديولوجى عامة . وكما أن لكل سلطة ايدولوجيها ومثقفها ، فهناك كذلك ايدولوجيون للسلطة المضادة التى يرهص بها الصراع الطبقي المحتدم . معنى هذا أن الثقافة ليست عملية محايدة ، حتى وإن بدت كذلك فى الظاهر . إنها معركة صراعية حادة . وإن تكن خافتة . فى قلب العملية الاجتماعية ، معركة صراعية بين رؤيتين ثقافيتين . فهناك ثقافة " المسلط " (الأسمت) التى تسعى لتوحيد وتنميط المفاهيم والتصورات والقيم تجديداً وتكريساً للأوضاع السائدة المعبرة عن مصالح الطبقة أو التحالف الطبقي الحاكم ، إنها ثقافة اصطياد الإنسان ، التى تتخذ أحيانا شكلا جهيراً صارخاً شرساً ، فى الرقابة على الصحف والكتب والتعبير الفنية ومصادرتها ، وفصل المثقفين من أعمالهم واعتقالهم وسجنهم بل تصنيتهم جسدياً ، وهناك ثقافة التوعية العقلانية والتغيير والتجديد والتثوير التى تسعى لتأسيس رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة هى وعى مناضل متطلع إلى واقع إنسانى جديد أكثر حرية وعدالة وإبداعاً وإنتاجاً وسعادة .

وقد يكون من التبسيط المخل قصر الصراع فى المجتمع بين ثقافتين ، فما أكثر ما فى المجتمع الواحد وخاصة مجتمعاتنا العربية من ثقافات متعددة وذلك لتعدد الأبنية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية بل والقومية أحيانا والطائفية أحيانا أخرى مما يعقد الصراع الاجتماعى . بل قد يدور الصراع الفكرى داخل السلطة الواحدة نفسها بين الفئات المتحالفة فيها وانعكاساً للصراع الدائر فى المجتمع . على أنه فى جميع الأحوال هناك ثقافة سائدة مهيمنة تعبر عن الفئات الاجتماعية السائدة والمهيمنة وتكريساً لهذه السيادة والمهيمنة . وعندما نقول بأن الثقافة تعبر عن الفئات الاجتماعية السائدة لان قصد بذلك أنها تعبر التعبير المباشر الفج عنها ، ولان قصد مجرد الدعاية الشعارية للسلطة ، فللثقافة ولل فكر عامة ، رغم تعبيرها عن الواقع الاجتماعى ، قوانينها ومنطقها الخاص المستقل نسبياً ، وإنما نقصد الجواهر الفكرى العام الذى يسهم بشكل غير مباشر فى إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة وعلاقات القوى المهيمنة .

الثقافة والواقع :

إذا كانت هذه هي الملامح العامة لمفهوم الثقافة ، فما هي حقيقة أزمتها ؟ إن الأزمة بشكل عام هي حالة اختلال للعلاقة الوظيفية بين مكونات ومقومات بنية معينة . فالأزمة الاقتصادية هي اختلال العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ، والأزمة الصحية هي اختلال العلاقة الوظيفية بين عضو أو أعضاء في الجسم الإنساني وعضو أو أعضاء أخرى . وهكذا . فما حقيقة الأزمة الثقافية ؟ ولكن .. أى ثقافة نعنى فى ضوء ما سبق أن عرضنا له ؟ أزمة الثقافة الرسمية والعربية السائدة المعبرة عن النظم السياسية المهيمنة ، أم أزمة الثقافات المناهضة لهذه الثقافة وللهذه النظم المهيمنة ؟ أزمة مثقفى السلطات الرسمية العربية وإيديولوجيها أو أزمة ثقافة المعارضة والرفض والثورة وأزمة مثقفيها ؟

لو صح مفهوم الثقافة الذى عرضنا له من قبل ، ألا يحسن بنا أن نبدأ أولا بتأمل الواقع الذى تعبر عنه هذه الثقافة ، قبل أن نتحدث عن هذه الثقافة نفسها ؟ أو بتعبير آخر ، أن نبحث فى حقيقة الأزمة فى الواقع العربى نفسه قبل أن نبحث عنها فى الثقافة المعبرة عمن هذا الواقع ؟

لسنا هنا فى معرض دراسة تفصيلية تحليلية للواقع العربى عامة والمصرى خاصة وتحديد ملامح أزمته . وإنما نكتفى ببعض الأحكام الوصفية العامة .

ولهذا نكتفى بالقول بأن بلادنا العربية منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم تعاني أزمة تبعية شاملة للمشروع الرأسمالى العالمى فى مختلف أبنيتها وهيكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . إن هذا لاينفى محاولات وجهود ونضالات بطولية شتى لمحاولة الخروج من هذه التبعية ، بذلت طوال هذا التاريخ . إلا أنه فى الواقع الراهن ، وخاصة ابتداء من السبعينات من هذا القرن ، بعد ضرب المشروع الناصرى القومى التقدمى ، وقيام الثورة الساداتية المضادة ، أخذت تتعمق هذه التبعية وتستشرى لا مصرىا فحسب بل عربيا كذلك . هذا هو جوهر أزمة واقعنا العربى . إنها أزمة التبعية للتقسيم الدولى للعمل ، للرأسمالية الاحتكارية العالمية ، أى للإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، على أنها ليست مجرد أزمة مفروضة من الخارج فحسب ، بل هي أزمة الأبنية والهيكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية التى تكرس هذه التبعية وتكرس بها . أو قلنقل بموضوعة كاملة ، إنها أزمة الطبيعة الطبقة الاجتماعية لأنظمة الحكم العربية .

ومن هذه الأزمة تنبع كذلك أزمتنا الثقافية . فليست أزمة الفكر العربى نتيجة لسيادة بنية قياسية فقهية كما يقول الجابرى أو بنية سلفية كما يقول أدونيس ، أو توفيقية انتقائية لاتاريخية كما يقول العروى أو اغترابية فاقدة للاصالة القومية والتراثية كما يقول السلفيون ، هذه قد تكون بعض السمات فى مجليات وممارسات الثقافة العربية السائدة نختلف أو نتفق فى تقييمها . ولكنها ليست جوهر الأزمة أو سببها لها . إن الأزمة الثقافية مشروطة ومرتبطة بأزمة الواقع

العربى ، أزمة تبعيته للامبريالية العالمية ولكن من واجبتنا أن نعود إلى تساؤلنا السابق : أزمة أى ثقافة ؟ فلقد سبق إن أشرنا إلى أن هناك أكثر من ثقافة متصارعة فى المجتمع الواحد ، الثقافة السائدة المعبرة عن الفئات الاجتماعية السائدة ، والثقافة المناهضة التى تسعى للسيادة تعبيرا عن إرادة تغيير البنية السياسية والاجتماعية القائمة . فأى الثقافتين هى الثقافة المأزومة ؟ وأسارع بالقول : كلاهما ... وإن اختلفت طبيعة الأزمة وحدودها فى كل منهما . ولنعرض أولا لأزمة الثقافات الرسمية .

أزمة الثقافات الرسمية

تنبع هذه الأزمة فى تقديرى من اختلال العلاقة بين السياسات المعلنة وبين الممارسات العملية ، كما تنبع من التناقض بين هذه السياسات والممارسات وبين ما يحدث به الواقع العربى من احتياجات وضغوط موضوعية ملحة للتغيير والتجديد والتطوير ، وهذا ما يعرض أنظمة الحكم لفقدان مصداقيتها وبالتالي لفقدان سيطرتها السياسية والاجتماعية . ولهذا تنصدى هذه الأنظمة لخطر فقدان مصداقيتها بأمور ثلاثة : القمع الإيديولوجى ، والقمع الإدارى ، والأغراء أو الإغراق المالى . أما القمع الإيديولوجى فإنه يتخذ أكثر من مظهر . ولست أغالى إن قلت أن التهاون فى محور الأمية فى العالم العربى ليس أمرا اعتباطيا . بل هو هدف من أهداف هذا القمع الإيديولوجى . ولكن ما أكثر مظاهر القمع الإيديولوجى الأخرى من مسعى لتنميط الفكر وتسطيحه بالتعصب الدينى ، والتعصب القومى ، وإثارة النعرات الطائفية وإشاعة اللاعقلانية والفكر الأسطورى غير العلمى وتسييد روح الاستهلاك والاستمتاع بغير إنتاج أو إبداع ، فضلا عن إشاعة روح اليأس وعدم الاكتراث والقدرية والتسليم والنفعية الفردية والابتذال .

هذه بعض مظاهر الثقافة التى تسعى الأنظمة العربية لتسييدها وإشاعتها وتغذية الجماهير بها لمواجهة أزمة مصداقيتها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية . وهى تستخدم لتحقيق ذلك مختلف وسائل الاعلام والتعليم والثقافة ، من إذاعة وتليفزيون وسنما ومسرح ومدرسة وكتاب إلى غير ذلك . إنها محاولة لإشاعة الوعى الزائف لتفطية زيف الأنظمة نفسها وإخفاء تبعيتها وتخلفها عن خدمة مصالح الجماهير إن لم نقل خيانتها لهذه المصالح .. وفى قلب هذا الوعى الزائف أو فى قلب عملية تزيف الوعى يتحقق ما يسمى بالغزو الثقافى الأمريكى الصهيونى . فالغزو الثقافى ليس عملية خارجية فحسب كما يقال ، وإنما هو كالتبعية السياسية والاقتصادية جزء من العملية الاجتماعية الأيديولوجية الداخلية كذلك بل هو وجه من أوجه هذه التبعية نفسها . انه استنابات واستحضار لكل القيم والتصورات الاغترابية المعادية لروح العقلانية والديموقراطية والنقد والإبداع ، والمتناقضة مع مبادئ وقيم ثورتنا العربية ، ثورة التحرر والتقدم والوحدة القومية الديمقراطية .

على أن أنظمة الحكم العربية لاكتفى بالقمع الإيديولوجى وإنما تسنده دائما بالقمع الإدارى . بالرقابة على الكلمة المكتوبة والمنطوقة ، بمصادرة الافكار وسجن المثقفين وتعذيبهم وقتلهم ، بحرمان الجماهير من تشكيل تنظيماتهم السياسية والنقابية والمهنية بحرية ، ومن المشاركة

مشاركة ديمقراطية فى القرار السياسى والاجتماعى الذى يمس حياتهم ومستقبل بلادهم .

والى جانب القمع الايدىولوجى والقمع الادارى هناك الاغراء أو الاغراق المالى ، أى إغراء المثقفين وشراء كتاباتهم وتشويه ضمايرهم بالدولار النفطى . إنها لمصادفة موضوعية مؤسفة أن أرتبطت الثروة النفطية العربية بأشد الأوضاع الاجتماعية تخلفا وأشد الأنظمة السياسية رجعية وتبعية . وهكذا تنتشر ثقافة التخلف والرجعية والتبعية بانتشار هذه الثروة النفطية . فكم من بلايين الدولارات تصرف فى مجال الاعلام خاصة من أجل فرض وإشاعة هذه الثقافة التى تنزى بأحدث الأساليب التكنولوجية الاعلامية وتستكتب أبرز وألمع الكتاب والصحفيين العرب .

ولعلنى أكتفى هنا بالإشارة إلى تلك الجرائد والمجلات النفطية التى تبدأ صفحاتها الأولى باسم الله ، وكلها كفر وطنى واجتماعى وتبعية سافرة أو مقنعة للامبريالية الامريكية ، وتواطؤ مع المخطط الامريكى - الصهيونى .

وهكذا بالقمع الايدىولوجى والادارى والاغراء المالى النفطى تسمى أنظمة الحكم العربية إلى تغطية أزمة مصداقيتها الايدىولوجية والسياسية ، أزمة تناقضها مع مايفرضه الواقع العربى من ضرورات للتغيير والتجديد والتطوير ، أو بتعبير محدد من ضرورات الخروج من التبعية للمشروع الرأسمالى الاحتكارى الامبريالى العالمى ، وبناء المشروع العربى الاستقلالى التقدمى .

على أن الذى لاشك فيه ، وبغير تفاؤل عاطفى ، أن أزمة المصادقية الايدىولوجية للأنظمة العربية تزداد تفاقمًا . ذلك أنها إذا كانت تخفى تبعتها الاقتصادية بل والسياسية برطانات إيدىولوجية تزعم بها الاستقلالية القومية والخصوصية الحضارية والتراثية ، فإن سلوكها العلمى إزاء أبرز قضاياها القومية الملحة مثل قضية لبنان وفلسطين والموقف من التوسعية والعدوانية الاسرائيلية والامريكية ، يفضح هذه الرطانات ويكشف تواطؤها وتبعتها ويضاعف من أزمة مصداقيتها الايدىولوجية . ولكننا لانستطيع أن ننكر كذلك أن الايدىولوجية الرسمية ماتزال تؤثر - إن لم نقل تسيطر على - عقول أغلبية جماهير الأمة العربية ، أغلبية " الشعب المسكين " على حد تعبير فرج أنطون . فما يزال الوعى الزائف يُعمى كثيرا من العقول والقلوب والعيون . وما أكثر ما تستعين الأنظمة العربية بمفكرين ومثقفين كأبواق للتضليل والخديعة ، بعضهم عن اقتناع صادر عن وعى زائف ورؤية اجتماعية ضيقة قاصرة ، وبعضهم عن تبريرية ومصليحية وانتهازية رخيصة .

على أن الأمر لايقف للأسف عند هذا الحد ، وإنما يتعداه إلى محاوله وتنجح فيه أحيانا المؤسسات الامريكية من جرجرة بعض مثقفينا إلى دراسات وأبحاث وبحثات وبعثات ظاهرها العلم وباطنها محاولة الاحتواء الثقافى والمالى أو التعرف على حقائق واقعا من مصادره العلمية ، أو على الأقل ، ربط هؤلاء المثقفين بهم وابعادهم عن الانشغال بهموم أمتهم وعن الانخراط الواعى المسئول فى أنشطتها الوطنية والتقدمية .

هذا من أزمة الثقافات الرسمية

فماذا عن أزمة الثقافة التقدمية المناهضة لهذه الثقافات الرسمية ؟

أزمة الثقافة التقدمية

إن أزمة هذه الثقافة تختلف فى طبيعتها عن أزمة الثقافة الرسمية . فهذه الثقافة لاتصدر تعبيراً أو تكريساً للتبعية والتخلف ، وإنما تصدر عن رفض لهما وسعى للتوعية الشاملة من أجل القضاء عليهما وتجاوزهما إلى واقع آخر متحرر متقدم موحد ديمقراطى . إلا أن هذا الرفض وهذه التوعية يقف فى وجهها ، ويحد من تأثيرها أمور أربعة :

لعل أولها وأهونها على مافيه من قسوة ، هو العنف الادارى الذى يتعرض له المثقف التقدمى العربى ، والذى يمتد من حرمانه من كلمته إلى تجويعه وإلى دفعه إلى الجنون أو إلى السجن ، بل إلى حرمانه من الحياة نفسها . وقد يكون من الطبيعى فى غمرة الصراع الاجتماعى أن يعانى المثقف هذه المعاناة فى سبيل قول الحقيقة والإسهام فى تغيير الحياة وتجديدها . على أن الأمر لايقف عند معاناة المثقف نفسه وإنما ماتعانيه كلمته نفسها نتيجة لذلك من قيود على انتشارها وفاعليتها .

على أن ثانى هذه الأمور هو عزلة المثقف المصرى والعربى بشكل عام عن الجماهير الشعبية وهو بهذا يسهم هو نفسه فى تقييد انطلاق كلمته وانتشارها وفاعليتها . على أن الأمر لايقف عند حرمان الجماهير من الوعى الذى يتيح لها معرفتها وتذوقها لمنجزات المثقف التقدمى ، وإنما يمتد إلى حرمان المثقف التقدمى نفسه من الاحساس بحيوية الواقع الجماهيرى مما يسقطه فى كثير من الأحيان فى تجريدات بل شطحات استعلالية لاتتنسق ولاتتفق مع احتياجات واقعا العينية المحدد .

فما أكثر مانبيين فى كتابات وإبداع بعض مثقفينا الذين لانشك فى وطنيتهم وتقدميتهم ،، جنحوا إلى الابهام والاستغلاق ، ولا أقول مجرد القموض ، باسم التجديد والحداثة . وهو فى الحقيقة أقرب إلى الاغتراب بل إلى الهروب إلى الامام المستحيل الذى لا يختلف كثيرا عن الهروب إلى الماضى السحيق !

وما أكثر مانبيين كذلك جموداً فى تطبيق بعض المفاهيم والتصورات والخبرات الإنسانية التقدمية والثورية فى غير مراعاة لخصائص واقعا العينية الملموس ، وما أكثر الاكتفاء بمعرفة المفاهيم التقدمية والثورية والتشدد بها والغفلة أو التعالى عن الحقائق البسيطة والاحتياجات الملحة للواقع الحى . إن التعالى الثقافى التجريدى وتآليه النصوص والرؤية غير التاريخية وغير الموضوعية للواقع وفقدان روح النقد والنقد الذاتى والديموقراطية وعدم احترام حرية الاجتهادات الفكرية المختلفة واغفال الخصوصية باسم النظرية الكلية ، أو طمس النظرة الكلية باسم الخصوصية هى كذلك بعض السبلات التى يصاب بها الفكر التقدمى ، وتفقده الايجابية والفاعلية .

أما الأمر الثالث فهو أن الثقافة وإن تكن سلاحا فى النضال الوطنى والطبقى ، ومصباحا للتنوير الاجتماعى والتاريخى ، إلا أنها ليست مجرد أداة إجرائية ، ليست مجرد وسيلة لغاية ،

وإنما هي إلى جانب ذلك غاية في نفسها . ليست هذه دعوة إلى الثقافة من أجل الثقافة ، وإنما هي حرص على الارتفاع بالثقافة عن أن تكون مجرد كتابة لمناسبات ، أو خدمة لتكتيكات مؤقتة ، دون أن يعنى هذا تجاهلا أو إغفالا - في الوقت نفسه - للدور الضروري الإيجابي الأتى للثقافة فى كل لحظة من اللحظات . ومن هنا تنبع أزمة خاصة من أزمت الثقافة التقدمية - كيف تخدم الثقافة التقدمية اللحظة الراهنة فى غير تسطح أو ابتذال أو ديماجوجية ، وتكون فى الوقت نفسه رؤية ابداعية عميقة للإنسان وللحياة ؟

ما أخرجنا للفكر المناضل المباشر ، ولكن ما أخرجنا كذلك إلى ما يمكن أن نسميه بالصناعة الثقيلة فى مجال الفكر والثقافة ، أى ما أخرجنا إلى الفكر النظرى الذى يمتلك واقعنا امتلاكاً نظرياً ووجدانياً بدرجة عالية من الابداع والعمق ، دون أن يفرض علينا هذا أن نتخلى عن الواجبات الملحة للحظة الآتية . إن المثقف العربى التقدمى ممزق فى كثير من الأحيان بين إشكالية واجبات اللحظة الآتية ومتطلبات الدراسة المعمقة المستأنية والتأصيل الابداعى ؛

أما الأمر الرابع والأخير فهو انعدام الوحدة بين المثقفين التقدميين العرب . ولست أعنى هنا وحدة الفكر ، بل وحدة النضال الثقافى العملى ، فالثقافة العربية التقدمية تمتلئ باجتهادات متنوعة من فكر دينى عقلانى مستنير ، إلى فكر قومى موضوعى ، إلى فكر ماركسى متمرس وعيا ونضالا ، إلى فكر وطنى ديمقراطى عام ذى خبرة عملية حية . ولا أحد يطلب إلغاء هذه الاختلافات الفكرية أو التغافل عنها وتجاهلها . فإنها جميعا تشكل خصوصية فى الفكر العربى ، وتعبّر عن قوى وطنية واجتماعية مختلفة وخبرات متنوعة . على أن هذه القوى بإجتهاداتها وخبراتها مازال مفككة ، معزولة عن بعضها البعض ، بل مفتتة أحيانا فى داخلها بل قد تشغل فى كثير من الأحيان بالصراع فيما بينها أكثر من الصراع فى جبهة ثقافية موحدة ضد العدو المشترك للشورة العربية . ولاشك أن الصراع الفكرى واجب لتنمية الفكر نفسه . ولكن الصراع الفكرى ينبغى أن يخضع لأولويات وضرورات النضال السياسى والاجتماعى العام وإلا أصبح فوضى وتمزقا .

هذه بعض سمات أزمة الثقافة التقدمية وهى كما رأينا لا تلمس أساسا مضمون هذه الثقافة بل تمس فحسب قضايا ذات طابع تنظيمى ومنهجى فى ممارساتها .

أزمة الحكم

ولهذا يمكن القول بأن الأزمة الثقافية الحقيقية إنما تعانيتها أساسا الثقافات الرسمية انعكاسا وتعبيراً عن أزمة الواقع العربى نفسه ، وأن هذه الأزمة تتحمل مسئوليتها أنظمة الحكم العربية أساسا . إن الأزمة إذن ليست مجرد أزمة ثقافية ، بل هى فى الجوهر أزمة حكم هى مصدر كل الأزمات الأخرى التى يعانيتها واقعنا العربى بمستويات واشكال مختلفة .

ولهذا فإن كل محاولة للبحث عن مخرج من أزمة الواقع العربى أو من مأزقه - كما يقال هذه الأيام - بالدعوة إلى الوحدة القومية ، أو إلى مجرد التضامن العملى العربى ضد العدوان

والتوسع الاسرائيلى ، أو إلى اشاعة الديمقراطية ، أو إلى الخروج من التسمية للامبريالية العالمية عامة والأمريكية خاصة ، سوف تصطدم دائما بأنظمة الحكم المهيمنة وبطبيعة انتماءاتها ومصالحها الطبقية ، أو بالأحرى ، سوف تصدمها وتقف فى طريقها هذه الأنظمة !

إن السمكة تفسد من رأسها كما يقال ، وكذلك المجتمع الإنسانى ..

ولعل هذا يفسر مختلف المحاولات الايديولوجية والديماوجية لإخفاء وطمس حقيقة الدولة وطبيعتها . فهى بحسب هذه المحاولات مجرد سلطة محايدة فوق الطبقات ، خادمة للمجتمع ككل ، معبرة عن الصالح العام لجميع فئاته بغير استثناء أو تحيز ! أو هى سلطة اسطوانية غامضة بل مقدسة أحيانا فرأسها هو ظل الله على الأرض ! أو هى مجرد أفراد موظفين شتى يقومون بمختلف الخدمات دون رابط طبقي يحدد قسمايتهم أو سلوكهم ! أو هى الحكومة التى تتغير السياسات والممارسات بتغيرها ! إلى غير ذلك . وتزداد هذه المحاولات الايديولوجية والديماوجية بالنسبة للبلاد المستقلة حديثا ، أو المتخلفة أو التى تسمى ببلدان العالم الثالث ، وخاصة تلك التى لم تتبلور فيها بعد بلورة واضحة الفئات والهياكل الاجتماعية والطبقية .

ولهذا ، فإن الوعى بحقيقة الدولة وبطبيعتها وإزالة الأوهام وفضح الزيف حول مفهومها مهمة محورية فى أى دعوة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .

إشكالية العلاقة

بين المثقفين والسلطة

مدخل عام

ما أكثر ما تعالج قضية العلاقة بين المثقفين والسلطة معالجة تبسيطية . فالمثقفون يتقلصون في نموذج المثقف فرد مطلق يقف في مواجهة سلطة مطلقة . وبين هذا المثقف الفرد والسلطة تقوم علاقة محددة . فالمثقف إزاء هذه السلطة قد يكون " ناقداً أو مبرراً أو متفرجاً " (١) ، وقد يكون داخل السلطة أو خارجها ، وقد يكون مع السلطة أو ضدها . وعلى هذا فالعلاقة بين المثقف والسلطة لا تخرج عن أن تكون علاقة ثنائية سواء كانت استيعادية أو توفيقية .

والواقع أن العلاقة بين المثقفين والسلطة أكثر تعقيداً من هذه الثنائية التبسيطية . بل لعل هذه العلاقة أن تختلف باختلاف الملامح الاجتماعية والتاريخية التي تتحقق فيها ، كما يختلف كذلك الوعي بها باختلاف هذه الملامح واختلاف المواقف منها .

في أوائل عام ١٩٦٧ زار مصر الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر وألقى في جامعة القاهرة محاضرة حول " دور المثقف في المجتمع المعاصر " . ولقد اقتصر سارتر في محاضراته على تحديد دور المثقف في المجتمعات الأوروبية الرأسمالية وعرف المثقف بأنه " العالم الذي يخرج باهتمامه وعمله من حدود علمه المتخصص إلى آفاق المصالح الإنسانية المشتركة " . وفي تعريفه هذا للمثقف ، وفي محاضراته بشكل عام ، وضع سارتر المثقف في تعارض مع السلطة بشكل مطلق . ولقد اختلفت مع محاضرة سارتر في مقال نشرته (٢) آنذاك فرقت فيه بين مستويات ومواقف مختلفة للمثقفين وأشكال وطبائع مختلفة للسلطة ، وأشارت في هذا المقال إلى أن السلطة ليست هي مجرد الجهاز المركزي بل هي كذلك الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية إلى غير ذلك ، وأن موقف المثقفين سواء داخل جهاز الدولة أو خارج هذا الجهاز إنما يختلف باختلاف طبيعة هذا الجهاز وطبيعة سياساته من حيث أنه جهاز رجعي أو تقدمي ، وأن موقف المثقفين لا يتحدد فحسب بالتأييد أو بالرفض للسلطة على إطلاقها وإنما يتحدد أساساً بمدى مشاركة المثقفين مشاركة فعلية عملية في تكريس سياسات هذه السلطة أو تغييرها تغييراً جلياً .

(١) بحث ألقى في ندوة " المعرفة والسلطة في المجتمعات العربية " التي انعقدت في صنعاء بين ٦ و ٩ تموز (يوليو) ١٩٨٧ .

(٢) ونظمتها جامعة صنعاء بالتعاون مع معهد الإنماء العربي / نشر في مجلة أدب ونقد العدد ٣٨ / مايو ١٩٨٨ .

وكما كانت محاضرة سارتر تعبيراً عن موقف أغلبية المثقفين في البلاد الأوروبية الرأسمالية آنذاك ، فإننى أكاد أتلمس فى كلماتى القديمة تضاريس تلك المرحلة من تاريخ مصر فى الخمسينات والستينات عندما كانت ثورة ٢٣ يوليو فى السلطة بقيادة جمال عبد الناصر ، وكانت تلفت حولها الجماهير الشعبية للأمة العربية جمعاء ، بل الأغلبية الساحقة للمثقفين العرب بمستوياتهم واتجاهاتهم المختلفة .

حقاً ، لقد عانت ثورة يوليو فى بدايتها بانسحاب بعض المثقفين عنها ، وسلبيتهم إزاءها بل صدامهم معها نتيجة لبعض توجهاتها السياسية والثقافية والاجتماعية آنذاك .

وفى كتابة " أزمة المثقفين " يعرض الأستاذ محمد حسين هيكى لعناصر هذه الأزمة ويركزها فى أمور ثلاثة هى : -

١ - المطالبة بعودة الجيش إلى الشككات .

٢ - المطالبة بالديموقراطية وعودة الأحزاب .

٣ - المفاضلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة " وذلك نتيجة لتعيين بعض العسكريين فى عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات فى وظائف يبدو أنها فنية بحتة لا تحتتمل غير المتخصصين فى أعمالها " (٣) .

على أن التنمية آنذاك لم تكن فى تقديرى هى أزمة علاقة بين المثقفين على اطلاقهم والسلطة الجديدة كجهاز سياسى عسكرى أو أزمة مفاضلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة . بل كانت الأزمة ذات أبعاد سياسية واجتماعية وايدىولوجية أساساً . فلا شك أن ثورة يوليو ، وغيرها من الثورات العربية الأخرى التى قامت قبل قيامها أو بعد قيامها ، قد شاركت فى قيامها وفى قيادتها طلائع من المثقفين ذوى التوجه التقدمى والقومى العام . حقاً ، إن الطابع العسكرى قد غلب على هذه الثورات . إلا أن هذا الطابع العسكرى لا يخفى الوجوه الثقافية البارزة التى شاركت فى التخطيط وفى قيادة هذه الثورات . هذا ، فضلاً عن أن ضباط الجيش أنفسهم يعدون من الفئات الثقافية بالمفهوم العام للمثقفين كما سنعرض لذلك فيما بعد . والواقع أن ثورة يوليو لم تنتج فى تحقيق بعض أهدافها إلا بفضل المشاركة الفعالة لمئات المثقفين فى مختلف مستويات العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والإعلامى والثقافى عامة .

ففى خطة التنمية الاقتصادية الأولى مثلاً اشترك فى وضعها ألف وخمسمائة من كبار المتخصصين ، وقام على تنفيذها عشرات الآلاف من المثقفين الذين يجتمع فيهم أهل الثقة بأهل الخبرة (٤) . ولهذا ، فإن النواقص والسلبات فى ثورة يوليو ، لا ترجع فى الحقيقة إلى أزمة المفاضلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة ، أو إلى أزمة التعارض والمصادمة بين المثقفين والثورة كما يقال ، أو إلى سلبية المثقفين إزاء الثورة ، وإنما ترجع إلى الطبيعة الطبقيّة للثورة وإلى ايدىولوجيتها الترفيقية وإلى نوعية المثقفين الذين استعان بهم الثورة لتحقيق أهدافها . لقد كانت الثورة تنادى بالتغيير الاجتماعى والاشتراكية ، وتستعين بمثقفين معادين لشعارات التغيير

الاجتماعى وللإشتراكية ومشروعاتها عامة أو على الأقل غير مدركين وغير واعين حتى بحقائق وآليات التغيير الاجتماعى الذى تسعى الثورة إلى تحقيقه ، فى الوقت الذى كانت تغيب فى السجون لفترات طويلة المثقفين الإشتراكيين الحقيقيين أو تعمل على تهميشهم اجتماعيا أو تسعى إلى استيعابهم داخل إيديولوجيتها الخاصة .

لم تكن القضية إذن فى الخمسينات والستينات هى أزمة العلاقة بين المثقفين والثورة أو بين المثقفين والسلطة ، بل كانت خلافا حول سياسات وإيديولوجيات داخل الثورة وخارجها تتعلق بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية فضلا عن مناهج وأساليب وأسس تحقيق الوحدة العربية .

ولهذا فإن المقال الذى كتبته عام ١٩٦٧ ردا على سارتر كان تعبيرا عن هذه الخبرة الواقعية الحية ، أكثر منه تعبيرا عن إشكالية موضوعية بين المثقفين والسلطة .

على أننا فى هذه السنوات الأخيرة ، نجد هذه القضية تبرز من جديد فى صورة إشكالية بل مأساوية حادة ، وتوسع فيها المسافة بين طرفيها حتى تكاد تصل إلى ما يشبه الثنائية المطلقة .

ولقد استطعت أن أحصى خلال السنوات الأخيرة خمس ندوات غير ندوتنا هذه فضلا عن مقالات متناثرة ، يدور محورها حول العلاقة بين المثقفين والسلطة . وفى تقديرى أن هذا الاهتمام البالغ بهذه القضية ، والطابع الإشكالى الحاد لطرحها إنما هو تعبير عما يعانیه واقعا العربى الراهن فى هذه السنوات الأخيرة من أزمة بنيوية فى مجمل أوضاعه وممارساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تزده كل يوم تخلقا وقرقا واستبدادا وتبعية . وقد لايسمح المجال بتفصيل حول طبيعة هذه الأزمة وأسبابها وآفاقها ، ولكن حسبى أن أخلص هذه الأزمة بفقرة واحدة من تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان الذى صدر مؤخرا .

تقول هذه الفقرة " إن الرأى العام العربى ، يدرك أن الهزائم والانتكاسات التى حاقت بوطنه الكبير فى السنوات الأخيرة ليست قدرا محتوما . وليست دلالة على عجز شعوب أمته . وإنما هى بسبب عجز الأنظمة . وأن هذه الشعوب قد سجلت فى الماضى القريب انتصارات باهرة ، وقدمت أعز التضحيات . وأن أهم أسباب الأزمة الحاضرة هى التغييب القسرى للجماهير العربية عن المشاركة فى تقرير مصيرها والاسهام فى صياغة حاضرها ومستقبلها ، والدفاع عن أوطانها وأن هذا التغييب يبدأ بمصادرة الحريات الاساسية للجماهير وينتهى بالانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان الفرد " (٥) .

إن خلاصة هذه الصورة التى تقدمها هذه الفقرة من تقرير " المنظمة العربية لحقوق الإنسان " هى أن الأنظمة العربية عاجزة ، والجماهير العربية مغيبة . وبصرف النظر عن حقيقة موقف الأنظمة هل هى عاجزة أم متواطئة ، فلاشك أن هناك تخلفا فى جانب الأنظمة ، وتغيبا فى جانب الجماهير . وفى هذه الصورة المأساوية كان من الطبيعى أن تبرز إشكالية العلاقة بين المثقفين (الذين هم طلائع الوعى الاجتماعى على اختلاف انتماءاتهم واتجاهاتهم) وبين الأنظمة

الحاكمة ، وأن تتعقد الندوات وتكتب المقالات وترتفع التساؤلات الفلقة حول المثقفين وموقفهم ودورهم ومسئوليتهم فى مواجهة هذه الأوضاع .

ولا أتردى فى أن أقول بصراحة واجبة أن بعض الكتابات وبعض المداخلات قسى هذه الندوات ، ماكانت - موضوعيا على الأقل - تنتهى إلى تحديد معالم الخروج من محنة هذه الأوضاع ، بقدر ما كانت تغيب حقائق وآليات هذه المحنة ، كما كانت تغيب المنهج الموضوعى لمعالجتها ، وبالتالي كانت تتركسها تركسا . وليس هذا بالأمر الغريب الشاذ . فالثقافة بعد من أبعاد هذه " الأوضاع - المحنة " . وبعبير آخر أكثر عمومية وأكثر موضوعية ، إن الثقافة بعد من أبعاد السلطة ، كل سلطة . ولهذا فإن القول - وهنا ندخل فى موضوعنا - بالثنائية الضدية الاستيعادية أو الثنائية التوفيقية بين المثقفين والسلطة لايفضى إلى تغييب حقيقة العلاقة بين المثقفين والسلطة فحسب ، بل يفضى كذلك إلى طمس طبيعة الثقافة وطبيعة السلطة على السواء . فلا سلطة بغير ثقافة ، ولاثقافة لاتنتسب إلى سلطة ما سائدة ، أو سلطة أخرى تسعى لأن تسود .

ولهذا فليس صحيحا ما يذهب إليه بعض الكتاب من أن المثقف والسلطة يتسميان إلى حقلين دلائين مختلفين وأن العلاقة الوحيدة بينهما هى علاقة الصراع (٦) .

حقا ، هناك تمايز دلالى بين الثقافة والسلطة ، ولكن هناك كذلك تداخل وظيفى عضوى بين الدالتين .

ولو عدنا إلى الجذور الاشتقاقية لكلمات السلطة والحكم والثقافة ، فى لسان العرب وفى بعض المعاجم العربية الأخرى ، لوجدنا هذا التشابك والتداخل بين الدالتين .

فكلمة السلطة إلى جانب ما تحمله من معنى القهر والغلبة ، تعنى كذلك الحجة والبرهان . والرجل السليط هو الفصيح حديد اللسان . ومع كلمتى الحكم والحكومة اللتين تعبران عن السيطرة نجد كلمة الحكمة التى تعنى العلم والتفقه ومعرفة أفضل الأشياء . أما كلمة الثقافة فنجدها سواء فى اللغة العربية أو مختلف اللغات الأوروبية تجمع بين الدالتين المعنوية والعملية . فالزراعة هى مصدرها فى اللغات ذات الجذر اللاتينى ، والتصويب والتسوية والتحديد هو مصدرها فى اللغة العربية . فتشقى الشئ تعنى إقامة الموعج فيه ، مثل تثقيب الرمح ، وثاقفه تعنى جالده بالسيف إلى غير ذلك .

حقا ، أننا لاينفى أن نغالى فى استخلاص نتائج فكرية من هذا التداخل الدلالى فى معنى المفردات ، ولكننا سنجد هذا التداخل الدلالى نفسه بين الممارسة والفكر ، بين السلطة والمعرفة ، بين الدولة والثقافة طوال التاريخ البشرى وخاصة مع نشأة الطبقات الاجتماعية وقيام مؤسسة الدولة . سنجد هذا التداخل الدلالى والوظيفى منذ الملوك السحرة وسلطة الكهنة ، ودور البيروقراطيين ومهندسى المشروعات الكبرى فى الدولة القديمة حتى رجال الدين وصانعى القرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ومخططيه ومنفذه ومروجيه الايديولوجيين قسى الدولة

الحديثة . وقد يبرز هذا التداخل الدلالي والوظيفي بصورة أكثر وضوحا عندما نضرب أمثلة ببعض الحكام أو الحكماء أو الحكام المثقفين ، وما أكثر الأمثلة على ذلك فى التاريخ القديم والتاريخ الحديث : اخاتون ، على بن أبى طالب ، المأمون ، ابن تومرت ، رويسبير ، لينين ، ماوتسى تونج ، نهرو ، عبد الناصر ، سنجور ، ديجول إلى العشرات من أمثالهم . إلا أن التمثيل بهذه الأسماء قد يقضى بنا إلى نتيجة مغلوطة ، لأنه قد يوحى بأن للثقافة دلالة فردية أو نخبوية علوية ويخفى بهذا دلالتها الطبقة فى بنية السلطة نفسها .

ولهذا قد يكون من المفيد متابعة الرحلة العريقة المستمرة المتطورة المؤسسة لسلطة - الثقافة " لتبين هذه العلاقة العضوية الحميمة بين السلطة والثقافة وما تتخذه من أشكال ومظاهر مختلفة عبر المراحل التاريخية الاجتماعية المختلفة . ولكن المجال لايسمح بهذا . وحسبنا أن نتوقف عند تحديد مفهوم المثقف ومفهوم السلطة ، وتحديد طبيعة ما بينهما من تداخل دلالي ووظيفي رغم ما بينهما من تمايز .

من هو المثقف :

إن أى محاولة لتعريف المثقف ستفوق بنا فى غاية من عشرات التعريفات التى تصدر كلها عن موقف فكرى معين . فهناك من يعرف المثقف بأنه الحاصل على الشهادة العليا الجامعية ، وهناك من يعرفه بأنه المتخصص فى شئون الثقافة ، والذي يتعامل مع الأفكار المجردة والتى يضع اعتباراتها فوق مختلف الاعتبارات الاجتماعية اليومية ، أو بأنه المفكر المرتبط بقضايا عامة أكبر من حدود تخصصه أو هو صاحب الرؤية النقدية للمجتمع أو هو العالم القلق أو هو المبدع فى مجال الآداب والفنون والعلوم والفكر ، أو هو المتعلم ذو الطموح السياسى أو هو واحد من صفوة أو نخبة متعلمة ذات فاعلية على المستوى الاجتماعى العام إلى غير ذلك . وهى تعريفات تقصر المثقف على مستوى ثقافى معين أو مستوى اجتماعى معين . وقد يكون أبسط تعريف هو ذلك الذى يميز بين العمل الذهنى والعمل اليدوى . وهو فى الحقيقة كذلك تعريف غير دقيق على إطلاقه . فكل عمل يدوى مهما كانت بساطته الآلية يحتوى بالضرورة على قدر من الجهد الذهنى . وفى تقديرى أن أصدق تعريف وأدق هو ذلك الذى يقول به جرامشى وهو أن (٧) كل إنسان مثقف وإن لم تكن الثقافة مهنة له . ذلك أن لكل إنسان رؤية معينة للعالم ، وخطا للسلوك الأخلاقى والاجتماعى ، ومستوى معين من المعرفة والإنتاج الفكرى . كل إنسان مثقف إذن وإن اختلفت مستويات ووظائف ودلالات ثقافته . وهكذا يتسع مفهوم المثقف ليشمل المفكرين والعلماء والكتاب والمبدعين والفنيين ورجال الدين والأطباء والمهندسين والمديرين ورجال القانون والأطباء والموظفين والموجهين الإعلاميين والصحفيين ورجال الأعمال والطلبة .

بل يتسع كذلك لقوى الإنتاج اليدوى من عمال وفلاحين . وبهذا المعنى الواسع للمثقف ينقسم المثقفون إلى مثقف عام ومثقف متخصص .

ولايشكل المثقفون طبقة اجتماعية محددة ، بل ينتسبون إلى مختلف الطبقات والفئات

الاجتماعية ، من الطبقة الارستقراطية إلى البورجوازية والفئات البينية المتوسطة حتى الطبقة العاملة . فلكل طبقة فئة من هؤلاء مثقفوها المعبرون عنها سواء بالانتساب الاجتماعي المباشر ، أو بالانتماء الفكرى . وهناك بحسب تعبير جرامشى المثقف العضوى للطبقة البورجوازية وهناك المثقف العضوى للطبقة العاملة ، وهناك المثقفون المعبرون عن مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى . ولعل الفلاحين أن تكون الفئة الاجتماعية الوحيدة كما يذهب (٨) جرامشى التى ليس لها مثقفوها المعبرون عنها ، وإن يكن العديد من المثقفين من ذوى أصول فلاحية .

وهناك من الباحثين من يذهبون إلى أن المثقفين ينتسبون عامة إلى الفئات الاجتماعية الوسطى ، ويتحلون لهذا بسمة اجتماعية موحدة . وقد يبدو هذا صحيحا وخاصة فى مجتمعاتنا العربية ومجتمعات البلاد النامية عامة التى برزت فيها وتكاثرت واتسعت الفئات الاجتماعية الوسطى بعد حصولها على الاستقلال ونتيجة للتوسع فى التعليم لتلبية للاحتياجات الجديدة . إلا أنه فى إطار هذه الفئات الوسطى سنجد كذلك الانتماءات والانتسابات الفكرية المختلفة التى لا تجعل من المثقفين طبقة متجانسة من حيث المصالح وبالتالى من حيث الأفكار .

وهناك من الباحثين من يذهب إلى اعتبار المثقفين الطبقة الاجتماعية المالكة لامتلاكهم لرأس مال ثقافى يؤهلهم للحصول على الجانب الأكبر من فائض القيمة على المستوى الاجتماعى العام ، ويتيح لهم وضعاً متميزاً فى السلطة ، فاللامساواة فى المعرفة تؤدى إلى اللامساواة الاجتماعية وبالتالى فالأكثر معرفة هو الأكثر سلطة . والواقع أنه إذا صح أن اللامساواة فى المعرفة تؤدى إلى اللامساواة الاجتماعية ، فإن المعرفة أو رأس المال الثقافى وحده لا يعنى السلطة ، رغم أهميته فى بنية السلطة كما سوف نرى .

وهناك من الباحثين من يذهب إلى أن المثقفين كيان اجتماعى عبر طبقى ، أى يكاد أن يكون كياناً قومياً فوق الطبقات (٩) ، وإن كان يقصر هذا الحكم على المثقفين المصريين أساساً . والواقع أن مصدر هذا التعريف القضااض هو قصره مفهوم المثقفين على المشتغلين بشئون الثقافة العامة دون المشتغلين بالثقافة التقنية . ولكن حتى فى إطار هذا المفهوم الضيق للمثقفين فما أكثر التمايزات الطبقيّة بينهم .

إن المثقفين ليسوا طبقة بثقافتهم وليسوا فوق الطبقات أو عبرها بهذه الثقافة ، وإنما يتنوع ويختلف انتسابهم كشرائح وفئات اجتماعية إلى هذه الطبقة أو تلك بطبيعة موقعهم من نظام الإنتاج الاجتماعى المحدد تاريخياً ، وعلاقة هذه المجموعة بوسائل الإنتاج فى إطار التعبير القانونى عنها ودورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل وحجم الدخل وأسلوب الحصول عليه . ولا يمكن تحديد الطبقة تحديداً كاملاً بغير اجتماع هذه المعايير الأربعة (١٠) .

وعلى هذا فالمثقفون من حيث أنهم مثقفون ليسوا طبقة لا من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية أو من الناحية الأيديولوجية ، وإنما يمثلون فئات وشرائح طبقية مختلفة . وتتحدد انتساباتهم الطبقيّة بحسب موقعهم من نظام الإنتاج فى ضوء هذه المعايير الأربعة . إن

لكل طبقة اجتماعية مثقفيا الذين ينشأون بنشأتها (١١) . إلا أن الانتساب الطبقي للمثقفين لا يكون بالضرورة مرتبطا بنشأتهم الطبقية ، وإنما بانتسابهم الأيديولوجى أساسا . ولهذا قد يكون من التعسف الاعتماد على معايير الانتساب الطبقي وحدها فى تحديد الموقف الطبقي للمثقفين . وهنا تثار إشكالية الوجود والوعى فى الطبيعة استيقية للمثقفين . فقد يتطابق الوجود والوعى الطبقيان وقد يتعارضان . ولهذا تتحدد طبقية المثقفين بالموقف الذى يتخذه من الصراع الطبقي الدائر فى المجتمع عامة وفى مجال الثقافة الأيديولوجية خاصة .

وقد يكون من المفيد فى هذا الوضع من معالجتنا لموضوع الثقافة والمثقفين أن نحدد الفرق بين الثقافة والأيدولوجيا . فالثقافة فى تقديرى ليست مرادفة للإيدولوجيا ، وقد يكون مفهومها أكبر من مفهوم الأيدولوجيا . إن الثقافة تعنى أولا المعرفة بالمعنى الشامل للمعرفة ، أى الامتلاك النظرى أو التقنى أو الوجدانى لحقائق الواقع الطبيعى والاجتماعى والإنسانى عامة ، وما يتضمنه هذا الامتلاك من إنتاج وإبداع كذلك فى المجال النظرى أو التقنى أو الوجدانى . أى أن مستوى هذا الامتلاك هذا الإنتاج والإبداع . على أن هذا الامتلاك والإنتاج المعرفى يتعرض دائما فى الممارسة الاجتماعية إلى توجيه وتوظيف مصلحى طبقي . وهذا ما يحوله من مجال المعرفة إلى مجال الأيدولوجية . فالأيدولوجية هى نسق من الأفكار والقيم والسلوك المعبرة عن مصالح طبقة من الطبقات الاجتماعية .

وبرغم التمايز بين المعرفة والأيدولوجية ، فما أعمق التداخل بينهما فتطور المفاهيم والمنجزات عامة ، سواء على مستوى العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو الإبداع التقنى أو الأدبى والفنى والفكرى ، مشروط بالتطور فى الأوضاع والعلاقات الاجتماعية ، وإن يكن فى الوقت نفسه عاملا من عوامل تطوير هذه الأوضاع والعلاقات نفسها .

وفى أسس أشد المعارف العلمية دقة وموضوعية قد نجد عناصر أيدولوجية يسعى العلم دائما فى تطوره إلى التخلص منها أو تحديدها حسابيا على الأقل (١٢) . والأيدولوجية بدورها لا تحقق مصداقيتها أو فاعليتها المعنوية بغير الاستناد إلى أساس معرفى ، وذلك بتوظيفها الحقائق والمنجزات المعرفية توظيفا يضمن لها المصداقية والمشروعية . ولهذا ما أكثر الممارك الأيدولوجية المحتمدة حول تفسير بعض نتائج العلوم الطبيعية (١٣) ، وما أكثر ما تأدلج المعارف العلمية لخدمة أهداف مصلحية . هذا فضلا عن استخدام النتائج التكنولوجية للعلوم لخدمة أهداف أيدولوجية ومصلحية مختلفة ، كاستخدام القنابل الذرية والنووية والإذاعة والتليفزيون ووسائل الاتصال وأجهزة التحكم السيبرنيطيقى والمعلوماتية وعلم الجينات إلى غير ذلك .

ورغم هذا كله ، يظل للثقافة جانبها المعرفى الخالص رغم طغيان الجانب الأيدولوجى عليه ولكن ما أكثر ما يكون لهذا الجانب المعرفى الخالص كذلك فاعلية أيدولوجية بشكل مباشر أو غير مباشر .

فجاليليو لم يتعرض للمساءلة والمحاکمة لمجرد قوله بدوران الأرض حول الشمس ولخروجه على نسق فكري لعلاقات بنية فلكية مستقرة تتبناها الكنيسة ، وإنما لأنه بهذا النسق الفلكي الجديد الذي يقول به يخلخل نسق البنية الاجتماعية الطبقيّة السائدة آنذاك ! ولقد عبر برتولد بريشت تعبيرا رائعا عن هذه الحقيقة في المشهد العاشر من مسرحيته " حياة جاليليه " (١٤) .

ولهذا فإن الإنتاج والإبداع الفكري والعلمي والتقني والمنجزات المعرفية عامة ، تتضمن بالضرورة إمكانات تغييرية بل تثيرية ، لأنها اضافات إلى قوى الإنتاج الاجتماعي والبشري بشكل عام التي تسهم بتطورها وتقدمها في تحقيق التغييرات الاجتماعية التقدمية .

ولكن يبقى السؤال : من يسيطر على هذه المنجزات المعرفية ، ولمصلحة من توجه وتوظف ؟ فما أكثر ما تستخدم اليوم المنجزات التكنولوجية العظيمة لتحقيق السيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والثقافية على العالم . ولعل هذا ما يسم الثقافة والمثقفين عامة بالطابع الإشكالي الناجم عن هذا الازدواج بين المعرفة والايديولوجية . وهنا تبرز قضية السلطة وعلاقتها بالمعرفة والثقافة بشكل عام .

فماهي السلطة واعنى بها بالتحديد السلطة السياسية أو الدولة وما علاقتها بالثقافة والمثقفين ؟

جدل السياسي والثقافي :

لسنا في مجال تحليل تفصيلي لمفهوم الدولة أو السلطة السياسية . وحسبنا أن نعرض لجانبها الذي يتعلق بموضوعنا العام وهو العلاقة بينها وبين الثقافة والمثقفين ، أو بتعبير آخر العلاقة بين ماهو سياسي وما هو ثقافي في بنية الدولة أو السلطة عامة .

إن الدولة هي مؤسسة سياسية معبرة عن علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع . ولهذا فهي مؤسسة طبقية أي تعبر عن سيادة طبقة بعينها أو سيادة تحالف طبقي بعينه . والدولة ، وإن تكن تعبر عن طبقة بعينها أو تحالف طبقي بعينه وعن مصالح هذه الطبقة أو التحالف الطبقي الحاكم ، فإنها تسعى إلى ممارسة سلطتها باعتبارها التعبير السياسي الرسمي عن المصالح العامة للمجتمع كله بمختلف طبقاته وفئاته . إنها التعبير السياسي الرسمي عن المجتمع المدني عامة . ولهذا فهي تمارس سلطتها بوسيلتين أساسيتين : الأولى هي القمع . فالدولة في جوهرها سلطة قمعية . ولكنها لا تستطيع بالقمع وحده أن تحتفظ بسيادتها وسلطتها أو تحقق مشروعاتها ، وأن تحصل على مشروعيتها أو على الاتفاق العام حولها الذي هو شرط ضروري لتحقيق توازن عام في المجتمع رغم ما يحدث فيه من تناقضات وصراعات . ولهذا تلجأ إلى وسيلة ثانية هي الايديولوجيا تحقيقا لهذه المشروعية أو الاتفاق العام أو التوازن الاجتماعي . " وكل دولة لامتلك أدلوجة - على حد تعبير عيد الله العروى (١٥) - تضمن درجة مناسبة من ولاء واجتماع مواطنيها ، لا محالة مهزومة " .

وفي تحليل ابن خلدون لشروط قيام الدولة نجد هذا التشديد كذلك على جانبي القمع

والايدولوجيا الذى يعبر عنها ابن خلدون بالعصبية والدعوة . فالدعوة (١٦) الدينية من غير عصبية لانتم كما يقول ابن خلدون . والحديث الشريف يقول : " ما بعث الله نبيا إلا فى منعة من قومه " . كما أن العصبية قد تكفى لتأسيس الملك ولكنها لا تكفى وحدها لاستتباب الملك واستدامته وقوته ولهذا لابد لها كما يذهب ابن خلدون من سياسة عقلية أو سياسة دينية (١٧) .

ولعلنا نجد هذا التحديد لجانبى القمع والايدولوجية فى بنية السلطة على مستوى رفيع من التدقيق النظرى فى تفرقة التوسير المشهورة بين سلطة الدولة القمعية وأجهزة الدولة الايدولوجية (١٨) .

بالقمع والايدولوجيا إذن تتكامل للدولة قدرتها على استقرار سلطتها وتوفير مشروعاتها وتحقيق مشروعاتها . وبهذا لاتكون الايدولوجية مجرد أداة من أدوات الدولة ، أو السلطة ، بل تكون جزءا أساسيا عضويا من بنيتها نفسها . وفى بنية الدولة أو السلطة ترابط وتتداخل وتتآزر الأجهزة القمعية والأجهزة الايدولوجية مع مجمل العملية الإنتاجية الاجتماعية ليتحقق بهذا الترابط والتداخل والتآزر إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة ، أى تكريس الطبقة أو تحالف الطبقات المالكة الحاكمة . وعندما نذكر الأجهزة الايدولوجية فلسنا نقصرها على تلك الأجهزة التى حددها التوسير وهى (١٩) الدينية والمدرسية والعائلية والتشريعية والسياسية والنقابية والإعلامية والثقافية بالمعنى التقليدى للثقافة ، أدب وفن ورياضة وغير ذلك . وإنما تمتد بمفهوم الايدولوجيا بحسب المفهوم الذى حددناه من قبل للمثقفين ليشمل مختلف مجالات الإنتاج والإبداع المعرفى والتقنى والعلمى والوجدانى على السواء . وهكذا تتدخل الايدولوجيا مختلف مجالات التخطيط والعمل والإدارة والتوجيه والاعداد والتنفيذ فى بنية الدولة كمؤسسة تهيمن على مشروع كبير هو المجتمع ، ويتم إنتاج هذه الايدولوجيا وتبنيها واستيعابها وتوظيفها توظيفا عمليا عن طريق العاملين فى مختلف هذه المجالات على اختلاف مستوياتهم المعرفية والوظيفية .

وبرغم الدور الكبير القاعل الذى تلعبه المعرفة - الايدولوجيا ويلعبه المثقفون عامة الحاملون لهذه المعرفة - الايدولوجيا فى إدارة الدولة وتوجيه المجتمع كله وتوجيهه تحت سيطرتها ، وبالتالي المساهمة فى إعادة إنتاجها ، إلا إن المثقفين من حيث أنهم مثقفون ليسوا هم القوة المسيطرة المهيمنة فى بنية الدولة كما يزعم بعض الباحثين (٢٠) . إن أساس السيطرة والهيمنة فى بنية الدولة هى القوى المالكة لوسائل الإنتاج . إن الذى يملك هو وحده الذى يحكم ويتحكم فى التحليل الأخير (٢١) . وهذا ما يقيم بين ماهو سياسى وما هو ثقافى داخل بنية الدولة وفى المجتمع عامة إشكالية حادة . أقول إشكالية ولأقول ثنائية . فهناك فارق دقيق ومهم بين الأمرين .

إن الدولة تدرك أنه لاسلطة سياسية لها ، ولامشروعية ولاأخلاقية ولاإخضاع للمجتمع المدنى ولاتكريس لسيطرتها وامتلاكها لوسائل الإنتاج بغير امتلاكها للسلطة الثقافية ، أى المعرفة - الايدولوجيا " ولهذا تسعى دائما إلى إنشاء المعابد والكنائس والمساجد (٢٢) ودور البحث

العلمى والتعليم (٢٣) ووسائل الإعلام الجماهيرى والأجهزة الثقافية المختلفة ، وتحصر دائما على تنشئة قوى المعرفة المعنوية والفنية والتقنية والإدارية وتحجيدها واستيعابها وتوجيهها لتكريس سلطتها وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة السائدة .

إلا أنه برغم هذا كله فإن السلطة السياسية لها الأولوية (٢٤) والهيمنة على جميع تحليلات المعرفة - الايديولوجيا ، وذلك لقيام هذه السلطة السياسية أساسا على قاعدة محددة هى الملكية لوسائل الإنتاج فى المجتمع . ولهذا فجوهر التناقض والثنائية ليس بين السياسى كسياسى والثقافى كثقافى ، وإنما بين المالكين وغير المالكين وإن أخذ هذا مظهر التناقض والثنائية بين السياسى والثقافى .

والمتفقون بينهم من هم من المالكين وبينهم من هم من غير المالكين . ولهذا فالتناقض الأساسى والثنائية الحادة لا تقوم بين السلطة من حيث أنها سلطة سياسية مهيمنة ، والمتفقين من حيث أنهم مثقفون ، وإنما يقوم التناقض وتقوم الثنائية أساسا بين ثقافتين وأيديولوجيتين أى بين موافقين وموقعين طبقيين . ومن ثم فليس ثمة ثنائية بين المثقفين والسلطة ، وإن قامت بينهما كما سبق أن أشرت علاقة إشكالية ، يمكن تحديدها فى النقاط الآتية : -

أولا : إن العديد من المثقفين داخل السلطة - المجتمع عامة - يدركون أنهم جزء من هذه السلطة - المجتمع ، وأنهم يسهمون بإنتاجهم وعملهم بمختلف أشكاله ومستوياته فى تكريس وإعادة إنتاج هذه السلطة - المجتمع . إلا أن الأغلبية منهم تعى كذلك بدرجات متفاوتة من الوعى - الذاتى أو الموضوعى ، المنظم أو التلقائى - بأنهم موضع استغلال واستبداد من جانب هذه السلطة - المجتمع التى يكرسونها ، وأنهم فى مستويات دنيا من السلم الاجتماعى رغم ما يقدمونه من إنتاج .

ثانيا : إن العديد من المثقفين يعانون فى كثير من الأحيان وبدرجات متفاوتة كذلك التناقض بين معارفهم وممارساتهم العلمية والتقنية والإدارية ، وبين التوظيف الايديولوجى لهذه المعارف والممارسات ، هذا التوظيف الذى يرفضونه أخلاقيا أو فكريا بدرجات متفاوتة كذلك . (وما أكثر الأمثلة على ذلك ، لعل أبرزها علماء الطبيعة الذين يشاركون فى صناعة القنبلة الذرية أو النووية ، ويرفضون ما ترتبط بها من سياسات عدوانية وتدميرية ، أو أطباء السجناء الذين يطلب منهم المشاركة فى عمليات تعذيب سجناء الرأى ، أو المدرسون وخاصة فى مدارس ما قبل الجامعة ، بل والجامعيين أحيانا ، الذين تفرض عليهم برامج تعليمية تتعارض مع ما يعرفونه من حقائق اجتماعية وتاريخية أو العسكريون والديبلوماسيون الذين يفرض عليهم خوض معارك أو الرضوخ لمعاهدات صالح لا يوافقون عليها ... الخ .

ثالثا : فى الوقت الذى تسعى فيه السلطة السياسية إلى تنمية المعرفة النظرية والعلمية والتقنية نامة لتدعيم مكانتها وتحقيق مشروعاتها ، فإنها تدرك فى بعض الأحيان أن تنمية هذه المعرفة من ناحية أخرى فى هذا الفرع من المعرفة أو ذاك ليس له أهمية فى تنمية مصالحها

الطبقة الخاصة ، وقد تعى كذلك أن تنمية هذه المعرفة سوف تضاعف من قوى الإنتاج بما لا يتفق مع علاقات الإنتاج القائمة . ولهذا تسعى السلطة فى هذه الحالة إلى إهدار جوانب معينة من الخبرات العلمية والمعرفية وتهميش حاملها من المثقفين وتحويلهم إلى موظفين بيروقراطيين . وقد تبدو إمتداداً لهذه السياسة ظاهرة تنمية وتشجيع الاتجاهات اللاعقلانية فى البلاد النامية فى الوقت الذى تحتاج فيه هذه البلاد إلى المزيد من العقلانية وإلى ترسيخها فى تنظيم مختلف مؤسساتها الوليدة . بل قد يبدو التقاعس فى كثير من هذه البلاد عن حل قضية الأمية حلاً جذرياً وتسطيح الثقافة العامة وتحويل المثقفين عامة إلى موظفين مكتبيين بيروقراطيين وتشجيع مظاهر الابتذال والنظرة البراجماتية النفعية الفردية أن تكون امتداداً كذلك لهذه السياسة التهميشية للثقافة والمثقفين .

رابعاً : داخل بنية الدولة الواحدة هناك اختلافات عديدة فى المنهج وأسلوب العمل وطبيعة الرؤية بين أصحاب النظرة الآتية الجزئية المتطلعة إلى المكاسب السريعة ، وبين أصحاب النظرة الشاملة والكلية ، بين أصحاب المنافع المباشرة ، وأصحاب الأهداف البعيدة المدروسة ، بين السياسيين العمليين الذين يتعاملون بالمناوره وبين الخبراء والعلماء المدققين ، بين أصحاب الثقافة العامة وأصحاب الثقافة المتخصصة ، بين أصحاب النزعة الفردية الاستعلائية الاستبدادية وأصحاب النزعة الليبرالية إلى غير ذلك .

خامساً : برغم الايديولوجيا الواحدة المعبرة عن مصالح الطبقة أو الطبقات الحاكمة ، فإنه داخل بنية الدولة ، العديد من التعريفات الايديولوجية المختلفة النابعة من تعدد الفئات الاجتماعية داخل التحالف الطبقي الحاكم ، والنابعة كذلك من اختلاف الوظائف والخبرات والممارسات والمستويات الثقافية أو الاجتماعية فى السلم السلطوى ، وأحياناً كذلك نتيجة للاختلاف النسبى فى المواقف من بعض القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونتيجة للاختلاف فى مصدر الثقافات ، كأن يكون مصدراً غريباً خالصاً أو مصدراً محلياً وطنياً أو مصدراً تراثياً تقليدياً .

سادساً : برغم المظهر الليبرالى فى الممارسات السياسية والاجتماعية فى بعض البلاد النامية عامة والعربية خاصة فإن الطابع الجوهري الغالب هو انعدام الديمقراطية وإهدار الحقوق الأساسية للإنسان وسيادة القوانين الاستثنائية الباطشة وانعدام الحوار الاجتماعى وعدم احترام التعددية الفكرية والسياسية بالمعنى الحقيقى لها ، والتفرد فى إصدار القرارات من أعلى السلم السلطوى دون مشاركة شعبية ديمقراطية مما يفضى إلى تهميد النشاط الفكرى وعزلة وسلبية المثقفين المتخصصين بوجه خاص . ولا تعبر هذه الصورة عن الوضع الاجتماعى فحسب ، وإنما تعبر كذلك عن آليات العمل وطبيعة العلاقات داخل أبنية السلطة نفسها ، وعن العلاقة بين هذه البنية والمجتمع عامة .

هذه فى تقديرى بعض الظواهر المعبرة عما نسميه بإشكالية العلاقة بين المثقفين والسلطة ، بين الثقافى والسياسى . على أن هذه الظواهر ليست تعبيراً عن تناقض حاد أو ثنائية استيعادية بين

المثقفين والسلطة . ذلك أنها إشكاليات قائمة داخل كتلة تاريخية - اجتماعية واحدة على حد تعبير جرامشي ، تكشف عن مدى ما يحدث داخل هذه الكتلة الواحدة من اختلافات وصراعات وثغرات . ولاشك في أهمية هذه الإشكالية وجدية هذه الظواهر المعبرة عنها ، الأمر الذي يحتم العناية بها والاستفادة منها في تنمية وتطوير وانضاج الصراع الاجتماعى عامة . إلا أنها لا تعبر - كما أشرنا - عن ثنائية استيعادية بين المثقفين والسلطة . وعندما يركز بعض الكتاب والباحثين على هذه الظواهر ويقتصرون عليها ويتخذونها أساسا للقول - بالثنائية بين المثقفين والسلطة ، فإنهم بهذا يسهمون في إخفاء حقيقة المثقفين وحقيقة السلطة وحقيقة الصراع الاجتماعى عامة . ولهذا تأتى مقترحاتهم بشأن هذه الثنائية المزعومة بين المثقفين والسلطة دعوة إلى ملاء الفجوة أو تجميع العلاقة بينهما ، أى الدعوة التوفيقية بين المثقفين والسلطة .

والواقع إن التناقض الحاد والثنائية الاستيعادية لا تقوم - كما سبق أن أشرنا - بين المثقفين كـ مثقفين ، والسلطة كسلطة ، وإنما تقوم أساسا بين الحاكمين المالكين والمحكومين غير المالكين . ومن المثقفين من هم فى زمرة الحاكمين المالكين ومنهم من هم فى زمرة المحكومين غير المالكين سواء كان ذلك انتسابا طبقيًا فعليًا أو إنتماء إيديولوجيا . أو بتعبير آخر إن الثنائية تقوم أساسا بين سلطة ومثقفينها ، سلطة قائمة بالفعل وسلطة أخرى ومثقفينها ، سلطة ما تزال بالقوة أى إمكانية مناضلة . وهكذا نعود مرة أخرى إلى القضية الجوهرية فى هذا الموضوع وهى قضية الصراع الطبقي فى مجال الثقافة (المعرفة - الإيديولوجيا) .

والحق أن هذا الصراع لا يتمثل فى جيشين يواجه كل منهما الآخر عند حد فاصل بينهما . قد يكون من الجائز أن نقرر هذا نظريا على نحو تجريدى خالص . أما فى الواقع الملموس الحى فما أشد التداخل عمليا وفكريا عبر هذا الخط الفاصل . وفى ضوء تعريفنا السابق للمثقفين نستطيع القول بأن الغالبية العظمى من المثقفين داخل بنية الكتلة التاريخية - الاجتماعية المرتبطة بالسلطة ، سواء كانوا عاملين داخل أجهزة الدولة نفسها ، أو كانوا خارجها (٢٥) . ولا يوجد من المثقفين خارج السلطة أو خارج كتلتها التاريخية اللهم إلا هؤلاء الذين يتناقضون فكريا معها ويناضلون نضالا سياسيا من أجل تغييرها تغييرا جذريا ، سواء كانوا عاملين داخل أجهزة الدولة نفسها أو كانوا خارجها فالوجود داخل السلطة أو خارجها يتحدد بالموقف الفكرى والسياسى أى يتحدد بحالة الوعى وليس بحالة الوجود .

وعلى هذا ، فإن الصراع بين الجيشين الطبقيين إيديولوجيا لا يدور فى شكل مواجهة مباشرة ، وإنما فى قلب الجيشين كذلك . وفى قلب جهاز الدولة المعبر عن الطبقة أو الطبقات الحاكمة المالكة ، تدور ما تشبه الحرب الأهلية الصامتة بين فئات اجتماعية مختلفة وتيارات فكرية مختلفة بعضها فروع من تيار رئيسى سائد وبعضها الآخر فروع من تيار مناقض لإيديولوجية القلعة الحاكمة ولكنه منعكس داخلها ومؤثر فيها من خارجها .

وفى هذه الحرب الأهلية الإيديولوجية داخل بنية الدولة ، هناك إمكانيات لقيام تحالفات موضوعية متنوعة بين القوى التى تعبر عن الظواهر الإشكالية داخل البنية نفسها ، وبين القوى

المتناقضة تناقضا جذريا مع هذه البنية والتي هي امتداد داخل هذه البنية نفسها لقوى جديدة خارجها تناضل من أجل إقامة سلطة جديدة .

على أن هذه الحروب الايديولوجية الدائرة داخل قلعة الدولة ، لن تستطيع - كما يزعم بعض الباحثين - تغيير وتدمير سلطة الايديولوجية الرسمية من داخلها . فمهما استقل بعض أساتذة الجامعات أو طلبة الدراسات العليا مثلا بايديولوجيا خاصة بهم مناقضة جذريا مع ايديولوجية الطبقة أو السلطة السائدة ، وراحوا يروجون لها داخل الجامعات وخارجها ، فلن يستطيعوا بهذا وحده - مع أهميته وفاعليته - هزيمة الايديولوجية المهيمنة .

ولعل مصير حركات الدارسين للعلوم الاجتماعية والطلبة عامة فى سنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٨ فى أمريكا وأوروبا أن تكون درسا بليغا فى هذا الشأن . وكذلك الأمر بالنسبة لنمو دور التكنولوجيا والحبراء الفنيين والمديرين عامة داخل الأجهزة المختلفة للدولة . فمهما تصاعدت الأهمية البالغة لدورهم داخل هذه الأجهزة ، ومهما تعارضت خبراتهم المعرفية ومواقفهم الايديولوجية بشكل أو بآخر ، بمستوى أو بآخر من الممارسات السلطوية السائدة ، سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الايديولوجى عامة ، فلن يتمكنوا كذلك وحدهم من تحقيق تغيير ايديولوجى جذرى فى بنية الدولة ولهذا فالقول بثورة المديرين أو بسلطة التقنيين ينطوى على رؤية محدودة شكلية لآليات التغيير الاجتماعى ، وكذلك الأمر بالنسبة لمختلف القوى الثقافية المتخصصة من مفكرين وعلماء ومبدعين إلى غير ذلك . انهم قوى تنويرية بغير شك ، ولكنهم وحدهم لن يستطيعوا أن يكونوا قوى تغييرية . وأقصى ما يمكن أن تحققه هذه القوى المعارضة داخل بنية الدولة - المجتمع ، هو أحداث بعض التغييرات والتجديدات الاصلاحية .

ولكن لاسبيل إلى تغيير جذرى حقيقى داخل البنية الايديولوجية السائدة للسلطة إلا بمساندة وتوجيه السلطة الايديولوجية الصاعدة المناقضة لهذه السلطة السائدة ، أى هذه الكتلة التاريخية الجديدة وقواها السياسية الفاعلة التى تنمو فى مواجهة السلطة السائدة وفى استقلال وتمايز بنيرى ايديولوجى عنها وإن تواجدت داخلها فضلا عن الارتباط خارجها بحركة جماهيرية منظمة وواعية نشطة . على أن قوى هذه السلطة الايديولوجية المناقضة للأيديولوجية السلطوية السائدة أو هذه الكتلة التاريخية الاجتماعية الصاعدة نفسها ، معرضة كذلك لاختراقات وتأثيرات ايديولوجية معاكسة تهدف إلى خلخلتها وحدتها وإضعاف تحالفاتها وتزييف وتشويه مفاهيمها وعرقلة حركتها وفاعليتها ومحاولة استيعابها وأسرها ايديولوجيا فى قلعة السلطة القائمة المهيمنة .

هذه هى الخريطة المتداخلة المتعددة المستويات لبعض مظاهر الصراع الطبقي فى مجال الثقافة (المعرفة - الايديولوجيا) ، الذى يدور أساسا على قاعدة الملكية ، وليس على مجرد التعارض والثنائية بين المثقفين والسلطة .

ومن هنا كذلك يبرز معنى الثورة الثقافية كعملية ضرورية حاسمة فى كل ثورة اجتماعية حقيقية . أنها التغيير الجذرى للأبنية الثقافية المتخلفة السائدة فى السلطة والمجتمع ، من مفاهيم ومعارف ومناهج وقيم وأذواق وأشكال سلوك وعادات . ويغير هذا التغيير فلا حياة ولا مستقبل لأى ثورة اجتماعية حقيقية فى أى مجال من مجالاتها وممارستها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

تجسير أم تكسير أم تغيير :

إلا أن الثورة الثقافية مهمة اجتماعية شاملة مرتبطة بالسلطة الثورية . إنها التجذير الحقيقى للسلطة الثورية الجديدة ، ولكنها لا تتحقق بدونها . فلا ثورة ثقافية بدون سلطة ثورية . ولهذا ما أكثر ما ميزت فى دراسات سابقة بين الثورة الثقافية والثقافة الثورية .

فإذا كانت الثورة الثقافية لا تتحقق بدون سلطة ثورية ، فإن الثقافة الثورية هى التمهيد الضرورى لتحقيق السلطة الثورية ، وبالتالي للثورة الثقافية .

وفى مثل ملايساتنا وأوضاعنا العربية الراهنة ، فإنه من المثالية بل من الغفلة أن نسعى لتحقيق ثورة ثقافية وأقصى ما نتطلع إليه هذه الأيام هو تنشيط وتنمية الثقافة الثورية والتقدمية بل العقلانية والعلمية عامة . فكلمة الثورة قد أخذت تغيب عن حياتنا لا فى علاقتها بالثقافة فحسب ، وأخذت تحتل مكانها كلمات ومفاهيم أخرى مغايرة ومعاكسة مثل التصالح والتطبيع والعلاقات الخاصة مع إسرائيل وأمريكا ، ومثل المفاهيم الاستسلامية والامتثالية والنفعية واللاعقلانية والانفتاح والتوفيقية والمثالية والهروبية والاستهلاكية إلى غير ذلك .

وقد لا يكون المجال متمسعا لتحليل بعض المفاهيم والمواقف الايديولوجية السائدة فى حياتنا الثقافية الراهنة . وحسبنا أن نعرض لموقفين فحسب من هذه المواقف لارتباطهما ارتباطا مباشرا بموضوعنا .

فهناك أولا الدعوى التى أخذت ترتفع هذه السنوات الأخيرة ، والتى أشرنا إليها إشارة عابرة من قبل ، هذه الدعوى التى يحمل لواءها سعد الدين إبراهيم والتى تدعو بل تعمل كذلك على تجسير الفجوة بين المثقف والأمير ، أو بين المفكرين العرب وصانعى القرارات (٢٦) . وتستند هذه الدعوى فى الحقيقة إلى بعض المقولات التى نكتفى بمناقشة اثنين منها هما أبرزها . تذهب المقولة الأولى إلى أن السياق العربى الراهن تتركز سلطة القرار فيه (فى المسائل الكبرى) فى يد شخص واحد هو الملك أو الرئيس الحاكم . وهذا صحيح بغير شك فى أغلب النظم العربية ولكن من حيث المظهر . إلا أن القرار فى الحقيقة وإن صدر عن فرد بل وإن استند كذلك إلى نخبة من الخبراء المتخصصين ، فهو من الناحية الموضوعية ليس تعبيراً عن إرادة ومصصلحة هذا الفرد وحده ، أو عن حكمة وثقافة هؤلاء الخبراء المتخصصين فحسب ، بل هو تعبير عن إرادات ومصالح اجتماعية طبقية أكبر تتركز فى هذا الفرد أو هؤلاء الخبراء ويضعها هذا الفرد وهؤلاء الخبراء فى اعتبارهم عند اتخاذ القرار . هذا بالطبع لا ينفى إمكانية قصور التقدير أو التعتسف أو

الخطأ الذاتي أو الموضوعي فى إصدار هذا القرار أو ذاك ، أو تعارضه مع هذه الفئة الاجتماعية أو تلك من الفئات المالكة الحاكمة . أننى أتحدث عن القانون الاجتماعى العام الذى يستبطن إصدار القرار فى المسائل الكبرى . فالتصالح مع اسرائيل مثلاً لم يكن مجرد قرار يبادر باتخاذهُ فرد هو أنور السادات ، أو نتيجة استشارته لنخبة من الخبراء والمتخصصين تعبيرا لمصلحته الشخصية فحسب ، وإنما كان تعبيراً عن تغيير فى البنية السياسية والاقتصادية والايديولوجية فى السلطة - والمجتمع . ولهذا فمن التبسيطية إن يتقلص إصدار القرار فى المسائل الكبرى فى فرد أو نخبة (٢٧) .

أما المقولة الثانية ، فهى تقليصه كذلك للمثقفين فى المفكرين وحدهم وتقليصه للسلطة فى الحاكم ، ثم تمييزه بين المفكر والأمير (أو الحاكم) تمييزاً يقتصر على منهج معالجة الأمور ، ضارباً عرض الحائط بأى اختلاف مصلحى طبقى أو ايديولوجى بينهما ، فالحاكم فى رأيه يتعامل مع النسبى والجزئى والملموس والممكن ، على حين أن المفكر يتعامل مع العام والكللى وماينبغى أن يكون .

وهكذا نعين التبسيطية والتسطيحية فى تقديم كل من الأمير والمفكر مما يساعد على تقديم حل مباشر لأزمة الثنائية بينهما وهذا الحل هو تحجيس ما بينهما من فجوة وتحقيق التلاقى الوظيفى بينهما ، الذى يرشد سلوك الحاكم بحكمة المفكر .

ويطرح سعد الدين ابراهيم لهذا ثلاثة جسور : الأول جسر ذهبى . والثانى جسر فضى والثالث جسر خشبى . وهذا الجسر الخشبى هو الحد الأدنى الممكن فى الملايسات العربية الحالية الذى يتيح إزالة الصراع أو الثنائية القائمة بين المفكر والحاكم . ولنكتفى بقراءة دور المفكر بإقامة هذا الجسر الخشبى . يتمثل هذا الدور فى الآتى :

(١) بلورة السياسات دون تحديد الأهداف الذى يظل من حق الحاكم وحده .

(٢) ترشيد القرارات التنفيذية من حيث التوقيت والاخراج والانساق مع قرارات أخرى سابقة أو محتملة وبحسب التداخليات المحتملة .

(٣) إضفاء نوع من الشرعية على السياسات والقرارات التى يستقر عليها الحاكم لتسهيل قبولها جماهيرياً وذلك بتفسيرها وتبريرها للرأى العام على أساس أنها صنعت بأفضل الوسائل العلمية الموضوعية .

وهكذا نلاحظ التبريرية لمشيئة الحاكم باستخدام المعرفة العلمية نفسها . وتأكيداً لهذا الموقف التبريرى (أو الترشيدى لو أردنا أن نتجنب الحكم الايديولوجى) يتساءل د . سعد الدين ابراهيم - ماذا يفعل المنكر إذا اختلف مع مايطالبه منه الحاكم . ويرد الدكتور سعد الدين ابراهيم : " فليعتذر عن ذلك بأدب ودون شوشرة إعلامية " .

وهكذا لا يكتفى فحسب موغف التبرير وإنما ينبغى كذلك إلى تجنب مرقف النقد والاختلاف انصريح . إنه جسر سرى . من داخل سلامك أو وراءك قصر المفكر والأمير .

على أن بعض الباحثين ترميما لهذا الجسر بين المثقفين والسلطة - يدعون إلى استكمال جسر آخر بين المثقفين والجماهير ، كأننا هم غافلون عن أن هذا الجسر المطلوب إقامته بين المثقفين والسلطة إنما هو نفسه الجسر الذي ستسير فوقه السلطة للسيطرة على الجماهير .

ويعترض بعض الباحثين العرب على هذا التجسير ويرون ، أن الأمر ليس فى حاجة إلى دعوة إلى هذا التجسير ، فالجسور قائمة بالفعل بين المثقفين والسلطة ، وهى ليست جسور ذهبية أو فضية أو خشبية ، بل هى جسور بلورية ، أى أنها جسور لا ترى . " ولهذا فالمطلوب ليس المزيد من الجسور وإنما التقليل منها " (٢٨) . التقليل منها أو كسرها ؟! نعم ، هناك من المثقفين من يقفون موقفا على النقيض تماما من موقف التجسير ، إذ تراهم يطالبون بتكسير العلاقة بين المثقفين والسلطة لاحتجسرها . وإذا كانت الدعوة إلى التجسير هى دعوى توفيقية تبريرية ، فإن الدعوة إلى التكسير برغم ما تتضمنه من روح نقدية غاضبة ، فهى دعوى مثالية . نجد هذه الدعوة فى كلمة لأمين عز الدين (٢٩) يشكو فيها من أن الخبراء العرب يقدمون العديد من الحلول الرشيدة لمختلف المشاكل الاقتصادية الاجتماعية المتراكمة " التى لاتكاد تفس من قريب أو بعيد اسس المجتمع الراهن أو تهدد كيانه " ورغم هذا فإن هذه الجهود تواجه دائما بالرفض الرسمى وهو ليس رفضا صريحا بل هو " رفض غامض خبيث " . وينتقد أمين عز الدين المواقف الانسحابية أو التوفيقية لبعض الخبراء إزاء هذا الرفض الرسمى ويرى إن الموقف الصحيح هو أن يعلن الخبراء العرب رفض المشاركة فى أى مؤتمر مالم تعلن الحكومات التزامها بتنفيذ الحلول ، وإدانة موقف الحكومات ، وخلق تيار للخبرة العربية المتحررة داخل كل قطر عربى وعلى المستوى القومى يتجه بالحلول إلى الجماهير . ومع أهمية الدعوى الأخيرة هذه ، التى تحتاج بغير شك إلى أن تشكل فى مؤسسات مستقلة ، فإن الدعوة بشكل عام لاتمس جوهر البنية السلطوية القائمة .

وفى امتداد لهذه الدعوة وإن يكن على مستوى أكثر موضوعية وأشد عمقا وحسما من الناحية الايديولوجية نموذج المثقف الجديد الذى يعلن عبد اللطيف اللبى عن وجوده بشكل مازال جنينيا ، ويكاد يجد فيه المستقبل - الأمل . وهو " مثقف قطع علاقته مع جميع السلط .. ويقوم بالاضطلاع الأمين بعمله كمثقف .. عمله لامرئى وصامت بالضرورة ولكن هذا العمل يبقى رغم هذا محاولة جريئة لمقاربة الحاضر والماضى ورهانا على المستقبل ... وهكذا ربما لأول مرة يستطيع الإبداع الفنى والنظرى أن ينطلق من إشكالية الخاصة وأن يعيد الارتباط بالواقع العارى والعميق دون أن يعبر صراط السلطة وكواليسها " (٣٠) ورغم هذه القطيعة الكاملة بين المثقف والسلطة ، يحرص عبد اللطيف اللبى على عدم الخلط بين هذه القطيعة وبين علاقة المثقف بالسياسة . " إننا نرفض الفصل المتعسف بين السياسى والثقافى . ولكننا حريصون على بيان خطورة عدم التمييز بينهما . المهم قدرة المثقف على الاحتفاظ بالتوازن الصحيح والاحتفاظ بمهمته التى تكمن فى تعريفه الواقع ونقد الأفكار والممارسات التى تحتجز حرية الكلام والذهاب والاياب بين الممارسة والنظرية " (٣١) .

ولاشك أن هذا النموذج للمثقف الذى يقدمه عبد اللطيف اللبى يكاد يقتصر على المثقف

المفكر والمبدع ، وعلى دوره الإبداعى النقدي . ورغم الأهمية البالغة لهذا الدور ، فإنه يكاد يغلب عليه الطابع الفردى مما يكاد يجعله مستهدفاً للانتهاك بالانعزالية والنخبوية كما يؤكد هذا عبد اللطيف اللعبي نفسه .

ولا تبدو العلاقة بين المثقف والسياسة التى يحرص عليها عبد اللطيف اللعبي إلا فى إطار الدور الإبداعى النقدي وحده ، مما يؤكد هذا الطابع الفردى الانعزالى حتى فى مجال الممارسة .

ولاشك أن من الضروري التمييز بين السياسى والثقافى نتيجة لغلبة الطابع الايديولوجى والعملى على السياسى ، وغلبة الطابع المعرفى النظرى على الثقافى . ولكن هل يصل هذا التمييز إلى حد الفصل بينهما فى مجال الممارسة حماية للطبيعة الخاصة للثقافى ؟ وهل يمكن أن يتحقق هذا ، أو تتحقق هذه القطيعة بين المثقف والسلطة فى إطار المفهوم الواسع للمثقف الذى سبق أن عرضنا له ؟ وهل بالتجسير أو التكسير أو القطيعة يمكن أن نصحح العلاقة بين الثقافى والسياسى ، بين المثقفين والسلطة ، وأن يلعب المثقفون بهذا دورا إيجابيا فعلا فى تغيير الأوضاع المتردية الراهنة التى تعانيتها بلادنا العربية ؟

الحق أنه لاثنائية بين المثقفين والسلطة ، بحيث تقوم الدعوة إلى تجسير الفجوة بينهما أو إلى توسيعها وتعميقها . أن أغلبية المثقفين العرب أصبحوا اليوم موضوعيا بوعى أو بغير وعى - شعراء بلاط (٣٢) . ووعاظ سلاطين وأدوات تبرير وقرير وترشيد لسياسات وأوضاع النظم العربية القائمة ، وإضفاء مشروعية زائفة عليها ، سواء كانوا داخل بنية السلطة أو خارجها . وفى ظل هذه الأوضاع المتردية ، والأزمة المتحكمة لهذه النظم التى أخذت تفقد مصداقيتها وتزايد تبعيةها للتقسيم الدولى للعمل ، كما يزداد تواطؤها السياسى والعسكرى والثقافى فضلا عن الاقتصادى مع المشروع والاستيراتيجية الاسرائيلية الأمريكية ، أصبحت هذه النظم تحتاج أكثر فأكثر إلى أخضاع الجانِب الثقافى المعرفى للجانِب السياسى الأيديولوجى ، وتسطيع المثقفين داخل السلطة وخارجها وتحويل الفنين منهم إلى أدوات بيروقراطية أو مجرد تقنيين مفرغين من الرؤية الاجتماعية الشاملة ، والوعى السياسى الموضوعى ، معزولين عن الفعل السياسى التغييري التجديدي ، فضلا عن محاولة خنق العقلانية وروح النقد ، والطاقت العلمية والإبداعية عامة .

وتلعب عوائد النفط دورا كبيرا فى تجنيد المثقفين واستيعابهم واستنفاد طاقتهم تكرسا لهذه الأنظمة وإخفاء وتغيباً لحقائق هذه الأوضاع . والمؤسف أن هذا لا تقوم به الأنظمة العربية فحسب بل تمارسه كذلك بنشاط كبير فى ظل هذه الأنظمة مختلف القوى الامبريالية العالمية وخاصة الأمريكية باسم مكاتب الخبرة ومراكز الأبحاث والمعنونات والبعثات العلمية .

والقلة من المثقفين العرب هم القابضون على الجمر ، تمسكا بوعبيهم ومعارفهم العلمية ومبادئهم الوطنية والقومية والثورية ، والمنخرطون بمستويات متفاوتة وفى مواقع مختلفة فى النضال بالفكر والإبداع والعمل العلمى من أجل تغيير هذه الأوضاع المتردية . على أنه ليس

بالنضال الثقافى وحده ، أو نشر الثقافة الثورية وحدها - على الأهمية البالغة لذلك - يتحقق التغيير المنشود . وليس المثقون وحدهم كمثقفين هم القوة (٣٣) الاجتماعية القادرة على تحقيق هذا التغيير ، بل لاهمية ولاتطوير للثقافة كثقافة ، بالعمل الثقافى وحده .

وإذا كان الثقانى يعانى من وطأة واستبداد السياسى المهيمن الراهن . فلا خلاص للثقافى ولاتحرير له إلا بمبدل سياسى يحمل رؤية ثورية للسلطة والمجتمع . ولهذا فلاسبيل للمثقفين كى يقوموا بدور إيجابى نعال فى التغيير المنشود ، بغير الانخراط فى النضال السياسى ، بغير " الانغراس فى رحم المجتمع المدنى وتجسيد المثقف الجماعى " على حد تعبير محمد برادة ، أى بغير الارتباط بقضايا الجماهير وحركتها والالتزام بالعمل التنظيمى السياسى . إن التنظيم السياسى هو المثقف الجماعى بحق كما يذهب إلى ذلك جرامشى . إن المشاركة فى العمل السياسى (٣٥) الثورى المنظم هو أرقى مشاركة للمثقف فى تحقيق التغيير الاجتماعى المنشود . إن انخراط المثقف فى العمل السياسى المباشر قد يسقطه أحيانا فى الايديولوجية العملية ، فى الشعارية والتسييس المسطح والتكتيكات الآتية . وهى إشكالية واردة دائما ولاحل لها إلا بالوعى بها والنضال للسيطرة عليها والتخلص منها .

إن السياسة الجادة تحتاج للثقافة الجادة والثقافة الجادة لاهية ولاتطوير لها بغير سياسة جادة كذلك .

على أن الانخراط فى العمل السياسى الحزبى ليس شرطا لمشاركة المثقفين مشاركة فعالة فى التغيير المنشود ، بل هناك مستويات مختلفة للمشاركة ، مثل تغذية روح النقد وممارسته بشجاعة ، وإشاعة العقلانية فى المجتمع ، وتنمية الإنتاج المعرفى العلمى ، والإبداع والتصدى بحسم للأفكار الرجعية واللاعقلانية وإنشاء المؤسسات الفئوية والثقافية المختلفة المستقلة عن نفوذ وهيمنة السلطات والهيئات الأجنبية والنضال من أجل إرساء قواعد الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان الأساسية ، والحرص على المشروعية والعقلانية فى ممارسة السلطة لوظائفها ومهامها ، فضلا عن الارتباط بحركة الجماهير والتعرف على همومها وخبراتها . إن مشاركة المثقفين فى النضال لتحقيق هذه الأهداف والواجبات المختلفة هى إسهام جليل بغير شك فى تنمية النضال وصولا إلى الأهداف الثورية المنشودة . إلا أن العمل السياسى المنظم سيظل دائما هو النضال السياسى لتوحيد هذه الجهود المختلفة ، والقوة الدافعة المواجهة لها فى الطريق الصحيح .

إن الأسئلة العملية الكبيرة التى يحتدم بها الواقع لايمكن حلها كاملا فى مجال الوعى وحده ، أو حلا جزئيا متناثرا هنا وهناك ، بل لابد من حل عملى شامل لها فى مجال الحياة الواقعية نفسها . هذا هو معنى العمل السياسى كضرورة حاسمة للتغيير والتجديد الثقافى المعرفى الاجتماعى عامة .

الهوامش :

- ١ - عنوان مقال للدكتور سيد ياسين أنظر قضايا عربية ، فبراير ١٩٨٠ .
- ٢ - محمود أمين العالم : المثقفون والسلطة . مجلة المصور (١٠ مارس ١٩٦٧) كتاب " معارك فكرية " . دار الهلال . الطبعة الثانية - ١٩٧٠ صفحة ٢٩٥ - ٣٠٤ .
- ٣ - محمد حسنين هيكل : أزمة المثقفين . ١٩٦١ - القاهرة ص ١٤ - ١٥ .
- ٤ - المرجع والموضع نفسه .
- ٥ - تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة الإنسان في الوطن العربي - القاهرة ١٩٨٧ ص ١٨ .
- ٦ - حمزة مصطفى : المثقفون والسلطة : مجلة المنار . مايو ١٩٨٧ . باريس . وإن عاد بعد ذلك في مقاله إلى إبراز التداخل بين الدلالات .

٧ - A. Gramsci dans le Texte; Edition Sociale; p. 602 , (1975) .

٨ - المرجع السابق . p.599

٩ - أحمد صادق سعد : ندوة الانتلجنسيا العربية . القاهرة ٢٨ - ٣١ مارس ١٩٨٧ (بحث : إشكالية التصريف الاجتماعي للمثقف المصري) . ولعل هذا المفهوم حول المثقف المصري غير الطبقى يلتقى مع مفهوم عبد الله العروى عن المثقفين في كتابه " نقائنا على ضوء التاريخ - الدار البيضاء - ١٩٨٤ " . نقرأ هذه الفقرة " إن المثقفين العرب يكونون جماعة مستقلة نسبياً عن المجتمع وموحدة لأنها تحمل ثقافة مشتركة مجردة من عوامل التمييز المحلية والزمنية . ويرى بوضوح هذا في المؤثرات العربية الراهنة حيث تلفى الميزات فتفصل بالضرورة المشكلات الثقافية عن جذورها الاجتماعية " . صفحة ١٧٤ .

١٠ - التغيير الاجتماعي والبنية الاجتماعية مقال في مجلة الدراسات الاجتماعية - عدد ٢ (١٩٨٦) دار الثقافة الجديدة - القاهرة .

١١ - جراسمى المرجع السابق ذكره صفحة ٥٩٧ .

١٢ - مثل مفاهيم الزمان والمكان والأثير في فيزياء نيوتن التي تغطي بدلالات تشبيهية إنسانية ولاهوتية . (راجع في هذا الفصل كتاب " فلسفة المصادقة " محمود أمين العالم . دار المعارف . القاهرة ١٩) .

١٣ - مثل الاختلال الايديولوجي في تفسير ميدأ " عدم التحديد " في الفيزياء المعاصرة (المرجع السابق) .

١٤ - في المشهد العاشر من مسرحية " جاليليه " تعرض الجوقة لأغنية جديدة منشورة عنوانها " النظام الرهيب والأفكار الخفيفة الخاصة بالسنور جاليليو جاليليه عالم الطبيعة " ويقول منشد الجوقة في بعض المقاطع :

لما انتهى الرب التقدير من خلق الدنيا
على الشمس نادى واليها أصدر أمراً
بأن ترسل ضوءها حولنا وهى تدور
وهكذا جعل منها خادماً مطيعاً

.....

وهكذا بدأت تدور الكائنات الصغيرة حول الكبيرة

فى السماء كما فى الأرض

فحول البهاى يدور الكرادلة

وحول الكرادلة يدور الأساقفة

وحول الأساقفة يدور الأمناء

وحول الأمناء يدور الآباء
وحول الآباء يدور الصناع
وحول الصناع يدور الخدم
وحول الخدم يدور الكلاب والدواجن والشحاذين
هكذا أيها السادة الطيبون هو النظام
النظام الإلهي العظيم

.....

ولكن ماذا حدث بعد ذلك أيها السادة الطيبون
.... جاء الدكتور جاليليو
فالتقى بعيداً بالكتاب المقدس ثم صوب منظاره
والتقى على الكون العظيم نظراً
وللشمس قال : ابقى في مكانك
سيدير الإله الخالق
كل شيء على خلاف ما فعل
آه .. أيتها السيدة ! حول خادمك
ستدورين منذ الآن

الخ ... الخ

راجع حياة " جاليليه " ترجمة بكر الشرقاوى - دار الفارابي ١٩٨١ - صفحة ١٣٧ - ١٣٨ .
١٥ - عبد الله المرصى : مفهوم الدولة - ص ١٤٨ - الدار البيضاء - ١٩٨١ .
١٦ - ابن خلدون : المقدمة : ص ٦٣٨ - الجزء الثانى - تحقيق د . على عبد الواحد وافي . الطبعة الثانية - لجنة البيان
العربى - ١٩٦٦ .

١٧ - المرجع السابق صفحة ٦٨٧ .

١٨ - Louis Althusser : Positions Editions sociales, pp 80 - 83, 1976

١٩ - المرجع السابق : p. 83.

٢٠ - Les Intellectuels et le Pouvoir Ed. Anthropolos, p. 190, 1981

٢١ - رغم تولى بعض المثقفين التخصص مراكز قيادية فى المجتمع وكانت لهم نسبة عالية فى وزارات فى تاريخ مصر
فصفا قبل ثورة ١٩٥٢ ، فإن السلطة الفعلية كانت دائما لكبار ملاك الأراضي .
راجع : محمد أحمد اسماعيل على : دور المثقفين فى التنمية السياسية . جزء أول (صفحة ١٧٤ وما بعدها) القاهرة
١٩٨٥ .

٢٢ - كان الأزهر مقراً للعديد من مهام السلطة حيث كان مركزاً رئيسياً للإعلام تتلى فيه الأوامر والمنشورات الرسمية .
كما كان مقراً لعدد من دواوين الحكم . فالقاضي وعالم الحراج يمارسان وظائفهما فى ذلك المسجد " . عن كتاب " الأزهر
جامعا وجامعة " لمحمد العزيز الشناوى نقلا عن كتاب دور المثقفين فى التنمية السياسية " السابق ذكره ص ٧١ - ٧٢ . ومازال
الأزهر مصدرا رئيسيا لكثير من الفتاوى التى تصبغ المشروعية الدينية على كثير من السياسات الرسمية .

٢٣ - " نابليون هو منظم التعليم الثانوى والعالى فى فرنسا ومؤسس البكالوريا ومنشئ المدارس العلمية العليا . كان
التعليم قبله تحت مسئولية الكنيسة فجعله تابعاً للدولة .. واضح أن التعليم النابليوني مرتبط بالجيش والبيروقراطية

والاقتصاد إذ يد كل هذه الهيئات بالمهندسين والمحققين والمحاسبين والصالح المدين " عبد الله العروى - مفهوم الدولة - المرجع السابق ذكره صفحة ٧٠ .

٢٤ - قد تختلف كثيرا مع ميشيل فوكو في مفهوم السلطة ، وطبيعة العلاقة بينهما وبين المعرفة ، ولكن تبقى في كتاباته كثير من النقاط والملاحظات والاستنتاجات المهمة حول هذه العلاقة . راجع في هذا خاصة كتابه *La Volonté de Savoir* وكتابته *Surveiller et punir* عن G. Deleuze, M. Foucault Les Editions de Minuit, 1986.

٢٥ - لعل هذا هو المعنى الذي قصده نادر الفرجاني بقوله " كل المثقفين خاضعون داخل السلطة بالمعنى العام " والذي قصده كذلك طاهر لبيب بقوله " أغلبية أهل المعرفة لا يمكن أن يكونوا إلا داخل سطر بولدن في مؤسساتها ويعيشون منها ويعتبرون فيها . هم كثرها وإيديولوجيا في ثقافة السلطة يارسون سلطة ثقافة " وهو المعنى كذلك الذي قصده غسان سلامة بقوله " أصبح هناك صعوبة لأن تكون مثقفا خارج الأطراف السياسية القائمة " . مجلة المستقبل العربي - مايو ١٩٨٣ . راجع ندوة المثقفين والسلطة . مجلة المستقبل العربي إبريل ١٩٨٥ - بيروت ، وندوة " المثقف العربي ودوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع " حلقة الرباط للدراسة (٤ = ٥ مايو ١٩٨٥) .

٢٦ - سعد الدين إبراهيم : تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب . منتدى الفكر العربي . عمان - الأردن - ورقة عمل مقدمة للإجتماع السنوي الأول للهيئة العامة للمستندى بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٨٤ .

٢٧ - صدرت القوانين الأساسية التي جسدت سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر التي مثلت تحولا خطيرا في سياسة مصر الاقتصادية من مجلس الوزراء ، وكان لأثور السادات والمجموعة الاقتصادية في مجلس الوزراء دور كبير في إصدارها . ولعب مجلس الشعب ، كما لعبت الأحزاب دورا محدودا في ذلك . أما الدور الهازي في إصدارها والترجيح بها فكان دور جماعة أصحاب المصالح (جمعية رجال الأعمال وغيرها) والقوى الحارضية . راجع في ذلك : أماني قنديل : صنع السياسات العامة في مصر : ١٩٧٤ - ١٩٨١) - رسالة مخطوطة .

٢٨ - الطاهر لبيب : ندوة المستقبل والسلطة . مجلة المستقبل العربي - إبريل ١٩٨٥ .

٢٩ - أمين عز الدين : هل يتصمد التجراء العرب . مجلة المستقبل العربي سبتمبر ١٩٨٣ . ولعل غسان سلامة يلتقي مع هذا الرأي في قوله " أفضل دور للمثقف من السلطة الآن أن يدير للسلطة فناء ويرجعه خطابه للناس وليس للسلطة " . مجلة المستقبل العربي مايو ١٩٨٣ .

٣٠ - عبد اللطيف العيسى : مقال المثقف العربي وإشكالية السلطة - مجلة الطريق اللبناني - صفحة ٩٠ - فبراير ١٩٨٤ .

٣١ - المرجع السابق - ص ٩٠ - ٩١ .

٣٢ - غسان سلامة : المرجع السابق . مجلة المستقبل العربي - مايو ١٩٨٣ .

٣٣ - ولعلني اختلف في هذا اختلافا جديرا مع د . نديم البيطار الذي ينسب الفورات أساسا إلى المثقفين عامة ، ويرى أن كل فورات القرن العشرين نفسها لم تكن فورات بوليتارية بل فورات قادها ونظمها مثقفون يعتمدون على الجماهير ويتحالفون معها . وقد رد حلليم بركات على ردا ليليا . فنى رأيه " أن المثقفين لا يمكن أن يحققوا الثروة والمجتمع الفوري بالنيابة عن الطبقات الكادحة وعمرل عنها دون مشاركتها " . ويذكر أن هذا هو أحد الأخطار الفادحة لما يسميه بالاشتراكية العربية . راجع ندوة الانتلجنسيا العربية ، بالقاهرة المذكورة سابقا .

٣٤ - محمد برادة : المثقف والسلطة - المستقبل العربي - إبريل ١٩٨٥ .

٣٥ - حمود العروى : المثقفون في البلاد النامية : عالم الكتب . القاهرة . يتخذ الأستاذ العروى في كتابه هذا الانتفاء للعمل السياسي النظم وبمارسته من خلال الأحزاب السياسية المحظورة وغير المحظورة كمتباين لشورية المثقفين ، بل لمجرد

ثقافتهم وخاصة في الخبرة اليمنية . ولكن هذا المقياس قد لا يجوز تعميمه حرفيا على الثقفين عامة في مختلف البلدان النامية .

٣٦ - أو حتى يتجلى هذا الوعي في صورة نقد لا يمس جذور هذه الأسئلة العملية ، ولعل هذا ما عناه " معاوية " بقوله المشهور " أننى لأحول بين الناس وألستهم ما لم يحولوا بيننا وبين ملكنا " .

الفكر العربى

بين الأصاله والتحديث

بعد مرور ما يقرب (أو يزيد) عن مائة عام ، ما تزال الاسئلة التى فجرها رجال النهضة العربية فى أواخر القرن التاسع عشر ؛ هى نفسها - فى الجوهر - الاسئلة التى يثيرها المفكرون العرب فى أيامنا هذه ؛ ونحن نقرب من نهاية القرن العشرين " !

لقد كانت اسئلة عصر النهضة تعبيراً عن واقع تلك المرحلة من التاريخ العربى ؛ فكيف تظل هذه الاسئلة دون تغيير رغم ما أصاب الواقع العربى من تغيير منذ عصر النهضة حتى اليوم فهل التشابه والتماثل بين اسئلة عصر النهضة وأسئلة الواقع الراهن هو تشابه وتماثل موهوم ؟ يكشف فى باطنه عن خلاف واختلاف حقيقى ؟ أم أن ما نقول به من تغيير فى الواقع العربى هو تغيير موهوم وأن الواقع العربى ، ما يزال فى جوهره كما كان منذ عصر النهضة لم يتغير ؟

والحق أن الواقع العربى فى مجمله قد تغير فى بنيته الداخلية ، وفى إطار ما أصاب العالم كله من تغير شامل ؛ إلا أنه برغم هذا التغير فإن القانون العام أقول القانون العام الذى كان مسيطراً على الواقع العربى منذ أواخر القرن التاسع عشر لم يتغير رغم تغير معطياته وعناصره ، إننا أمام ظاهرة تتمثل فيما يمكن أن نسميه تغير الدوال مع الثبات النسبى للدولات .

فالواقع العربى - على تنوع تكويناته وتشكيلاته الاجتماعية و السياسية - قد تخلص بالفعل من مرحلة الاحتلال الاجنبى المباشر سواء كان عثمانياً أو فرنسياً أو انجليزياً أو إيطالياً ؛ وحصلت بلاده على إستقلالها السياسى ؛ وقامت فيها دول وأنظمة قومية مختلفة . إلا أنها برغم هذا دخلت جميعاً تحت سيطرة بنوية شاملة للامبريالية العالمية - فضلاً عن انتزاع بقعة من الواقع العربى هى فلسطين وإقامة مجتمع اسرائيلى فوقها ؛ هو فى الحقيقة امتداد مباشر ونجس يد عملى للامبريالية العالمية.

وبرغم ما تحقّق فى البلاد العربية عامة من تطورات فى بنيتها كبروز فئات وطبقات جديدة وإنشاء مؤسسات تشريعية وتنفيذية وإشاعة التعليم ونحو كوادرات ثقافية وفنية وإدارية ؛ إلا أنها لم تخرج فى ممارساتها العامة السياسية والاقتصادية والعسكرية عن الهيمنة الرأسمالية العالمية . وبرغم هذه التطورات فى بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ واندماجها فى التقسيم الأساسى الدولى للعمل ؛ فإن تنميتها ظلت تنمية رأسمالية هامشية طفيلية تابعة ؛ وظلت تحتفظ داخل بنيتها الاجتماعية عامة بكثير من ظواهر وسمات بنيتها السابقة على الرأسمالية ؛ كالعشائرية والقبلية وشبه القطاعية الى غير ذلك .

حقاً ، لقد قامت العديد من المحاولات والنضالات للخروج من هذه التبعية والتهميشية فى بعض البلاد العربية وخاصة فى مرحلة الخمسينات والستينات من قرننا هذا إلا ان الواقع العربى اليوم فى مجمله ، يشهد إستمرار التخلف وإستمرار الهيمنة والتبعية للإمبريالية العالمية ؛ بل تزايد وتفاقم هذا التخلف وهذه الهيمنة والتبعية للإمبريالية الأمريكية خاصة.

وهكذا فبرغم ما طرأ على الواقع العربى من تغيرات فى أبنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فانه ما يزال يعاني من ظواهر تخلفه وتبعيته التى كانت أسئلة عصر النهضة وما تزال محاولة للتصدى لها ، وبحثا عن الإجابة عليها .

ولكن... لماذا نعيد طرح نفس الاسئلة ؟ هل لان القانون العام المتحكم فى الواقع العربى لم يتغير فى جوهره كما ذكرنا ؟ أم لأن الإجابات التى قدمتها هذه الأسئلة لم تكن صحيحة ، أم لأن هذه الإجابات لم تتمكن من ان تتحقق على أرض الواقع العلمى لأسباب خارج حدودها النظرية ؟

أبأ ما كان الأمر فما تزال أسئلة عصر النهضة تبحث عن إجاباتها . وما يزال يرن سؤالها التقليدى . لماذا تقدم الغرب وتأخر العرب ؟ ما السبيل الى اللحاق بركب الحضارة الحديثة والتخلص من التخلف والتبعية . هل بالعودة الى التراث أو بالإندماج الكامل فى الغرب والحضارة الحديثة ، أم بمحاولة التوفيق بينهما أو بالبحث عن طريق آخر جديد؟ ويتفرع عن هذا السؤال التقليدى أسئلة فرعية حديثة : أى تراث وأى غرب ، وأى حداثة وأى جديد ؟

لعلنا نجد اليوم امتدادا لنفس التيارات أو الإجابات القديمة التى تعود الى عصر النهضة ، كالتيار التوفيقى العقلانى الذى كان يمثله الطهطاوى وخير الدين التونسي ، و التيار الدينى السلفى الذى كانت تمثله الحركة الوهابية والمهدية والسنوسية على إختلافها والتيار القومى الليبرالى الذى كان يمثله شبلى شميل وفرح أنطون وسلامة موسى . ولكننا سنجد كذلك فى الإمتداد المعاصر لهذه التيارات والاجابات ، اختلافات لا تغير من جوهر المدلولات العامة لهذه التيارات والاجابات ، وإن تكن تضيف إليها وتغنيها بكل ما أضافته السنوات المائة الأخيرة من خبرات وتجارب ، سلبية كانت أم ايجابية . وليس هناك مجال لاستعراض تاريخى لتيارات الفكر العربى وتفرعاتها وإجتهااداتها المختلفة منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم ، وحسبى أن أتوقف عن بعض الملاحظات العامة فى أبرز هذه التيارات التى تجلت خلال السنوات العشرين الماضية وبوجه خاص منذ عام ١٩٦٧ بالتحديد حتى اليوم .

وعام ١٩٦٧ عام له دلالة . إنه عام الهزيمة العسكرية التى أختمرت وتجددت حتى أصبحت هزيمة شاملة على المستوى السياسى والاقتصادى كله منذ منتصف السبعينات خاصة وأخذت تتضاعف وتعمق معها التبعية العربية للإمبريالية العالمية عامة والأمريكية خاصة . ومع هذه الهزيمة فى إمتدادها وتعمقها أخذت تبرز وتعمق كذلك بعض التيارات الفكرية حاملة بشكل أو بآخر ، بمستوى أو بآخر الاسئلة - الاجابات القديمة الجديدة .

(١) أول هذه التيارات الفكرية هو التيار الدينى . وهو فى الحقيقة أكثر التيارات الفكرية المعاصرة إنتشاراً وتجزؤاً . ولا ينبع هذا من جدة اجتهاداته الفكرية وإنما من ملاسبات موضوعية عملية أبرزها بغير شك الهزيمة نفسها فضلاً عن تضخم الثروة النفطية فى بعض البلاد العربية الإسلامية ، وبروز القيادة الدينية الباهرة للثورة الايرانية فى بدايتها خاصة . إلا أن إنتشار هذا التيار وتجزؤه لا يرجع فحسب الى هذه العوامل الخارجية الظرفية رغم أهميتها وإنما يصدر كذلك عن تراث تاريخى وشعبى متجذر فى واقع الخبرة الحية لجماهير الأمة العربية . وهو لهذا يكاد يتحرك بدوافع ويواعث من الذات الإجتماعية المستقرة الكامنة فضلاً عن انه بدوره يحركها ويشيرها ويغذيها فى مواجهة ومعارضة مع الجديد و الغريب والأجنبى والمختلف والمغاير والثورى .

إن شعبية هذا التيار أو شعبيته بوجه أصح ليست صادرة عما يضيغه ويبدعه من دعوة فكرية أو قيمية ، وإنما عما يستند إليه أساساً ويوقظه وينميه ويغذيه من أفكار وقيم سائدة قائمة موجودة بالفعل فى حياة الشعب ووجدانه الجماعى . إن شعبيته ليست ثمرة جهد مبذول (رغم توفر هذا الجهد) وإنما هى نتيجة لاستناده الى واقع ثقافة شعبية سائدة ومغذاه هى الثقافة الدينية فى وجه أزمة تعانيتها بقية الثقافات الموضوعية الأخرى الساعية والمتطلعة للتغيير والتجديد والتحديث ، وفى وجه أزمة حياته إقتصادية وسياسية وأخلاقية وإجتماعية عامة تعانيتها الجماهير الشعبية والفئات الوسطى بوجه عام .

لم يكن لهذا التيار الدينى وهجه وعرامته فى غمرة الإنتصارات الباهرة التى حققتها الحركة القومية وخاصة فى منتصف الخمسينات حتى منتصف الستينات . ولكن مع الهزيمة العسكرية عام ٦٧ وخفوت المشروع القومى ، وتفاقم التواطؤ والتبعية إزاء الصهيونية والامبريالية الأمريكية أخذ يزدهر هذا التيار كبديل أخلاقى معنوى للهزيمة فى مظاهرها المختلفة ، ولقد لعبت بعض الانظمة العربية والقوى الأجنبية دوراً كبيراً فى تنشيط وتغذية هذا التيار أيديولوجياً ، ومالياً وتنظيمياً ، إلا أنه وجد مركزاته فى الجذور الدينية الشعبية وخاصة فى إطار الإحباط الشامل الذى نشرته الهزيمة العسكرية والسياسية ، وفى ظل الفساد الأخلاقى والإجتماعى الذى أخذ يستشرى بتفاقم التبعية للرأسمالية العالمية . لقد برز هذا التيار الفكرى الدينى كبديل أخلاقى معنوى أساساً ، فى مواجهة الفشل الموضوعى العلمى، ومحاولة إيديولوجية لتغليب حقائق هذا الفشل الموضوعى العلمى وحقيقة المتسبين له .

فى البداية أتخذ هذا التيار توجهاً أكثر راديكالية وجذرية من حركة الإخوان المسلمين عندما قامت فى أواخر العشرينات وطوال الثلاثينات والاربعينات . وتسلمت إيديولوجيته بقطيعة كاملة مع مجمل النسق الإجتماعى السائد . فهو فى نظرها جاهلية جديدة لايد من محقتها ومحوها وتجارزها . ولايد من تأسيس الجماعة الإسلامية من جديد . وإلغاء حاكمية البشر وإقامة الحاكمية الإلهية . وتتنوع المواقف حول هذا المحور الرئيسى ، من تكفير وتجهيل للسلطة دون المجتمع ، أو تكفير وتجهيل للسلطة والمجتمع معاً أو دعوة لإزالة هذه السلطة بحد السلاح ، أو

دعوة إلى هجرة انتظاراً لساعة تحين ، فتتحرك الجماعة الإسلامية لنشر كلمة الله فى الأرض وتأكيد حاكميته ، بحرب إسلامية شاملة تتسلح بشروط إسلامية محددة (الرمح - السيف - والفرس)

وهى تفرعات تخرج جميعا من الجبة القطبية - نسبة إلى سيد قطب - وإن توزعت بين حركات مثل الجهاد ، والتكفير والهجرة ، وغير ذلك .

وقد نلحج تيارا فرعيا آخر لا يحمل دعوة التكفير وإنما يتسلح برؤية معتدلة وإستنارة عقلية نسبية فيكتفى بالدعوة الى تطبيق الشريعة الإسلامية ولايدير ظهره للعصر والتحديث ، وإن إكتفى من هنا بالتكنولوجيا رافضاً ماوراء التكنولوجيا من علم وفكر وفلسفة ، ساعياً الى إقامة علم وفكر جديدين يرتكزان على أسس معتقدة اسلامية وهو التيار الذى نطلق عليه فى مصر اسم " السلفيين الجدد " ويتمثل فى كتابات عادل حسين وطارق البشرى وحسن حنفى وغيرهم .

ويرغم المظهر الايديولوجى السلفى المتعصب الذى نتبينه فى هذا التيار فى تفرعاته المختلفة ، فإنه فى الممارسة العلمية وخاصة السياسية والاقتصادية ، يتلاقى ويتحالف ويتعامل مع الأنظمة العربية الحاكمة وخاصة أكثرها رجعية وتبعية وتتشابك مشروعات وشركاته وبنوكه الإسلامية مع المشروعات الرأسمالية العالمية والأمريكية خاصة .

وهكذا يبرز هذا التيار الفكرى الدينى فى البداية كموقف رافض بشكل راديكالى لما سميته التغريب والحداثة والنهضة العصرية لينتهى إلى إندماج مصلحى عملى مع الأنظمة الرجعية العربية ومع المشروعات الرأسمالية العالمية ، ويصبح كذلك غطاءً لأيديولوجيا لأشد السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحالفا وتواطؤا مع الامبريالية والصهيونية .

وهكذا باسم محاربة التغريب والتحديث يحقق هذا التيار تكريسا لوضع التخلف والتبعية أو بتعبير آخر يسهم فى تكريس ما يمكن أن نسميه بالتحديث التابع تحت مظلة من السلفية الشعبية

ولسنا نستطيع أن نتجاهل وجود تيار دينى عقلانى مستنير ذى توجه وطنى وقومى تقدمى له كذلك جذوره الشعبية العميقة . ولكنه ما يزال فى مصر وبقية البلاد العربية فى تقدرى محدود التأثير والفاعلية فى مجمل الحركة السياسية والاجتماعية السائدة .

(٢٠) وفى مواجهة هذا التيار الدينى السلفى المظهر ، المعبر عن الجمود والامثالية الدينية ، يبرز تيار آخر نقيض له هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم التيار "التاريخى النقدى " ، فإذا كان التيار الدينى السلفى يتخذ من الماضى وخاصة من التراث الدينى محور إشاراته ومرجعياته الايديولوجية التى تصل الى حد التقديس فهذا التيار يرفض هذه الرؤية السلفية الجامدة وينظر الى تراث الماضى عامة نظرة تحليلية نقدية . فهذا التراث فى جوهره - كما يذهب واحد من أبرز المعبرين عن هذا التيار وهو محمد عابد الجابرى - يرتكز تاريخيا على نهج قياسى فقهي ثابت جامد هو قياس الغائب على الشاهد ، ولا بد من تجاوز هذا النهج القياسى والقطعية

معه والاندماج فى الحضارة العصرية ولو أدى ذلك الى فقدان هويتنا كما يذهب واحد آخر من أبرز المعبرين كذلك عن هذا التيار وهو عبد الله العروى الذى يقول بالحرف الواحد " إن إبتثاث الفكر السلفى عن محيطنا الثقافى يستلزم منا كثيرا من التواضع والرضى بأن تتميز مؤقتا عن الغير بنيرتنا فقط لا بمضمون ما نقول ورب معترض يقول " ستكون حينئذ ثقافتنا المعاصرة تابعة لثقافة الغير وليكن إذا كان فى ذلك طريق الخلاص سنؤدى بذلك ثمن سبائنا الطويل وتقهرنا المتواصل وإتباعيتنا (ستيتنا) المركزية " صفحة ٥ - ٢ (العرب والفكر التاريخى) .

وبرغم هذا فالعروى يدعو الى ما يسميه بالماركسية التاريخية لا كحركة سياسية منظمة ، وإنما كمجرد دعوة أيديولوجية تثقيفية يجمع بينها وبين الدعوة الى الليبرالية ، على أنه فى كتاب من أواخر كتبه وهو " ثقافتنا فى ضوء التاريخ " يخفف من دعوته السابقة ويدعو الى أمور ثلاثة كشرط للنهضة هى إحياء التراث واستيعاب منطق الحضارة العصرية ، وتحقيق نبرغ معترف به لدى العرب وغير العرب .

والحق أن التاريخية النقدية عند العروى تنتهى فى النهاية الى رؤية تبشيرية ثقافية إصلاحية نخوية أما محمد عابد الجابرى فهو يخلص من دراسته للخطاب العربى المعاصر ، ومن نقده للعقل العربى فى مجلدية تكوين العقل وبينه العقل إلى أن السبيل الى الارتباط بالعصر وتجديد الفكر العربى هو التخلص من سلطة السلف وسلطة القياس وسلطة اللفظ فى بنية العقل العربى مما يجعل العقل العربى عقلا مستقلا بنفسه ، متحررا من المرجعية التراثية العربية الاسلامية ، والمرجعية الأوربية على السواء ، ويتحقق بهذا الاستقلال التاريخى للذات العربية .

ولكنه يرى أن ذلك ينبغى أن يتحقق من داخل التراث نفسه . فنحن لا نبدأ من الصفر كما يقول . وإنما هى عملية تاريخية . ولهذا يعود بنا الى جوانب من تراثنا يتحقق بها هذا التجديد للعقل العربى . يعود بنا الى ظاهرة ابن حزم والشاطبى تجديد لتراثنا الفقهى ، والى فكر ابن رشد تجديد وتأكيدا للعقلانية السببية ، والى ابن خلدون تعميقا للرؤية التاريخية الموضوعية . وهكذا يتجدد العقل العربى بدأ من لحظات ثلاث فى التراث ، ليس استنساخا لفكر هذه اللحظات ، وإنما بتوظيف نزعتهم العقلانية كمنطق لنا على حد قوله .

والحق إنه برغم هذه الرؤية العقلانية التاريخية النقدية عند كل من العروى والجابرى وغيرها من المعبرين عن هذا التيار الفكرى فاننا نجد أنفسنا محدودين بحدود وصايا عقلية متعالية عن شروط الواقع الموضوعى كمنوخ لنا من تخلفنا العقلى ؟ بل وبرؤية إنتقائية أحادية كذلك هى الموقف من التراث هى ثمرة تحليل أبستمولوجى (معرفى) خالص ، خال من البعد الاجتماعى التاريخى على أن هذا التيار - على أية حال - رغم ما فى بعض دراساته من تعسف فى الموقف من التراث الثقافى . ورغم تعاليه النخبوى فهو دعوة إيجابية حارة للتفاعل الخلاق مع العصر مسلحين برؤية عقلانية نقدية .

(٣) وبين التيار الدينى السلفى والتيار التاريخى النقدى يبرز موقف وسطى توفيقى بينهما ،

ولعل من أبرز الداعية إليه د . زكى نجيب محمود للتوفيق ما بين التراث والمعاصرة ، بين الأصالة والتحديث بين الدين والعلم ، بين السماء والأرض . وزكى نجيب محمود لا يدعو الى هذه التوفيقية بل يراها السمة الجوهرية للعقل العربى كله قديما وحديثا . وزكى نجيب محمود قد انتقل فى الحقيقة من الدعوة الزاعقة الجهرية الى تبنى الحضارة الرأسمالية الغربية ونموذجها الأمريكى خاصة تنبأ مطلقا ، فى إطار رؤية وصفية وبرجماتية لهذه الحضارة فى كتاباته الاولى ، انتقل من هذه الدعوة الى الدعوة التوفيقية بين التراث الدينى والعلم فى كتاباته المتأخرة ابتداء من الستينات خاصة . ولكنه فى الحقيقة لم يخرج فى دعوته الجديدة عن فلسفته الوضعية البرجماتية . فهو يدعو الى الاخذ من التراث ما ينفعنا ويرفض منه ما لا نفع فيه . وعلى حد تعبيره " نأخذ من التراث ما نستطيع تطبيقه اليوم تطبيقاً عملياً " . وكذلك الامر بالنسبة لموقفه من العصر أو التحديث ، فهو موقف انتقائى إجرائى براجمائى نفى أو بىنتامى تقنى كما يقول . ومع هذا الموقف الاجرائى النفعى الى التراث والى العصر يضيف د . زكى نجيب مجرد الموقف الروحى الدينى ، ليجعل منهما مركبا تتميز به الحضارة العربية الإسلامية الشرقية المنشودة وتختلف به عن الحضارة الغربية المادية على حد قوله . وأكد أقول إن هذه الدعوة التوفيقية الوضعية هى جوهر الايديولوجية السائدة فى العالم العربى وخاصة فى البلاد النفطية حيث تتراكم الادوات التكنولوجية والمناهج الإجرائية والأهداف الاستهلاكية النفعية المسطحة المتخلفة فى الممارسة الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . جنبا إلى جنب مع سيادة التفكير الدينى الايمانى الجامد المتزمت . ويرغم ما فى ايديولوجية د . زكى نجيب محمود التوفيقية من إستنارة عقلانية (فى حدود العقلانية الإجرائية) بالمقارنة بالتيار الدينى السلفى الخالص ، الى إنها فى الحقيقة هى المرتكز الايديولوجى لما يمكن أن نسميه بالحدائث الإجرائية التابعة موضوعيا وذاتيا للنسق الرأسمالى العالمى . وهو بهذا يلتقى موضوعيا مع الممارسات العملية للتيار الدينى السلفى فى مشروعاته المالية والاقتصادية ، رغم ما بينهما من إختلاف تعبيرى لا عملى عن غلاة المتعصبين للفكر الدينى السلفى .

(٤) وفى تعارض مع هذه الرؤية الوضعية الإجرائية أو هذه العقلانية التقنية ، يبرز تيار جديد هذه الأيام يمكن أن نطلق عليه إسم التيار الثقافى القومى الليبرالى .

فنتيجة لما يراه برهان غليون من هزيمة عملية للمشروع القومى يسعى الى تقديم مشروع قومى جديد يحاول فيه أن يخلص المشروع القومى القديم مما تورط فيه من عقلانية متفربة هى - فى تقديره - سبب فشله ، وسبب ما أئتم به من استبدادية وتسلطية ويتساءل برهان غليون فى كتابه " اغتيال العقل " لماذا كان هناك تحديث ولم تكن هناك نهضة ؟ وهو يرجع هذا الى سيادة الحدائث العقلانية التى تنفى الحدائث الذاتية . فالنهضة - كما يقول - لا تتحقق بدون ذات حرة متحررة واثقة من قوتها . ومن هنا كانت - كما يقول - مشكلة الثقافة هى المسألة الاولى فى مسائل النهضة ٣١٨ . فالنهضة عنده ليست إلا التوظيف التاريخى للشعور بالذاتية ولعاطفة الهوية صفحة ٢٩٩ . وتزداد القدرة على استيعاب الأسس العميقة للحضارة بازدياد وقوة الحافز

القومى والشعور بالاعتزاز الثقافى " صفحة ٢٩٩ وإخفاق العقل العربى ، إخفاق تحرره قد نجح على حد تعبيره - عن إهمال قطاعات الثقافة الكبرى والاساسية لصالح ما أسميناه بالتعليم العقلانى والعلمى " صفحة ٣١٥ . فهذه الحداثة العقلانية هى كما يقول - تغريب وتبعيه وتقليد صفحة ٣٢٢ على أنه إذ يرفض أطروحات الحداثة التغريبية ، يرفض كذلك أطروحات الأصولية السلفية . صفحة ٣٤٤ والهدف عنده هو تحرير العقل من كلا الأطروحتين ، ليس إقصاءً للعلم أو إقصاءً للتراث ، وإنما إطلاق يد العقل من كل قيد وتوسيع دائرة النقاش والحوار العقلى . إن أى سياسة ثقافية على حد قوله - تقوم على فرض إيديولوجية على العقل حداثية كانت أو تراثية تقتل الحوار . فالسياسة الوحيدة المنتجة فى تقديره هى حرية الثقافة وفتح " مناطق حرة " - على حد تعبيره - نعم مناطق حرة للثقافة " صفحة ٣٥٠ - ٣٥١ .

إنها كما نرى دعوة ليبرالية شعبية متعالية على كل أيديولوجية تفتقد البعد الاجتماعى الموضوعى وتكاد تركز على الذاتية الثقافية والحافز القومى وحدهما كسبيل للتغيير والتجديد وهذه الدعوة هى بغير شك رد فعل حاد لما عاناه وعانيه المثقفون العرب من قهر وقمع فى ظل الانظمة العربية ذات التوجهات القومية الاشتراكية ، ولهذا يغلب على هذه الدعوة تأكيد الذاتى والثقافى والقومى على حساب الموضوعى والاجتماعى والطبقى . وهى دعوة تنبئها فى بعض الامتدادات الجديدة لبعض التوجهات القومية القديمة تعبيراً عن نقد ذاتى لممارساتها السابقة وهى توجهات قومية لايقف بعضها عند الحدود المثالية أو التخويفية أو الثقافية ، وإنما تسعى للربط بين الثقافى والموضوعى ، بين العقلانى والديمقراطى ، بين القومى والطبقى بين الخصوصية والعمومية الحضارية

(٥) ولعل آخر ما نكتفى بعرضه من هذه التيارات الفكرية هو التيار الماركسى ، الذى يتجلى فى كتابات العديد من المفكرين من أمثال حسين مروة والطبيب تيزينى وصادق العظم وفصيل دراج ومهدى عامل وهادى علوى وغيرهم وأقف عند مهدى عامل ، وليس فحسب لأحوى آخر شهداء المثقفين الثوريين اللبنانيين الذين وأجهوا ويواجهون بوعى وجسارة وشرف العصابات الظلامية والطائفية وعملاء الصهيونية والامبريالية الامريكية والرجعية العربية وإنما لانه كذلك من أبرز من قدموا أنتاجاً نظرياً رفيعاً فى هذه القضية . وحسبى أن اشير إشارة سريعة خاطفة الى بعض معالم هذا الانتاج ، الخصها فيما يلى :

ليس هناك عقل عربى على إطلاقه . بل هناك اتجاهات عقلية وإيديولوجيات عربية مختلفة باختلاف المواقع والمواقف الاجتماعية . إن الفكر العربى السائد هو الفكر البورجوازي الكولتوبالى التابع الذى لم يقم بينه وبين الفكر السابق على الرأسعالية تناقض تناحرى . ومن هنا ساد الفكر الاصلاحي التوفيقى . ان الصراع الطبقي لايقف عند حدود قضايا الواقع الراهن وإنما يمتد كذلك الى قضية التراث ، فعلى أرضه يحتدم الصراع الطبقي فى حركة التحرر العربية . والقضية ليست قضية احياء تراث أو القضاء عليه أو اتخاذ موقف انتقائى أو نفعى منه وإنما هى قضية تلك معرفى لهذا التراث فى سياقه التاريخى والاجتماعى وإنتاج معرفة علمية عنه

هذا هو الموقف الواجب من التراث وهذا هو الموقف نفسه الواجب من معطيات الواقع الراهن ، لكن نتحرك الى العصر وفي العصر " إنه الاستيعاب النقدي العلمى للتراث والعصر فى سابقهما التاريخى والاجتماعى وهو ما يحقق وحدة ابداعية فاعلة بين الاصاله والمعاصرة . ان التخلف ليس مصدره مجرّد تخلف الوعى ، بل طبيعة الايديولوجية السائدة المرتبطة بالطبقة البورجوازية الكولونيالية التابعة السائدة . ان هذه الطبقة السائدة بأيديولوجيتها السائدة هى التى تغيب التملك المعرفى سواء لثرائنا او لواقعنا او لعصرنا . ان هذا التملك المعرفى هو سبيلنا للتحرر والتغيير الثورى ولكن كيف ؟ لابد اذن من سلطة أخرى ، تعبر عن طبقة اجتماعية جديدة مغايرة ومؤهلة لقيادة النضال من اجل تحرير المعرفة نفسها ، والحجاز التحرير والتغيير ، هذه الطبقة هى الطبقة المنتجة فى المجتمع ، الطبقة العاملة . وهكذا لا يقف بنا مهدي عامل عند حدود تحليل الوعى ، او التحليل الاستمولوجى ، او التحليل الايديولوجى ، وانما ينتقل بنا الى الواقع العلمى . ان الاجابة المعلقة لاسئلة عصر النهضة ، تكمن اساسا عنده فى قضية السلطة ، فى طبيعتها الطبقيّة ، فى حقيقة توجهاتها وممارساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وهكذا يلتقى عند مهدي عامل الوعى بالوجود ، و الذاتى بالموضوعى ، والفكرى بالعملى والنظرية العلمية بالممارسة الثورية

وقد نختلف مع مهدي عامل فى تحديده الاطلاقى للبورجوازيات العربية بأنها بورجوازية كولونيالية ، أو على الاقل نعتبر أطروحته هذه أطروحة قابلة للنقاش . الا أن مهدي عامل فى الحقيقة يلمس جوهر إشكالية اسئلة النهضة المعلقة ، ويفتح أفاقاً جديدة للإجابة الصحيحة عليها .

هذه باختصار هى بعض الملامح البارزة للفكر العربى المعاصر ، فى مواجهته للحدائث ، وفى محاولة الاجابة على الاسئلة المعلقة للنهضة العربية المجهضة . على انى اكاد اخلص الى انه برغم تنوع واختلاف هذه الملامح فان النزعة السائدة منها فى الفكر العربى المعاصر ، وفى الممارسات العربية خاصة ، تكاد تكون هى النزعة التوفيقية بين الفكر الاجرائى النفعى الاستهلاكى والفكر الدينى السلفى ، بين الفكر القومى النخبوى المثالى والليبرالية الشعبوية ، بين الذاتية الشوفينية المتعالية والتبعية الموضوعية المتفاقمة . وفى مواجهة هذه النزعات الفكرية التوفيقية السائدة بتجلياتها المختلفة ، يبرز معارضة فكرية تتمثل فى الحركة القومية ذات التوجه الموضوعى الديمقراطية ، والافق الاشتراكى ، كما تتمثل فى بعض الاجتهادات الدينية العقلانية المستنيرة وتتمثل أخيراً وبوجه خاص فى الحركة الماركسية . ولاننتصار فى تقديرى للشورة العربية إلبتلاقى وتحالف هذه الحركات الثلاث تحالفاً ثورياً فعالاً على المستوى القومى العربى الشامل . ذلك ان السيادة فى الفكر العربى المعاصر بل فى الواقع العربى عامة ما تزال - كما سبق أن ذكرت للنزعات والممارسات التوفيقية والمثالية والسلفية ، والنفعية الاجرائية الضيقة التى يتكرس ويتدعم بها التخلف والتبعية .

والملاحظ أن هذه النزعات التوفيقية والسلفية والمثالية تسعى ومثقفوها ودعاتها الى تقديم

إجابات على أسئلة عصر النهضة ، فى ملكوت الوعى المجرد ، ويعيدا من أى سياق تاريخى اجتماعى . فهى إجابات تحمل دائما رؤية مجردة مطلقة للتراث ، رؤية أحادية متعالية للحداثة ، وهناك دائما فى منظورها عقل عربى واحد له سماته المحددة المضنة انتهائية ، وهناك فى العالم شرق كلى ، وغرب كلى رأسالياً كان أم اشتراكياً ولكل منها خصائصه المطلقة التميز التى لا تسمح بقاء جوهرى بينهما .

ومع تغييب الفروق الاجتماعية والتاريخية ، وتغييب الواقع العملى ، وتغييب الناعلية الاجتماعية الجماهيرية ، تغييب القدرة على الفعل التاريخى الثورى وتظل الاسئلة المعلقة ، معلقة فى ملكوت الوعى المنكفى على ذاته ، متعالية عن موضوعها الذى تبحث عنه دون جدوى .

ولهذا تظل هذه الاسئلة رغم اتكافئها على ذاتها وتعاليتها ، بل بسبب انكفائها على ذاتها وتعاليتها ، أداة ميسرة فى يد خصومها ، خصومنا الذين يوظفونها لتكريس الواقع الذى تسعى هذه الاسئلة الى تغييره ، يوظفونها لاجهاض النهضة التى تنشدها هذه الاسئلة ، إجهاضا تاريخيا متصلا .

ذلك أنه ليس فى ملكوت الوعى وحده محل أسئلة الواقع ، وتكتشف إجاباتها ، بل بالواقع العلمى ، وفى الواقع العلمى .

قل لى ما هو طريقك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية ، والثقافية أقول لك : أين تقف أنت من الاسئلة المعلقة منذ عصر النهضة المجهضة حتى يومنا هذا .

ستقولون لى : مهلا .. أيها السيد . إنك تنتقل بنا عما هو فكرى نظرى ، إلى ما هو سياسى عملى . وأقول لكم : نعم والف نعم . أفعل ذلك بوعى عامل وتصميم .

فهل هناك سبيل آخر كى نتمكن من فضح ما هو سياسى فى قلب كل ما هو فكرى نظرى ، وفضح كل ما هو فكرى نظرى وراء كل ما هو سياسى ؟

فبهذا يصبح المعنى الحقيقى للوعى ، والمعنى الحقيقى للعقل والعقلانية ، هو القدرة العملية على اكتشاف قوانين الواقع والسيطرة عليها وتطويرها وتوجيهها توجيها ابداعيا ثوريا بالانسان وللانسان ، ومن أجل تنمية الطاقات الابداعية واشباع الحاجات الضرورية المادية والذكورية والثقافية المتنوعة للانسان الفرد والانسان المجتمع .

وهذا هو المعنى العميق لامتزاج المفهوم الحقيقى للعقل بالمفهوم الحقيقى للثورة . فلا ثورة حقيقية متصلة صاعدة بغير نهج عقلانى لتحقيق اهدافها ، ولا عقلانية حقيقية بغير القدرة على التغيير الثورى الحقيقى . ولكن لاسبيل الى عقلانية ثورية حقيقية بغير المشاركة الديمقراطية الفعالة للجماهير ، واحترام وتنمية اجتهاداتها واكتشافاتها وإبداعاتها المختلفة والمتنوعة . بغير هذا تتفجر الازمات التى تعانيتها العديد من التجارب الثورية نفسها فى عالمنا المعاصر .

وهكذا فان الفعل السياسى ، والممارسة السياسية العقلانية الجماهيرية الديمقراطية هى

السبيل الذى لا سبيل غيره لاختبار حقيقة الفكر النظرى وتصويبه وتطويره وتجديده .

وهى السبيل الذى لا سبيل غيره لازالة هذه الثنائية المجردة المتعالية بين الاصاله والتحديث فلا اصاله بغير عقلانية وديمقراطية وابداع ، ولا تحديث بغير عقلانية وديمقراطية وابداع .

واضيف الى هذا مختتما كلمتى :

إن الفكر السياسى الرجعى المتخلف الذى ترفضه ونقاومه - سوف يستبطن فكرنا ومواقفنا - أردنا ذلك لم نرد ، وعينا ذلك أم لم نع - ما لم ، نعم ما لم تتسلح بالنضال السياسى العلمى ، العقلانى الديمقراطى الشعبى القادر على انتقاد ذاته وتطويرها وتجديدها ، والقادر كذلك وأساسا على تقديم البديل الثورى الصحى والصحيح تقدما موضوعيا عمليا ، أى بتعبير آخر ، القادر على تحقيق أسئلتنا فى إجابات وحلول موضوعية عملية حية متجددة على ارض الواقع .

على اننى ارجو الا أنجاز حدود كلمتى هذه ، عندما أقول فى نهايتها إن الانتفاضة الفلسطينية اليوم ، بما تحققه لا بالحجارة التى تلقىها فى وجه دبابات أعدائها وأعدائنا الصهاينة ، بالرغم من بطولة وروعة هذا الفعل المقاوم ، وإنما بما تؤسسه وتفضيه من سلطة سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ، انتاجية ، تعاونية . ثقافية فى فلسطين المحتلة ، بالعمل الجماهيرى التحالفى المناضل ، المبدع لتأسيس وتجذير هذه السلطة . وأقول الانتفاضة بعملها التأسيسى هذا هى التى تقدم عنا اليوم الاجابة الصحيحة لبعض اسئلة عصر النهضة المجهضة .

ويسبب هذا ، يسعى لمحاصرتها ، واجهاضها وطمسها الأبناء والاحفاد الطبقيون لهؤلاء الذين حاولو محاصرة واجهاض وطمس الاجابات الصحيحة لاسئلة عصر النهضة طوال السنوات المائة الماضية .

ولهذا فان سعينا للاجابة على اسئلة عصر النهضة المجهضة ينبغى أن يكون اليوم بالتأسى بهذا النموذج الرائد الباهر للانتفاضة وبالحروج من تأملها او مساندتها اللفظية العاطفية الى المساندة الواعية المناضلة لها وبالحروج من الانكفاء على تأمل اسئلة عصر النهضة الى الفعل الثورى المنظم لتحقيقها تحقيقا ديمقراطيا يتفق مع حقائق واقعنا وعصرنا .. مرة أخرى وأخيرة .. هل هناك سبيل آخر ؟



ثقافة التنمية وتنمية الثقافة

فى محاضرة قديمة ألقيتها منذ سنوات فى قابس بتونس ، عن موقف الفكر العربى المعاصر بين التأصيل والتحديث ، وعن مصير أسئلة عصر النهضة ، أنهيت كلمتى قائلا " قل لى ما هو طريقك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أقول لك أين تقف أنت من هذه الأسئلة المعلقة منذ عصر النهضة المجهضة حتى يومنا هذا " .

ولهذا ما أحسبني اليوم أضيف جديدا إلى ماتعنيه هذه العبارة العامة . وحسبى أن أقوم بتجديد بعض دلالاتها الموضوعية الملموسة . فمن الأوليات والمسلمات النظرية والعملية اليوم ، التى لم يعد يجادل فيها أحد ، وثيقة الرابطة بين التنمية والثقافة . فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية ، بل هى مشروع سياسى اقتصادى اجتماعى تاريخى حضارى شامل .

حقا ، هناك من الممارسات التنموية ما تقتصر فى ظاهرها على الجانب الاقتصادى البحت ، كأن تكون مجرد عملية استثمارية خالصة لتراكم رأس المال أو مجرد عملية يغلب عليها طابع التصنيع للحلال والتصدير إلى غير ذلك من الحالات المماثلة . ولكننا لو دققنا النظر داخل هذه السياسات والعمليات نفسها ذات المظهر الاقتصادى البحت ، لوجدنا أن ما يحركها ويوجهها إنما هو رؤية وفلسفة سياسية واجتماعية معينة هى الليبرالية الاقتصادية أو فلسفة السوق الحرة التى تتجه حركتها نحو الخارج أكثر مما تتجه نحو الداخل ، وتقوم على مفاهيم الندرة والمنفعة والربح كمعايير قيمية للمشروع الاقتصادى ، وسنجد هذه الفلسفة منبثة فى أشكال مختلفة ومتنوعة فى التعابير والممارسات الايديولوجية السائدة من اعلام وتعليم وثقافة .

الحق أنه لا تنمية بغير ثقافة ، ولا ثقافة معزولة أو منبثة عن مشروع تنموى ما . فكل تنمية - أيا كانت - تستلطن ايدىولوجية ورؤية ثقافية معينة ، وكل ايدىولوجية وفلسفة ثقافية تستهدف مشروعا تنمويا معينا . وتكاد هذه العلاقة بين التنمية والثقافة أن تكون تفرعاً على العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية وإن كان لهذا التفرع دلالاته الخاصة . فالعلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية علاقة تعبر عن واقع موضوعى ، على حين أن العلاقة بين التنمية والثقافة تتعلق باختيار إرادى ايدىولوجى معين . ولهذا فهى تعبير عن موقف إلى جانب تعبيرها عن واقع .

« محاضرة أقيمت فى تدره حول العنصر الثقافى فى التنمية ، نظمها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية

فى تونس بين ٢١ - ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨

وتأسيسا على هذا ، فمن العبث أن نسعى إلى إثبات أو تأكيد العلاقة الوثيقة بين التنمية والثقافة ، فلم تعد هذه هي القضية بل أن أخشى أن أقول إن هذه القضية ما أكثر ما تثار هكذا على إطلاقها لتغيب القضية الإشكالية الحقيقية التى يتضمنها هذا التساؤل : أى تنمية وأى ثقافة نريد ؟ فنوعية التنمية وبالتالى نوعية الثقافة هى القضية التى تحتاج إلى تحديد ووضوح . مرة أخرى ، قل لى أى تنمية اقتصادية تدعو إليها أو تمارسها أقول لك أى ثقافة تصدر عنها وتوجهها وتسعى إلى اشاعتها .

ولنواصل غوصنا فى دلالة الكلمات . لنا فى حاجة إلى تحديد أو تعريف للتنمية أو للثقافة . فليس ثمة تعريف معجمى ثابت لأى مفهوم . وإنما دلالة المفاهيم فى وظيفتها عبر صيرورتها التاريخية الاجتماعية . فالتنمية تختلف باختلاف مراحل التاريخ وباختلاف المجتمعات . حقا ، إن التنمية فى عصرنا بوجه خاص ، قد ارتفعت من تلقائية القانون الاقتصادى والاجتماعى الموضوعى ، إلى الوعى الموضوعى بآليات هذا القانون ، وإلى إرادة الاختيار والتحكم فى هذه الآليات . ولهذا ارتفعت التنمية من مستوى أحكام الواقع إلى أحكام القيمة من مستوى الوقائع إلى مستوى المواقف ، كما سبق أن أشرنا . فمع نشأة المجتمعات البورجوازية والنسق الرأسمالى للعمل والإنتاج ، برز الوعى الموضوعى بقوانين وآليات هذه المجتمعات وهذا النسق ، كما برز الوعى الموضوعى كذلك لتقيضه الاشتراكى المتخلق داخله . وهكذا اختلقت المواقف وتصارعت الإرادات .

وفى أعمال العديد من المفكرين والاقتصاديين والعلماء والأدباء والفنانين نجد مفاهيم وقيم النسق الرأسمالى سواء من الناحية الاقتصادية أو الفكرية أو الاخلاقية أو الجمالية . ولقد كانت العقلانية والفردية والحرية الليبرالية والتنافسية والنفعية والوضعية والتجريبية والمساواتية التشريعية والقومية من أبرز مفاهيم وقيم هذا النسق الرأسمالى وخاصة فى بداية نشأته . كما نجد كذلك فى أعمال العديد من المفكرين والاقتصاديين والعلماء والأدباء والفنانين مفاهيم وقيم النسق الاشتراكى التى تتمثل فى إلغاء الفوارق بين الطبقات والتوزيع العادل للثروة بحسب العمل ثم بحسب الحاجة ، وإزالة السلطة الطبقية وإقامة سلطة الشعب ، وإنهاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ودعم التساند الأسمى ، وتحقيق ملكوت الحرية وبروز الإنسان الكلى غير المغترب إلى غير ذلك .

وهكذا تطور مع بداية عصرنا الراهن نسقان من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ونسقان من الفكر التنموى المرتبط بهما . وبرغم الطابع الكلى الشامل لهذين النسقين ، فليس ثمة طراز أو نمط واحد لهذين النسقين . فلكل منهما خصوصيات متعددة متنوعة . ولهذا ، فهناك أكثر من طراز أو نمط تنموى داخل إطار كل نسق من هذين النسقين . ولاشك أن هذه الخصوصية النمطية ترجع إلى الخصوصية القومية التى يتسم بها كل نسق فى تطبيقه العيىنى .

ولهذا يختلط العام والخاص داخل كل نمط . هناك النسق العام وهناك الخصائص القومية

فى كل نسق عام . وإذا كان النسق العام يصدر عن رؤية اقتصادية عامة ، واختيار ايديولوجى عام ، فإن الخصوصية القومية لهذا النسق إنما تصدر عن الخبرة التاريخية والتراثية والثقافية والقومية وعلاقات القوى الاجتماعية فى مجال تطبيقه العيى .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتطابق مع اليابان مثلا من حيث النسق الرأسمالى العام الذى يشكل قوانين التنمية الاقتصادية فى كل من البلدين . إلا أن هذا النسق الرأسمالى المشترك يتخذ فى التطبيق طرازا خاصا منبثقا من - ومتلاثما مع - السمات القومية والثقافية السائدة الخاصة بكل بلد من هذين البلدين .

وكذلك الشأن بالنسبة لبلدين مثل الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا . فرغم النسق الاشتراكى العام الجامع بينهما من حيث قوانين التنمية الاقتصادية السائدة فيهما ، إلا أن لكل منهما طرازا خاصا فى التنمية ينبثق من - ويتلاءم مع - خصوصياته وخبراته التاريخية والقومية والثقافية ، وهكذا تلعب العلاقة بين العام والخاص دورا حاسما فى تحديد انساق التنمية وأنماطها المختلفة وفى تنويع نماذجها .

على أن العلاقة بين العام والخاص ليست علاقة تبادلية جامدة ، بل هى علاقة جدلية تتجاوز ذاتها دائما . فإذا كان الخاص يجسد العام ويعطيه طابعه وطرازه المتميز ، فإن العام يسعى بدوره إلى تطوير الخاص وتنمية سمات وطاقات جديدة فيه .

ولهذا فلاحياة ولاتحقق ولاتنجح لتنمية بغير تألفها وتناسجها مع الهوية الثقافية والقومية التى تتحقق بها وفيها . ولكن لا حياة ولا تحقق ولا نجاح كذلك للهوية الثقافية والقومية بغير تنميتها وتفتحها على افاق أرحب وأعمق وأشدها وعيا وفاعلية من حدودها الذاتية الخاصة فى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فالتنمية - كما ينبغى أن تكون - ليست وسيلة لتكريس الواقع الاجتماعى والقومى والثقافى الخاص ، وتجميده وأقنمته ، أو إضفاء مظهر توازن زائف لقواه وعلاقاته الإنتاجية ، وإنما هى مشروع تاريخى عقلانى يمدى سيطرته على قوانين واقعه الاجتماعى والقومى الخاص ، سعيا وراء تجاوزه باستمرار ، تحقيقا واشباعا للحاجات والمصالح المادية والروحية الأساسية المتجددة أبدا للأغلبية الساحقة من السكان .

وكذلك الشأن بالنسبة للثقافة . فالثقافة بالمعنى الانثروبولوجى تتمثل فى رؤية الإنسان الشاملة للكون والمجتمع وتنجسد فى مواقفه الفكرية المعنوية والسلوكية عامة . ويرغم وحدة الأساس العقلانى والمعرفى للإنسان ، فإن اختلاف الملابس والمواقف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية تفضى إلى اختلاف المواقف الفكرية ، فضلا عن اختلاف المستويات المعرفية والعلمية واختلاف الرؤى والخبرات التراثية والروحية والوجدانية . وهكذا تختلف الثقافات والايديولوجيات باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والقومية ، ولكنها مع ذلك تتلاقى كذلك . فهى تختلف من حيث طبيعة النسق الاقتصادى الاجتماعى

السائد ، سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً . وهى تختلف من حيث الخصوصية القومية داخل كل نسق من هذين النسقين ، ولكنها تلتقى فيما يوحد الإنسان والإنسان من منجزات معرفية وتكنولوجية وخبرات عملية وتاريخية متماثلة وقيم أخلاقية وروحية عامة ، وهموم ومصالح كلية مشتركة .

وهكذا تختلف وتنوع أبنية التنمية من حيث خصوصيتها القومية ، كما تتنوع الدلالات الثقافية والايديولوجية المرتبطة بها ، فى إطار هذين النسقين الرأسمالى والاشتراكى . ورغم هذا الاختلاف وهذا التنوع فهناك ما يقيم الوحدة بين كل هذه الأشكال من الاختلاف والتنوع دون أن يلغيها . إنها الوحدة التى تفرضها إنسانية الإنسان أينما كان ، وكيفما تنوعت خبراته واجتهاداته .

ومع بداية هذا القرن ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ، أخذت تبرز ظاهرة حركات التحرر الوطنى أو ما يطلق عليه البلاد النامية ، أو المتخلفة أو بلدان العالم الثالث . ومع هذه الظاهرة تنوعت وتعقدت أكثر فأكثر طبيعة العلاقة بين التنمية والثقافة . فهذه البلاد يغلب عليها ظاهرة التخلف . فهى لا تنتسب إلى العالم الرأسمالى أو إلى العالم الاشتراكى . فهى متخلفة عنهما . والتخلف هنا فى تقديرى لايعنى مجرد تخلف كمى زمنى عن اللحاق بمستوى من الدول المتقدمة كما يقال ، فهذه نتيجة من نتائج التخلف ، وليست تحديداً لحقيقته . فضلاً عن أن الدعوة إلى اللحاق بالدول المتقدمة قد تكون موضوعياً دعوة إلى تكريس التخلف ومضاعفة التبعية لهذه البلدان المتقدمة . وإنما التخلف هو تعبير عن عدم القدرة على السيطرة على الإنتاج الذاتى وإعادة إنتاجه .

وهذا يعنى افتقار الاقتصاد المستقل وسيادة التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية .

ولانستطيع أن نقول أن هذه البلدان المتخلفة ذات نسق رأسمالى ، وإن تكن تابعة للنسق الرأسمالى ، وإن جاز لنا أن نصفها بأنها ذات نسق رأسمالى تابع . على أنها رغم نسقتها الرأسمالى التابع هذا بشكل عام فهى لا تمثل نمطا اقتصاديا واحدا متسقاً . بل تختلف أنماطها باختلاف بنيتها الاجتماعية والثقافية . بل أن البلد الواحد يتضمن أكثر من بنية . ففى الكثير من هذه البلدان المتخلفة النامية . بقايا عشائرية وقبلية ، وشبه اقطاعية ، فضلاً عن اقتصاد سلعى صغير واقتصاد وطنى واقتصاد رأسمالى أجنبى ، وقطاع عام وقطاع خاص وقطاع تعاونى إلى غير ذلك .

وبتعدد هذه الأبنية الاقتصادية داخل كل بلد من هذه البلدان تتعدد كذلك الأبنية الثقافية والايديولوجية ، وإن سادت بينها البنية الايديولوجية المعبرة عن البنية الاقتصادية السائدة دون أن تطمس بقية الأبنية الايديولوجية والاقتصادية الأخرى . ولهذا نجد فى هذه البلاد تداخلا وتفاعلا وتناقضا وتصارعا بين مختلف هذه الأبنية يشكل " موزايكو " بنويها بالغ التعقيد ، مما يعقد قضية التنمية فى هذه البلاد . ولعل نظريات التنمية لم تقم ولم تزدهر إلا فى محاولة

للإجابة على الأسئلة الإشكالية التي تثيرها أوضاع هذه البلاد .

ولقد ضاعت في الخمسينيات والستينيات خاصة بعض النظريات التنموية التي لم تكن في الحقيقة إلا محاولة للمزيد من ربط هذه البلدان المتخلفة النامية بالبلدان الرأسمالية وتعميق تبعيتها لها . ولهذا يغلب على مقترحات بعض هذه النظريات الدعوة إلى الاتجاه بالاعتصاد المحلى إلى الخارج ، واتخاذ الربح والدخل العام معيارا للتنمية دون مراعاة لمسألة التوزيع الاجتماعى للدخل ، أو اشباع الحاجات الأساسية لأغلبية السكان ، أو إدراك للخصوصية القومية والثقافية فى اختيار طريق التنمية .

وقد ارتبطت هذه النظريات بفلسفة وضعية برجمانية تفعية يغلب عليها الطابع التجزئى وانعدام الرؤية الموضوعية الشاملة . فضلا عن هذا فقد برزت فلسفة خاصة لهذه البلدان أخذت تسعى للبحث عن طريق ثالث بين النسق الرأسمالى والنسق الاشتراكى باسم الخصوصية والتحرر من خلال النسقين .

وقد غلبت على هذه الفلسفة النزعة القومية ذات الطابع الشوفينى أو النزعة الدينية السلفية المتعصبة . وقد حاولت هذه الفلسفات القومية والدينية تقديم بدائل عن التنمية الرأسمالية والاشتراكية . فسعت كل منهما إلى ايجاد منظومة توفيقية وسطية سواء فى المواقف السياسية أو المشروعات الاقتصادية أو القيم الاجتماعية والاخلاقية ، تقوم على مثلث ايديولوجى يجمع بين القومية والسلفية الدينية والوصفية البرجماتية إلا أن جميع هذه التجارب القومية والدينية لم تتمكن - رغم سيطرتها على جهاز السلطة فى بعض البلاد العربية وبعض بلدان العالم الثالث - من تقديم نموذج سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى مستقل متميز ناجح حقا . بل فئت وأثرت داخل بنيتها الاقتصادية والايديولوجية قوى بيروقراطية وطفيلية متطلعة ، سرعان ما أصبحت لها السيادة ، وتحقق بها الجنوح إلى تعميق التبعية للرأسمالية العالمية فى مختلف المستويات .

وأكاد أقول أن هذا هو الطابع العام اليوم للتنمية فى أغلب بلدان العالم الثالث عامة وفى البلدان العربية بوجه خاص .

وتكاد خبرات التنمية فى مصر أن تقدم خلاصة عامة لخبرات التنمية فى الوطن العربى بل فى العالم الثالث عامة ، برغم ما فى هذه الخبرات من اختلافات وخصوصيات . ولنعرض باختصار شديد لهذه الخبرات التنموية فى تاريخ مصر الحديث .

لقد كانت أولى هذه الخبرات فى تاريخ مصر الحديث هى خبرة التنمية المستقلة فى عهد محمد على باشا فى القرن التاسع عشر . إلا أنها فى الحقيقة رغم أهميتها كانت متمركزة حول التطلعات التوسعية لمحمد على . وسرعان ما أجهضت هذه الخبرة باتفاقية لندن عام ١٩٤٠ وموت محمد على بعد ذلك . وفى عام ١٨٨٢ دخلت مصر تحت السيطرة البريطانية المباشرة .

وكانت ثانية هذه الخبرات فى قرننا العشرين هى الخبرة المرتبطة بإنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ . كان هدف طلعت حرب من إنشائه هذا البنك ، إقامة بنية وأسمالية مصرية متحررة من السيطرة

الرأسمالية البريطانية التي كانت دولتها تحتل مصر آنذاك ، فضلا عن التحرير من سيطرة الرأسمالية العالمية عامة . وكان الهدف العملي هو الانتقال من الاستثمار الزراعى إلى الاستثمار الصناعى بمساهمة رؤوس أموال مصرية خالصة . ولهذا كان أغلب المساهمين فى هذا البنك فى البداية العديد من كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين كانوا قد أخذوا يتحولون إلى فئات بورجوازية مدنية . ولهذا قد يكون من الممكن أن نتبين فى المشروع الذى أنشأه المفكر العقلانى الليبرالى لطفى السيد فى بداية القرن أى عام ١٩٠٧ ارهاصا لمشروع بنك مصر . فلقد أنشأ لطفى السيد حزبا جديدا هو حزب الأمة ، يتكون على حد تعبيره من " سراة البلاد وأعيانها " وهم فى الحقيقة كبار ملاك الأراضى . وكان يهدف من وراء هذا الحزب إنشاء سلطة ثالثة فى مصر بين السلطة الشرعية فى البلاد التى تتمثل فى سلطة الحديوى ، والسلطة الفعلية التى تتمثل فى سلطة الاحتلال البريطانى . ومع إنشاء حزب الأمة أنشأ كذلك " شركة الأمة " كمشروع اقتصادى يتوأكب ويتصاعد مع المشروع السياسى .

إلا أن مشروع طلعت حرب كان أكثر تقدما وتحورا من مشروع لطفى السيد . فلقد نشأ فى غمرة ثورة ١٩١٩ الوطنية الديمقراطية وبزخم منها . حقا ، لقد فشلت ثورة ١٩ عمليا إلا أن تأثيرها السياسى والاجتماعى والمعنوى والايديولوجى لم يتوقف . ولقد استطاع بنك مصر فى الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٩ أن يقيم مايزيد على ٢٧ شركة تضطلع بمشروعات صناعية ، وفى عام ١٩٣٤ تشكل اتحاد عام للصناعات كان يضم أصحاب الأعمال فى التجارة والصناعة : وفى عام ١٩٣٠ تم إلغاء النظام الجمركى القديم ونشأ نظام جمركى جديد لحماية الصناعة الوطنية الوليدة . ولقد ارتبط مشروع بنك مصر منذ البداية بالحركة الوطنية وبالتفجرات الثقافية العقلانية والليبرالية فى العشرينات التى كان من أبرز ممثليها الشيخ على عبد الرازق صاحب كتاب " الإسلام وأصول الحكم " وطه حسين صاحب كتاب " فى الشعر الجاهلى " .

وما أعتقد أثنى فى حاجة إلى أن أفصل القول فيما كان يعبر عنه هذان الكتابان من عقلانية نقدية وما أحدثاه من زوال فكرى . ونستطيع أن نقول إن مشروع بنك مصر الاقتصادى يتجسد ثقافيا فى هذه الكتابات الثقافية ، وخاصة فى كتاب طه حسين " مستقبل الثقافة فى مصر " . كان البنك دعوة إلى استقلال اقتصادى وكان هذا الكتاب دعوة إلى استقلال ثقافى ، وكان كلاهما - رغم فارق الزمن بينهما - يعبران ويتحديان برؤية عقلانية ليبرالية ، فى إطار مجتمع متخلف محتل ، محكوم بسلطة ملكية استبدادية ، واحتلال بريطانى مباشر .

إلا أن مشروع بنك مصر برغم تطلعه الاستقلالى كان موضوعيا خاضعا للتقسيم الدولى للعمل ، محكوما بالنظام الرأسمالى العالمى ، ولهذا سرعان ما حاصره هذا النظام الرأسمالى العالمى عامة والبريطانى خاصة ، وتم اختراقه والسيطرة عليه ، وإفشال مشروعاته التصنيعية الإنتاجية ، وتغليب الطابع التجارى على هذه المشروعات ، هذا إلى جانب عوامل داخلية أخرى مصدرها طبيعة القوى الاجتماعية المؤسسة للبنك ساهمت فى إفشال مشروعاته كذلك . ومع اختراق هذا المشروع الاستقلالى الاقتصادى وتصفيته ، تمت كذلك مواجهة الفكر العقلانى

الليبرالى بفكر دينى سلفى بقيام حركة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ وتساعد قوتها خلال الثلاثينات والأربعينات وبداية الخمسينات . إلا أن المجتمع المصرى فى هذه السنوات والأخيرة منها خاصة كان يغلى بتطلعات تغييرية جذرية جديدة تتجاوز اقتصاديات مشروع بنك مصر ، وحدود العقلانية الليبرالية ، فضلا عن تعارضها وتناقضها مع الفكر السلفى للإخوان المسلمين لتواطئه آنذاك مع السلطة الحاكمة رغم ما قام بينهما من تصادم بعد ذلك .

على أن هذه التطلعات التغييرية لم تكن تقتصر على الحركة الشرعية التى أخذت تتبلور من جديد فى هذه السنوات ، بل امتدت كذلك إلى تيار من الأسرین السوفياتيين الوطنيين الذين راحوا يرفعون شعارات إصلاحية وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الزراعية وحماية الاقتصاد الوطنى .

وكانت هذه التطلعات التغييرية فى الحقيقة إرهابا موضوعيا بمرحلة تنمية جديدة فى تاريخ مصر تمثلت فى ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .

كانت ثورة ٥٢ هى المحاولة الثالثة لتحقيق تنمية مستقلة فى مصر ولكنها فى هذه المرة لم تنشئ بنكا وإنما سيطرت على جهاز الدولة وعلى البنوك جميعا ، مما أتاح لها فرصة أكبر وأقدر على تحقيق مشروعها التنموى الاستقلالى . والحق أن المشروع التنموى الناصرى لم يبدأ مع خطة التنمية الأولى ٥٩ - ١٩٦٥ كما يقال ، وإنما كانت له مقدماته السابقة منذ منتصف الخمسينات . ولقد استهدف هذا المشروع كما جاء فى ميثاق العمل الوطنى .

- تجميع المدخرات الوطنية .

- وضع كل خبرات العلم فى خدمة استثمار هذه المدخرات .

- وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

وقد تمت مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على المدمين وصغار الفلاحين ، كما تم تأميم البنوك والشركات الكبيرة ، وقام قطاع عام يقود العملية الإنتاجية ، كما قام قطاع تعاونى فى الزراعة وبقى القطاع الخاص فى الزراعة والتجارة والصناعة فى حدود مشاركته فى الخطة العامة .

وارتبطت هذه الإجراءات الاقتصادية بمشروع اقتصادى اجتماعى تعميرى شامل ذى أفق تحريرى اشتراكى ، وبمشروع نهضوى قومى شامل ذى أفق توحيدى وبمشروع ثقافى يقرر مجانية التعليم فى جميع مراحله ، ويعلى من شأن العقلانية والفكر العلمى ، وقيم الاعتماد على الذات والكرامة القومية والثقافة الوطنية الديمقراطية ، ومفاهيم معاداة الاستغلال الرأسمالى والإقطاع والاستعمار الامبريالية والصهيونية ، ويبرز القوى الاجتماعية الطليعية كالعمال والفلاحين ويتحالف مع القوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية فى العالم .

ولقد تم تغيير المفاهيم السابقة السائدة فى برامج الإعلام والتعليم والثقافة وبرزت وأخذت

تسود المفاهيم الوطنية الديمقراطية التقدمية التى تتلاءم مع هذه التغييرات الجديدة فى البنية الاقتصادية والاجتماعية .

واستطاعت مصر فى ظل المرحلة الناصرية أن تحقق خطوات كبيرة فى طريق تحرير الاقتصاد الوطنى وتطوره وتميمته وفى الإنتعاش الثقافى كما احتدم الصراع الاجتماعى ضد كبار ملاك الأراضى وضد القوى المثقلة للرأسمالية التقليدية ، كما احتدم الصراع الفكرى بل الصدام العملى كذلك مع الحركة الدينية السلفية ، وعلى نحو أقل حدة مع الحركة الشيوعية المصرية .

إلا أن المشروع التنموى الناصرى كان مشروعا توفيقيا . فبالرغم من أنه حاول أن يضع سقفا يحد من التنمية الرأسمالية ، إلا أن عملية إنتاج وإعادة إنتاج علاقات القوى الرأسمالية لم تتوقف فى المجتمع ، كما لم تتغير العلاقات الاقتصادية مع الرأسمالية العالمية رغم التناقضات السياسية التى كانت تنفجر مع دولها . ويرغم توجه هذا المشروع نحو توفير المصالح الأساسية للجماهير الشعبية بشكل عام ، إلا أنه كان يمارس على الجماهير المنتجة خاصة أشكالا من الوصاية والسيطرة التى تحد من حريتها فى المشاركة فى خطة التنمية وفى تنفيذها ورقابتها وفى الدفاع عن مصالحها . ويرغم قيام القطاع العام كقطاع قائد للتنمية فإن القطاع الخاص ظل يكبر ويكبر وخاصة فى قطاع المقاولات ، حتى أخذ يسيطر على ٨٠٪ من بعض عمليات القطاع العام من الباطن . ولقد أسهم كل هذا فى نشأة وتضخيم ثنات بيروقراطية فى مختلف أجهزة النظام نفسه ، أخذت تحول المشروع التنموى لمصلحتها الخاصة ولمصلحة القطاع الخاص ، بل أخذت تعمق ارتباطاته بالرأسمالية العالمية . هذا فضلا عن الدور الكبير الذى لعبته الرجعية العربية وإسرائيل والامبريالية العالمية لتخريب المشروع الناصرى وعرقلة نجاحه ، داخليا ، وعلى المستوى العربى والعالمى . كل هذا أسهم فى التعجيل بضرب هذه التجربة التنموية ، بل هزيمة مشروعها القومى الشامل عامة ، ولقد عجل موت جمال عبد الناصر بهذه النتيجة الفاجعة .

وفى عام ١٩٧٤ بدأت - مع قانون الاستثمار الذى صدر فى ذلك العام - مرحلة اقتصادية جديدة ، لاهى مرحلة طلعت حرب المتطلعة إلى تنمية رأسمالية مستقلة ، ولاهى المرحلة الناصرية المتطلعة إلى تنمية وطنية مستقلة ذات آفاق قومية اشتراكية ، بل هى مرحلة انفتاحية على الرأسمالية العالمية ، تقوم على إطلاق قوانين السوق ، وتصفية القطاع العام والمملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية ، وإعطاء الأولوية للمشروع الخاص ، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة مع القطاع الخاص ، وإقامة الأسواق الحرة ، إلى غير ذلك . إلا أنها فى الحقيقة ليست مرحلة إنتاجية بل هى مرحلة يغلب عليها المضاربات المالية ، والمشروعات الخدمية ، وتشكل الربحية بل تعظيم الربح ، العامل الحاسم فى إتخاذ القرار الاستثمارى . ولهذا تتجه أغلب مشروعاتها إلى التشييد والبناء والأنشطة السياحية ووسائل النقل والخدمات والأعمال التجارية والوساطة المالية وشركات توظيف الأموال والمقاولات والإسكان أى المشروعات العالية الربح ، البعيدة عن المخاطرة . هذا فضلا عن اتجاه الاقتصاد عامة إلى الخارج ، واستفحال ظاهرة تهريب الأموال ، والاعتماد على القروض الخارجية لتمويل المشروعات وإقامة سوق خفية موازية للسوق

العادية إلى غير ذلك ، ولقد صاحب هذا التوجه الاقتصادى تغييرا فى التوجه الإعلامى والتعليمى والثقافى عامة ، كما أخذت تسود الرؤية الأمريكية للحياة وفلسفة الربح السريع والاستمتاع الأكبر ، فلسفة البرجماتية النفعية والمغامرة الفردية ، فلسفة النعرة الوطنية المثالية الاستعلائية الزاعقة ، إلى جانب التشكيك فى المبادئ والقيم القومية وتغيبب الذاكرة التاريخية وغلط الأوراق الفكرية ومحاولة احتواء المثقفين وشراء أعلامهم فى خدمة السلطة وفى خدمة مختلف المشروعات الخاصة فضلا عن تشجيع هجرة العقول إلى الخارج . وقد ارتبط هذا كله بتبويض صفحة الامبريالية الأمريكية ورقامة علاقة خاصة بها ، وعقد صلح مع العدو الاسرائيلى ، مع تفجير العداء - أو على الأقل التحفظ - مع الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية والحركات التقدمية عامة والتحالف مع مختلف القوى الرجعية فى العالم العربى والعالم .

وقد انعكس هذا كله فى مناهج الإعلام والتعليم والثقافة ، فأخذ يسود التسطح والإبتذال والتضليل وتغيبب الرعى ، وفقد التعليم مجانيته عمليا وقام نظام تعليمى خاص مواز للتعليم الرسمى ، وصار هناك نظامان تعليميان : نظام خاص للخاصة وللقادريين المقتدرين ونظام عام للعامة ، للأغلبية الفقيرة . وتحول الإعلام إلى وسيلة لغسل المخ وشغل الناس عن همومهم المعيشية . وأصبحت الثقافة مظاهر احتفالية خالية من العمق والجدية بما دفع بالكثير من المثقفين إما إلى اليأس والاعتراق أو إلى تحولات فكرية تتناقض مع سابق توجهاتهم ومواقفهم . وبرغم المظهر الليبرالى للحياة السياسية امتدادا لليبرالية الاقتصادية ودعما لها فى حدود ، إلا أن هذه الليبرالية لاتعبر عن ديمقراطية حقيقية بل برزت لها أنياب وزاد بها القمع الإدارى والايديولوجى فى ظل إطار ليبرالى زائف هش - وإزدادت الفجوة اتساعا بين الفقر الفاحش والغنى الأشد فحشا .

وقد يكون من الصعب أن يسمى هذا بتنمية ، اللهم إلا إذا اصطلحنا على تسميته بالتنمية الإنفتاحية وهو تعبير ملتبس متناقض . فالواقع أن هذا الإنفتاح لايعبر عن تنمية بقدر ما يعبر عن المزيد من التبعية والاختراق الامبريالى لمختلف المستويات السياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية والمجتمع . وهى تنمية مالية ، أو بتعبير أدق فهو تضخمى للثروة المالية وليس تنمية اقتصادية . وهو فى الوقت نفسه تكريس لواقع التخلف ونزوح ونزف لنتاج العمل القومى لصالح حفنة من الأغنياء ولصالح الرأسمال العالمى ، وعلى حساب الاستقلال والتقدم والهوية القومية والثقافية .

وفى تقديرى أن هذا النموذج اللاتنموى المصرى الحالى لوصح التعبير أو التنموى الإنفتاحى اقتصاديا وثقافيا هو النسق السائد فى مختلف البلاد العربية واليوم على اختلاف الأنماط والطرز التى يتحقق بمقتضاها هذا النسق .

ولهذا فليس غريبا أن نتبين فى هذه الأيام تقاربا شديدا بين أغلب الأنظمة العربية . وهو تقارب ناجم عن وحدة التوجه الاقتصادى التنموى الإنفتاحى التابع . وهو للأسف تقارب لايفضى

إلى وحدة قومية رغم مظهره الخارجى بل إلى تكريس للتمزق القومى . لأنه تقارب فى إطار التبعية للإمبريالية ولمصلحة المشروعات الفردية المتنافسة الساعية إلى أقصى الربح ، فضلا عن أنه تقارب لحماية الأنظمة العربية القائمة وتكريسها ، أكثر منه تقاربا لمصلحة التنسيق أو التكامل أو التوحيد التنموى الاقتصادى بين مختلف البلاد العربية ، كأساس لوحدة قومية عربية مستقلة شاملة . على أن هذا لا يمنعنا من الترحيب به ، أملا فى تحويله داخليا بالعمل والنضال الجماهيرى الديمقراطى إلى قوة فعل إنتاجى قومى موحد .

والحق ، أننى ما قصدت أن أقدم دراسة تفصيلية علمية لتلك الأشكال من التنمية التى عرضت لها ، وإنما حرصت على أن أبرز بشكل عام وسريع طبيعة العلاقة الحميمة المتداخلة بين التنمية والثقافة أو بتعبير آخر بين ثقافة التنمية وتنمية الثقافة ، كما حرصت أن أبرز كذلك اختلاف الثقافات باختلاف أنماط التنمية . ولهذا وجدنا فى خبرات التنمية الثلاث فى مصر خلال هذا القرن ثلاثة توجهات ثقافية مختلفة مرتبطة بثلاثة أنماط مختلفة كذلك للتنمية .

على أنه برغم ما يوجه إلى التجربة الناصرية من انتقادات ايديولوجية أو اقتصادية أو ديمقراطية ، فلاشك أن هذه التجربة كانت الوحيدة التى يمكن القول بأنها كانت تسعى بحق لتحقيق تنمية مستقلة ، وكانت ذات أفق تنموى نهضوى قومى شامل .

ولو كان من الممكن أن تتخلص هذه التجربة من توفيقيتها وأن تكون أكثر حسما فى قراراتها ومواقفها التطبيقية ، وأن تكون أكثر ديمقراطية فى تعاملها مع الجماهير وفى إتاحة الفرصة لها للمشاركة والتخطيط والتنفيذ والرقابة على المشروع التنموى وفى إدراك واحترام السمات والخصائص المميزة لكل بلد عربى ، لو تحقق هذا ، لكانت هناك ضمانات أكبر لإمكانية نجاح هذه التجربة التنموية النهضوية كنموذج ملهم على المستوى العربى القومى كله رغم خصوصيتها المصرية . ولكانت بحق إجابة موضوعية ثورية للأستلة القديمة الباقية لعصر النهضة المجهضة .

ولهذا فما أعظم الدروس التى تقدمها هذه التجربة - رغم سلبياتها وبفضلها - لأى سعى مستقبلى لمشروع تنموى عربى جديد .

على أننا قبل أن نعرض لبعض هذه الدروس نرى أنه قد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض الاتجاهات الايديولوجية العامة المعارضة للتيار الإنفتاحى والتى تبرز اليوم فى مجال الفكر التنموى العربى . فهناك الفكر التنموى القومى ، وهناك الفكر التنموى الإسلامى ثم هناك الفكر التنموى الاشتراكى . وقد يتحقق التشابه والتلاقى بين الفكرين القومى أو الإسلامى عند بعض المفكرين . وينطلق كلا هذين الفكرين من مقولة صحيحة ، ولكنها مجردة ، هى أنه لا تنمية مستقلة بغير استناد إلى الهوية القومية والروحية بشكل عام . ويضيف الفكر القومى إلى هذا المفولة المجردة ، بعدا موضوعيا ملموسا ، هو استحالة التنمية المستقلة فى أى إطار عربى

قطرى . إذ أن التنمية المستقلة تستلزم توفير المصادر المادية لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير . ولن يتحقق توفير هذه المصادر إلا فى إطار الوحدة القومية بين مختلف البلاد العربية بما توفره من مصادر مادية غنية ومتعددة من ناحية ، وبما تتيحه من اتساع فى السوق المحلية من ناحية أخرى . ولهذا فالتنمية المستقلة مرهونة ومشروطة بالوحدة القومية .

ولاشك أن هذا الرأى فى عمومه رأى صائب . وهو بغير شك ضمان لتحقيق التنمية المستقلة على أرفع مستوى من الاكتفاء الذاتى . ولكنه ليس شرطا لتحقيق التنمية المستقلة فى قطر واحد ، أو فى مجموعة من الأقطار العربية .

هذا فضلا عن أن قضية الوحدة القومية ليست ضمانا فى ذاتها لتحقيق التنمية المستقلة . فهناك ما يشبه الوحدة أو التنسيق بين دول الخليج مثلا دون أن يقضى هذا إلى خروجه من أسر التبعية الاقتصادية إلى آفاق الاقتصاد المستقل . وهناك تنسيق دقيق ولقاءات ومشاورات دورية لاتنقطع بين وزراء الداخلية العرب بوجه خاص وما أظن أن هذه الظاهرة التوحيدية تفضى إلى الخروج من التبعية ، بل لعلها فى صورتها الراهنة تعمق التبعية ، ولهذا فالقضية ليست قضية الوحدة العربية فى ذاتها ، بل هى قضية الطبيعة الطبقيّة والايديولوجية للسلطة المهيمنة على هذه الوحدة ، ولهذا تردنا قضية التنمية الاقتصادية بالضرورة إلى الجذر الأساسى السياسى لها .

ولهذا فقد يكون أكثر معقولة أن نقول أن تحقيق التنمية المستقلة فى البلدان العربية هو السبيل إلى الوحدة القومية التى سوف تدعم وتعمق بدورها هذه التنمية المستقلة . أى أن التنمية الاقتصادية المستقلة التى تعنى بالضرورة تغييرا فى طبيعة السلطة السياسية هى الطريق الصحيح للوحدة وليس العكس .

وكذلك الأمر بالنسبة للتنمية الإسلامية . فهناك القول بأنه بالتمسك بالمبادئ والقيم الدينية وتطبيق شريعتها ، وتوحيد الأمم الإسلامية ، يمكن أن تتحقق التنمية المستقلة المتحررة من السيطرة الغربية .

ولاشك - كما سبق أن أشرنا - فى الأهمية الحاسمة للبعد القومى والروحى والثقافى عامة فى تحقيق أى تنمية مستقلة . إلا أن هذا البعد ليس بكاف وحده لضمان تحقيق تنمية مستقلة . فضلا عن أن الإسلام لايقدم - فى تقديرى - مشروعا سياسيا ، اقتصاديا اجتماعيا قائما بذاته محدد المعالم . فهو قيمة مسلكية أخلاقية روحية أكثر منه منهجا علميا موضوعيا لمعالجة القضايا والوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتجددة . ولعل التجارب المعاصرة فى إتخاذ الدين أساسا للحكم وللتخطيط السياسى والاقتصادى والثقافى قد أثبتت فشلها - كما سبق أن ذكرنا - فى تحقيق هذه التنمية المستقلة ، بل كانت سبيلا لتعميق التبعية للتقسيم الدولى للعمل . ولهذا فإن السعى لتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة حقا يستلزم مسلكا نظريا آخر غير المسلك القومى أو المسلك الدينى دون أن يلغى هذا أهميتهما كبعدين من أبعاد المشروع التنموى المستقل .

وفى مواجهة هذين التوجهين القومى والدينى ، يقوم التوجيه الاشتراكى العلمى ، كسبيل للتححر من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة . ولاشك أن الاشتراكية كنسق تنموى هى نقيض لنسق التنمية الرأسمالية وبالتالي فهى الطريق للتححر من التبعية للتقسيم الدولى للعمل .

والاختيار الاشتراكى فى التنمية ليس اختيارا اقتصاديا خالصا كما قد يصور فى كثير من الأحيان . بل هو مرتبط بالضرورة بمشروع ثقافى تهضوى شامل . ويقوم الاختيار الاشتراكى فى جوهره على السيطرة الاجتماعية على الإنتاج القومى وإعادة إنتاجه وتوزيعه توزيعا عادلا بحسب الجهد المبذول ، وهو يستلزم بالضرورة سلطة ثورية جديدة تمثل وتعبر عن قوى الإنتاج والإبداع فى المجتمع ، كما يستلزم المشاركة الديمقراطية الفعالة الواعية المنظمة لهذه القوى الاجتماعية فى التخطيط والتنفيذ والرقابة . والاختيار الاشتراكى لايبنى فك الارتباط مع النظام الرأسمالى العالمى كما يقول بعض المفكرين وفى مقدمتهم سمير أمين . فلاسبيل فى الحقيقة فى عالم اليوم إلى فك هذا الارتباط وإنما يعنى تغيير طبيعة هذا الارتباط من ارتباط تابع إلى ارتباط يقوم على العلاقات الندية والمصالح المتبادلة المتكافئة فى ظل سيادة مشروعية دولية وسلام عالمى . ولعل هذا ما يقصده سمير أمين من فك الارتباط .

على أننا لا نستطيع اليوم أن نقول إن الاختيار الاشتراكى كاستراتيجية تنمية مباشرة هو الاختيار الملائم موضوعيا وأنيا مع الملايسات الراهنة للبلدان العربية . فدون ذلك مراحل انتقالية عديدة لاهد من قطعها أولا فى الطريق الطويل الشاق نحو هذا الاختيار الاشتراكى .

ومن هنا تأتى الدروس التى تقدمها لنا تجربة التنمية الناصرية كمرحلة انتقالية من مراحل التنمية الاقتصادية المستقلة بما فيها من إيجابيات وسلبيات .

لعل أول هذه الدروس أنه لاسبيل إلى تحقيق تنمية مستقلة وضمان السيطرة على الإنتاج الذاتى وإعادة إنتاجه بدون قيام سلطة سياسية وطنية ديمقراطية ذات آفاق تقدمية معبرة عن تحالف القوى الاجتماعية المنتجة والمبدعة صاحبة المصلحة فى هذه التنمية ، من عمال وفلاحين ومثقفين ديمقراطيين وبورجوازية صغيرة ومتوسطة وطنية ومنتجة .

على أنه لاسبيل لتحقيق تنمية مستقلة معتمدة على الذات إلا بالسيطرة الاجتماعية على النافع القومى وحسن توظيفه وتوجيهه وتوزيعه لإشباع الحاجات والمصالح الأساسية للأغلبية الساحقة للجماهير .

وأنه لاسبيل لتحقيق هذه التنمية إلا بإزالة كل المعوقات التى تحول دون اطلاق حرية الإبداع فى مختلف مجالات العمل والعلم والفكر والأدب والفن والثقافة عامة .

وأنه لاسبيل لتحقيق هذه التنمية إلا بتطوير التعليم وتوجيهه تطويرا وتوجيها يخرجها من النمطية والمناهج التلقينية ليصبح أداة حية لتنمية روح العقلانية والنقد والإبداع والنظرة الديناميكية التاريخية الشاملة فى امتداد عقلاى تقدمى خلاق متطور لتراث أمتنا العربية ، تراثها اللغوى والفكرى والروحى والأدبى ، تأكيدا لخصوصيتنا القومية من غير جمود وفى غير

عزلة أو استعلاء على تراث الحضارة الإنسانية عامة .

ولاسبيل لتحقيق هذه التنمية إلا بتطوير وتوجيه وسائل الإعلام والثقافة عامة من إذاعة وتلفزيون وكاسيت وفيديو ومسرح وسينما تطويرا وتوجيها يجعلها وسيلة للتوعية والاستشارة والتثقيف والبهجة الإنسانية الرفيعة لا للتنمية والتخدير والاعترا ب .

ولاسبيل لتحقيق مثل هذه التنمية إلا بتحرير المرأة نصف المجتمع محررا كاملا ، مما يقيد جسدها وحياتها وفكرها وفاعليتها الاجتماعية ، وأن يتاح لها المشاركة الكاملة فى مختلف مستويات الفعل الاجتماعى على قدم المساواة مع الرجل .

ولاسبيل لمثل هذه التنمية إلا بتوفير أرقى مستوى من العناية بالصحة العامة للمواطنين عامة وبالأطفال والشباب خاصة ، جسديا ومعنويا وتثقيفيا ، دون تفرقة طبقية .

ولاسبيل لمثل هذه التنمية إلا بالسعى الدائم إلى إقامة أشكال متطورة من التنسيق والتكامل الاقتصادى مع بقية البلاد العربية رغم ما بينها من اختلافات بنيوية وسياسية .

ولاسبيل إلى مثل هذه التنمية إلا بالإنفتاح على مختلف المنجزات الثقافية والعلمية والتكنولوجية لعصرنا ، والعمل على امتلاكها معرفيا وعمليا وتطبيقها بما يتلاءم مع احتياجات واقعا .

ولاسبيل لهذه التنمية بدون تنمية علاقات التعاون السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى مع بلدان العالم عامة ، وخاصة مع بلدان عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية ، والانخراط الجاد الفاعل فى المواجهة للإشكاليات والقضايا التى تتعرض لها الإنسانية كقضايا الأخطار النووية ، والتلوث البيئى والمجاعات إلى غير ذلك .

على أن التنمية المستقلة فى النهاية ليست نزهة سعيدة بل هى معركة من أخطر المعارك الحاسمة فى عصرنا عامة وفى حياة البلاد النامية خاصة . ولهذا لا بد من أن تخاض بوعى وجسارة بما يفرض بالضرورة التصدى الحاسم والنضال المبادر على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية لأعداء هذه التنمية المستقلة من قوى داخلية رجعية أو قوى امبريالية وصهيونية خارجية .

هذه فى تقديرى بعض الخطوات العملية الضرورية التى لاسبيل إلى ثقافة تنمية أو تنمية ثقافية مستقلة وطنية ديمقراطية بدون مراعاتها واتخاذها .

ثم يبقى أخيرا التساؤل الكبير :

كيف السبيل للإنتقال من هذا المجال ، مجال المقترحات النظرية إلى مجال الممارسة العملية تحقيقا وتنفيذا لها ؟ !

الحق ، أنه ليست هناك وصفة جاهزة ، ولكن هناك خبرة موضوعية عامة ، هى أنه لاسبيل إلى تغيير جذرى شامل غير النضال ومواصلة النضال المؤسس على العلم والتحالفات الاجتماعية

والديمقراطية الصحيحة وحركة الجماهير الواعية المنظمة ...

* * *

إشكالية الحداثة

فى الفكر العربى المعاصر

١ - مفهوم الحداثة :

الحداثة مفهوم مراوغ .

ولهذا قد استعير لتعريفه - تعريفا أوليا - ثلاثة مصطلحات طرقة عرفت بها باحثة سويسرية مفهوم التنمية فى ندوة (١) عقدت مؤخرا فى تونس حول التنمية والثقافة . هذه المصطلحات هى الحقيقة والفخ والصنم . فأقول : إن مفهوم الحداثة من ناحية هو أشبه بالحقيقة ، وهو من ناحية أخرى أشبه بالفخ ، ومن ناحية ثالثة أشبه بالصنم .

إنه أشبه بالحقيقة لأنه يتضمن ويحمل فى داخله أكثر من دلالة . فلقد نشأ مفهوم الحداثة مع بروز النظام البورجوازى الأوروبى على أنقاض النظام الإقطاعى ، ومع ظهور القوميات ، وتطور مع حركة التنوير ثم مع الثورة الفرنسية ، وأخذ يواصل مسيرته وتطوره مع مختلف ظواهر التطور والتجديد فى مختلف مجالات الفكر والعلم والمجتمع والصناعة ، وأخذ يمتلى بدلالات شتى جديدة مثل العقلانية والعلمانية والفردية والإنسانية والموضوعية والحس التاريخى والحس الزمنى والنسبية الديمقراطية ، كما أخذت تتضاءل معه مفاهيم معينة مثل المطلق والمقدس والنهاى إلى غير ذلك . وتجسد هذا كله فى مناهج ونظريات عديدة جديدة مثل الديكارتية ، والبروتستانتية والوضعية والمادية والجدلية والتطورية والفرويدية والوجودية والشخصانية ، فضلا عن المكتشفات العلمية أو التكنولوجية المختلفة سواء فى العلوم الدقيقة أو فى العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وإندلاع الكثير من الثورات الاجتماعية والإبداعات الأدبية والفنية . وهكذا ظهرت أكثر من صيغة حداثية : حداثة فى العلاقات الاجتماعية وحداثة فى التطور الاقتصادى وحداثة فى الفلسفة وحداثة فى التعابير الأدبية والفنية والدراسات اللغوية ، بل تكاد تضم الحداثة اليوم عند بعض المفكرين الأوروبيين مفهوم المخیال L'imaginaire ومفهوم القيم المعيارية التى قد تتعارض مع مفاهيم العقلانية والموضوعية التى بدأت بها حركة الحداثة .

وهكذا برزت الحداثة كإمكانية مفتوحة على دلالات شتى ، بل تجتمع داخلها نقائص فكرية مثل الماركسية والوضعية والوجودية والبنوية والبروتستانتية إلى غير ذلك ، على أنها - على اختلافها جميعا - تعنى الخروج من دائرة الظلامية الإقطاعية والتخلف الاجتماعى والجمود الفكرى والاستبداد السلطوى ، تأكيداً لإنسانية الإنسان ، وحرية وفاعليته فى المجتمع وفسى

* محاضرة ألقيت فى ندوة حول الحداثة فى الفكر العربى المعاصر إنعقدت فى جامعة الثبروان بتونس فى ١٩٨٨ .

ولكن مفهوم الحداثة فى الوقت نفسه يعد عند بعض المفكرين شركا أو فحا فكريا . ذلك أنه فى الأصل مفهوم بورجوازى نشأ فى حوض البورجوازية ، ويحمل بالتالى أيديولوجيتها ، ومحدود بالضرورة بحدودها وأفاقها . ولهذا فهو عندهم لا يتضمن تغييرا ثوريا ، بقدر ما يتضمن دعوة إلى تغييرات مظهرية شكلية تكرس النظام البورجوازى القائم وتعيد إنتاجه . فالعقلانية الحداثية هى عقلانية أدواتية وضعية وظيفية لتحقيق الأهداف المصلحية الاستغلالية البورجوازية لأكثر . والحداثة فى الأدب والفن عندهم ليست إلا تعبيرا عن تغييرات أو تحليلات شكلية تحقق إبهارا سطحيا دون أن تتضمن دلالات وخبرات اجتماعية إبداعية جديدة ذات آفاق تقدمية . وفضلا عن هذا ، فإنه باسم العقلانية الحداثية يقوم فصل حاد بين العقل والقيمة ، بين الإنسان والطبيعة ، إلى جانب ما تنتج عن التنظيم الاجتماعى والتقدم الصناعى الحداثى من تحويل للإنسان إلى جهاز آلى ، ومن تلويث للبيئة ومخاطر يتعرض لها الإنسان الحديث جسديا وعصيا وفكريا . أما الفخ الأكبر الذى تمثله الحداثة ، فهو الفخ الذى تقدمه للبلاذ المتخلفة باسم الخروج من تخلفها . ذلك أن تطبيق الحداثة الأوروبية على هذه البلاذ لم يخرجها من تخلفها وإنما ضاعف من هذا التخلف بما ضاعفه من استغلال هذه البلاذ ومن تبعيتها للرأسمالية الغربية ، وبما قضى عليه من تراث وقيم وخصوصية كانت تتمتع بها هذه البلاذ . ولهذا فليس من المصادفة أن أخذت تنتشر كلمة الحداثة وتطفى على كلمات أخرى أكثر تحديدا مثل كلمتى : التقدم والثورة . فالحداثة يمكن أن تكون تغييرا شكليا مظهريا سطحيا يخفى ما وراءه من تخلف واستغلال وتبعية .

ويرغم هذا فإن الحداثة تكاد أن تكون عند أغلبية الناس صنما مقدسا ، أى قيمة مطلقة ثابتة ، وهذفا فى ذاتها . لقد أصبح الإنسان الحديث يسعى لاستحداث كل شئ فى حياته دون أن يكون وراء ذلك الإستحداث أى تجديد أو تغيير حقيقيين ، بل هو مجرد تغيير مظهرى جزئى ترفى استهلاكى . بل لقد أصبح هذا التغيير المظهرى بديلا عما ينبغى أن يتحقق من تغيير جذرى حقيقى لحياته . وهكذا باسم عبودية الحداثة تغيب الحداثة ، ويتكسر النظام السائد ويعيش الناس فى حداثة زائفة .

على أنه برغم هذه الجوانب الثلاثة المراوغة والسلبية لمفهوم الحداثة ، أى الحداثة كحقيقية ، والحداثة كفخ ، والحداثة كصنم ، فإن الحداثة فى تقديرى حقيقة واقعة ، بل ضرورة موضوعية فى حياة الإنسان وفى تاريخه كله حتى فى تلك المرحلة التى لم يكن وأعياء فيها بمفهوم الحداثة .

فالحداثة ليست نقطة بداية ثابتة ، وليست محطة وصول ، وليست حالة مطلقة نهائية ، بل هى محطة انطلاق دائم . وهى سيورة متصلة . إنها مفهوم نابع من واقع اجتماعى وإنسانى متغير أبدا . وبدون أن تنورط فى رؤية أحادية خطية للتطور الإنسانى ، فلاشك أن التاريخ الإنسانى يمثل تخطيا دائما وتجاوزا دائما للواقع الإنسانى فى علاقاته الاجتماعية ، وفى علاقاته مع الطبيعة . وتاريخ الإنسان هو تاريخ حداثة متصلة فى مختلف المجالات . هناك

تغيير وتطوير متصل فى قدرة الإنسان على السيطرة على حياته الإنسانية ، على صحته ومرضه ، على بيئته الطبيعية ، إلى غير ذلك . هناك دائما أحداث فى التقنية ، أحداث فى وسائل الإنتاج ، أحداث فى العلاقات الاجتماعية . وهناك أحداث سياسية ، وأحداث فكرية ، وأحداث اقتصادية وأحداث تنظيمية وإدارية ، وأحداث أدبية وفنية إلى غير ذلك . طبعاً هناك فى تاريخ المجتمعات الإنسانية لحظات من الجمود والتوقف ، ولكن القانون العام السائد هو قانون الحركة والتغير والتناقض والتفاعل والتطور والتجاوز المتصل . إنك لاتنزل النهر مرتين كما قال الفيلسوف اليونانى القديم . لأن مياهها جديدة تجرى من حولك أبداً . على أن المسألة فى التاريخ ليست مجرد أيام تمر وتجرى حول الإنسان ، وإنما تتحرك بالإنسان كذلك ، بفضل ما يحققه الإنسان من السيطرة ومزيد من السيطرة على ما يواجهه من عقبات معنوية ومادية ، اجتماعية وطبيعية ، ورغم ما تقتضى إليه هذه السيطرة نفسها من خلق أشكال جديدة من العقبات التى لابد من تخطيها ، وهكذا . ولهذا فالقضية ليست قضية أحداث أو لاهداث ، بل القضية هى دلالة الأحداث ، ومداها وأفقها . ولعل هذا هو ما يثير الكثير من الخلافات والاجتهادات حول مفهوم الأحداث .

ولنحاول أن نتبين أبرز هذه الخلافات والاجتهادات فى الفكر العربى المعاصر حول قضية مفهوم الأحداث .

٢ - التيارات الحديثة فى الفكر العربى :

(أ) الحديثة الليبرالية :

نستطيع أن نعود بالمحاولات الأولى لهذه الأحداث إلى منتصف القرن التاسع عشر ، وأن نعد رفاعة رافع الطهطاوى وخير الدين التونسي من روادها الأوائل . ورغم أن التوفيقية بين التراث والعصر كانت المظهر الخارجى لفكر الطهطاوى وخير الدين ، إلا أن جوهر هذا الفكر كان هو تسييد العقلانية الأداتية التكنولوجية - لوصح التعبير - من أجل تجديد الحياة وتطويرها والخروج بها من جمود وتخلّف العصور الوسطى إلى آفاق الحرية والعقلانية والتصنيع .

ونستطيع أن نتابع نمو هذا الخط العقلانى الليبرالى مع بداية القرن العشرين فى اجتهادات لطفى السيد ثم فى إسهامات طه حسين وأحمد أمين ثم أخيراً فى كتابات زكى نجيب محمود . ويكاد كتاب " مناهج الألباب فى مباحج الآداب " للطهطاوى وكتاب " مستقبل الثقافة فى مصر " لطف حسين وكتاب " تجديد الفكر العربى " لزكى نجيب محمود أن يكونوا من المعالم الفكرية الرئيسية فى هذه المسيرة التحديثية الليبرالية . إلا أن هذه المسيرة ورغم ما حققته من تنوير فكري عام ، لم تخرج عن محاولة الاستحداث على النسق الأوروبى الرأسمالى مع مراعاة لخصائصنا وملابساتنا التراثية والقومية . ونستطيع القول بأن هذا التيار الليبرالى هو الذى يحكم ويسيطر بمستوى أو بآخر فى أغلب بلادنا العربية ، وإن اتسم بأمرين : الأول هو طابع الاستبداد السلطوى السياسى رغم طبيعته الليبرالية الاقتصادية . والثانى هو طابع الازدواج بين هذه

الطبيعة الليبرالية التحديثية واستمرار ارتباطه بالأنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والقيمية الماضية السابقة على التحديث .

ويمكن القول فى غير تعسف أن الفلسفة الليبرالية التى يعبر عنها ويمارسها هذا التيار - بشكل أو بآخر ، بمستوى أو بآخر - لم تنفض إلى تحديث حقيقى فى بنية المجتمعات العربية ، بل كانت أداة لتعميق التبعية البنيوية للتقسيم الدولى الرأسمالى للعمل .

(ب) الحداثة الدينية :

هناك اجتهادات شتى فى مجال الدين من أجل التجديد والتحديث ونستطيع أن نثبن هذا التيار الاجتهادى الدينى وأن نتابعه عند الأفغانى ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وخالد محمد خالد ومحمد التويهي ومحمود طه والفنوشى ومورو وغيرهم . ولعلنا نجد أبرز تعابيره اليوم فى المدرسة المصرية المسماة بالسلفيين الجدد التى تتمثل فى عادل حسين وأنور عبد الملك وجلال أمين وطارق البشرى وحسن حنفى وغيرهم .

وجوهر هذه الحركة التجديدية ، على اختلاف اجتهاداتها هو تأويل النص الدينى من قرآن وحديث تأويلا عقليا بما يتلاءم ومستلزمات العصر ، ومصالح العباد فى مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية عامة . وقد نجد عند أصحاب هذا التيار سمة مشتركة بينهم وبين التيار الليبرالى هى سمة التوفيقية بين التراث والعصر . إلا أن هذا التيار الدينى لا يسعى إلى التماثل مع التجربة التحديثية الغربية ، بقدر ما يسعى إلى التمايز الحضارى عنها . فنقطة البداية عنده هى الاختلاف مع الغرب لا التلاقى معه شأن التيار الليبرالى . ولهذا نجد عادل حسين مثلاً يرفض مفهوم التحديث أساساً لما يتضمنه من معنى التحديث وفق الحضارة الغربية ويعتبره فخاً . فعملية التحديث - كما يقول - هى محاولة الدول التابعة لكى تكون قطعة من الغرب أو قطعة من أوروبا حسب التعبير الشهير للخبديوى اسماعيل (٢) . والتعدن الصحيح عنده لا يكون حقيقة إلا إذا كان منبعثاً من داخل الأمة ومن التطور الطبيعى لمجتمعها والتجديد الذاتى الذى ينتج تمدناً أصيلاً . ولهذا فهو يفضل مصطلح الاستقلال الحضارى " على مفهوم الحداثة أو التحديث . وطريق الاستقلال عند عادل حسين وجماعته يبدأ باستيعاب أصول عقيدتنا (إسلامنا) وتاريخ أمتنا (بالمعنى الواسع للتاريخ) وظروفنا الموضوعية الحالية ، ولنبحث فى مناهج التجدد الذاتى وفق منطق هذه العقيدة وهذا التاريخ وهذه الظروف (٣) ، وعادل حسين لا ينكر أهمية الكثير من المكتشفات التى توصلت إليها المدارس الغربية ولا يرى حرجاً فى استخدامها . ولكنه يدعو إلى بناء نظرية علمية مستقلة مرتكزة على العقيدة الإسلامية وإذا كان عادل حسين يكاد يقتصر على الدعوة إلى إنشاء العلوم الاجتماعية إنشاءً جديداً مؤسساً على المعتقد الإسلامى ، فإن حسن حنفى يدعو إلى تحقيق ذلك فى مجال العلوم الطبيعية كذلك من فيزياء وكيمياء إلى غير ذلك . المهم هو الاستناد إلى النهج الإسلامى لإنشاء بنية نظرية مستقلة عن البنية النظرية الغربية . ويبدأ هذا النهج - كما يرى عادل حسين - بالإقرار بحقيقة المفهوم المحورى فى العقيدة وهو الإيمان بالله الواحد الخالق ، فهذا الإيمان هو القاعدة

الأساسية فى مواجهة القاعدة الدنيوية فى النظريات الغربية (٤) .

ومجد نفس هذا الأساس المنهجى فى الدعوة التجديدية عند حسن حنفى فى كتابه الأخير " من العقيدة إلى الثورة " عندما يقول بأن الوعى هو أساس العقل وهو نقطة البداية فى الفهم والتفسير وأن وظيفة العقل هى تحويل الأسس العامة التى يقول بها الوعى إلى نظام معين لجماعة معينة (٥) .

ونلاحظ أن هذه الدعوة التجديدية للدين تتسم أساسا بأمر ثلاثة :

أولا = بناء حضارة مستقلة متميزة عن الحضارة الغربية (الرأسمالية والاشتراكية على السواء) .
ثانيا = اتخاذ الوعى مركزا للعقل والعمل .
ثالثا = تحقيق تنمية مستقلة نابعة من الذات .

ولاشك فى تقديرى أنه لاحداث ولا تجديد ولا استقلال بغير التنمية المنبعثة من الذات ، ولكن هل يمكن أن يتحقق هذا باستقلال حضارى عن العصر ، اكتفاء بالاستفادة بخبراته التكنولوجية ؟ وهل يمكن أن يتحقق هذا بالإستناد أساسا إلى الوعى وحده وتطويع العقل له فى مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية ؟ . . ويبقى السؤال الأخير الكبير : ما طبيعة التنمية المعبرة عن الذات ، وماهى المصالح والحاجات الأساسية التى ستسعى لتوفيرها وإشباعها ، وأى القوى الاجتماعية القائمة على هذه التنمية ، المستتيدة منها أساسا ؟ .

ففى واقع التجربة المصرية الحالية يتم اليوم تحالف كامل بين أصحاب هذا الرأى وحركة الإخوان المسلمين . فعدالد حسين - على سبيل المثال - هو رئيس تحرير جريدة الشعب لسان حال هذا التحالف . وعلى صفحات هذه الجريدة يرتفع الدفاعة الحار عن شركات توظيف الأموال وصى شركات إسلامية ثبت فسادها فضلا عن ارتباطها ارتباطا سمساريا بالشركات الرأسمالية الكبيرة العالمية ، بل يقوم تحالف موضوعى بين هذا التحالف والسلطة الحاكمة رغم المعارضة الشكلية لبعض سياساتها الجزئية . ويتركز الهدف الرئيسى لهذا التحالف حول تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة سلطة دينية . والواقع أنها فى ظاهرها دعوة إلى طريق ثالث بين التنمية الرأسمالية والتنمية الاشتراكية ، ولكنها فى حقيقتها دعوة إلى تنمية رأسمالية مرشدة تحت مظلة إسلامية سلفية .

(ج) الحداثة القومية :

للحركة القومية تاريخ حافل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم ، ولايزال يتوالد ويتواصل مفكروها جيلا بعد جيل وتنمو وتتطور مفاهيمها منذ الرعيل الأول الذى تمثل فى الهستانى والكواكى وطاهر الجزائرى ونجيب عازرورى وعبد الحميد الزهراوى وشكيب أرسلان وعشرات غيرهم حتى الجيل الحديث جيل الأربعينات والخمسينات إلى جيل اليوم الذى يتمثل فى الأرسوزى وعفلق وصلاح البيطار وساطع الحصرى والريماوى وعصمت سيف الدولة ونديم البيطار وغيرهم . ولقد تمكنت الحركة القومية أن تقود كثيرا من الحركات الثورية ، طوال هذا التاريخ ،

وأن تشكل تنظيماتها في الأربعينات والخمسينات وأن تتولى السلطة في أكثر من بلد عربي ، وأن تلقى بظلمها على مجمل الحركة الشعبية العربية ، وأن تقودها قيادة تاريخية وخاصة في المرحلة الناصرية .

ولعل أبرز المفكرين المعبرين اليوم عن هذه الأطروحة بحماس وحرارة هو نديم البيطار . ففي آخر كتاب له وهو " المثقفون والثورة " (صدر عام ١٩٨٧) يرى أن المعركة التي تفرض ذاتها وتواجهنا حاليا هي أولا معركة فكرية ضد قوى التجزئة والاقليمية ، وهي معركة كما يقول " تنطلق من التناقض الأساسي الجذري بين فكرة الدولة الواحدة وواقع التجزئة الاقليمية " (٦) ويرى كذلك أن الانتلجنسيا الوجودية هي التي تشكل حاليا القوة الوحيدة التي يمكن إن نظمت نفسها تشكيل جسر بين الرؤية الوجودية والسياسة الوجودية . وهو يرى أن الوضعية الوجودية الموضوعية هي اقامة " الاقليم - القاعدة " الذي يشكل المركز الأساسي للوحدة ، وهذا الأقليم هو مصر . ويدعو إلى ضرورة صياغة الانتلجنسيا الوجودية صياغة جديدة جذرية أي صياغة تمحور فيها مشاعرها وأفكارها كلها تقريبا في القصد الوجودي وحوله وترى أن المقياس الأول والأعلى لأفكارها وأعمالها ووجودها ذاته هو المقياس الوجودي الذي تقيس به كل شئ وتحكم به على كل شئ وتميز به الخير والشر وترى فيه أن كل ما يخدم القضية الوجودية خير ترضاه ، وكل ما يسيئ إليها شر تأباه (٧) .

وهكذا تكاد أن تصبح المسألة الوجودية هدفا في ذاتها بل صنما مقدسا تدور حوله كل الجهد والنضالات والقيم . ونكاد نصل بهذا إلى مرجعية اطلاقية جامدة .

ويقف الفكر القومي نفس الموقف الذي يقفه الفكر الديني من الحضارة الغربية ، فهو يسعى كذلك إلى إقامة حضارة أخرى متميزة ، مختلفة عن أنماط التنمية وتوجهات التحديث السائدة في الفكر الغربي . ولهذا فهي دعوة تحديثية ذات تطلع كذلك إلى طريق ثالث متميز حضاريا عن النظامين الرأسمالي والاشتراكي وإن تكن في بنية سلطتها التي تدعو إليها أقرب في الحقيقة إلى النظام الرأسمالي المرشد ديمقراطيا وقوميا . ويتضح هذا في حديث نديم البيطار عن قيادة الانتلجنسيا للحركة التوحيدية ، كما يتضح فيما انتهى إليه التقرير النهائي لمشروع " استشراف مستقبل الوطن العربي " من أن " النخب البديلة " التي ستقود التغيير مرة أخرى " تأتي " من صلب الطبقة الوسطى الحديثة ، على أن تأخذ في صياغة رؤيتها الجديدة دروس انتكاس الحقبة الليبرالية (وهي المسألة الاجتماعية والمسألة القومية) ودروس انتكاس الحقبة القومية الاشتراكية (إهمال الديمقراطية وحقوق الإنسان والأصالة الحضارية) (٨) .

ولاشك - في تقديري - أن الوحدة القومية قوة مساعدة مدعمة للحدث ، ولكن ليس الوحدة القومية وحدها شرطا وضمانا للتقدم والتحديث ، مالم تتوفر شروط سياسية واجتماعية وطبقية وديمقراطية معينة في هذه الوحدة .

والملاحظ أنه لا توجد فواصل عميقة حاسمة بين فكر الحداثة الليبرالية وفكر الحداثة الدينية

وفكر الحدائنة القومية . فما أكثر ما بينها من تداخل . ولعل القاسم المشترك بينها جميعا هو التوفيقية وإن اختلف مستواها من تيار فكري إلى آخر . ولهذا تكاد تشكل هذه التيارات الفكرية الثلاثة ما يمكن أن نسميه الحدائنة التوفيقية .

(د) الحدائنة الثقافية :

وهناك تيار حدائى يكاد يركز اجتهاده على تغيير وتجديد البنية الفكرية والثقافية كأساس للتحديث الشامل . وهو تيار فى معظمه عصى بحق ، يرتبط بالمفاهيم والقيم الأساسية للحضارة العصرية . وهو لا يدعو إلى حضارة أخرى متميزة شأن التيار الدينى والقومى ، وإنما يدعو إلى الامتزاج والاندماج فى هذه الحضارة ، مع مراعاة خصائصنا الذاتية والقومية كسبيل لتنمية هذه الذاتية والارتفاع بها إلى مستوى العصر . وسنجد بدايات هذا التيار الفكرى مع بداية القرن مثلا فى الجهود التنويرية الكبيرة التى قام بها شبلى شميل وفرح أنطون وسلامة موسى واسماعيل مظهر ويعقوب صروف وغيرهم . وسنجد امتدادا لهم فى مفكرين معاصرين من أمثال العروى والجابرى وأدونيس وفؤاد زكريا والخطيبى ولويس عوض وبرهان غليون وغيرهم .

ونكتفى بالإشارة السريعة إلى أبرز من يعبرون عن هذا التيار حاليا ..

فالعروى يدعو إلى ضرورة الاندماج الكامل فى الحضارة العصرية ولو أدى ذلك - على حد تعبيره - إلى فقدان هويتنا . ولكن العروى يدعو مع ذلك إلى ما يسمى بالمركسية التاريخية لا كحركة سياسية منظمة وإنما كمجرد دعوة أيديولوجية تنويرية تثقيفية يجمع بينها وبين الدعوة الليبرالية (٩) . وفى أواخر كتبه " ثقافتنا فى ضوء التاريخ " يخفف من دعوته الأولى للاندماج فى الحضارة العصرية ، ويقول باستيعاب منطق الحضارة العصرية مع أحياء التراث (١٠) .

أما الجابرى فيقوم بمراجعة التراث العربى الإسلامى مراجعة نقدية ، لينتهى إلى أنه يرتكز على نهج قياسى فقهى ثابت ، هو قياس الغائب على الشاهد الذى لا يزال يعبر عن بنية العقل العربى الراهن . ولهذا يدعو إلى ضرورة تجاوز هذه البنية القياسية وتحرير العقل العربى من المرجعية التراثية من ناحية والمرجعية الأوروبية من ناحية أخرى ، وتحقيق استقلال تاريخى للذات العربية . ولكنه يرى فى الوقت نفسه أن تحرير العقل العربى إنما يتم من داخل التراث نفسه وذلك بالاصطفاف إلى الجانب العقلانى من هذا التراث وخاصة عند ابن حزم والشاطبى وابن رشد وابن خلدون (١١) .

وهكذا نجد العروى والجابرى على اختلافهما يلتقيان عند هذه الدعوة إلى تحرير العقل من السلفية والقياسية وإشاعة روح العقلانية والتاريخية والنقدية كسبيل للتحديث .

وسنجد هذا الاتجاه التحديثى الثقافى عند مفكر ثالث وإن يكن أقرب فى الحقيقة إلى التيار القومى الليبرالى وأبعد عن مفهوم العقلانية التى يتبناها كل من العروى والجابرى . على أنه يتبنى التحديث الثقافى كسبيل كذلك للتحديث والتجديد والنهضة الشاملة ، ذلك هو برهان غليون . ففى رأيه أن مشكلة الثقافة هى المسألة الأولى فى مسائل النهضة . فالنهضة عنده

ليست إلا التوظيف التاريخي للشعور بالذاتية ولعاطفة الهوية (١٢) ، وتزداد القدرة على استيعاب الأسس العميقة للحضارة بازدياد قوة الحافز القومي والشعور بالاعتزاز الثقافي . وهو يرى أن العقل العربي قد أخفق في أن يتحرر بسبب إهمال قطاعات من الثقافة الكبرى والأساسية لصالح ما سميناه بالتعليم العقلاني العلمي (١٣) . فهذه الحداثة العقلانية كما يقول تغريب وتبعية وتقليد . وهو يرفض أطروحة الأصولية السلفية كما يرفض أطروحة الحداثة العقلانية . أما السياسة الوحيدة المنتجة عنده فهي حرية الثقافة وفتح مناطق حرة للثقافة (١٤) . وعلى هذا فحرية الثقافة بالمعنى العام ، بما يتضمنه من توفير كامل للديمقراطية ، هي عنده السبيل الحق وشرط التقدم والخروج من التخلف والتبعية .

وبرغم موقفه المتبسط فيما يتعلق بالعقلانية ، فهو يلتقي مع العروى والجاهري في أنه بالتغيير الثقافي أساسا تتحقق النهضة .

(هـ) الحداثة كتغيير جذري شامل :

وهناك تيار أخير يرى أنه لاحداثة ولا تجديد ولا تطوير بغير التغيير الجذري الشامل لمختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . حقا أنه لا يرفض ولا يقتل من أهمية العمليات الثقافية التنويرية ، ولكنه لا يرى فيها - وحدها أو أساسا - السبيل لتحقيق التغيير الحداثي الحقيقي . فالتخلف أساسا ليس في العقل ، وإنما في الواقع ، في البنية السلطوية والاجتماعية والاقتصادية للواقع . ولهذا لا بد من تغيير هذا الواقع تغييرا جذريا .

ونستطيع أن نجد دعاء هذا الفكر التجديري عند بعض الاتجاهات القومية ذات التوجه الموضوعي الثوري فضلا عن الاتجاه الماركسي باجتهاداته المختلفة . ومن أبرز مفكرى هذا الاتجاه صادق جلال العظم ، والشهيدان حسين مروة ومهدي عامل والطبيب تيزيني ، وخليل أحمد خليل ، وسهير أمين ، وهادي العلوي وغيرهم .

ونكتفى بالإشارة السريعة إلى مفكرين منهما سمير أمين والشهيد مهدي عامل . أما سمير أمين فيرى أن الحركة الإسلامية الراهنة هي دليل على أزمئتنا وليست حلا لها ، بل هي إشهار بالعجز أمام تحديات العصر . ويرى أنه لا توجد إجابة إسلامية وحيدة لأي أسئلة من الأسئلة المطروحة لدى مجتمعاتنا (١٥) ، ولهذا يرى أنه لا سبيل إلا إلى سيادة العقلانية والعلمنة ، وإلى تصفية الطابع المزدوج في ثقافتنا ، وتحقيق تنمية وطنية شعبية مستقلة متمركزة على الذات تتيح سيطرة المنتجين على عملية الإنتاج (١٦) ، أي أن الاشتراكية العلمية هي الطريق الوحيد للخروج من التخلف والتبعية . وهو يدعو إلى ضرورة فك الارتباط مع الرأسمالية العالمية ، لا بمعنى التخلي عن أي علاقة مع الخارج ، ولكن بمعنى إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق تنمية داخلية مستقلة عن هذه العلاقات (١٧) .

أما الشهيد مهدي عامل فيرى أن الفكر العربي السائد هو الفكر البورجوازي الكولونيالي التابع الذي لم يستطع أن يقيم بينه وبين الفكر السابق على الرأسمالية تناقضا تناحرًا . ومن هنا

سادت الاصلاحية والتوفيقية . وهو يرى كذلك أن التخلف ليس مصدره تخلف الوعي ، بل طبيعة الايدولوجيا السائدة المرتبطة بالبورجوازية الكولونيالية التابعة السائدة . وأن هذه الطبقة السائدة هي التي بايديولوجيتها تغيب التملك المعرفى العلمى سواء لتراثنا أو لواقعنا . ولهذا لا سبيل للتغيير الجذرى إلا بسلطة طبقية جديدة هي الطبقة العاملة المتحالفة مع الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى ذات المصلحة فى التغيير الجذرى الشامل (١٨) .

هذه هي أبرز التيارات الفكرية العربية حول مفهوم الحداثة والموقف منها ، وتبقى لنا بعد ذلك كلمة أخيرة .

٣ - ضرورة الحداثة :

الواقع أن المعركة الدائرة فى بلادنا العربية حول مفهوم الحداثة قبولاً أو رفضاً أو تحفظاً هي معركة ايدولوجية خالصة تعبيراً عن الصراع الطبقي الدائر فى مجتمعاتنا العربية . على أن البلاد العربية جميعاً برغم اختلاف مستوى تطورها ، واختلاف المواقف حول مفهوم الحداثة ، تعيش الحداثة وتنفسها تنظيماً وفكراً وسلوكاً . بل يعيشها ويتنفسها ويستفيد منها حتى هؤلاء الذين يحاربونها بالمدى والجنائزير والأعيرة النارية ، فضلاً عن الفكر باسم الدين والتقاليد السلفية .

لقد دخلت الحداثة فى حياتنا العربية منذ أن دخلت المطبعة ودخل القطار ، ثم توالى مختلف الأجهزة التكنولوجية من أبسطها حتى أشدها تعقيداً بل دخلت الحداثة مع قيام مختلف الأشكال والمؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والديبلوماسية والتعليمية والعلمية والتشريعية والتنفيذية والنقابية والاتصالية ، بل وبرزت أشكال مختلفة كذلك من الإبداع الأدبى والفنى ومن الإنتاج التكنولوجى السلمى المدنى بل والعسكرى البالغ التعقيد والتقدم كما هو الحال نسى مصر . وأصبحت الحداثة موضوعاً للعديد من الدراسات والمؤلفات وعنواناً للعديد من جرائدنا ومجلاتنا مثل التطور والعصور والفجر والمجلة الجديدة والبشير والتقدم والزمان والغد إلى غير ذلك .

على أنه برغم مظاهر الحداثة هذه التى تغمر بلادنا العربية جميعاً ، فإن هناك اختلالاً بشعاً فى بنية هذه الحداثة العربية . بل لست أغالى إن قلت أن أشد البلاد العربية تخلفاً من الناحية السياسية والاجتماعية والفكرية هي أكثر البلاد حداثة من حيث ما يستمتع به مواطنوها من أسباب الحياة الحديثة وأساليبها (البلاد النفطية) . غير أن بنية العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية عامة فى بلادنا العربية بغير استثناء هي بنية متخلفة ، تسودها ازدواجية يتعايش فيها المضمون المتخلف مع الشكل الحديث ، أو المضمين الحديثة الجزئية المتناثرة هنا وهناك فى محيط من التخلف الشامل شكلاً ومضموناً .

والحقيقة أن الحداثة العربية لم تكن أساساً ثورة تطور داخلى ذاتى وإنما هي حادثة غازية ، حادثة فرضت من الخارج ، حادثة وافدة مع السيطرة الاستعمارية وإن وجدت لها ، ونمت معها

ركائز اجتماعية محلية .

ولكن هذا لا يعنى أن الحداثة هذه مرادفة للاستعمار . فهي نتيجة له ، وإن لم تكن مرادفة له كما يذهب بعض المفكرين السلفيين المتعصبين .

حقا ، لقد كانت هناك إمكانيات واعدة لتجدد وتطور ذاتيين وخاصة في مصر القرن التاسع عشر . ولكن سرعان ما وفد الاستعمار وأجهض هذه الهدايات الواعدة للتطور الذاتى وراح يهيكل المجتمع وفقا لمصالحه الخاصة . ولهذا كان من الطبيعى أن يتم الدمج الأيديولوجى بين هذه الحداثة الوافدة وبين حاملها أى الاستعمار ، وارتبطت مقاومة الاستعمار - فى كثير من الأحيان - بمقاومة الحداثة نفسها ورفضها . ولقد تحققت هذه المقاومة وهذا الرفض على مستويات ثلاثة : على المستوى الدينى باعتبار أن الحداثة عدوان على الإسلام ، وعلى التقاليد السلفية . وعلى المستوى الوطنى لارتباطها بالمستعمر ، وعلى المستوى القومى لما يفرضه الاستعمار من تفرق قومى .

على أن الأمر لم يتخذ هذا الشكل القاطع من المقاومة والرفض إلا عند غلاة السلفيين والقوميين المتعصبين . وإنما اتخذ فى أغلب الأحيان شكل محاولة توفيقية بين الحداثة والتراث ، بين الحداثة والمحافظة على التقاليد ، بين الوافد والموروث . ولهذا أصبحت التوفيقية والثنائية والازدواج عامة الطابع المميز للفكر العربى الحديث ، وزاد من تأكيد هذا الطابع وتعميقه أن الحداثة الوافدة أخذت تنمى فئات رأسمالية جديدة تابعة دون أن تقضى على الأبنية الاجتماعية السابقة على الرأسمالية . وفضلا عن هذا ، فبرغم إندلاع الكثير من الثورات فى مختلف البلاد العربية ، فلم تتجبع أى ثورة من هذه الثورات حتى اليوم فى تحقيق تغيير جذرى عميق شامل لبنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتيح لها التحرر الكامل من التبعية للامبريالية . ولهذا تكرر وتعمق الطابع الازدواجى التوفيقى بين الحداثة والمحافظة فى بنية الفكر والحياة العربية .

والحداثة فى البلاد العربية لا تحقق تغييرا للواقع العربى يخرج من التخلف والتبعية والتمزق القومى ، وإنما هى حداثة شكلية مظهرية تقنية برانية تسهم فى إعادة إنتاج الطابع التبعية المسيطر ، وقد تعطى هامشا لبعض الظواهر الجزئية من الحداثة الحقيقية ، دون أن تغير البنية العامة المتخلفة .

فالعقلانية السائدة هى مجرد عقلانية أداتية اجرائية سلطوية لترشيد الاستغلال والتبعية ولضرب كل محاولات التمرد والثورة .

والديمقراطية المتواجدة أحيانا وجزئيا هى وسائل لاستيعاب الأنشطة الجماهيرية داخل سياق معلوم محكوم .

والتعليم جهاز أيديولوجى لدعم الأيديولوجية السائدة وترسيخ النظام القائم .

والاقتصاد هو اقتصاد تابع يغلب عليه الطابع الخدمى الاستهلاكى الكوميرادورى الرئعى .

وعلى هذا فهناك حادثة ، ولكنها تابعة قمعية ، تستمتع بثمراتها نخبة من كبار رجال المال والمستورزين والبيروقراطيين وأبواق السلاطين من المثقفين والانتلجنسيا ، فضلا عن ممثلى المصالح الرأسمالية العالمية . ولهذا فإن بنية مجتمعاتنا العربية لا تزال فى جوهرها بنية متخلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا يسودها فكر لاعقلانى سلفى توفيقى ذو مظهر حداثى وضعى سطحى زائف .

حقا ، هناك تحركات أدبية وفنية وفكرية تجسد بعض الاجتهادات الحداثية على مستويات مختلفة من الجودة والجدية ، وهى تلعب بغير شك دورا فعالا فى التوعية . وهناك بعض الظواهر الحداثية الموضوعية فى حياتنا الاجتماعية الاقتصادية ، ولكن الحادثة الحقيقية إما أن تكون صياغة وتجديد للنسبة الاجتماعية الشاملة بكل مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية أو لا تكون إلا مجرد جزر مضىئة متناثرة فى محيط غامر من التقليد والتخلف والتبعية .

ولهذا فمن المؤسف أننا لا نزال حتى اليوم نناقش قضية الحادثة ، لا من حيث ماوصلت إليه فى العالم من منجزات اجتماعية وعلمية وتكنولوجية باهرة ، أو ما نواجهه فى بلادنا من عقبات ومشكلات موضوعية هى دعوة إلى التحديث الشامل والتجاوز الجذرى ، بل إننا نناقشها من حيث قبولها أو رفضها ، من حيث ضرورتها أو عدم ضرورتها !! .

حقا ، إن الحادثة تثير مشكلة أساسية نتيجة لما يؤكد تطبيقها فى بلادنا من تقليد أعمى للخبرات الغربية ، وإغفال وطمس لخصوصيتها القومية ، وبما أفضى إليه هذا التطبيق من تعميق للتبعية وتكريس للازدواجية والتخلف فى فكرنا وفى حياتنا .

على أنه ليس من الجائز موضوعيا باسم هذا التطبيق البورجوازى الرجعى المفروض التابع ، أن نتجاهل أو نعدى الحادثة دفاعا عن خصوصيتنا القومية التراثية ، فالحادثة حقيقة بل ضرورة موضوعية - كما سبق أن ذكرنا - ولاسبيل إلى تحورنا من التخلف والتبعية بل لاسبيل لحماية خصوصيتنا القومية التراثية نفسها إلا بالتسلح بها .

فالحادثة ، وخاصة فى جوهرها العلمى العقلانى ، إذا كانت - ولا تزال - أداة ووسيلة للاستعمار والقهر والرجعية والاستغلال ، فمن الممكن بل من الضروري أن تصبح أداة ووسيلة كذلك للتحرر والتقدم والتحديث ، إذا ما تملكناها الإرادة الجماعية المنظمة الواعية للشعوب .

والحضارة الحديثة ، رغم طغيان الطابع الرأسمالى عليها ، حتى اليوم ، فإنها تعبير عن تراث وإنجاز إنسانى عظيم ، لابد من حمايته وتطويره وتطويره لصالح التقدم الإنسانى عامة ، لا لصالح الأنظمة الرأسمالية العالمية . إننا نعيش حضارة عصرية واحدة ، دون أن تتناقض هذه الوحدة الحضارية مع تنوع الخبرات والتجارب والخصوصيات القومية والهويات الثقافية .

والخصوصيات ليست - كما يزعم بعض دعاة الفكر الدينى والفكر القومى - جوهر ثابتا مطلقا ، بل هى مشروع مفتوح على المستقبل ينمو ويتطور بالمعارف والممارسات والخبرات والتفاعل مع العصر تفاعلا عقليا نقديا واعيا .

والدعوة إلى الحداثة لاتعنى إهدار الماضى التراثى ، كما يتصور كذلك بعض دعاة الفكر الدنى ، وإنما هى دعوة إلى استيعابه كذلك استيعابا نقديا وأعيا بحيث لا يستعبدنا هو ولا يحد من انطلاقتنا ، ولا يكون استمرارا جامدا مكتملا ، بل يكسون خبرة حية متجددة لمزيد من المعرفة والكشف والتجاوز والتحرر والإبداع .

والدعوة إلى الحداثة لاتعنى تقليد المنجزات الغربية تقليدا أعمى ، وإنما هى دعوة كذلك إلى استيعابها استيعابا عقلانيا نقديا وأعيا ، وتوظيفها بما يتفق مع احتياجاتنا فى التنمية المستقلة الناهية من الذات ، المعبرة عن المصالح الأساسية للجماهير .

والدعوة إلى الحداثة هى دعوة إلى العقلانية ، وروح النقد والإبتكار والإبداع فى مختلف مجالات النشاط الإنسانى . وهى ليست رداء لأممنا نرتديه . كما تفعل أنظمتنا العربية - لإخفاء عوراتنا السياسية والاجتماعية ، أو للتمييز الطبقي بين فئاتنا الاجتماعية المختلفة ، وإنما هى دعوة مرة أخرى لتغيير جذرى عميق للبنية الشاملة لمجتمعاتنا العربية فى مختلف مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والقيمية والسلوكية بما يتيح لها التخلص من التخلّف والتبعية والتمزق القومى .

والحداثة ليست دعوة تفرض من أعلى ، ليست دعوة نخبوية وليست مجرد عملية تثقيفية تغييرية للبنية الاستعمارية (المعرفية) للعقل العربى ، كما يذهب بعض المفكرين المعاصرين ، وإنما هى حركة اجتماعية جذرية تتحقق بالفعل الديمقراطى الإبداعى للجماهير ولمصلحتها .

والحداثة ليست محطة وصول - كما سبق أن ذكرنا - بل سيرورة تاريخية متصلة تتجاوز ذاتها باستمرار .

ولهذا ، فلا حداثة فى بلادنا العربية بغير خوض معركة الديمقراطية القاعدية السياسية والاجتماعية وكسبها وتنميتها إلى أقصى حد .

ولاحداثة بغير تنشيط المشاركة الشعبية والإبداع الشعبى وتفجيريه وتنمية المؤسسات الشعبية القاعدية المستقلة وتحريرها من كل القيود .

ولاحداثة بغير تحرير المرأة من كل القيود التى تقيد جسدها وفكرها وحياتها ..

ولاحداثة بغير إقامة سلطة مدنية عقلانية تقدمية معبرة عن ، وممثلة للمصالح الأساسية لقوى الإنتاج والإبداع فى المجتمع .

هذه بعض العناصر والمفاهيم الأساسية المتشابكة المتناسجة التى تتحقق بها إمكانية خروج بلادنا العربية من حضيض التخلّف والتمزق القومى والتبعية ، واستشراف آفاق الحداثة والتقدم والوحدة الديمقراطية .

بكلمة واحدة وأخيرة ، إنها الفعل الثورى الناهض بالعلم والعقلانية وروح النقد ، وهى الفعل

الثورى النابض بالحركة الديمقراطية الشعبية المنظمة التى لايتوقف أبدا عن التجدد والإبداع .
هذه هى مسئوليتنا ، بل معركتنا جميعا ، إذا كنا حقا من دعاة الحداثة .

هوامش :

- ١ - هى الأستاذة Dominique Perrot فى بحثها عن البعد الثقافى للتنمية فى الندوة التى انعقدت فى تونس فى نوفمبر ١٩٨٨ تحت اشراف مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بقونس .
- ٢ - عادل حسين : نحو فكر جديد . صفحة ٦٧ . دار المستقبل العربى . الطبعة الأولى .
- ٣ - المرجع السابق . صفحة ٣٥ .
- ٤ - المرجع السابق . صفحة ٥٠ .
- ٥ - حسن حنفى : من العقيدة إلى الثورة . الجزء الأول . صفحة ٣١٢ . مذبولى . القاهرة . ١٩٨٨ . طبعة أولى .
- ٦ - نديم الجطار : المثقفون والثورة . ١٩٨٧ . صفحة ٣١٠ .
- ٧ - المرجع نفسه . صفحة ٣٢٤ .
- ٨ - " مستقبل الأمة العربية " : دار المستقبل العربى . بيروت . ١٩٨٨ (راجع الخلاصة الأخيرة فى الكتاب) .
- ٩ - عبد الله العروى : العرب والفكر والتاريخ .. (فى أكثر من فصل من الكتاب) .
- ١٠ - عبد الله العروى : " ثقافتنا فى ضوء التاريخ " . (فى أكثر من فصل من الكتاب) .
- ١١ - محمد عابد الجابرى : نقد العقل العربى - الجزء الثانى : بنية العقل العربى .. (الفصل الأخير - الخاتمة) .
- ١٢ - برهان غلبون : إغتيال العقل . ص ٣١٨ .
- ١٣ - المرجع نفسه . صفحة ٢٩٩ .
- ١٤ - المرجع نفسه . صفحة ٣١٥ .
- ١٥ - سمير أمين : أزمة المجتمع العربى : دار المستقبل . القاهرة . عام ١٩٨٥ . صفحة ١٠٠ .
- ١٦ - المرجع السابق . صفحة ٢٠١ .
- ١٧ - المرجع السابق . صفحة ٣٦ .
- ١٨ - مهدى عامل : راجع فى ذلك كتيبه الثلاثة : أزمة حضارة أو أزمة بروجوازيات عربية . فى التناقض ، نط الإنتاج الكولونىالى ، فى أكثر من موضع منها .

الإبداع والخصوصية

مدخل : من ثنائية الأصالة والمعاصرة ، أو التراث والتجديد التى نتحدث عنها كثيرا ، تنبثق ثنائية أخرى هى ثنائية الإبداع والخصوصية . وهى تفرع على تلك الثنائية الأولى . إذ ليست لها شمول هذه الثنائية بل تقتصر على موضوعات محددة هى الأدب والفن ، وإن امتدت لتشمل سائر الجليات الثقافية الأخرى من فكر وفلسفة وعلوم اجتماعية وعلوم طبيعية . وإذا كان القول بالأصالة والمعاصرة أو التراث والتجديد فى الثنائية الأولى يتضمن ما يحتويه الماضى التاريخى العربى الإسلامى من منجزات مادية وعملية وقيم روحية ومعنوية ، فإن القول بالتجديد والمعاصرة يتضمن ما يحتويه العصر الراهن من مستجدات مادية وعملية وقيمة كذلك .

وتختلف المواقف - كما نعرف - إزاء هذه الثنائية فهناك من يتخذ من الأصالة ، بذلك المفهوم الماضى - مركزاً وقاعدة ومعياراً للتحديث والتغيير ، فيسعى لتكثيف الحاضر ، بمقتضى ما يراه من ثوابت فى الماضى التراثى ، وهو يكاد يقول بشبه قطيعة مطلقة بين ثوابت هذا الماضى وبين وقائع الحاضر والعصر . فبينهما ثنائية استيعادية ضدية حاسمة . فهناك شرق حضارى وهناك غرب حضارى ولا لقاء بينهما . غير أن هناك من يتخذ من احتياجات العصر ومنجزاته المادية والعملية والقيمة مركزاً ومعياراً وغوذجاً للتجديد والتحديث ، متجاهلاً الماضى التراثى تجاهلاً كاملاً .

وهناك من يسعى لإقامة وفاق وتوفيق بين الماضى التراثى ومنجزات العصر بما يحقق نوعاً من المركب الجديد " الثالث " من طرفيهما ، وإن اختلفت نسبة كل طرف من هذين الطرفين فى هذا المركب ، مما يشكل تنوعات متفاوتة داخل هذا المسمى التوفيقى .

وهناك أخيراً موقف لا يرفض الماضى التراثى ولا يرفض منجزات العصر ، ولا يسعى للتوفيق بينهما ، بل يحرص على اتخاذ موقف مستقل متميز يقوم على استيعاب هذا الماضى التراثى استيعاباً عقلانياً نقدياً ، فيتفهمه فى إطار ملاساته التاريخية والاجتماعية كما يقوم على استيعاب منجزات العصر وضروراته الموضوعية استيعاباً عقلانياً نقدياً أيضاً ، متفهماً هذه المنجزات وهذه الضرورات ، ساعياً إلى السيطرة عليها معرفياً وعملياً ، فلا يكون عبداً للماضى التراثى وإنما يكون امتداداً نقدياً وتجاوزاً خلافاً له فى سياق ملاسات تاريخية واجتماعية جديدة ، ولا يكون معزولاً عن حقائق العصر أو مقلداً تقليداً أعشى لها ، أو تابعاً تبعية خائفة

* محاضرة ألقى فى ملتقى الإبداع الأدبى فى أجادير بالمغرب فى أكتوبر ١٩٨٨ فى إطار المجلس القومى للثقافة .

لقيمها ، بل يسعى بالإعمال الفكرى والعملى المستقل أن يكون له مكانته المتميزة فى عصره بالمشاركة الإيجابية الفعالة ، فى ارتباط بسباق مجتمعه الخاص .

وتنعكس هذه المواقف فى الثنائية الفرعية ثنائية الإبداع والخصوصية فإذا كان الإبداع يتعلق بالتجديد والتحديث وكانت الخصوصية تتعلق بالأصالة والتاريخ التراثى ، فإن العلاقة بينهما تنفرج إلى المواقف السابقة التى أشرنا إليها .

فقد تصبح الخصوصية مرتكزاً ومعياراً لأى إبداع وأى تجديد وتحديث ويصبح كل خروج على تلك الخصوصية التراثية نقصاً فى إبداعيته بل إلغاء لها . وقد يصبح الإبداع وحده هو المرتكز والمعيار ، بل تكون قيمته فى تحرره من كل ما يقيدته إلى تراث أو إلى تقاليد أو قيم سائدة . وقد يقوم هناك نوع من التوفيق بين الإبداع والخصوصية بحيث يتاح للإبداع أن يتحرر شيئاً ما من الإطار المحدد والقيم الأساسية للخصوصية ، دون أن يخرج عليها ، وإنما يسمح له فحسب بالتحرك والاجتهاد داخلها . وقد تفقد الخصوصية معياريتها فلاتكون نقطة إرتكاز أو مرجعية نهائية بل تقتصر على أن تكون نقطة استلهاً ينطلق منها الإلهام إلى آفاقه الرحبة سعياً إلى تجاوز خبرات الماضى بما يستمد من رحيق خبرته الذاتية الحية فى سياق واقعه الاجتماعى الموضوعى الخاص وحقائق منجزات عصره بوجه عام .

وما أحرانا الآن أن نخرج من هذا التجريد إلى التحديد ، فنشير إلى ما مثله هذه المواقف المختلفة فى تيارات الفكر العربى المعاصر .

والحق أن الفكر العربى طوال الخمسينات والستينات كان يغلب على اجتهاداته العناية بالجذور والدلالات الاجتماعية الواقعية للأصالة والمعاصرة أو للخصوصية والإبداع . أما فى السنوات العشرين الماضية فتكاد السيادة أن تكون للعناية بالدلالات المثالية المجردة العامة . ولاشك أن الأوضاع السياسية والاجتماعية المتردية فى وطننا العربى اليوم هى التفسير لهذا التحول الدالى فى الفكر العربى السائد .

ولعل أبرز هذه الدلالات هى تلك التى يمثّلها التيار الدينى السلفى ، الذى يشكل اليوم موجة عالية فى حياتنا الفكرية والسياسية الراهنة ، ويسعى للسيادة فى مختلف أنشطة التعبير والعمل ، لا يستثنى من هذا الأدب والفن والفكر . ومسعى هذا التيار السلفى هو إقامة هذه الأنشطة الأدبية والفنية والفكرية على مرتكزات دينية عقائدية . فالرؤية الإسلامية أو التصور الإسلامى هو معيار الحكم والتقييم الأدبى والفنى عامة كما يقول سيد قطب ومحمد قطب وعماد الدين خليل وغيرهم ممن تعرضوا لدراسة الأدب والفن من الزاوية الإسلامية . بل يذهب هذا التيار كذلك إلى رفض المرتكزات المعرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية بل والطبيعية الغربية ، ويسعى إلى إعادة تأسيسها على مرتكزات معرفية إسلامية ، كما يذهب إلى ذلك حسن حنفى فى بعض كتاباته . فلا بد من إقامة علم اجتماع إسلامى وعلم نفس إسلامى بل وفيزياء إسلامية وكيمياء إسلامية بل وإقامة طب إسلامى واقتصاد إسلامى كما نشهد ونسمع فى المؤتمرات

والندوات التى تعقد هذه الأيام لهذا الغرض .

وهكذا تصبح العقيدة الدينية هى نقطة الارتكاز والمعيار والمرجعية فى الإبداع وفى تحديد قيمة الإبداع .

وغير بعيد عن هذه الدعوة الدينية السلفية ، نجد الاتجاه القومى المثالى الذى يدعو بدوره لاتخاذ الفكرة القومية والمشاعر القومية والتراث القومى نقطة إرتكاز مرجعية معيارية لإبداعاتنا وتقييماتنا .

حقا ، إن أصحاب هذا الاتجاه لا يذهبون شأن أصحاب الاتجاه السلفى الدينى إلى صيغ كل شئ بالصيغة القومية حتى العلوم الطبيعية ، وإنما يقفون عند حدود الآداب والفنون الاجتماعية والإنسانية ، فالأدب والفن وما يرتبط بهما من نقد ودراسات ينبغي أن تقتصر شكلا ومضمونا على الاحتفال والاحتفاء والتعبير عن كل ما هو قومى كمفاهيم كقيم تاريخية تراثية . لأن فى البعد عن هذه الأشكال والمضامين إغترابا عن الهوية القومية وسقوطا فى هوة التبعية للآخر الغربى كما يقول أصحاب هذا الاتجاه .

ولا يلقى الأمر عند الأدب والفن بل يتعداه إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية . فلا بد من رفض العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية لإرتكازها على أسس معرفية متعلقة بهوية ايدولوجية مغايرة لهويتنا القومية وإيديولوجيتنا العربية ، ولابد من تأسيس هذه العلوم تأسيسا قوميا عربيا ، فيقوم علم نفس عربى وعلم إجتماع عربى واثنروبولوجيا عربية وعلم اقتصاد عربى إلى غير ذلك .

وقد نجد داخل هذا التيار الفكرى القومى المثالى نزعة توفيقية ، لاترفض المنجزات العلمية والفكرية الغربية رفضا قاطعا ، بل تسعى لتطويعها للإحتياجات القومية ، فتقبل الجانب التكنولوجى الإجرائى منها ، دون فلسفتها النظرية وايدولوجيتها . ولعل أبرز ممثلى هذا الاتجاه هو (عصمت سيف الدولة وحسن حنفى وعادل حسين) وغيرهم .

وهناك تيار آخر هو تيار إبداعى يتجاوزى خالص ، يقوم على القطيعة الأيستمولوجية والجمالية مع كل ما هو تراثى ، مع كل ما هو سائد ومهيمن ، مع كل ما هو عقائدى ، تقليدى ، محارلا يتجاوزها وتخطيها جميعا ، سعيا وراء إبداع فريد منبت من كل ما سبقه من إنجاز قومى . إنها الدعوة إلى إنحياز وإبداع مغاير كما يذهب إلى ذلك بمستوى أو بأخر الخطيئى وأدونيس وغيرهما . وهناك أخيرا التيار الذى يسمى أن يكون امتدادا خلاقا لتراث الماضى ، أو تراث الحاضر دون أن يقيم قطيعة مطلقة معهما ، بل يسعى إلى تتجاوزهما تتجاوزا عقليا نقديا ، فى سياق واقعه الاجتماعى والتاريخى الجديد الخاص محاولا توسيع الرؤية والهوية القومية والإنسانية الواقعية وتجديدها إلى غير حد . ولعلنا نجد التعبير عن هذا الاتجاه متمثلا عند العديد من الأدباء والفنانين والمفكرين العرب المعاصرين .

وقد يكون من المفيد بعد هذا التمهيد العام أن تعود إلى البدايات لتحدد المفاهيم التى

نتحدث عنها متماثلين عن ماهية الخصوصية وعن ماهية الإبداع .

الخصوصية : لسنأ نتحدث هنا عن الخصوصية على إطلاقها ، وإنما خصوصية التعبير الأدبي والفنى . ويقصد بها - بوجه عام - ما تتميز وتنفرده به التعابير الأدبية والفنية ، أو بوجه خاص قومية هذه التعابير . والواقع أن خصوصية التعابير الأدبية والفنية ترجع إلى معطيات وعوامل وآليات متعددة ، منها الذاتى ومنها الموضوعى ، ومنها ما هو ذاتى وموضوعى فى آن واحد . أما الذاتى فيتعلق بالجانب الأسلوبى من التعبير ، كما يتعلق بما يتضمنه التعبير من خبرة شخصية خاصة من ثقافة وعوى وموقف وإنتماء عقائدى وفكرى واجتماعى . أما الموضوعى فيتعلق بارتباط التعبير موضوعيا وعمليا بلغة محددة ، وبانتماء قومى وتاريخى محدد ، وببيئة جغرافية واجتماعية محددة بل وبعصر محدد ، وانعكاس هذا فى القيمة الجمالية والدلالية للتعبير . فالأديب والفنان مهما انعزلا عن مجتمعهما وعاشا فى برجهما العاجى أو فى جزيرة معزولة حتى بن يقظان أو روينسون كرروز ، فهى يتنفسان مجتمعهما وعصرهما ويتعاملان معه فى كل لحظة من لحظات حياتهما ، فكريا وعمليا وقيميا . ولهذا فهناك تداخل وتفاعل بين ما هو ذاتى وموضوعى فى الأعمال الأدبية والفنية . وتختلف الأعمال الأدبية والفنية باختلاف مستويات هذه العوامل والآليات الذاتية والموضوعية المتداخلة المتفاعلة .

ولهذا فقد يكون من التعسف فى عصرنا هذا أن نتحدث عن الخصوصية من زاوية عقائدية دينية خالصة ، فحسب ، كما يفعل السلفيون ، أو عقائدية قومية فحسب كما يفعل القوميون ، أو جغرافية بيئية فحسب كما يفعل أصحاب نظرية الحتمية الجغرافية ، أو من زاوية نفسية ذاتية خالصة كما يفعل علماء النفس ، أو من زاوية اجتماعية طبقية ضيقة كما يفعل بعض الماركسيين . فمن التعسف فى عصرنا الراهن عصر الطائرات والتليفزيون والسينما عصر إلغاء المسافات المكانية والفكرية والعقائدية والقيمية أن تحتجز الخصوصية فى إطار عقائدى محدد أو اجتماعى محدد أو جغرافى بيئى محدد أو ذاتى محدد . فليس فى عصرنا ذرات روحية (مونا د) كذرات ليبنتز الحالية من النواقد . هناك بغير شك التحديد العقائدى والاجتماعى والجغرافى والبيئى والذاتى ، ولكنها تحديدات متداخلة متفاعلة ذات تأثيرات متبادلة ، قد يغلب ويتميز واحد منها على بقيتها ويسود ، فى ظروف تاريخية ولحظات اجتماعية معينة ، دون أن يعنى هذا إلغاء هذا التداخل والتفاعل والتأثير المتبادل .

ولهذا فمن التعسف أن نقص مفهوم الهوية عندما نتحدث عن هوية الأنا فى مواجهة الآخر ، قاصدين بالأنا الأنا القومية وقاصدين بالآخر الحضارة الحديثة أو الغرب عامة بتياراته واتجاهاته ومنجزاته النظرية والعملية المختلفة . وفى هذه الثنائية تبرز الهوية كضرورة تحرير الأنا من سيطرة هذا الآخر وكضرورة التمييز الحضارى الكامل المطلق عنه .

هناك بالفعل ثنائية عدائية رافضة بين الأنا القومى وبعض تجليات الآخر ، مثل الآخر المستعمر والآخر الرأسمالى والآخر الصهيونى فضلا عن الآخر المسيحى والآخر اليهودى عند بعض الاتجاهات الدينية السلفية والقومية المتعصبة . وهناك تطلع ومقاومة مشروعة لهذا الآخر

فى صورته الاستعمارية الرأسمالية الصهيونية ، بل مسمى مشروع بل ضرورى كذلك للتحرر من سيطرتهم العملية والمادية والثقافية . ولكن قد يكون من التعسف إقامة هذه الثنائية الاستيعادية الانفصالية على إطلاقها بين الأنا والآخر كما يذهب بعض المفكرين المعاصرين مثل من الدينين والقوميين عصمت سيف الدولة وأتور عبد الملك وعادل حسين وحسن حنفى وطارق البشرى وغيرهم .

والحقيقة أن القول بالثنائية العدائية أو الاستيعادية بين الأنا والآخر على إطلاقها قول قاصر بل عنصرى . وهو رد فعل عكسى للمركز الأوروبى على الذات ، يتمركز قومى على الذات كذلك . ذلك أن الآخر يتضمن جزءا من الأنا . بل الأنا والآخر هى امتداد عضوى لإنسانية واحدة تعاني اليرم من هموم وأشواق حضارية مشتركة . بل إن الأنا القومى ساهم بتراثه العربى الإسلامى فى تغذية هذا الآخر حضاريا ، ولقد استطاع الآخر أن يحقق منجزات عملية وفكرية هى بعض أحلام الأنا وتطلعاته واحتياجاته . ولهذا ليس ثمة قطيعة حضارية مطلقة بين الأنا والآخر ، مهما اختلفت وتنوعت وتفاوتت الجذور والخبرات الاجتماعية والقومية والعقائدية . فالأنا موجود فى الآخر كما أن الآخر موجود فى الأنا ، والأنا والآخر يشكلان - على تفاوت قدراتهما حاليا - عالما حضاريا واحدا ، هو مايمكن أن نسميه بعالم " نحن " . وماأكثر تفريعات " نحن " هذه . فهناك نحن التى تجمع علماء أو فنانيين أو أدباء أو عمالا أو فلاحين أو مناضلين من أجل أهداف إنسانية شتى من جميع أنحاء العالم من أجل السلام العالمى ، من أجل التحرر الوطنى ، من أجل إنقاذ البيئة وحمايتها من التلوث ، من أجل القضاء على المجاعات من أجل حقوق الإنسان ، من أجل حماية الأطفال ، من أجل تحرير المرأة ، من أجل الصراع ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية . ولهذا فإن تأكيد الأنا لذاتها لا يكون بالتحرر من الآخر من حيث أنه آخر ، وإنما بالتحرر من بعض سماته أى من حيث أنه مسيطر ، مستعمر ، محتل ، عنصرى فاشى ، نازى ، صهيونى إلى غير ذلك . ولكن هناك فى الآخر سمات أخرى ايجابية نظرية وعملية لاسبيل إلى إنكارها وإغفالها . فضلا عن هذا فإن قصر الثنائية العدائية على ما بين الأنا والآخر هو تغييب لثنائية بل لثنائيات عدائية بين الأنا والأنا ، بين العديد من الأنوات داخل الأنا القومية الواحدة . أو بتعبير آخر تغييب الصراع الطبقي فى المجتمع القومى . فهناك الأنا المنتج وهناك الأنا غير المنتج وهناك الأنا المستغل والأنا المستغل وهناك الأنا العامل والأنا المالك الرأسمالى والاقطاعى وهناك الأنا الحاكم القامع المستبد وهناك الأنا المحكوم المقموع . وهناك صراع بين الأنا والآخر مرتبط بهذا الصراع كذلك داخل الأنا نفسها ، مما يؤكد التداخل بين الأنا والآخر سلبا وإيجابا .

فى ضوء هذا كله : كيف نحدد الهوية القومية والثقافية ؟ نحن لم نسع بما قلناه إلى طمسها أو إلى الإقلال من شأنها ، بل حرصنا على إخراجها من الحدود الضيقة التى يراد لها دينيا وقوميا أن تظل فيها . فلاشك أن للتعبير الأدبية والفنية والفكرية والاختيارات الاجتماعية عامة هويتها القومية . ولكن هذه الهوية القومية ليست نسقا متحجرا مقفلا من التصورات

والعادات والثوابت والتقاليد والقيم التراثية كأفئوم مكتمل الملامح . بل هى مشروع تاريخى له سماته الخاصة ولكنه مفتوح على إمكانيات موضوعية شتى باختلاف الملبسات التاريخية والاجتماعية ، ويقدر الجهود الذاتية المبدولة فى تطويره وتجديده .

فلو تأملنا هوية الفن الإسلامى المعمارى مثلاً ، لو جدنا هذا الفن متجسداً فى أكثر من طراز ، فهناك الطراز الأموى والطراز العباسى ، والطراز السلجوقى ، والطراز الصفوى بإيران ، والطراز الهندى والطراز التركى إلى غير ذلك . حقاً ، إنها جميعاً تنتمى إلى ما نسميه بالفن الإسلامى . على أن الملاحظ أن هذا الاختلاف إنما يرجع إلى الملبسات الخاصة بكل بلد من هذه البلاد الإسلامية ، طبيعتها الجغرافية ، والبيئية ، أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية فى هذه المرحلة أو تلك من التاريخ ، بل ترتبط كذلك بالمستوى التكنولوجى والعلمى الذى كان سائداً فى عصر بنائها . فضلاً عن ارتباطها أساساً بقيم العقيدة الإسلامية .

وفى عصرنا الراهن سنجده هذه العناصر الإسلامية تتخذ أشكالاً مستحدثة بل حديثة وخاصة فى بعض البلاد الإسلامية النفطية الغنية ، ويقوم على تصميمها معمارياً مهندسون غربيون لاتربطهم صلة عقائدية بالدين الإسلامى . وهكذا تتنوع وتختلف العمارة الإسلامية باختلاف العديد من العوامل والملبسات .

وفى العمارة الفرعونية القديمة نجد العقيدة الدينية وخاصة عقيدة الخلود مهيمنة على شكل العمارة نفسها ، فتطغى على تماثيله روح الهدوء والطمأنينة والتماثل والتجانس .

وفى العمارة الشعبية فى قرى مصر لا يزال يستخدم الطوب الأخضر لعدم توفر الحجارة ، كما تستخدم القباب لعدم توفر الأخشاب وتلاؤماً مع طبيعة المناخ .

وفى هذه الأمثلة نلاحظ أن هوية العمارة تخضع لعوامل عديدة دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية أو تكنولوجية . فإلى أى حد نستطيع أن نجعل من هذه الهوية هوية قومية مطلقة نتمسك بها ونحرص على استمرارها حرصنا على هويتنا القومية ؟ وأى هوية من هذه الهويات هى هويتنا القومية فى مصر ، أو فى أى بلد عربى آخر ، أو على المستوى العربى القومى الشامل ؟

وإذا كنا لاحظنا أن هذه السمات الخاصة للعمارة الإسلامية أو الفرعونية أو الشعبية أنها ارتبطت بملبسات عقائدية وموضوعية وعملية ، أليس من حقنا وقد اختلفت الملبسات وتطورت الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والعملية والتكنولوجية أن نطور ونغير هذه الخصوصية بما يتفق واحتياجاتنا الجديدة ؟

إن المشربية مثلاً تعبر عن مظهر من مظاهر الفن الإسلامى . ولكن المشربية كانت تجسداً لوظيفة محددة مرتبطة بالإضاءة ووضع المرأة ، فهل تظل المشربية نموذجاً لهويتنا القومية فى العمارة رغم تطور التكنولوجيا الإضاءة ، وتطور الموقف من المرأة فى مجتمعنا وعصرنا ؟ حقاً ، إن المشربية يمكن أن تظل حلقة زخرفية تتخذ أشكالاً وتعابير مختلفة ، ولكنها لاتصلح اليوم أن

تكون جزءا وظيفيا من عمارتنا الحديثة .

فى تاريخنا العربى الإسلامى قام نظام الخلافة وقام نظام أهل الحل والعقد للتشاور فى أمور الدولة وأمور التبعة فهل نستبدل بالنظام الديمقراطى الشعبى هذا النظام القديم تمسكا بهوية قومية تراثية ؟ .

لست أتحدث عن فرضية وهمية فهناك فى مصر من يدعون إلى الخلافة الإسلامية وإلى أهل الحل والربط لنظام الحكم .

مرة أخرى : ماهى هويتنا القومية التى ينبغى أن نتمسك بها ، ونحرص على استمرارها وكيف ؟ هناك من يقول مثلا إن مصر هى سيدة الحلول الوسطى . فهويتنا هى الوسطية . وهناك من يرتفع بهذه الوسطية من مصر إلى سائر الأمة العربية . فالأمة العربية أمة وسط ، نفسا وفكرا وسلوكا ومناخا وجغرافية وبيئة وعلاقات اجتماعية ورؤية جمالية إلى غير ذلك . نجد هذا فى كتابات زكى نجيب محمود ومحمد عمارة وعبد الحميد إبراهيم وتوفيق الحكيم وربما بمستوى أو بأخر جمال حمدان وغيرهم . وإذا صح هذا ، فكيف نفسر الصراعات والتناقضات السياسية والاجتماعية واختلافات الملل والنحل طوال التاريخ العربى الإسلامى منذ بدايته حتى يومنا هذا ؟؟

مرة أخرى : ماهى هويتنا القومية التى ينبغى أن نتمسك بها ونحرص على استمرارها ؟

هناك من يرى أنه من التغريب والخيانة لهويتنا القومية أن نستعين بأشكال أدبية وفنية غريبة ، وأنه لايد من الحرص على استلهام الأشكال فضلا عن الموضوعات والمضامين القومية والشعبية الدينية والتراثية العربية ، وتأسيسا على هذا ، يرى هؤلاء أن كل ما كتب من روايات أدبية منذ زينب لهيكل حتى روايات نجيب محفوظ وقصص يوسف إدريس الأولى إنما تسير على نهج الرواية الغربية ، وهى بهذا تعبير عن تغريب وتبعية بل جميع الأفكار والفلسفات العلمية والاشتراكية إنما هى مجرد أفكار وفلسفات مستوردة ، ولهذا فهى تغريب وتبعية ثقافية للغرب ولا تمثل هويتنا الإسلامية القومية . بل يرون أن كل مارسم من لوحات عربية تسير على نهج الفن الأوروبى الحديث هو تعبير عن تغريب وتبعية . وكذلك الشأن بالنسبة للموسيقى . فللموسيقى تعبر عن خصوصيتنا القومية إلا الموسيقى الشرقية من مقامات وأدوار ويشارف وغيرها . وكل موسيقى تكتب على أساس البنية الهرمونية الغربية مثلا فهى تعبير كذلك عن تغريب وتبعية .

والذى لا شك فيه أن هناك خبرات قومية تاريخية وشعبية فى السرد القصصى كالمقامة وألف ليلة وليلة والمحكواتى وخيال الظل والقراقوز وغيرها ، وهناك أشكال زخرفية ومنمنمات عربية وإسلامية ونماذج تشكيلية وتصويرية فى الكتب والسجاجيد والأطباق وغيرها . وهناك تراث موسيقى شرقى وعربى عظيم . وهناك خبرات وقيم وأفكار وتصورات ومفاهيم فكرية وفلسفية وأخلاقية واجتماعية وجمالية فى تراثنا العربى القديم ، إلا أن هذه المعطيات والكنوز التراثية جميعا تعبير عن ملاسبات وأوضاع وخبرات اجتماعية وثقافية محددة ، ولايد من الحفاظ عليها

وتطويرها واستلهاها بالمعالجة العقلانية النقدية . ولكن هل نقف محدودين بها وعندها ، محتجزين عن أى خبرة أدبية وفنية وفكرية واجتماعية مغايرة مختلفة تفجرها ملاسبات مجتمعا وعصرنا الجديد ؟! هناك ملاسبات وأوضاع اجتماعية وعلمية وتكنولوجية وثقافية جديدة تنتج أشكالاً وإيقاعات ومستويات جديدة من التعبير والإبداع الأدبى والعلمى والفكرى والفلسفى والاجتماعى سبقنا إليها الآخر الغربى ، وبذلك نحن القدرة على إبداع الجديد منها . وهى تعبر عن ضرورات وحقائق وإيقاعات وصراعات ومستجدات اجتماعية وحضارية . إن العمارة والتماثيل الفرعونية القديمة - على سبيل المثال - تعبر عن الهدوء والتماثل والتناظر ، ولا يمكن أن تصلح تعبيراً عن إيقاع مجتمعا الراهن الزاخر بالقلق والتوتر والثورة الاجتماعية . والموسيقى الشرقية الرائعة لا يمكن وحدها بزخرفيتها وإيقاعاتها التطريبية المتكررة أن تحتكر وحدها التعبير الموسيقى وتحجر على إمكانيات وأبنية وإيقاعات أخرى أكثر تعبيراً عن روح الجديد فى مجتمعا وعصرنا بكل ما يحتدم فيه من تطلعات وأشواق وصراعات . والواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الراهن محليا وعالميا تفرض علينا اجتهادات فكرية وفلسفية جديدة لمواجهة مستجداته واشكالياته . فهل الهوية كينونة ثابتة مجردة مطلقة ، وقيد على حرية تطورها وتحميد لكل ما يفتح به الواقع من إمكانيات للتغيير والتجديد ، أم هى الأنا القومى والاجتماعى فى صيرورتنا الاجتماعية والتاريخية ، أى فى واقعنا الحى ، فى صراعاتنا ، فى تطلعاتنا واحتياجاتنا المادية والروحية ، فى اجتهاداتنا وإبداعاتنا فى عصرنا ، وفى ومع كل ما يتحقق فى عصرنا ونشارك فيه من متجزات وصراعات وأشواق واجتهادات وهموم ومعارك ، وهزائم وانتصارات ؟!

أقول " أنا القومى " أى أقول بهوية قومية ، ولكنها ليست قومية مقفلة جامدة نهائية ، وليست هوية قومية تقوم على علاقة ثنائية عدائية أو استبعادية بالنسبة لكل ما هو آخر ، بل هى هوية قومية نعم ، ولكنها كما سبق أن ذكرنا مشروع مفتوح على إمكانيات موضوعية شتى ، مشروع متفاعل متداخل مع هويات قومية أخرى ، مشروع متطور مع تطور الواقع والمعارف العلمية والمنجزات العملية والأوضاع الاجتماعية والتاريخية فى العالم وفى العصر . وهو مشروع يعد امتدادا بغير شك لثرائنا العريق فى غير احتجاج داخل حدوده ، وفى غير قطيعة مطلقة معه .

ولكن كيف يكون للخصوصية هذا المشروع المفتوح وهذا التفاعل والتطور وتكون فى الوقت نفسه امتدادا لثرائنا القديم ؟

لحل هذا ينقلنا إلى المفهوم الآخر وهو " الإبداع " .

الإبداع : الإبداع هو الابتداء فى شئ على غير مثال سابق . وهو يتضمن معنى الانقطاع عما اعتيد السير فيه من قبل كما يشير لسان العرب فى بعض معانى الإبداع . والإبداع هو إنشاء أو إيجاد ما ليس بموجود قبلا . على أن الإبداع ليس مجرد وجود جديد مختلف متميز ، فليس كل جديد إبداعا . بل الجديد المبدع والمبدع حقا هو الكاشف عن علاقات أو دلالات أو قيم غير مسبقة معرفية أو وجدانية ذوقية أو سلوكية ، وهو الذى يتيح بهذا الكشف تغييراً

وتجديداً وتطوراً للرؤية وللخبرة الإنسانية . إن الإبداع إنتاج شأن أى إنتاج آخر ، هو إنتاج أديب أو فنى أو علمى أو فكرى إلى غير ذلك . وهو إنتاج مفاهيم لما هو سائد يفسح مجال الرؤية والخبرة الإنسانية ، ويتيح المزيد من السيطرة على الواقع الإنسانى والطبيعى .

وقد يبدو للوهلة الأولى أننا فى محاولتنا هذه الاقتراب من تعريف الإبداع ، أننا لانحتاج إلى تحديد خصوصيته ، بل لعل دلالة الإبداع من تعريفه نفسه هى الخروج والتمرد على المألوف السائد ، أى الانقطاع عن الخصوصية السائدة . على أن الأمر فى الحقيقة ليس كذلك . فليس هناك انفصال بين الإبداع والخصوصية . فالإبداع هو تجديد للذات بتجديد الموضوع ، فلا إبداع خارج نطاق الذات وبها . والذات هى محصلة الخصوصية وحاملتها . ولهذا فلا إبداع خارج نطاق الخصوصية الذاتية . ولكن الخصوصية كما سبق أن ذكرنا متعددة العناصر والأنماط ، فهى تتضمن أنماطاً ذاتية وموضوعية وجغرافية وبيئية واجتماعية ، مادية وروحية ، قومية وعالمية إلى غير ذلك ، إنها محصلة خبرة تاريخية متعددة العوامل والآليات .

وكما أنه من التعسف أن نقصر الخصوصية على واحد من هذه العناصر المتداخلة المتفاعلة ، فكذلك من التعسف أن نقصر الإبداع على عنصر من عناصر هذه الخصوصية . فالإبداع مصدر هذه الخصوصية كمحصلة عامة لعواملها وآلياتها المختلفة . على أن صدور الإبداع ونشأته من هذه الخصوصية ليست تكريساً لهذه الخصوصية ، بل قد يكون خروجاً وتمرداً عليها وتجاوزاً لها . ولهذا فإن خصوصية النشأة الإبداعية تقدم للإبداع مادته ولكنها لاتحدد ولاتحده دلالاته . ذلك لأن الإبداع أكبر وأبعد من مكوناته ، أكبر وأبعد من أغذيته الأرضية والبيئية والروحية والقومية والاجتماعية والتاريخية المحددة . فهو ليس تسجيلاً تقريرياً لها . وإنما هو صياغة لعناصرها وتجاوزاً لها فى آن واحد ، وهو ارتباط بخصوصية النشأة وامتداد لها ، وانقطاع عنها فى آن واحد ، ولعل هذا ما يجعل الإبداع الأدبى والفنى يحمل أكثر من بعد دلالى . فهناك البعد المباشر والبعد العميق غير المباشر ، بل هناك الإمكانات المتعددة للقراءة والتذوق والتعرف أو هناك المعانى الأولى والمعانى الثانوى على حد قول الجرجاني . ولعل الإعجاز القرآنى أن يكون - كما قد اجتهد - مصدراً من مصادره ما يوصف بأنه حمال أوجه ، أى تعدد الدلالات فى النص الواحد . ففى النص الأدبى والفنى الإبداعى عامة يجتمع المعنى المباشر فى المعنى غير المباشر ، والكل فى الجزئى والعام فى الخاص والتاريخى فى الآتى والإنسانى فى القومى والاجتماعى والمجرد فى العينى الملموس . وهو بهذا يفسح مجال الرؤية والخبرة الوجدانية والدوقية والفكرية بل والعملية كذلك ، ويعمق ذاتية الذات ويؤكد استقلاليتها ويحررها من التقليد والتبعية ، ويتميز آخر يحقق خصوصيتها القومية فى تواصل وإضافة ومشاركة مع العمومية والشمولية الإنسانية .

ولهذا فمن التعسف أن نسم إبداعية الإبداعية منذ البداية بسمه الخصوصية ، أو نطالب الإبداع بادئ ذى بدء بالتلبس بسمه الخصوصية . كأن نسمه أو نطالبه بأن يكون إبداعاً معبراً عن عقيدة محددة ، أو قومية معينة ، أو أيديولوجية معينة ، أو بيئة خاصة ، إنما بهذا نحد

منذ البداية من أفق هذا الإبداع ، ومن حرية انطلاقه ، لأننا نقيمه منذ البداية أو نسعى لإقامته منذ البداية على مرتكزات وثوابت قبلية تصورية وقيمية .

إن الإبداع يصدر عن خصوصية قومية وخصوصية اجتماعية وخصوصية بيئية وخصوصية إنسانية بغير شك ولكنه ليس قوميا فحسب ولا اجتماعيا فحسب ولا بيئيا فحسب من حيث أنه إبداع . بل هى عناصره التى تتشكل منها جماليا دلالاته الكلية وفاعليته الوجدانية والموضوعية .

على أن الإبداع فى العلوم الاجتماعية والطبيعية قد يختلف عن الإبداع فى الأدب والفن . فالإبداع فى هذه العلوم هو كشف ما بين العناصر والمعطيات الاجتماعية أو ما بين العناصر والمعطيات المادية ، أو ما بين هذه وتلك من علاقات ضرورية جوهرية ، أى قوانين عامة . والقيمة الإبداعية هنا تكمن فى مصداقيتها ، أى فى قدرتها على التحقق التجريبى والسيطرة العملية فضلا عن عموميتها وكليتها الموضوعية ، ولهذا فدلالة أى نظرية علمية هى فى هذه المصادقية التجريبية العملية الموضوعية وليس فى صفة أخرى . وعلى هذا الأساس فليس ثمة نظرية عربية أو فرنسية أو قومية أو مسيحية أو يهودية فى مجال العلوم الإنسانية والطبيعية ، وإلا فقدت مصداقيتها العلمية . قد تنبع خبرة هذه العلوم من تجارب نوعية ذات خصوصية قومية محددة ، ولكن علمية هذه الخبرة ، تتحدد بتجريبيتها العملية الموضوعية وبمصداقيتها الشاملة العامة . ليس هناك فى عالم اليوم وفى المفهوم العلمى المعاصر علم نفس مصرى أو علم اجتماع فرنسى أو علم اقتصاد عربى ، أو علم طب إسلامى ، بل هناك علم أو لا علم .

وينطبق الأمر نفسه فى إطار الأدب والفن على مجالين داخل هذين الإطارين هما : الدراسات الأدبية والنقد الأدبى . فالدراسات الأدبية ، ورغم ارتباطها بخصوصية لغة من اللغات ، فهى لن تكون علما ما لم ترتفع إلى تحديد العلاقات الضرورية الموضوعية داخل موضوع دراستها ، بما يجعل هذه العلاقات قانونا عاما . حقا ، إنه يمكن أن تكون بل من الضروري أن تقوم دراسات لغوية عربية وفرنسية وألمانية إلى غير ذلك من حيث مادة دراستها ، ولكنها لا تمثل نظرية عربية أو فرنسية أو ألمانية ، إذا كانت حقا نظرية علمية . إنها نظرية علمية مستخلصة من دراسة نوعية ومطبقة على مجال معين أو لغة محددة ، ولكنها تصلح فى الوقت نفسه أن تطبق بشكل جوهري على مختلف المجالات واللغات مع مراعاة الخصائص الذاتية المختلفة لهذه المجالات واللغات .

وقد يختلف الأمر بالنسبة للنقد الأدبى والفنى اللذين لا يلبغان فى الحقيقة مستوى علمية العلم . ولكن النقد الأدبى والنقد الفنى على السواء ، وإن ارتبطا بموضوعات ومنجزات قومية نوعية خاصة ، فلا تنطبق عليهما صفة القومية إن أرادا أن يقتريا من الدقة العلمية ، ولا أقول من علمية العلم ، وإذا أرادا أن يشكلا قواعد نظرية أو إجرائية تصلح أساسا منهجيا لنقد أدبى ونقد فنى بصرف النظر عن موضوع دراسة الأدبية أو الفنية وإن كان من الضروري مراعاة خصوصية هذا الموضوع المدروس دون أن تكون هذه الخصوصية موضع تحديد لطبيعة النظرية

النقدية نفسها ، التى تكون موضوعية شاملة كلية ، أو لاتكون نظرية أصلا .

كلمة أخيرة : أخلص من هذا كله ، إلى القول بأن إبداعية الأدب والفن ليست فى خصوصيته الدينية أو القومية أو الايديولوجية وإنما فيما تحققه من تجديد وتجاوز وكشف يتيح المزيد من إفراح الرؤية القومية والاجتماعية والإنسانية عامة وتعميقها . ولأشك أن هذا لايتحقق إلا بمقدار صدور الإبداع عن خبرات نوعية قومية واجتماعية خاصة . وعلى هذا فالخصوصية قد تكون صفة تحديدية لمادة الإبداع ولكنها ليست صفة تحديدية لحقيقته الإبداعية . فلإبداع بغير خصوصية كمصدر حى ، ولكن الإبداع لاتتحقق قيمته بخصوصية مصدره وإنما بمقدار ما يحققه الإبداع من تجديد وإضافة فى الخبرة القومية والإنسانية الحية . لا بمجرد القطيعة مع ما هو سائد وإنما بما يتيح من المزيد من الوعى والسيطرة والتطوير الذاتى والجمالى والموضوعى للواقع القومى والإنسانى . ولهذا فإن الإبداع من حيث أنه يصدر عن خصوصية قومية واجتماعية معينة فإنه يتجاوزهما إنما يطورهما وينميهما ويعمقهما . وإذا كانت الخصوصية القومية والاجتماعية هى مصدر الإبداع وقاعدته بالمعنى الذى حددناه سابقا للخصوصية ، فإن الإبداع هو القوة المغيرة المطورة لهذه الخصوصية . وهكذا لاتصبح الخصوصية معيارا نهائيا جامدا مقيدا للإبداع ، ولا يكون الإبداع إقراراً وتكراراً واجتراراً للخصوصية ، وتكريسا لها ، ولا يكون من ناحية أخرى انفلاتا وقطيعة مطلقة من كل خصوصية وإنما يقوم بينهما اغتذاء واغتناء متبادل . شرط الإبداع الحرية والديمقراطية . وبالإبداع تتعمق وتتسع مجالات الحرية والديمقراطية .

ولهذا فالتجديد الحقيقى للتراث القومى ليس بإحيائه أو تحديثه وإنما باستيعابه استيعابا عقلانيا نقديا ، وبإبداع تراث جديد هو ثمرة الانطلاق من خصوصية الخبرة القومية والاجتماعية والإنسانية فى الواقع الحى الذى يعد تراث الماضى يختلف أنماطه واجتهاداته وصراعاته بعدا وجدانيا ومعرفيا من أبعاده المختلفة المتنوعة .

والخصوصية فى الحقيقة ، أعود أخيرا فأكرر ، هى مشروع متطور مفتوح على التجديد والإبداع إلى غير حد فى مختلف الأصعدة ، وليست أقنوماً جامداً . لا إبداع بغير التحرر من أكلان الماضى والتمرد على ما هو سائد مسيطر مهيمن متخلف جامد . لا إبداع بغير الاكتساء بأردية العصر والتعمق والفوص فى الخبرة العينية الصراعية الواقعية الشعبية الاجتماعية الإنسانية ، المعرفية والوجدانية والعملية .

والخصوصية ولاهوية ثقافية إن لم تحقق ذاتها بتغذية الفكر والفعل الإبداعيين من ناحية والاغتناء والاغتناء بالفكر والعقل الإبداعيين من ناحية أخرى ، لا بالتأملات المجردة والاسترخاء المظمئن فى أحضان الماضى التراث أو استجلاب الشعارات القومية المجردة المطلقة الخالية من الرؤية الموضوعية لحقائق وصراعات وتطلعات الواقع القومى والاجتماعى والإنسانى عامة . هذه فى رأى العلاقة الجدلية الصحية بين الإبداع والخصوصية .

مقدمة ابن خلدون

مدخل ابستمولوجي

ما أشد الاختلاف بين الدارسين حول حقيقة فكر ابن خلدون في مقدمته (١) . بل ما أشد المغالاة أحيانا في تقييم هذا الفكر . فهو عند دارس ليس بصاحب نظرية علمية أصلا ، وإنما هو مجرد واصف طوبوغرافى لاحتداث المغرب في عصره ؛ وهو عند دارس آخر رائد للمعادية الجدلية والمادية التاريخية ؛ وهو عند دارس ثالث مجرد امتداد للمدرسة المشائية والافلاطونية الجديدة في الفكر العربى الإسلامى ؛ وهو عند دارس رابع مناقض لهاتين المدرستين وامتداد للفكر الأشعرى أو الغزالي خاصة ، وهو عند دارس خامس انقطاع كامل عن المنطق الصورى الأرسطاطالى ، وهو عند دارس سادس زنديق يتخذ من الدين تقيّة ، أو أن الدين عنده على الأقل ليست له الصدارة في تفسير نظرياته بل لعله يتركه على عتبة نظرياته العقلانية ، وهو عند دارس سابع متدين عميق التدين ، وليست نظرياته التاريخية الاجتماعية إلا امتداداً ومحسناً لرؤيته الدينية . وهكذا .. وهكذا .

على أن هؤلاء الدارسين جميعا - على اختلاف آرائهم - يجمعون ، أو يكادون - على أن ابن خلدون مفكر عقلانى ، يتخذ من السببية منهجاً لتحديد معالم التاريخ الاجتماعى الذى يدرسه ، بل إنه مفكر عقلانى لا يلجأ إلى التفسير التجريدى المتعالى ، بل ينطلق تفسيره من الواقع المباشر ، بل المعاین . على أن هذا كذلك قد يشير بعض القضايا الإشكالية . فالقول بالعقلانية وحدها أو السببية وحدها أو الواقعية وحدها ، قد لا يسهم في التحديد الدقيق لفكر ابن خلدون . فالقول بالعقلانية لا يستبعد القول بالماورائية أو المثالية ، فما أكثر المفكرين العقلانيين المثاليين ، والقول بالواقعية لا يستبعد القول بالوضعية ، والقول بالسببية على إطلاقها لا يعطى دلالة محددة لطبيعة هذه السببية .

ثم ماذا نقول عن تدينه ، بل تصوفه ؟ وما العلاقة بينهما وبين عقلانيته وواقعيته . هل تدينه مجرد تقيّة كما يقال ؟ أم أن هناك توازياً أو ثنائية في الفكر الخلدونى بين العقلانية والدين ؟ .

لهذا كله ، رأيت أن البحث في الأسس الإستمولوجية (المعرفية) لفكر ابن خلدون قد يكون مدخلا ملائما لمحاولة الإجابة على هذه الإشكاليات .

* ألقى هذا البحث في " الملتقى الدولى حول ابن خلدون " الذى انعقد في الجزائر بين ٢١ - ٢٦ من شهر حزيران - يونيو ١٩٧٨) . ونشر في مجلة الفكر العربى . ديسمبر ١٩٧٨ - بيروت .

نقطة البداية فى تحديد الأرضية الایستمولوجية لعالم ابن خلدون ، هى مفهوسم الضرورة عنده ، أو مايسميه عادة بالطبیعی أو الطبیعة .

إن الضرورة تمسك بعناصر هذا العالم جميعاً ، سواء كانت جمادا أو نباتا أو حيوانا أو مجتمعا إنسانيا . وهى تمسك به على عدة أنحاء . فمن ناحية ، لكل عنصر من العناصر " طبيعیه تخصه " وكل حادث من الحوادث ذاتا كان أم فعلا ، لابد له من طبيعیه تخصه من ذاته وفيما يعرض له من أحواله (٢) . ومن ناحية أخرى ، هناك اتصال وتداخل بين هذه العناصر جميعا ، ومن ناحية ثالثة ، تجرى أمور هذه العناصر جميعا فى ذاتها أو فيما بينها بمقتضى قوانين ضرورية . ولن نجد فى هذه الضرورة تدخلا مباشرا لقوى غير طبيعیه ، أو تداخلا بين هذا الوجود الطبيعى الضرورى وبين هذه القوى ، سواء على النحو الذى يقول به الأشاعرة فى نظريتهم الذرية ، أو على النسق التراتبى الذى تقول به المدرسة الأفلاطونية الجديدة فى الفكر العربى الإسلامى ، وقد نجد أحيانا تدخلا مباشرا إلهيا فى عالم ابن خلدون ، ولكن ماأندره . فلامجال فى هذه الطبیعة للمصادفة (أو مايسميه ابن خلدون بالبعث أو الاتفاق بالمعنى المثالى أى انتفاء الأسباب) فالبعث عنده هو " وقوع الأشياء عن الأسباب الخفية " (٣) . المصادفة إذن ليست نقیضا للضرورة ، وليست حدثا يتحقق بغير أسباب . على أن الأسباب الخفية عند ابن خلدون هى فى الأغلب أسباب معنوية ، مثل " خدع البشر وميلهم فى الإرجاف والتشایع التى يقع بها التخاذل " كما يقول فى الفصل الخاص بالحروب .. وقد تكون هناك أسباب سماوية " لا قدرة للبشر على اكتسابها تلقى فى القلوب فيستولى العرب عليهم لأجلها فتختل مراكزهم فتقع الهزيمة " (٤) . ما أندر أن نجد فى طبيعیه ابن خلدون هذا التدخل الإلهى المباشر . على أنه تدخل ذو أثر معنوى . والمهم هنا أن نبرز أن المصادفة عند ابن خلدون تخضع لأسباب وإن تكن أسبابا غير محددة أو مجهولة أو خفية على حد تعبيره ، وليست ذات طابع غائى كما هو الشأن فى فلسفة أرسطو . ولهذا فهى بعد من أبعاد الضرورة وليست انتفاء لها ، وذلك للطابع المادى للضرورة عنده .

إن الضرورة عند ابن خلدون ضرورة شاملة لها قوانينها وطبائعها الكامنة فيها . وهى قوانين ، أو " عوارض ذاتية " على حد تعبيره ، أو طبائع ، مادية عيانية متشخصة ، سواء فى المجال الطبيعى أو فى المجال الإنسانى الاجتماعى . وفى المجال الاجتماعى تقوم أساساً على أحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات والعمران البشرى وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعايش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث فى ذلك العمران بطبيعته من الأحوال (٥) .

على أن هذه الضرورة ليست مستوية ، بل هى ضرورة تتسم دوما بالتفاوت وانعدام التكافؤ ، وانعدام التوازن فى صميم بنائها ، سواء كان ذلك فى المتكون العنصرى أو فى

المتكون الاجتماعى . إن التفاوت وانعدام التكافؤ وانعدام التوازن هى نسيج هذه الضرورة أو هذه الطبيعة ، يقول ابن خلدون : " إعلم أن كل متكون من المولدات العنصرية فلا بد له من اجتماع العناصر الأربعة على نسبة متفاوتة . إذ لو كانت متكافئة فى النسبة لما تم امتزاجها . فلا بد من الجزء الغالب على الكل " (٦) ، وكذلك الأمر فى المتكون الاجتماعى ، فمن " ضرورة الاجتماع - على حد قوله - التنازع لازدحام الأغراض " (٧) ، " والعصور تختلف باختلاف ما يحدث فيها من الأمور والقبائل والعصبية ، وتختلف باختلاف المصالح " (٨) ، " والاجتماع والعصبية بمثابة المزاج للمتكون . والمزاج فى المتكون لا يصلح إذا تكافأت العناصر ، فلا بد من غلبة أحدهما وإلا لم يتم التكوين . وهذا هو سر اشتراط الغلب فى العصبية " (٩) .

ومن هذه النصوص وغيرها نستخلص عدة أمور :

أولاً : وحدة قانون التكوين الطبيعى والاجتماعى عند ابن خلدون .

ثانياً : أن التفاوت وعدم التكافؤ هو نسيج العلاقات سواء فى الطبيعة أم المجتمع .

ثالثاً : أن لاسبيل إلى السيطرة على هذا التفاوت وعدم التكافؤ إلا بغلبة عنصر وسيادته تحقيقاً للمتكون الطبيعى العنصرى أو للمتكون الإنسانى الاجتماعى .

على أننا نستخلص وأبها : أن أساس التفاوت فى المجتمع البشرى هو اختلاف طبائع الأمم كثرة وقلّة ، وأحوالاً ومصالح . ولا بد فى مواجهة هذا من قوة تسعى لتحقيق التوازن والتناسب كما هو فى المتكون العنصرى . ولا يتم هذا كما يقول ابن خلدون إلا " بالإكراه عليه " . ذلك " أن الجاه متوزع فى الناس ، مترتب فيهم طبقة بعد طبقة ، ينتهى فى العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية ، وفى الأسفل إلى من لا يملك خيراً ولا نفعا بين أبناء جنسه ، وبين ذلك طبقات متعددة " (١٠) ، ولا سبيل إلى وجودهم جميعاً ، بل وجود النوع البشرى ، إلا بالتعاون . فكيف التعاون مع كل هذا الاختلاف ؟ ويجب ابن خلدون : " إن هذا التعاون لا يحصل إلا بالإكراه عليه " (١١) ، إذ " ما لم يكن الحاكم الوازع أفضى ذلك إلى الهرج المؤذن بهلاك البشر (١٢) .

على أن هذا الإكراه أو هذه الغلبة والسيطرة فى عالم ابن خلدون ، ليست إلا غلبة وسيطرة مؤقتة ، فهى لاتفضى إلى التعاون والتوازن والتناسب إلا لمرحلة سرعان ما تتحرك من داخلها ومن خارجها قوى التفاوت واللاتوازن من جديد ، بل إنها لمتحركة دوماً لتغيير السلطة المسيطرة وتعديل السيادة الغالبة بأخرى ، وهكذا ، فإن التوازن الإكراهى أو القهرى لاينفى اللاتوازن المتصل .

ومن هذا التوازن المختل ، دوماً ، أو هذا اللاتوازن والتفاوت ، تنبع قوانين الحركة فى التاريخ الخلدونى . على أنها ليست كذلك حركة مستوية - شأن هذا الواقع الضرورى غير المستوى - وليست مجرد حركة خطية طويلة مستقيمة . وإنما هى حركة صراعية من أجل السيطرة على اللاتوازن تحقيقاً للتوازن الذى سيظل بالضرورة مختلاً .

وهذه الحركة قد تكون تدرجاً في الاختلاف وقد تكون تبايناً ، وقد تكون انقلاباً شاملاً ، وقد تأخذ شكلاً دورياً . وما أكثر ما وقف الدارسون عند هذه الدورية الخلدونية . وقد يحسن أن نقف قليلاً عندها .

لعلنا نتبين الأساس النظرى لهذه الدورية الخلدونية فى الفقرة الأولى من الفصل الخاص " بأن نهاية الحسب فى العقب الواحد أربعة أبناء " . يقول ابن خلدون فى هذه الفقرة " إن العالم العنصرى بما فيه كائن فاسد لامن ذواته ولا من أحواله . فالمكونات من المعدن والنبات وجميع الحيوانات - الإنسان وغيره - كائنة فاسدة بالمعانة . وكذلك ما يعرض لها من الأحوال وخصوصاً الإنسانية " (١٣) . على أن النص يصدمنا فى البداية بتناقض ظاهرى . إذ كيف نوفق بين قوله فى بداية النص " إن العالم العنصرى بما فيه كائن فاسد لا من ذواته ولا من أحواله " وبين قوله بعد ذلك " إن جميع مكوناته كائنة فاسدة بالمعانة " . وقد حل بعض المترجمين الأوروبيين لمقدمة ابن خلدون هذا التناقض الظاهرى فى النص بتعديل بداية الفقرة بما يتفق ونهايتها . فغضوا النظر عن لا النافية وقالوا بأن (١٤) العالم العنصرى بما فيه كائن فاسد من ذواته ومن أحواله . وهى ترجمة مخطئة بغير شك لم تفهم سر النص وأهميته . والحقيقة أن ابن خلدون فى هذه الفقرة إنما يضع الأساس النظرى لما نسميه بالدورية . فهو يقول بالثبات والتحول فى آن . إن العالم العنصرى ككل غير متغير فى ذواته وأحواله . لكن مكوناته فاسدة ، وفسادها يتحقق فى إطار ثبات الكل . إن الفساد يجرى على نسق ثابت ، وفى ديمومة متكررة ومعنى هذا بتعبير آخر ، أن التحول والتغير والفساد محكومة بقوانين ثابتة لاتفسد ولاتتغير . إن " نهاية الحسب فى العقب الواحد أربعة أبناء " ، هذه قاعدة ثابتة ، هى تتحقق بتغير أوضاع وحالات ومكونات . ولكن تحققها ثابت . أى أن قاعدة التغير ثابتة ، أو هو تغير نمطى متكرر على نسق واحد ، وفق قانون كونى ثابت ، هذا - فى تقديرى - هو الأساس النظرى عن ابن خلدون للقول بالدورية ، بل بما يمكن أن نستخلصه من انعدام التقدم والتطور فى الصورة العامة للتاريخ الاجتماعى عند ابن خلدون وإن ادركناها عنده فى تفاصيل هذا التاريخ .

على أن هذه الدورية عند ابن خلدون ليست دورية قدرية - كما يقال أحياناً - مفروضة من قوة فوق طبيعية ، بل هى دورية تابعة من مفهوم الضرورة الشاملة عنده . وهى مع ذلك تتحقق وفق قوانين موضوعية خاصة بكل حالة من حالات التغير والتبدل . وهى قوانين خاصة تتحقق وفق قانون كونى عام . ولهذا يحرص ابن خلدون على تحديدها تحديداً رياضياً . يخضع فيه الخاص للعام ، فهناك قانون ثابت للانتقال من سلطة البداوة إلى سلطة الحضارة ، وهناك تحديد لطبيعة السلطة المستحدثة . وتحديد لمراحل ازدهارها ثم بداية انهيارها فانهيارها الأخير . إنها دورية محددة محتومة . ولكن لما كانت الضرورة عند ابن خلدون ضرورة غير مستوية ، رغم شمولها وكليتها ، فما أكثر ما يخرج عن هذه الحدود المحددة ، ويتخلى عن تحديداته الرياضية المفضلة ، متبينا فى تجارب التاريخ ما يند عن هذه التحديدات ويخرج عليها خروجاً جزئياً أحياناً ، وخروجاً كلياً أحياناً أخرى ، أو بتعبير آخر ، يتكشف الخاص الذى لا يخضع للعام خضوعاً كاملاً ، بل

تكون له عموميته الخاصة أيضا . فهذه الدورية المحددة المحتملة قد نراها عنده فى نلواهر الخصوصية التاريخية فى الشمال الافريقى المغربى أساسا ، ولكننا عندما نخرج معه إلى خصوصية تاريخية أرحب تخفت فيها هذه الدورية المحددة أو تتلاشى . ألا يحدثنا ابن خلدون فى فصوله الخاصة بالدولة العامة عن أن تحديد هذه الدولة ومداها مكانا وزمانا إنما يتحقق وفق عصائنها كثرة وقلّة (١٥) ؟ ومعنى هذا أنه ليست هناك أدوار أو أجيال أربعة بالحتم للدولة . ألا يحدثنا ابن خلدون كذلك عن دول أخرى امتدت أعمارها آلاف السنين كملك النبط واليونان والرومان ثم ملك الإسلام وحضارة اليمن منذ عهد العمالقة والتبابعة ودولة النبط والفرس وغير ذلك (١٦) ؟ ومعنى هذا أنه ليس هناك تحديد زمنى كذلك بالحتم لعمر الدولة . وبتعبير آخر ليست هناك دورية محتومة .

هناك إذن الثبات العام فى قاعدة التغيير ، ولكن هناك كذلك الخصوصية فى قاعدة التغيير أيضا . هناك الدورية العامة وهناك الخروج الخاص جزئيا أو كليا أحيانا على هذه الدورية . ولكن هذا الخروج على الدورية لاينفى ارتباط الخاص بعام أرحب من حدود الدورية أى لاينفى ارتباطه بالضرورة الشاملة على نحو غير دورى . وهكذا بين العام والخاص تتنوع طبيعة الحركة التاريخية عند ابن خلدون ، لانها تنبع من ضرورة شاملة ، ولكنها موضوعية عيانية متمشخة غير مستوية . حتى هذه الحركة الدورية المحددة المحتملة عند ابن خلدون لاتنبع من حتم قارى - كما ذكرنا - وإنما من أسباب موضوعية يحددها . فهى فى الحقيقة تعبير عن قانونية موضوعية لهذا الواقع المتحرك نفسه .

على أن هذا ينقلنا إلى نقطة أخرى فى معرفة ابن خلدون . فلكل شئ - كما يقول مفكرنا - طبيعة تخصه . ولكن هذه الخصوصية ليست خصوصية مغلقة على ذاتها بل هى خصوصية مفتوحة على غيرها من الخصوصيات ، بل إن حقيقتها ليست فى هذه الخصوصية وحدها ، وإنما فى علاقتها بهذه الخصوصيات الأخرى . إن حقيقتها ليست فى ذاتها ، وإنما فى نسبتها ، فى إضافتها ، فى فاعليتها ، فالملك حقيقة سياسية اجتماعية ، لها قوانينها الخاصة . ولكنها ليست فى ذاتها وإنما فى إضافتها . يقول ابن خلدون فى فصل " فى حقيقة الملك وأصنافه " : " الملك منصب طبيعى للإنسان " ثم لا يلبث أن يقول فى الفصل التالى مباشرة : " فإن الملك والسلطان من الأمور الإضافية وهى نسبة بين منتسبين . فحقيقة السلطان أنه المالك للرعية القائم فى أمرهم عليهم . فالسلطان من له رعية ، والرعية من لها سلطان . والصفة التى له من حيث إضافته إليهم هى التى تسمى الملكة وهى كونه يملكهم " (١٧) . وكذلك الأمر فى حديثه عن العصبية ، فالعصبية عند ابن خلدون كما نتيبنها فى العديد من فصوله التى يخصصها لها ، ليست فى ذاتها ، ليست فى نسبها ، أو حسبها ، ليست فى مجرد علاقة الدم أو الرحم فحسب وإنما فى ثمرتها ، فى فاعليتها أساسا .

إن حقيقة الشئ عند ابن خلدون ليست فى طبيعته الثابتة الخاصة ، فحسب وإنما فى نسبته ، فى إضافته ، وأساسا فى فاعليته .

ولعلنا نجد فى الجانب الاقتصادى من مقدمة مفكرنا العديد من الأمثلة التى تبرز هذا المفهوم وتؤكدده . فالعمل هو أساس القيمة . " وكلما زاد العمل فى الشئ زادت قيمته " (١٨) . وليست قيمته الفنية فى ذاتها وإنما هى " من دخول قيمة العمل الذى حصلت به ، إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها " (١٩) إلى غير ذلك من العديد من النصوص .

ويهذين المفهومين : النسبة والإضافة من ناحية ، والفاعلية والعمل من ناحية أخرى ، كأساسين لتحديد حقيقة الأشياء . يخرج فكر ابن خلدون عن حدود منطق الهوية أو الذاتية الأرسطى ، كما يخرج عن حدود العلة الغائية والعلة الصورية باعتبارهما أهم العلل فى الفكر الأرسطى ، إلى منطق تجريبى وظيفى تكون فيه العلة الفاعلة هى العلة الأساسية .

حقا إننا لا نجد فى نسيج فكر ابن خلدون وفى منهجه أحيانا خروجا كاملا عن الفكر المشائى ، بل ما أكثر ما يحتفل به ويستفيد منه . ولكننا فى ممارسته الفكرية - اكتشافا للقوانين التاريخية الاجتماعية - نتبين أن الغلبة للمنطق التجريبى . وقد لا نجد كذلك فى كتاباته أثرا كبيرا للعلة الغائية ، وإن وجدنا أثرا للعلة الصورية . ولكن ما أكثر ما يستخدم هذه العلة الصورية استخداما يفقدها حدودها الصورية . فهو يؤكد نظريا فى بعض المواضع من مقدمته العلاقة الوثيقة بين الصورة والمادة مع أولية الصورة على المادة . ولكنه فى التطبيق العملى لهذا المبدأ نفسه يجعل ما يسميه بالصورة أقرب إلى مفهوم العلة المادية والعلة الفاعلة . فى الفصل الخاص " بالأمصار التى تكون كراسى للملك " يقول ابن خلدون : " إن الدولة والملك للعرمان بمثابة الصورة للمادة ، وهو الشكل الحافظ بتنوع لوجودها . وقد تقرر فى علم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر . فالدولة دون العرمان لا تتصور والعرمان دون الدولة والملك متعذر " . ثم يقول " وإذا كانا لا ينفكان فاختلال أحدهما مؤثر فى اختلاف الآخر ، كما أن عدمه مؤثر فى عدمه " ثم لا يلبث أن يقول : " لأن الدولة بالحقيقة الفاعلة فى مادة العرمان إنما هى العصبية والشوكة " (٢٠) ، وهكذا تصبح العلة الصورية فى نهاية الفقرة علة مادية فاعلة ، تصبح عصبية وشوكة . وفى فصل آخر بعنوان " فى لغات أهل العرمان " يقول : " الدين واللد صورة للوجود والملك ، وكلها مواد له ، والصورة مقدمة على المادة " (٢١) وهنا يصيح الملك مادة بعد أن كان صورة فى النص السابق .

على أننا لو خرجنا من نصوصه ذات الطابع العام واستقرأنا قوانينه التى يستخلصها من وقائع التاريخ ، لتبين لنا أن العلة الفاعلة والعلة المادية هما أساس العلل عنده . هما حقيقة الأشياء والظواهر ، ويتوفرهما تتحقق الظواهر وبانعدامهما تزول وتنتهر . لا نتبين هذا فحسب فى قانونه الأثير عن العصبية وإنما فى قوانينه الاقتصادية عامة ، حقا إن الدولة كما يقول فعالة بعصبيتها فى مادتها أى العرمان . ولكن هذا العرمان بدوره كذلك ، بآزدهاره أو بانحداره وانهيائه مؤثر فعال فى الدولة ، بل قد يكون له الأثر الأكبر . ذلك إن " صورة العرمان - كما يقول ابن خلدون - تقسد بقساد مادتها " (٢٢) .

على أن الفاعلية عند ابن خلدون ليست مفهوما إراديا فحسب وإنما ذات دلالة مادية محددة ،

تكاد تقوم أساساً على الكم أو النسبة . ففاعلية العصبية التى هى فائدتها وثمرتها إنما تقوم أساساً على الكثرة ، بل إن العصبية ذاتها إنما هى بكثرة عصبانيتها المنضوية تحتها . " فالعصبية - كما يقول ابن خلدون - إنما هى بكثرة العدد ووفوره " (٢٣) ، وامتداد الدولة مكاناً وزماناً إنما يتحدد بكثرة أو قلة عصبانيتها . وكثرة الفعلة وكثرة السكان لهما تأثير فعال فى النمو الحضارى ؛ إلى ذلك من العديد من الأمثلة التى تعبر عن التأثير الفعال للكم . والحقيقة أن الكم أو المقدار أو النسبة بشكل عام تلعب دوراً بالغ الأهمية فى عالم ابن خلدون الفكرى . ولعلنا هنا نلمس بشكل عابر نقطة دقيقة فى قوانين الحركة التاريخية عنده . فليست العصبية فى تفديرى هى القانون الأساسى الوحيد كما تقول معظم الدراسات الخاصة بابن خلدون ؛ وإنما هناك قانون آخر لا يقل أهمية هو قانون التراكم الاقتصادى . ولكل من هذين القانونين دوره الخاص أو وظيفته الخاصة .

فالعصبية هى قانون الانتقال من السلطة البدوية إلى السلطة الحضرية . أما قانون التراكم الاقتصادى فهو قانون الانتقال من البنية البدوية إلى البنية الحضرية . وما أكثر ما يتم الخلط بين هذين الأمرين فى كثير من الدراسات . يقول ابن خلدون فى الفصل الأول من الباب الثانى من المقدمة تحت عنوان " فى أن أجيال البدو والحضر طبيعية " متحدثاً عن العمران البدوى : إن " معاشهم وعمرانهم من القوت والكن والدفء إنما هو بالمقدار الذى يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك . ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه ، دعاهم إلى السكون والدعة ، وتعاونوا فى الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصاير للمتضر " (٢٤) . ومن هذا النص نتبين أن الانتقال من بنية العمران البدوى إلى بنية العمران الحضرى إنما هو نتيجة لتوفر ما فوق الحاجة ، واتساع الأحوال المعيشية ، أى بتعبيرنا المعاصر ، تحقق تراكم اقتصادى ووفرة إنتاجية . هذا إذن هو قانون الانتقال من البنية البدوية إلى البنية الحضرية . أما العصبية ، كما أشرنا من قبل ، فهى قانون الانتقال من سلطة الرياسة البدوية إلى سلطة الملك الحضرية . حقاً هناك ترابط وتفاعل بين القانونين . بل لعل ابن خلدون يهتم فى دراسته بالسلطة السياسية أكثر من اهتمامه بالبنية الاجتماعية الاقتصادية ، بل لعله يجد فى البنية السياسية الفوقية فاعلية أساسية فى البنية الاقتصادية التحتية سلباً أو إيجاباً . ولكنه لا يغفل كذلك عن أثر البنية التحتية وفعاليتها . فلو تأملنا قانون الانحدار الحضارى عنده لتبين لنا أن انعدام العصبية أو ضعفها ، ليس هو القانون الأساسى الحاسم فى هذا الانحدار ، بل نجد هذا القانون متمثلاً فى انعدام التراكم الاقتصادى . فإذا كان تقلص العصبية يؤدى إلى تقلص الملك وزواله (رغم أن ابن خلدون يحدثنا عن إمكانية زوال العصبية والإستغناء عنها دون زوال الملك (٢٥) ، فإن انعدام أو توقف التراكم هو الأساس فى الانحدار والانهياء الحضارى . وهو يفضى بالضرورة إلى انهيار السلطة . على حين أن انهيار السلطة - أحياناً - قد لا يفضى إلى الإنهيار الحضارى .

وعندما يحدثنا ابن خلدون عن الترف ويتخذ علامة بل سببا في بداية الانحدار والإنهيار ، فهو لا يستخدم في الحقيقة مفهوما أخلاقيا بل يستخدم مفهوما اقتصاديا ، إنه زيادة المنصرف عن المنتج أو استفاد العائد الإنتاجي وتبيده بالبذخ . يقول ابن خلدون : إن الدولة في بدايتها بدوية قليلة الحاجات لعدم الترف فيكون خرجها وانفاقها قليلا ... فيكون من الجباية وفاء بأزيد منها ، بل أفضل من حاجاتها .. فإذا أخذت الدولة بدئين الحضارة في الترف .. فيكثر خراج الدولة ولا تفي الجباية بحاجتها فتزيد منها للحماية ونفقات السلطات والترف .. فتستحدث أنواع من الجبايات على البياعات والأثمان في الأسواق .. فتكسد الأسواق لفساد الآمال .. ويؤذن الله باختلال العمران (٢٦) .

وعندما يحدثنا ابن خلدون عن الظلم والاحتكار ومشاركة السلطان في التجارة ، لا يتحدث كذلك حديثا أخلاقيا أو عن مجرد فساد في السلوك ، وإنما يتحدث حديثا اقتصاديا يبين فيه ظواهر انهيار الحضارة ، مرجعا ذلك إلى فساد السوق وانعدام الإنتاجية .

وهكذا يتبين لنا أنه إذا كانت العصبية هي قانون السلطة الحضارية ، وبهذاها تذهب السلطة ، فإن التراكم الإنتاجي هو قانون البنية الحضارية ، وبانعدامه تهيأ تهديرا تنهار البنية الحضارية كذلك .

والحقيقة أنني ما قصدت أن أعرض لهذه النقطة تفصيلا ، وإنما أشير إليها فحسب - على أهميتها - في معرض الحديث عن دور الكم في الحركة التاريخية الخلدونية .

إن الكم - كثرة أو قلة - يلعب كما أشرنا من قبل دورا بارزا في الخريطة العمرانية الخلدونية . ويرتبط مفهوم الكم بشكل عام بمفهوم آخر هو ما يمكن أن نطلق عليه " ترويض الواقع أو تكميمه " بمعنى تحويل قانون الحركة الاجتماعية التاريخية إلى قانون رياضي كمي . إن ابن خلدون شغوف كل الشغف بهذا الاتجاه الرياضي في تحديد الأحداث والأحوال . فعمر الجيل أربعون سنة ، وعمر الدولة أربعة أجيال ، وأشرف النسب في أربعة أباء ، إلى غير ذلك . إن ابن خلدون يخرج بهذه التحديدات الكمية من المنطق المشائي الكيفي إلى المنطق الكمي الرياضي . ولكن ما أكثر ما في تحديداته الرياضية من تحكم وتعسف . على أنها في الحقيقة تعبير عن تطلعه إلى التحديد الكمي الدقيق للظواهر .

غير أن أهمية الكم عند ابن خلدون لا تنسيه أهمية الكيف ، وإن جعل الأهمية الأولى للكم في أغلب الأحيان . وما أكثر ما نجد مشغولا بلعبة الكم والكيف في نسيجه الفكري . فالعصبية التي هي الكثرة تقوى بالدعوة الدينية ، وتضعف أو تعود إلى حدود نسبتها الكمية بضعف الدعوة الدينية . وإن تكن " الدعوة بغير عصبية - كما يقول ابن خلدون - لا تتم " ، فما بعث الله نبيا إلا في منعة من قومه . " والعصبية بدورها لها متمماتها العضوية التي لا قوام لها إلا بها ، ألا وهي " الحلال " (٢٧) . على أن القوة الفاعلة عنده ، في نسيج فكره الاجتماعي التاريخي ، هي الكم العصبى أساسا ، أما الكيف المعنوي فليس إلا عاملا

مساعداً .

ومن مفهوم الكم عند ابن خلدون تنتقل إلى مفهوم آخر يقترب منه هو مفهوم الزمن ، الزمن عنده ليس هو الآن المنفصل ، ليس هو الانقطاع والتقطع الذرى الأشعري الذى يعده بعض المستعربين - وهذا خطأ فى تقديرى - تعبيراً عن مفهوم الزمن عامة فى الفكر العربى الإسلامى . وليس الزمن عنده امتداداً خطياً طويلاً ، أو تسلسلاً آلياً . قد نستطيع أن نقول إنه كمية الحركة ، لو استخدمنا المفهوم الأرسطى ونقلناه إلى المجال التاريخى العمرانى . على أنه زمن وظيفى فى قلب الظواهر . فعمر الدولة أو زمنها مرتبط بسلوكها السلطوى والاجتماعى وتكوينها العصبى . وزمن الظواهر ليس فى أحداثها الجزئية التفصيلية وإنما فى علاقاتها العمرانية ووظيفتها . فعمر الحادث - كما يقول ابن خلدون - " من قوة مزاجه ، ومزاج الدولة إنما هو بالعصبية . فإذا كانت العصبية قوية كان المزاج تابعاً لها . وكان أمد العمر طويلاً . والعصبية إنما تكون بكثرة العدد ودفوره " (٢٨) بل يكاد مدى الزمن أن يشتبك مع مدى المكان والمسافة ليصبح زماناً مكانياً . فبعد النص السابق يواصل مفكرنا قوله وهو يتحدث عن أمد الدولة : " إن النقص إنما يبدو فى الدولة من الأطراف ، فإذا كانت ممالكها كثيرة كانت أطرافها بعيدة عن مراكزها وكثيرة . وكل نقص يقع فلا بد له من زمن ، فتكثر أزمان النقص لكثرة الممالك واختصاص كل واحد منها بنقص وزمان ، فيكون أمدها " (٢٩) .

ومن مفهوم الزمن الوظيفى هذا يبرز لنا مفهوم التاريخية عامة عند ابن خلدون إنها ليست تاريخية أحداث جزئية ، وإنما هى تاريخية ظواهر اجتماعية عمرانية . ولهذا كان من الطبيعى أن يكون منهجه التاريخى ليس هو منهج السرد أو الرواية ، أو التمهيص الجزئى للأخبار ، وإنما منهج الامتلاك العقلى لطبائع الظواهر وعوارضها الذاتية كشفاً لأسبابها وقوانينها الداخلية .

ولعل هذا ينقلنا إلى مفهوم رئيسى فى نسيج فكر ابن خلدون هو مفهوم السببية .

والسببية عنده تابعة من أراضية الضرورة فى عالمه ، ومن الطبيعة الخاصة لهذه الضرورة ، ولهذا فهى ليست سببية خارجية ، وليست سببية مستوية وليست سببية جزئية أو واحدة ، وليست تسلسلاً آلياً خطياً ، وإنما هى قوة ذاتية فعالة فى تكوين الشئ نفسه ، أو الظاهرة نفسها .

إنه يبحث عما يسميه " السبب الأرضى " وليس عنده سبب أرضى واحد لظاهرة ؛ بل هناك دائماً أسباب متعددة متشابكة عضوية مع ظاهرتها ، فمحنة البرامكة مثلاً مع هارون الرشيد ، لا ترد إلى سبب خارجى أو جزئى هو قصة العباسية كما يفعل المؤرخون السابقون عليه ، وإنما يردّها إلى صميم ظاهرة الصراع على السلطة العباسية . وإزدهار الملك أو انهياره ، نتبين أسبابه داخل ظاهرة الإزدهار والانهيار نفسها . ونتبين هذه الأسباب متشابكة متداخلة مترابطة عضوية . وعندما يناقش ابن خلدون أثر النجوم فى أخلاق البشر فى " فصله الخاص بإبطال صناعة النجوم " يشكك فى هذه الصناعة ، يستند فى شكّه إلى تعدد الأسباب وتشابكها وتعلل

الإحاطة بها ، وكذلك الأمر فى حديثه القيم فى الفصل الخاص بالكيمياء عن تعذر تحويل المعادن إلى ذهب وفضة ، وكذلك فى معالجته لمختلف الظواهر الاجتماعية . هناك دائما أكثر من سبب للظاهرة الواحدة ، وهى أسباب متشابكة فى قلب الظاهرة نفسها . حقا قد نجد فى كثير الأحيان أسباباً ذات طابع خارجى أو علوى دينى ، ولكنها تتشابك مع الأسباب الأخرى فى صياغة الظاهرة . على أن الأسباب عنده قد تكون عوامل فعالة ، وقد تكون مجرد مقدمات منطقية فى بعض الأحيان . والأسباب عنده هى أسباب طبيعية (محومية أو جغرافية) وأسباب نفسية وأسباب بيولوجية وأسباب اجتماعية وأسباب اقتصادية وأسباب دينية ، وما أكثر ما تجتمع أغلب هذه الأسباب معاً فى الظاهرة الواحدة ، بل قد تكون لكل مرحلة من مراحل نمو الظاهرة وتغير أحوالها الطبيعية والعمرانية أسبابها الخاصة الداخلة فى بنيتها ، وبهذا يكاد يربط ابن خلدون بين السببية والزمنية . فمع اختلاف الأطوار الزمنية للمتكون الطبيعى والاجتماعى تختلف الأسباب والتناج .

خلاصة الأمر ، أن السببية عند خلدون سببية متعددة و " تنفس وتتضاعف طولا وعرضا - على حد تعبيره - ويحار العقل فى إدراكها وتعيدها " (٣٠) . والحقيقة إننا عنده لانتبين تعددية الأسباب فحسب ، بل تكاد تفضى بنا هذه التعددية السببية إلى القول باحتمالية المعرفة . لا تشككا فى المعرفة وإنما تدقيقاً علمياً لها .

على أن مفهوم السببية عنده يثير قضية أخرى حول حقيقة هذه السببية . فقد نجد فى كثير من نصوص المقدمة ما يكاد يجعل السببية لديه قريبة الشبه بمفهوم الغزالى للسببية .

فالاتزان - عند الغزالى (٣١) - بين ما يعتقد فى العادة سببا وما يعتقد مسببا ليس ضروريا . والفعل عند الغزالى لا يحدث بالاتزان وإنما عند الاتزان إذ لفاعلية لشيء فى شيء وإنما الفاعلية لله وحده ، وابن خلدون قد يقول كلاماً قريباً من هذا وإن لم يطابقه . فالمملك مثلاً عنده هو ثمرة العصبية ولكنه يضيف أن هذا الملك " خير ساقه الله تعالى ، مناسب لعصبيتهم وغلبيتهم " . وفى قول آخر : " تأذن الله بوجودها فيهم لوجود علاماتها " أى العصبية . (٣٢) وعلى هذا ففاعلية العصبية ليست إلا مناسبة تتحقق بها إرادة الله . ومفهوم المناسبة هذا يقترب من المفهوم الأشعرى والغزالى عامة . حقا إن ابن خلدون لا يذهب إلى ما يذهب إليه المذهب الأشعرى الذى يقول بتدخل الله فى كل آن ، ولا يقول ما يقول به الغزالى من أن الفاعلية تتحقق عند الاتزان لا بالاتزان . إن ابن خلدون يقول بوضوح عبر نسيج فكره كله بفاعلية الأشياء فى بعضها البعض . ولهذا يظل التدخل الإلهى ، أو تحقق إرادة الله ، عنده مشروطاً بتوفر المناسبة أى العصبية . ولهذا فليس صحيحاً ما يقوله بعض الدارسين من أن السببية الخلدونية هى نفسها السببية الغزالية . ففارق بين فاعلية الله عند الاتزان فى رأى الغزالى ، وبين الفاعلية المادية بالاتزان وإن جاءت تحقيقاً لإرادة الله عند ابن خلدون . على أن هذه القضية تنقلنا إلى قضية أكبر ، وإن تكن غير منفصلة عن السببية الخلدونية هى قضية العلاقة بين الفكر الخلدونى الموضوعى العقلانى بل المادى ، وفكره الدينى ، فما أشد الخلاف الدائر حول هذا الأمر بين

والحق ، أن ابن خلدون لا يتخلى عن منهجه العقلاني على عتبة الحقل الروحي ، ولا يتخلى عن دينيته على عتبة منهجه العقلاني كما يقول بعض الدارسين ، بل من المتعذر أن نستبعد عقلانية ابن خلدون باسم دينيته ، أو نستبعد دينيته باسم عقلانيته ؛ فهذان المنهجان عنده متناسجان متداخلان وقيل أن أعرض باختصار لهذه المسألة ، أرى من الضروري أن نفرق بين أمرين عند ابن خلدون أكثر ما يتم الخلط بينهما مما يؤدي إلى كثير من النتائج غير الصحيحة . نفرق بين الدين كروية انطولوجية وكونية يؤمن بها ابن خلدون ، والدين كدعوة يدرسها ابن خلدون كظاهرة سياسية عمرانية .

إن الدعوة الدينية هي جزء من العملية الفاعلة في النظرية الاجتماعية الخلدونية ، وإن لم تكن العلة الأساسية فيها ، اللهم إلا في المرحلة الأولى للدعوة الإسلامية . على أن الدعوة الدينية تتخذ دائما عند ابن خلدون المرتبة الثانية بعد العصبية في قوى الفعل الحضاري . فلا فاعلية لها وحدها . فالدعوة الدينية عند ابن خلدون ، كما يؤكد دائما ، لا تتم بغير عصبية " وما بعث الله نبيا إلا في منعة من قومه " . وما أكثر الحركات الدينية التي قامت على الحق وفشلت لأن العصبية لم تتوفر لها ، كما يعرض لنا ذلك ابن خلدون بتفصيل . ولهذا ، يعالج الدعوة الدينية باعتبارها إيديولوجية ، بل يكاد في كثير من الأحيان يعتبرها انعكاساً للأوضاع العمرانية . ولعلنا نتذكر تفسيره لانتشار المذهب المالكي في المغرب والاندلس ، " فالبدواة كانت غالبية على أهل المغرب والاندلس ، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي كانت لأهل العراق . فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البدواة . ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم ، ولم يأخذ تفتح الحضارة وتهذيبها كما وقع لغيره من المذاهب " (٢٣) .

هذا عن الدعوة الدينية ، أما الدين كعقيدة وروية فيكاد أن يكون عنده متناسجا متاخلا مع صميم نسيج فكره الموضوعي . إنه ليس إيديولوجية يعالج فعاليتها وأثرها ويحدد حدودها ودلالاتها . وإنما هو جزء من رؤيته الموضوعية للعالم بما لا يتناقض مع هذه الموضوعية .

ولسنا نستخلص هذا - كما يفعل بعض الباحثين - مما تجده في نهاية فقرات المقدمة من كلمات دينية ، من آيات قرآنية أو أحاديث يختتم بها هذه الفقرات . على أن هذه التعبيرات الدينية نفسها ليست - كما يذهب بعض الباحثين كذلك - مجرد كلمات ملصقة جرياً على العادة المتبعة ، أو يقصد بها التقية . فما أكثر ما نجد في هذه التعبيرات تلخيصاً دقيقاً للفقرة التي يختتمها . ففي الفصل الرابع عشر من الباب الثاني المعنون " في أن البيت والشرف للموالى وأهل الاصطناع إنما هو بمواليهم .. " . يختتم ابن خلدون هذا الفصل بالآية " إن أكرمكم عند الله اتقاكم " . وفي هذا الفصل يعرض لمسألة الانتساب إلى عصبية الدولة عن غير طريق الولاء . ولهذا تأتي الآية في نهاية الفصل تأكيداً لهذا المعنى . إن اقربكم إلى الله هو أكثركم تقوى له . واقربكم إلى السلطان هو أكثركم ولاء له . وهكذا نجد أن القول الديني الذي يختم به الفصول في الأغلب هو تنويع وتأكيد للمقدمة النظرية التي عالجها الفصل نفسه . وما أكثر الأمثلة على

على أننا فى قلب الفصول ذاتها نجد كثيرا من الاستشهادات من القرآن والحديث المدعمة للقوانين العقلانية المعالجة فى هذه الفصول . بل لعلنا نجد أن كثيرا من هذه القوانين العقلانية ، بل المصاغة صياغة كمية رياضية ، تجد سندها الأساسى فى الدين . فقول ابن خلدون بالأربعين عاما عمرا للجيل ، هو استخلاص من قصة ضلال اليهود فى سيناء ، وقاعدة العقب فى أربعة أبناء ، مستمدة من قول الرسول عن يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم ، الكريم ابن الكريم ابن الكريم ، فضلا عن الآية التوراتية التى تقول " إن الله ربك طائق غيسور مطالب يذنب الآباء للبنين على الثوالت والروابع " (٣٤) . والقول بتفرد الملك بالمجد تسنده الآية " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا " . وقانون القمع والإكراه فى السلطة تحقيقا للتعاون الاجتماعى يستند إلى الآية " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض " . وقانون الترف وما يفضى إليه من انحذار حضارى يستند إلى الآية " وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها " . وغير ذلك من عشرات الآيات والأحاديث التى يستمد منها ابن خلدون ، أو يستند إليها فى صياغة أهم قوانينه العمرانية . والملاحظ أن قوانينه العمرانية العقلانية تستند إلى هذه الرؤية الدينية دون أن تفقد عقلانيتها . كيف نفسر هذا ؟ لانتقول بما يقول به بعض الدارسين من أنها تقية . فما أكثر ما كان ابن خلدون يقوم بتأويل بعض الايات والأحاديث بجرأة دعما لما يذهب إليه ؛ هذا فضلا عن تفضيله الصريح للدولة الشرعية على الدولة السياسية .

وفى اعتقادي أن الرؤية الدينية عنده ليست رؤية موازية أو مناقضة لرؤيته العمرانية العقلانية . بل متناسجة متوافقة معها ، بل متداخلة فى صميم بنائه الفكرى دون أن يقلل هذا من عقلانيته وموضوعيته . ويقول ابن خلدون فى هذا : " قل أن يكون الأمر الشرعى مخالفا للأمر الوجودى " (٣٥) . وفى تقديرى أن المصدر الثقافى لهذا التناسج والتوافق هو أن ابن خلدون عالم مجتهد فى مدرسة الفقه الإسلامى . هذ هو الأساس النظرى والمنهجى برأينا للفكر الخلدونى . ولست هنا أتحدث بالطبع عن المصادر الحية لهذا الفكر ، التى لا ينبغى أن نردها إلى ثقافته الفقهية فحسب ، بل ترد أساسا إلى سيادة الإيديولوجية الدينية فى عصره فضلا عن مشاركته العملية العميقة وممارساته ومعاناته السياسية العاصفة لهجوم هذا العصر المأزوم . إنما أقصر حديثى هنا على المصدر الثقافى وحده وهو فى تقديرى الفقه الإسلامى أساسا .

فالفقه الإسلامى بطبيعة وظيفته العملية يغلب عليه الطابع العقلانى والتجريبى معاً . فهو اصطدام دائم بالخارج الاجتماعى تطبيقاً للأحكام الشرعية فى مراعاة لهذا الواقع الخارجى الإنسانى . بل أكاد أجد أثرا منهجيا لقاعدة المصلحة فى الفقه الإسلامى عامة ، والمصلحة المرسله فى الفقه المالكى بوجه خاص فى فكر ابن خلدون ، إن قاعدة إصدار الأحكام بما تفضى إليه المصلحة تتحول من جانبها القياسى العملى فى الفقه إلى جانب نظرى تجريبى فى فكر ابن خلدون فى إطلالته على الواقع الاجتماعى التاريخى . ويتحقق بهذا تناسج وتوافق بين قواعد الدين ومنهج الممارسة العقلانية التجريبية .

بل لعل تفرقته المنهجية بين الظاهر والباطن فى الدراسة التاريخية أن تكون امتداداً للمنهج الكلامى عامة . على أن هذه قضية كبيرة قد لا تتسع لها هذه الصفحات المحدودة . المهم أنى أرى أنه برغم تأثره بمختلف مدارس الفكر العربى الإسلامى ، حتى تلك التى اختلف معها كالأفلاطونية الجديدة والمشائية ، فهو فى الأساس امتداد لمدرسة الفقه الإسلامى فى دراسة التاريخ وال عمران البشرى ، فضلاً عن أنه امتداد - فى مجال دراسته هذه - للمدرسة العلمية العربية الإسلامية عند ابن الهيثم وجابر بن حيان وغيرهما ، فضلاً عن أنه امتداد كذلك للمدرسة الاعتزالية رغم حملته عليها .

خلاصة الأمر ، أنه قد يكون من الخطأ أن نقيم تناقضا أو توازياً أو ثنائية استيعادية بين ابن خلدون رجل الفكر العقلانى التجريبي ، وابن خلدون رجل الدين . فهما متناسجان متداخلان أحياناً إلى حد التوحد ، وأحياناً إلى حد التمايز ، ولكن دون انفصال أو انقطاع مطلق .

انتقل بعد ذلك إلى نقطة أخيرة فى هذا الموضوع وهى العلاقة بين الفكر والواقع عند ابن خلدون . يقول فى الفصل الخاص بأحكام الفقه : " علم الفقه وما يتبعه من الفرائض " ، " الوقائع المتجددة لا توفى بها النصوص الشرعية " (٣٥) ، وتكاد هذه العبارة أن تكون مفتاحاً لنظريته فى المعرفة . رغم أنه يتحدث هنا عن النصوص الشرعية ، فإن القول ينطبق على كل نص يشير إلى الواقع ، أو بتعبير آخر ، إنه يحدد طبيعة العلاقة بين الفكر والواقع . ونستطيع أن نترجمها بعبارة عصية هى " أن الواقع أغنى من أى تعريف " . على أننا نستخلص من عبارة ابن خلدون موضوعية الواقع الخارجى واستقلاليته وألويته على الفكر . ولعل هذا يذكرنا برده الحاسم على ابن دهاقان الذى كان يقول بذاتية المدركات . فالوجود عند ابن دهاقان مشروط بوجود المدرك الحسى . والوجود المفصل كله مشروط بوجود المدرك البشرى . " فلو فرضنا عدم المدرك البشرى جملة لم يكن هناك تفصيل للوجود " (٣٦) . وهو قول يذكرنا بالفيلسوف الانجليزى المثالى بركلى . ويرد ابن خلدون على هذا رأى بأنه " فى غاية السقوط ، لأننا نقطع بوجود اليلد الذى نحن مسافرون عنه وإليه يقينا ، مع غيبته عن أعيننا ، وبوجود السماء المظلة والكواكب وسائر الأشياء الغائبة عنا . والإنسان قاطع بذلك ولا يكابر أحد نفسه باليقين " (٣٧) . الوجود المستقل عنا بتفاصيل وجوده موجود يقينى إذن عند ابن خلدون . وهو سابق على وجودنا ومعرفتنا به . وليست مدركاتنا العقلية إلا تجريدات منه ، كما يقول فى فصول عديدة . ولكن هناك اختلافاً بين تجريداتنا العقلية والموجودات الخارجية المتشخصة بموادها على حد تعبيره . فتجريداتنا العقلية هى أحكام ذهنية كلية عامة ، " ولعل فى المواد ما يمنع من مطابقة الذهنى الكلى للخارج الشخصى ، اللهم إلا ما يشهد به الحس من ذلك ، فدليله شهوده لا تسلك البراهين " (٣٨) . العلاقة بين الفكر والواقع عنده إذن علاقة مطابقة . ويصح الفكر إذا تمت مطابقتها مع الواقع الشخصى . فإذا لم يتطابق فلا صحة ولا يقين . ولهذا فالمعقولات الأوائل هى أقرب إلى الصحة واليقين . على أن المعرفة عند ابن خلدون لا تتقف عند حدود معرفة الوجود المتشخص بمواده فحسب معرفة عيانية مباشرة ، أى لا تتقف عند حدود المعرفة الحسية الجزئية ،

وإنما تتحقق كذلك بالإمكان العقلى ، لا الإمكان العقلى المطلق " وإنما الإمكان بحسب المادة التى للشئ " (٣٩) ، على حد تعبيره وعلى حد تعبير ابن تيمية من قبله .

ورغم أن هذه المعرفة هى معرفة بما هو مدرك لنا - كما يقول ابن خلدون - فإن هذه المعرفة ليست معرفة بالظواهر بالمعنى الكانطى كما يقول بعض الدارسين ، وإنما هى معرفة بالخارج المتحقق . فالمقصود " بالمدرک لنا " عند ابن خلدون ليس هو ما نفرض عليه مقلاتنا الإدراكية - كما هو الحال فى فلسفة كانط - وإنما هو الشخص بمواده ، القابل للمعانية ، واقعا أو إمكانا ؛ وإدراكنا له هو إدراك لطبيعته وحقيقته . ولهذا يكاد المتعقل عند ابن خلدون أن يكون هو نفسه الطبيعى والضرورى بكمال الانطباق بينهما (٤٠) . حقا ، هناك متعلقات تبلغ من التجريد مبلغا لا يصح معها الانطباق على واقع ، وهى المعقولات الثوانى والثالثات إلى ما فوق ذلك ، ولهذا لا نصيب لها من الانطباع أو اليقين . ولهذا كذلك ، كما يذهب ابن خلدون ، " كان العلماء أبعد البشر عن السياسة ومذاهبها بأنهم معتادون النظر الفكرى والغوص على المعانى وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها فى الذهن أمورا كلية عامة " لا تتعلق " بخصوص مادة ولا شخص ولا جيل ولا أمة ولا صنف من الناس . ويتطبقون بعد ، ذلك الكلى على الخارجيات " ولهذا " لاتصير إلى مطابقة " ، " والسياسة يحتاج صاحبها إلى مراعاة ما فى الخارج " (٤١) .

وهناك معرفة ثالثة خارج المدرك كله . وخارج المتعقل المباشر والممكن بمادته . وهى سعة الحقائق الدينية العليا . وهى لاتدخل فى مجال الإدراك الحسى المباشر ، أو المتعقل الممكن ، وتند عن التجريدات العقلية العليا . وإنما طريق معرفتها هو الذوق الصوفى . وأكاد أقول مجتهداً أن هذه المعرفة الذوقية هى شكل معكوس باطنياً للمعرفة العقلانية الخارجية عند ابن خلدون . ولهذا فكلتا المعرفتين تقومان على التجربة والمعانية ، باطنية كانت أم خارجية .

إن العقل محدود بحدود مدركاته المباشرة والممكنة عند ابن خلدون ، وذلك لمحدودية إحاطته بما فوق ذلك . ولكنه إمكان مفتوح للمعرفة الخارجية لو توفرت له الإحاطة بالأسباب المتعددة ، وهو إمكان مفتوح للمعرفة بما فوق المدركات بتوفر شروط المعرفة الذوقية .

وابن خلدون فى فصوله الخاصة بإبطال الفلسفة وصناعة النجوم وإنكار ثرة الكيمياء ، لا يبطل الفكر النظرى العقلى ، ولا العلم بالنجوم والكيمياء . إنه فى الفلسفة يرفض الفكر التأملى الماورائى الخالص ، وهو فى علم النجوم يعدد لنا الأسباب التى تتعذر الإحاطة بها ، لضمان المعرفة اليقينية بتأثير النجوم فى أخلاق البشر ، وهو فى علم الكيمياء كذلك لا يرفض مبدأ مساواة الطبيعة بالفعل الصناعى ، ولا إمكانية تحويل العناصر بعضها إلى بعض . إنه إنما يبين تعذر الإحاطة والسيطرة على الأسباب المتعددة ، المتحولة فى مراحل مختلفة زمنياً ، تحقيقاً لتحويل المعادن إلى ذهب وقضة . بل إنه لا يستبعد إمكان تخليق الإنسان من المنى لو توفرت الإحاطة بكيفية تخليقه (٤٢) .

إن ابن خلدون فى هذه الفصول إنما يحدد لنا شروط المعرفة العلمية المنضبطة ، ولا يدحضها

كما يذهب بعض الدارسين .

وهو فى نهاية الفصل الخاص بالكيمياء ، يفسر الموقف الفكرى من مسألة تحويل المعادن إلى ذهب وقضة تفسيراً اجتماعياً ، أى ينظر إلى الفكر كذلك باعتباره أيديولوجية . فالفلاسفة الذين قالوا بإمكان تحويل المعادن إلى ذهب وقضة كانوا من أهل الفقر ، والذين قالوا باستحالة ذلك كانوا من أهل الغنى والثروة ، وبذات التفسير الايديولوجى ينتقد ابن رشد فى فصل آخر فيما يتعلق بموقفه من معنى الحسب (٤٣) .

إن الفكر عند ابن خلدون ليس مجرد تجريد من واقع متحقق متشخص سواء كان منطقياً معه أم متعالياً عليه ، بل هو كذلك تعبير عن موقف اجتماعى أى هو أيديولوجى لو فقد انطباقه الدقيق على حقائق هذا الواقع .

من هذه الإمامة السريعة ببعض المفاهيم الايديولوجية فى فكر ابن خلدون نستطيع أن نقول إن فكره ليس فكراً إمبيريقياً (أى تجريبياً ساذجاً مباشراً تجزئياً وإن كان يستند أحيانا فى تعميماته النظرية على بعض المعطيات التجريبية الجزئية المباشرة) ، وليس فكراً ميتافيزيقياً متعالياً على الواقع ، وإنما هو فكر عقلانى تجريبى مادى متوافق مع معطيات فكره الدينى وثقافته الفقهية .

على أن ابن خلدون بالحجازه الفكرى فى المقدمة ، وإن يكن يعتبر امتداداً للفكر العربى الإسلامى عامة ، وللفقه الإسلامى خاصة فى تطبيقه الحى على مجال التاريخ الاجتماعى ، فإنه يعتبر قطيعة إستمولوجية (معرفية) معه ، ذلك لأنه كان امتداداً خلاقاً له فى إطار عصره الخاص .

ولعل ابن خلدون بهذا يقدم لنا أسساً خصبة لمواصلة الامتداد بهذا التراث ، امتداداً خلاقاً كذلك بالنسبة له وبالنسبة لابن خلدون نفسه ، فى إطار معطيات عصرنا الخاص . ولعل فى هذا يكمن طريقنا للأصالة والتجديد معا .

المراجع

- ١ - اعتدنا على نسخة " المقدمة " المطبوعة فى القاهرة عام ١٩٣٠ (المطبعة الأزهرية مع مراجعتها على مختلف الطبقات العربية وخاصة النسخة التى حققها على عبد الواحد وائى .
- ٢ - انظر ص ٢٩ - ٣٠ .
- ٣ - انظر ص ٢٣٢ .
- ٤ - انظر ص ٢٣٢ .
- ٥ - انظر ص ٢٩ .
- ٦ - انظر ص ٤٦٧ .

٧ - انظر ص ١٦٠ .

٨ - انظر ص ١٧٦ .

٩ - انظر ص ١١١ .

١٠ - انظر ص ٢٢٧ .

١١ - انظر ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

١٢ - انظر ص ١٦٠ .

١٣ - ١١٤ - ١١٥ .

١٤ - هكذا ترجم النص : Vincent Monteil

Le monde des elements (al - alam al - unsuri) naît et meurt - tout en ce qui concerne ses essences que ses conditions" .

Ibn Khaldun : Discours sur l'histoire universelle : Tome 1 Beyrouth 1967 . p. 271 .

١٥ - انظر ص ١٣٦ .

١٦ - انظر ص ٣١٠ .

١٧ - انظر ص ١٥٩ - ١٥٧ .

١٨ - انظر ص ٣٢٠ .

١٩ - انظر ص ٣٢٠ .

٢٠ - انظر ص ٣١٦ .

٢١ - انظر ص ٣١٨ .

٢٢ - انظر ص ٢٤٠ .

٢٣ - انظر ص ١٣٦ .

٢٤ - انظر ص ١٠١ - ١٠٢ .

٢٥ - انظر ص ١٢٩ - ١٢١ .

٢٦ - انظر ص ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ .

٢٧ - راجع ص ١١٩ وما بعدها .

٢٨ - راجع ص ١٣٦ .

٢٩ - راجع ص ١٣٦ .

٣٠ - راجع ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

٣١ - راجع في هذا " نهات الفلاسفة " لأبي حامد الغزالي . ص ١٩٥ وما بعدها . المطبعة الكاثوليكية ، بيروت .

١٩٦٢ .

٣٢ - راجع ص ١٢٠ - ١٢١ .

٣٣ - راجع ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

٣٤ - راجع ص ١١٥ - ١١٦ .

٣٥ - راجع ص ٣٧٣ .

- ٣٦ - راجع ص ٣٩٦ .
- ٣٧ - راجع ص ٣٩٦ .
- ٣٨ - راجع ص ٤٥٧ .
- ٣٩ - راجع ص ١٥٢ .
- ٤٠ - راجع ص ٣٢ .
- ٤١ - راجع ص ٤٧٩ .
- ٤٢ - راجع ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .
- ٤٣ - راجع ص ١١٣ .

منهج طه حسين

فى دراساته

التراثية والتاريخية

لست أغالى إن قلت ، منذ البداية ، إن المنهج الذى تبناه طه حسين واستند إليه فى مختلف دراساته الأدبية والفكرية والتاريخية ، بل فى مختلف مواقفه الحياتية كذلك ، هو جوهر الإضافة التى أضافها ولا يزال يضيفها إلى تراثنا الثقافى العربى الحديث . فهذا المنهج هو الذى أفضى به إلى النتائج والمواقف التى أثارت حوله ومعه خلافات وعواصف وأنشطة فكرية وعلمية وإبداعية ، بما أحدثته من قمر على الفكر السائد ، وقطعة معه .

ولم يكن الأمر مجرد تعبير عن حركة فكرية جديدة فى الدراسات الأدبية والتاريخية ، بقدر ما كانت كذلك تعبيراً عن فكر نهضوى اجتماعى عام ، هو امتداد جسور لفكر النهضة الأولى منذ منتصف القرن التاسع عشر .

وقد نتفق أو نختلف ، قليلاً أو كثيراً ، فى قيمة النتائج التى انتهى إليها طه حسين بإعماله هذا المنهج فى مختلف المجالات الأدبية والفكرية والاجتماعية ، وقد نتفق مع أو نختلف قليلاً أو كثيراً فى مدى الانتحال فى الشعر الجاهلى ، أو فى تفسيره لبعض ظواهر ورموز الأدب العربى قديماً وحديثاً ، أو فى تحليله للسيرة النبوية ، أو فى مقترحاته بشأن تغيير وتجديد نظام التعليم فى مصر ، أو فى غير ذلك من الموضوعات التى عالجه ، ولكن يبقى منهجه فى تقديرى . هو القيمة الكبرى الصلبة الباقية ، التى تمثل إضافته الحقيقية إلى ثقافتنا العربية ، والتى لاتزال تمثل لنا نقطة الانطلاق فى أى محاولة للتحرر والتقدم والتجديد فى مختلف المستويات الفكرية والاجتماعية والحضارية عامة .

حقاً ، إن لطه حسين إضافات أخرى قيمة فى مجال الإبداع فى فن القصة والرواية والتطبيق النقدي ، ولكن يبقى منهجه الفكرى هو جوهر إضافته الفاعلة فى حياتنا الثقافية .

وبرغم إدراكنا للعلاقة بين المنهج والنتائج المترتبة على إعماله بشكل عام ، فإننا سنقصر حديثنا هذا على المنهج وحده ، دون أن نتعرض لنتائج إعمال هذا المنهج فى مختلف دراساته الأدبية والتاريخية والثقافية عامة .

والواقع أن هذا المنهج - كما سوف نرى - ليس جهازاً مكملاً ثابتاً من المركبات المفهومية

(الإبستمولوجية) والأساليب الإجرائية ، بل هو كيان حى بدأ جنينا وأخذ يكبر وينمو ويتطور ، بالاصطدام بالوقائع والنصوص ، وباتساع آفاق الخبرة العلمية والحياتية ، وبالارتباط المنفعل الفعّال بحقائق عصره ، ومنجزات تراثه العربى الإسلامى ، والاحتياجات المتجددة لمجتمعه المصرى العربى .

إن طه حسين لم يبتدع هذا المنهج ابتداء ، وإنما تلقفه من بعض تراث ماضينا الثقافى ، ومن خبرة حضارة عصرنا الراهن ، وأخذ ينميه وينمو معه بالممارسة والتثقيف والمعاينة .

ولهذا فما أظلم أن يتهم طه حسين - وما أكثر ما أتهم ولا يزال - بأنه " عمود التغريب الأساسى " كما يقول البعض ، وركيزة الاغتراب عن تراثنا التاريخى ، وعلى رأس دعاة الاستعلاء على هذا التراث ، والاستغناء عنه باسم التحضر والتحديث والعلم ! .

وقد يكون أبغرد على هذا ، فضلا عن أن يكون أبغرد مدخل لنا للحديث عن منهج طه حسين ، فى دراساته التراثية والتاريخية ، أن نسوق هذا النص من كتابه " حديث الأربعة " . يقول طه حسين : " فليس التجديد فى إمارة القديم وإنما التجديد فى إحياء القديم ، وأخذ ما يصلح منه للبقاء ، وأكد اتخذ الميل إلى إمارة القديم أو إحيائه فى الأدب معياراً للذين انتفعوا بالحضارة الحديثة أو لم ينتفعوا بها . فالذين تلهيهم مظاهر هذه الحضارة عن أنفسهم حين تلهيهم عن أدبهم القديم ، لم يذوقوا الحضارة الحديثة ، ولم ينتفعوا بها ، ولم يفهموها على وجهها ، وإنما اتخذوا منها صورا وأشكالا ، وقلدوا أصحابها تقليد القردة لا أكثر ولا أقل " .

" والذين تلتفتهم الحضارة إلى أنفسهم وتدفعهم إلى إحياء قديمهم ، وقلأ نفوسهم إيمانا بألا حياة لمصر إلا إذا عنتت بتاريخها القديم ، وبتاريخها الإسلامى ، وبالأدب العربى قديمه وحديثه ، عنايتها بما يمس حياتها اليومية من ألوان الحضارة الحديثة ، هم الذين انتفعوا ، وهم الذين فهموا ، وهم الذين ذاقوا ، وهم القادرون على أن ينتفعوا فى إقامة الحياة الجديدة على أساس متين " (١) .

لا إمارة إذن للقديم كما يزعم الزاعمون ، بل إحياء له بمقدار أخذنا بمنجزات الحضارة ، ولا اغتراب عن النفس ، بل تلفت إليها بفضل الحضارة ، ولا عناية بالحاضر إن لم تتم العناية بالماضى كذلك . بهذه الرؤية يختلف طه حسين عن هؤلاء الذين يقيمون بين ماضينا وحاضرنا ، أو بين حاضرنا الخاص ، وحاضر حضارة العصر ، نوعا من الثنائية التوفيقية أو الاستيعادية . أما هو فيدعو إلى ما يشبه التواحد العضوى بيننا وبين الحضارة الحديثة بما لا يلغى خصوصيتنا بل بما يؤكد هذه الخصوصية . فالحضارة هى حضارتنا جميعا . لا تعزلنا عن أنفسنا ، ولا تعزل أنفسنا عنها . بل هى وسيلة لمعرفة وإحياء ماضينا ، ومعرفة أنفسنا وتحديد حاضرنا ، وصياغة مستقبلنا . لن تبصر بالحاضر فى ضوء الماضى ، وإنما سنتفهم الماضى بوعى الحاضر وعلمه . ولن نمجد الحاضر باستتباعنا للماضى وإنما بإحياء النافع من قيم الماضى ، واستيعاب حضارة العصر . والذين يأخذون بظواهر الحضارة لاجورها هم الذين يكرهون الماضى وهم

وحدهم الذين لا يحسنون تجديد الحاضر ، والذين يرفضون الحضارة لا يستطيعون أن يدركوا أنفسهم أو ماضيهم إدراكا صحيحا . هذا هو الجدل الى الحصب بين الماضى والحاضر . لاثنائية بين الأنا العربى التراثى والأنا المتحضر الحديث ، بل فعل وتفاعل واحياء وتجويد وتجديد ، وإضافة للماضى والحاضر معا ، بفضل تفهم الحضارة ، وتثليلها والاستعانة الإيجابية بجورها . ولكن ما هو جوهر هذه الحضارة ؟ إن جوهرها عند طه حسين هو العلم وهى العقلانية .

والقول الشائع عن طه حسين إن منهجه العلمى العقلانى هو المنهج الديكارتى وفى صميمه الشك . وهذا فى تقديرى تقليص مخل لحقيقة منهج طه حسين . حقا ، إن هذا الشك الديكارتى المنهجى كان بعض أساليبه الإجرائية فى البحث ، أقول الإجرائية ، لأكثر . ولكنه يضيئ عن المفهوم الشامل للعقلانية عند طه حسين .

فماذا تعنى العقلانية .. هذه الكلمة الفضفاضة المجردة ؟ ..

لسنا نسعى إلى تعريف جامع مانع لها عند طه حسين ، وإنما نسعى إلى تحديد معالمها فى بنية فكر طه حسين ، فى حركة فكره التطبيقى الفاعل الذى مارسه فى منجزاته المختلفة ، طوال تاريخه الثقافى ، وإن كنا سنقتصر هنا على بعض كتاباته ، وخاصة " تجديد ذكرى أبى العلاء " ، و " فى الشعر الجاهلى " و " الفتنة الكبرى " .

والواقع أن مفهوم العقلانية عند طه حسين ليس مفهوما جامدا جاهزا كما سبق أن أشرنا ، وإنما هو مفهوم متطور بتطور حياة طه حسين الفكرية . وقد نستطيع أن نتبين المصادر الأولى لهذا المنهج ، فيما تلقاه طه حسين من دروس على أيدي بعض المستشرقين الفرنسيين والإيطاليين فى الجامعة المصرية عندما التحق بها ، ولكننا نستطيع كذلك أن نتبين ملامح هذا المنهج كذلك - بل أساسا - فى المناخ الثقافى العقلانى الليبرالى العام الذى كان يسود فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر وبدايات العشرين ، مرتبطا بأسماء مثل الطهطاوى والأفغانى والكواكبي ومحمد عبده ولطفى السيد وشبلى الشميل وفرح أنطون وسلامة موسى وهيكىل ومحمود عزمى وعلى عبد الرازق ، ومصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى والعقاد وغيرهم ، رغم ما بينهم جميعا من اختلافات فكرية . ولكننا نستطيع أن ننسب هذا المنهج العقلانى كذلك - بل أساسا - إلى البيئة الاجتماعية التى أخذت تتخلق فى ذلك الوقت معبرة عن نشأة طبقة وسطى مصرية جديدة ، أخذت تنمو وتتطلع إلى تأكيد ذاتها وتحديد هويتها القومية والحضارية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأدبية .

ولعلنا نجد فى رسالته الجامعية الأولى عن أبى العلاء المعرى ، التى نال بها شهادة الدكتوراه من الجامعة المصرية عام ١٩١٤ ، تحديدا لملامح منهجه العقلانى فى مرحلته الأولى .

فى هذه الدراسة المبكرة ، نجد طه حسين يعالج أبا العلاء وأدبه معالجة أقرب إلى الدراسة الاجتماعية منها إلى الدراسة الأدبية الخالصة . فهو لا يعنى بأبى العلاء كذات فردية أو كمبدع أساسا ، بقدر ما يعنى به كظاهرة موضوعية اجتماعية .

وتفسيرا لهذا يقول طه حسين فى رسالته تلك : " ذلك أننا لانتعتقد انفراد الأشخاص بالحوادث ، وإنما نعتقد بأن الحوادث أثر لطائفة من المؤثرات وعلى هذا لاستتبع لأنفسنا أن نضيف أثرا من الآثار لشخص من الأشخاص ، مهما ارتفعت منزلته وعلت مكانته ومهما عظم أثره وجل خطره . وإنما كل أثر مادى أو معنوى ظاهرة اجتماعية وكونية ، ينبغى أن ترد إلى أصولها وتعاد إلى مصادرها وأن تستقى من ينابيعها وتستخرج من مناجمها " . ويقول : " إنما الحادثة التاريخية والقصيدة الشعرية والخطبة يجودها الخطيب والرسالة ينمقها الكاتب الأديب ، كل أولئك نسيج من العلل الاجتماعية والكونية تخضع للبحث والتحليل خضوع المادة لعلل الكيمياء " (٢) .

ومن هنا لم يكن من أحكام العقل أصدق من القضية القائلة " بأن المصادفة محال ، وإنه ليس فى هذا العالم شئ إلا وهو نتيجة من جهة وعلّة من جهة أخرى ، نتيجة لعلّة سبقتها ومقدمة لأثر يتلوّه . ولولا ذلك لما اتصلت أفراد العالم ، ولما كان بين قديمها وحديثها سبب ولما شملت أحوالها أحكام عامة " (٣) .

وخلاصة هذا ، أن طه حسين يرى الجبر فى التاريخ أو الحتمية التاريخية كما نقول اليوم . أى ، على حد تعبيره " إن الحياة الاجتماعية إنما تأخذ أشكالها المختلفة ، وتنزل منازلها المتباينة ، بتأثير العلل والأسباب التى لا يملكها الإنسان ولا يستطيع لها دفعا ولا اكتسابا " (٤) .

وفى ضوء هذا يؤكد طه حسين أن أبى العلاء هو " ثمرة من ثمرات عصره ، قد عمل فى إنضاجها الزمان والمكان والحالة السياسية والاجتماعية بل والحالة الاقتصادية . ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر الدين " (٥) .

ولهذا تنقسم رسالته عن أبى العلاء إلى فصول حول زمان أبى العلاء ومكانه وجنسه وعصره وما يحيط به من حياة سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية وعقلية وأدبية . ثم يخصص فى النهاية بعض فصول الحياة أبى العلاء ويبحثه الخاصة .

وهكذا نلاحظ فى هذه الدراسة الأولى عن أبى العلاء ، تغليبها للعام على الخاص ، والموضوعى على الذاتى ، والمادى على المعنوى القيمى . بل يكاد يلقى الخاص والذاتى والمعنوى لحساب العام والموضوعى والمادى . ولا يكاد الخاص والذاتى والقيمى عنده أن يكون شيئا متميزا مستقلا ، بل هو مجرد تخصيص للعام وتشخيص للموضوعى ، لا أكثر . فبين الأحداث والناس والأشياء جميعا علاقات سببية طاغية تشملها أحكام عامة ، أى تتحرك وفق قانون عام . وهى علاقات جبرية ، وحركة جبرية " ليس للاختيار فيها مجال " (٦) .

ونكاد نتبين فى هذه الرؤية المعرفية للعالم آثار الدراسة المادية الميكانيكية فى القرن الثامن عشر ، مناهج سانت بييف وتين وبروتير فى مجال الأدب فى القرن التاسع عشر ، فضلا عن بعض ظلال من ابن خلدون فى مجال الحركة التاريخية ، رغم نقده لابن خلدون فى رسالته الجامعية الثانية التى حصل عليها من جامعة السوربون بعد ذلك .

ولاشك أن هذه الرؤية فى رسالته الأولى عن أبى العلاء تبلغ مبلغا من الصرامة وأحادية الاتجاه إلى حد الميكانيكية ، بسبب تهوينها من شأن الفرد وإلغاء حريته فى الاختيار . وتكاد فى تقديرى أن تكون مظهرا علميا عقلانيا معكوسا للقدرة الدينية ، فهى قدرة كامنة محايدة أحادية الاتجاه بدلا من القدرة المفارقة الخارجية ، فالسيطرة الإلهية لم تعد سيطرة من خارج أشياء العالم ، بل أصبحت سيطرة من داخلها . أصبح القدر الإلهى الخارجى الصارم قانونا موضوعيا داخليا صارما . ولعل هذه الرؤية الأولى للعقلانية عند طه حسين ، كانت رد فعل حادا لسيادة الرؤية السلفية الجامدة المتزمتة فى الدراسات الأزهرية آنذاك . على أننا فى الحقيقة لو انتقلنا من هذه الأحكام العامة فى هذه الرسالة المبكرة إلى التحليلات التفصيلية داخل فصول الرسالة نفسها ، لوجدنا بعض التحرر من هذه الحتمية الآلية ، ولتبيننا بعض الجوانب والعوامل والإرادات الشخصية التى تقوم بدور فعال فى تحديد معالم الظواهر الأدبية والاجتماعية المدروسة ، ولتبيننا أن الحياة الإنسانية ليست مجرد تفاعلات كيميائية أو قوانين ميكانيكية أحادية الاتجاه والتأثير ، بل هى فعل وتفاعل متعدد العوامل والاتجاهات .

ولقد انعكس الموقف الصارم بعد ذلك فى رسالته الجامعية الثانية عن ابن خلدون التى حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون . وإذا صرفنا النظر عما وجهه فى هذه الرسالة من انتقادات عديدة إلى ابن خلدون يغلب على الكثير منها جانب التعسف ، وإذا وجدنا أنه كان من المنطقى بحسب رؤيته المنهجية الموضوعية أن يأخذ على ابن خلدون إيمانه بالتأثير الحارق للعادة أى بالمعجزات ، فإننا نراه يأخذ على ابن خلدون أنه لم يكن يرى اختلافا بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الفردية ، وإنه فى دراسته للمجتمع كان يعتمد على دراسته للفرد ، وأنه كان يستند إلى التاريخ فى دراسته للمجتمع ، على حين أن دراسة المجتمع ينبغى أن تكون دراسة للمجتمع فى ذاته خارج حركة الزمن والتاريخ . وفى هذه المآخذ نتبين تطبيقه لرؤيته المنهجية الصارمة على ابن خلدون ، وهى رؤية كانت متأثرة كذلك بغير شك بالمدرسة الفرنسية الوضعية لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا التى كانت سائدة فى فرنسا آنذاك ، وكان يمثلها دور كايم وليفى بول أساسا .

إلا أن طه حسين سرعان ما خرج بشكل أوضح من هذه المنهجية الميكانيكية الصارمة وأخذت تبرز فى كتاباته العلاقة الحية المتفاعلة بين الخاص والعام وبين الفرد والمجتمع . فنراه يقول فى مدخل كتابه " قادة الفكر " الصادر عام ١٩٢٥ " ... الفرد إذن ظاهرة اجتماعية . وإذن فليس من البحث القيم العلمى فى شئ أن تجعل الفرد كل شئ وتمحو الجماعة التى أنشأته وكونته محوا ، إنما السبيل أن تقدر الجماعة وأن تقدر الفرد وأن تبحث ما استطعت فى تحديد الصلة بينهما " .

ونراه فى مقالات هذا الكتاب مراعىا لهذا التفاعل بين الذاتى والموضوعى إلى حد كبير . على أن خروجه هذا لم يكن خروجا على مبدأ الجبرية التاريخية وإنما هو خروج فحسب على التطبيق الآلى لها .

والحق أن منهج طه حسين الفكرى منذ البداية ، حتى فى صورته الصارمة الميكانيكية

الأولى ، كان فى جوهره محاولة للتصدي لمناهج البحث الأدبى والتاريخى والاجتماعى المفرقة فى أحكامها الذاتية والانطباعية والعاطفية والمتالية والوصفية السطحية والسلفية عامة ، سعيا إلى القطيعة الإستعمولوجية والمنهجية معها وإرساء مناهج للبحث على قاعدة موضوعية علمية راسخة ، لا تتحرر بها الدراسات الأدبية والتاريخية والاجتماعية من هذه الأحكام فحسب بل يتحرر بها الفكر العربى والإنسان العربى كذلك .

وفى كتيبه التفجيري الشجاع " فى الشعر الجاهلى " الذى أصدره عام ١٩٢٦ والذى أثار ضده عاصفة اجتماعية وفكرية نقضية ولا أقول نقدية ، فى هذا الكتيب تنبئ هذه الرؤية التحريرية الشاملة لمنهجه العقلانى . يقول طه حسين فى مدخل هذا الكتيب " لنجتهد فى أن ندرس الأدب العربى غير حافلين بتمجيد العرب أو الغض منهم ، ولا مكترئين بنصر الإسلام أو النعى عليه ، ولا معنيين بالملامة بينه وبين نتائج البحث العلمى والأدبى ، ولا وجلين حين ينتهى بنا هذا البحث إلى ما تأباه القومية أو تنفر منه الأهواء السياسية أو تكرهه العاطفة الدينية . فإن نحن حررنا أنفسنا إلى هذا الحد ، فليس من شك فى أننا سنصل ببحثنا العلمى إلى نتائج لم يصل إلى مثلها القدماء . وليس من شك فى أننا سنلتقى أصدقاء .. سواء اتفقنا فى رأى أو اختلفنا فيه . فما كان اختلاف الرأى فى العلم سببا من أسباب البغض . إنما الأهواء والعواطف هى التى تنتهى بالناس إلى ما يفسد عليهم الحياة من البغض والعداء " (٧) .

ولهذا يدعو طه حسين إلى أن نستقبل الأدب الجاهلى وتاريخه " وقد برأنا أنفسنا من كل ما قيل فيهما من قبل ، وخلصنا من كل هذه الأغلال الكثيرة الثقيلة التى تأخذ أيدينا وأرجلنا ورؤوسنا فتحول بيننا وبين الحركة الجسمية الحرة وتحول بيننا وبين الحركة العقلية الحرة كذلك " (٨) . المسألة إذن أكبر من دراسة للشعر الجاهلى وتاريخه ، أكبر من التهويل أو التهويل فى شأن انتحال الشعر الجاهلى . إنها فى الجوهر ، الفرز العقلى ، والامتحان العقلى من صحة الوقائع الأدبية فى ضوء المنطق وحقائق الواقع . بل هى تحرير للإنسان نفسه وامتلاك حرية حركته الفكرية والسلوكية عامة . إن العلم الموضوعى ، والإدراك الموضوعى للحقائق قوة محررة للإنسان على مختلف المستويات . العلم الصحيح هو طريق الحرية . وطه حسين يصرح بتحقيقا لهذا الهدف التحريرى بتبنيه المنهج الديكارتى كما سبق أن أشرنا ويقول فى كتيبه الصغير هذا " أريد أن اصطنع فى الأدب هذا المنهج الفلسفى الذى استحدثه ديكارت للبحث عن حقائق الأشياء فى أول هذا العصر الحديث . والناس جميعا يعرفون أن القاعدة الأساسية لهذا المنهج أن يتجرد الباحث من كل شئ كان يعلمه من قبل ، وأن يستقبل موضوع بحثه خالى الذهن مما قيل فيه خلوا تاما ، والناس جميعا يعلمون أن هذا المنهج الذى سخط عليه أنصار القديم فى الدين والفلسفة يوم ظهر قد كان من أخصب المناهج وأقومها وأحسنها أثرا . وأنه قد جدد العلم والفلسفة تجديدا ، وإنه قد غير مذاهب الأدباء فى أدبهم والفنانين فى فنهم وأنه هو الطابع الذى يمتاز به هذا العصر الحديث " (٩) .

والحق أن طه حسين قد ظلم نفسه ، كما ظلمه من تابعه من الكتاب والدارسين عندما حد

وحدد منهجه فى البحث بالمنهج الديكارتى . فطه حسين فى تقديرى قد أخذ من النهج الديكارتى نقطة البداية الشكية فحسب . والمنهج الديكارتى يمتد بعد ذلك إلى عناصر ومستويات أخرى يغلب عليها طابع الخدس العقلى والاستدلال الذهنى التجريدى ، على حين أن منهج طه حسين - كما أشرنا من قبل بشكل سريع - يقوم على محاولة تحديد العلاقة السببية الموضوعية بين ظواهر الفكر والإبداع والسلوك وظواهر الواقع الاجتماعى الموضوعى ، جاعلا من ظواهر الواقع الموضوعى وحقائقه مرتكزا ومنطلقا لفهم وتفسير وقائع الفكر والإبداع والسلوك . وعلى هذا فما أخذه طه حسين من ديكارت هو نقطة البداية الإجرائية فحسب - كما سبق أن ذكرنا - أى الشك المنهجى فيما تلقنناه من معارف ، ومناهج سابقة . ولم يكن طه حسين يقصد بتبنيه للشك المنهجى الديكارتى تجاهل تراثنا الأدبى والفكرى والتاريخى عامة ، وإنما كان يقصد إعادة النظر فى هذا الموروث التراثى نفسه فى ضوء قوانين العقل وحقائق الواقع الموضوعى الاجتماعى .

إن طه حسين على حد تعبير المفكر والمناضل الشهيد حسين مروة " بعيد جدا عن فكرة إلغاء ما حفظه وعيننا من الأدب العربى وتاريخه ، أى إلغاء الأصول المكونة لواقع هذا التراث ، أى " تنظيف " وعيننا من هذه الأصول المكدسة فيه تاريخيا ، أو حذف هذا الواقع التاريخى الموضوعى حذفا كاملا من العالم العربى . (كما كانت البداية المنهجية للمذهب الديكارتى) (إضافة من جانبنا) وإنما الذى يريده ينحصر فى إنتاج معرفة جديدة معاصرة لهذا الواقع التاريخى الموضوعى متحررة من المعرفة السلفية له ، خاضعة لـ " مناهج البحث العلمى فقط " (١٠) . والحقيقة أن إنتاج معرفة علمية جديدة بالتراث القديم ، أو التهورن من شأنه أو ابتداع رؤية استدلالية فلسفية متعالية عليه منبثة عن حقائق الواقع الاجتماعى التاريخى .

وبعض الذين اختلفوا ويختلفون مع طه حسين ، لم يفقهوا حدود شك المنهجى الإجرائى ، ولم يتبينوا ما استهدفه منهجيا وعلميا من تطوير وتعميق وتحجير لمعارفنا الأدبية والفكرية والتاريخية والاجتماعية عامة ، بل وقفوا عند حدود بعض النتائج الجزئية ليصبوا عليها جام انفعالاتهم القومية المتزمتة ، أو لعناتهم الدينية المتعصبة .

ولعل دراسة طه حسين للفتنة الكبرى فى كتابيه " عثمان " و " على وينوه " أن تكون القمة التى بلغها منهجه عمقا وخصوبة . وطوال قراءة لهذين الكتابين تصادفنا بعض المفردات والتعابير التى تكاد أن تكون مفاتيح لأسرار منهجه . ومن أبرزها المفردات التالية : " طبيعة الأشياء ، طبيعة الحياة ، الأسباب والعلمل ، النتائج ، الوقت ، طبائع الأمم ، العقل ، حكم الظروف ، نظام الطبقات ، المجتمع ، الاقتصاد ، النظام الاجتماعى والاقتصادى ، الفئات الاجتماعية ، تلاؤم الظروف ، وكان لابد مما لم يكن له بد ، الأمر الذى لاشك فيه ، المصلحة ، ظاهرة طبيعية محتومة ، سلطان المال ، سلطان الدين " إلى غير ذلك .

وتكاد هذه المفردات والعبارات أن تشكل بالفعل النسيج المنطقى لخطابه التاريخى - الاجتماعى فى هذين الكتابين . فلنستأق فى الكتابين سردا تاريخيا لأحداث متتالية فى الزمان، وإنما نقرأ علاقات محتدمة متصارعة متفاعلة على المستوى الاجتماعى والاقتصادى

والنفسى ، الموضوعى والذاتى ، تتحول فيها الممكنات الواقعية إلى ضرورات تاريخية معبرة أو مجسدة لما يشبه القانون العام . لانقرأ تسلسلا تاريخيا لأحداث ، وإنما نقرأ أحداثا متشابكة متحركة فى اتجاهات شتى ، ونتبين فى تشابكها وتحركها العوامل والآليات والديناميات والقوى المختلفة التى تسهم فى تشكيل الظاهرة التاريخية المركبة . لانستبصر عاملا واحدا سواء كان موضوعيا ماديا ، أو ذاتيا نفسيا ، وإنما نستبصر بالعديد من العوامل المتفاعلة الموضوعية والذاتية ، المادية والمعنوية ، الواقعية والقيمية ، التى تسهم فى تشكيل الظاهرة التاريخية . لا تقف عند لحظة ، عند موضع ، عند قيمة ، بل تتحرك دائما فى مسافة مكانية متعددة الأنحاء ، وفى مسافة زمنية متعددة الاتجاهات ، وفى مسافات اجتماعية متصارعة الأسباب والمصالح ، وفى مسافات نفسية متعارضة الأهواء والمشاعر . ومن كل هذه المسافات المتشابكة المتصارعة المتفاعلة الممتدة يتشكل بناء تاريخى حى ينبض بالإمكان والضرورة معا . حقا ، إن الدين يلون الصراعات المحتمدة ويعسكرها إلى معسكرين . على أن كلا المعسكرين يتهم المعسكر الآخر بالكفر ، وكلاهما يحتكر لنفسه الإيمان الصحيح . ولهذا فإن جوهر الصراع ليس بين معسكر للمؤمنين وآخر للكفار ، وإنما بين مؤمنين ومؤمنين أى أنه صراع مصالح وسلطة وليس صراع عقائد ، وإن اتخذ مظهرا عقائديا .

فى مواجهة هذا كله ، نقرأ صاحب هذه القراءة التاريخية ، نقرأ قراءة طه حسين للتاريخ . فنلقاه دائما على رأس صفحات التاريخ وأحداثه ، يحلل ويعلل ، يفك ويربط ، يصور ويفسر ، ثم يتدخل كذلك ليحكم ويفصل ويقيم ونستمع إليه وهو يقول ، وأكاد أقطع ، وأقطع ، وأجزم ، واعتقد أنا ، وأكبر الظن ، وأظن ، والشئ الذى ليس فيه شك ، ولو قد ، ولو أن ، وكان من الممكن أن ، ولكن ظروف الحياة كانت أقوى ، إلى غير ذلك .

يستهل طه حسين الجزء الأول من الفتنة الكبرى حول " عثمان متصديا للمؤرخين القدامى قائلا : " إن كل هؤلاء .. يفكرون فى هذه القضية (يقصد الفتنة الناجمة عن مقتل عثمان) تفكيراً دينياً ، يصدرون فيه عن الإيمان ويبتغون به ما يبتغى المؤمن المحافظة على دينه ... وأنا أريد أن أنظر إلى هذه القضية ، نظرة خالصة مجردة لاتصدر عن عاطفة ولاهوى ، ولاتتأثر بإيمان أو دين (١١) ، وإنما نظرة المؤرخ الذى يجرد نفسه تحريدا كاملا من النزعات والعواطف والأهواء مهما تختلف مظاهرها ومصادرها وغاياتها " ويقول " وأنا أحاول أن أثبت لنفسي وأبين للناس الظروف التى دفعت أولئك وهؤلاء إلى الفتنة " والأمر كما يزوى كان " أجل من عثمان وعلى " . ر " أن غير عثمان لو ولى خلافة المسلمين فى تلك الظروف التى وليها فيها عثمان لتعرض لمثل ما تعرض له من ضروب المحن والفتن " . ولقد أثرت هذه الفتنة لا لأن عثمان كان الخليفة ، بل " لأن الوقت كان قد آن لتثور بعض هذه المشكلات من تلقاء نفسها ، وليثير الناس بعضها الآخر " (ص ٩) . ولكن ماذا كانت طبيعة هذه الظروف أو هذا الوقت ؟ هل الخلاف كان حول الدين والعقيدة . ويؤكد طه حسين : لا .. بل هى القضية الاجتماعية الاقتصادية . بل يزيد الأمر تأكيدا بتساؤله / لقد سخطت قريش أشد السخط وأعنفه على النبى ، ماذا ؟

ويجب : " لا أكاد أعتقد أنه لو دعاها إلى التوحيد دون أن يعرض للنظام الاجتماعى الاقتصادى ، ودون أن يسوى بين الحر والعبد ، بين الغنى والفقر ، بين القوى والضعيف ، دون أن يلغى ما ألقى من الربا ، دون أن يأخذ من الأغنياء ليرد على الفقراء ، أقول لو دعاهم النبى إلى التوحيد وحده ، ودن أن يس نظامهم الاجتماعى والاقتصادى لأجابه كثير منهم فى غير مشقة ولا جهد " (ص ١١) .

ثم يأخذ طه حسين بعد ذلك فى إبراز العوامل الاجتماعية والاقتصادية للفتنة . ولكن لعل أبرزها هذا الاقتراح الخطير الذى اقترحه عثمان وهو أن ينتقل إلى الناس فيؤمنهم حيث أقاموا من بلاد العرب . فلقد أدى هذا إلى كثرة النشاط المالى من بيع وشراء واقتراض . ولم يقتصر ذلك على الحجاز والعراق وإنما شمل البلاد العربية كلها من جهة والأقاليم المفتوحة من جهة أخرى . وهكذا قامت فى الإسلام الاقطاعات الكبيرة الضخمة والضيايع الواسعة العريضة وقام فيها العاملون من الرقيق والموالى والأحرار ، ونشأت من هذه الاسترقاقية الفارغة التى لاتعمل شيئا (ص ١٠٥) وبلغ نظام الطبقات غايته بحكم هذا الانقلاب ، فوجدت الاسترقاقية العليا ذات المولد والثراء الضخم والسلطان الواسع ، ووجدت طبقة البائسين الذين يعملون فى الأرض ويقومون على مرافق هؤلاء السادة ووجدت بين هاتين الطبقتين المتباعدتين طبقة متوسطة هى طبقة العامة من العرب ... وهذه الطبقة المتوسطة هى التى تنازعها الأغنياء ففرقوها شيعة وأحزابا (ص ١٠٩) فضلا عن هذا " كان عثمان يقطع القطن الكثرية فى الأمصار لبنى أمية . وقد دافع أهل السنة والمعتزلة - كما يقول طه حسين - عن هذا بأن عثمان إنما أقدم عليه استصلاحا لهذه الأرض . ورد الشيعة عليهم بأن عثمان نفسه لم يدافع عن نفسه هذا للدفاع " . ويعقب طه حسين على ذلك ساخرا " كان من الممكن أن يرد الشيعة أيضا بأن بنى أمية لم يكونوا اخصائيين من دون قريش فى استصلاح الأراضى ، وبأن قريش لم تكن اخصائية من دون العرب فى استثمار الضيايع ، وأن العرب لم يكونوا اخصائيين من دون سائر المسلمين فى إحياء الأرض بعد موتها " (ص ١٩٥) .

المهم أنه هكذا نشأت بسبب سياسة عثمان الملكية العقارية الضخمة فى الإسلام التى تستجيب على حد تعبیر طه حسين لطمع لا حد له ، ففتوسع فى ملك الأرض واستغلال الطبقة العاملة ثم ترى لنفسها من الامتياز ما ليس لها (ص ١٩٥) .

وكان هذا هو العامل الحاسم فى انفجار الثورة على عثمان . ولكن إلى أى مدى كانت تريد أن تذهب الثورة ؟

يقول طه حسين : " مادام عثمان قد ذهب إلى سياسة تنحرف عن سياسة عمر ... وأنشأ طبقة " الرأسماليين " فليس ما ينجع الثائرين من أن يكفوا عثمان وعماله عن هذه السياسة ، وإن اقتضى ذلك الانحراف عن سيرة عمر . وإذا لم يكن بد من السياسة التى تقوم على الأثرة لا الإيثار ، وتنحرف عن هذه الاشتراكية المعتدلة التى مضت عليها أمور المسلمين ، فلا أقل من أن يتحقق شئ من العدل فى هذه الأثرة ، ومن أن يكون رأس المال موقوفا على الذين اكتسبوه

بأيديهم وبذلوا في سبيله جهودهم ودمائهم . والمهم أن الثائرين أرادوا أن تكون " الرأسمالية " التي أحدثتها سياسة عثمان شاملة عادلة بمقدار ما يمكن أن تبلغ من الشمول والعدل (ص ١٩٦ - ١٩٧) .

ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، وبلغ الخصام غايته . وقتل عثمان رسالت دماء وأبيحت نفوس وأموال ، ذلك " أن ظروف الحياة - كما يقول طه حسين مقسرا - كانت أقوى منهم جميعا " (ص ٢٢٢) .

في هذه الصورة التي يعرضها لنا طه حسين لتلك المرحلة الأولى من الفتنة الكبرى نتبين حرصه على تتبع الأسباب والعلل في جذورها الاجتماعية والاقتصادية ، والمصلحية دون أن يغفل العوامل الذاتية والنفسية والقبلية ، وإن بدت الفاعلية الحاسمة في النهاية للأسباب الاجتماعية والاقتصادية . لم يخرج إذن عن السببية الاجتماعية التاريخية ، وإنما لم يقف فيها عند التفسير الميكانيكي .

على أننا نلاحظ كذلك أن هذا الجزء الأول من الفتنة الكبرى قد كتب بين يوليو وأغسطس عام ١٩٤٧ ، في مرحلة الانتفاضات الشعبية العديدة التي تفجرت آنذاك في مصر ضد حكومات الأقلية ، ضد الاحتلال البريطاني وهذا التعسف والاستبداد والفساد الملكي وضد الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتردية ، وكانت كتابة طه حسين لهذا الجزء الأول امتداداً على نحو مختلف لكتابات أخرى له في تلك المرحلة كانت القضايا الاجتماعية وخاصة قضايا الفقر والظلم محورا لها ، ومن أبرز هذه الكتابات كتاب " المذبذبون في الأرض " والوعد الحق .

ولهذا نستطيع القول بأن هذه المعالجة الاجتماعية الاقتصادية التي عالج بها طه حسين الفتنة الكبرى أيام عثمان لم تكن مجرد تحليل وتفسير وتقييم لماضي تاريخي بقدر ما كانت كذلك تحليلا وتفسيرا وتقييما لحاضر حي كان يعايشه .

وكذلك كان - في تقديري - شأن الجزء الثاني من الفتنة الكبرى الذي تعرض فيه طه حسين لمحنة " على وبنيه " . فلقد كتبه طه حسين في ظل معاشته لمحنة أخرى ، كتبه بين أغسطس عام ١٩٥٢ ومايو ١٩٥٣ ، أي بدأ كتابته بعد شهر واحد من قيام ثورة ٢٣ يوليو وأتمه خلال فترة الصراع الذي احتدم آنذاك تثبيتا للسلطة الجديدة .

ولم يكن منهجه في تحليل محنة " على وبنيه " يختلف في الجوهر عن تحليله لأسباب محنة " عثمان " برغم اختلاف العناصر والعوامل والملايسات .

لقد أخفق على في بسط خلافته على الأرض الإسلامية ، لم يخفق وحده ، وإنما أخفق معه نظام الخلافة كله . وظهر - كما يقول طه حسين - أن هذه الدولة الجديدة التي كان يرجي أن تكون نموذجا للون جديد من ألوان الحكم والسياسة والنظام لم تستطع إلا أن تسلك مسلك نظام الدولة من قبلها . فيقوم الحكم فيها على مثل ما كان يقوم عليه من قبل الأثرة والاستعلاء ونظام الطبقات ... بل لم يخفق على ونظام الخلافة وحدهما ، وإنما أخفقت معها الثورة التي قامت أيام

عثمان " (١٢) كانت الظروف التي أرادوا أن يقاوموها بشورتهم أقوى من أن تقاوم ... ويستطرد طه حسين قائلاً " ولكن كلمة الظروف هذه غامضة تحتاج إلى شيء من التوضيح . وأول هذه الظروف وأجبرها بالعناية والتفكير : الاقتصاد " . (ص ١٥٦) . كان كل شيء كما يقول طه حسين " يدل على أن سلطان الدين على النفوس لم يكن من القوة في المنزل التي كان فيها أيام عمر ، وعلى أن سلطان المال والسيوف كان قد استأثر بالقلوب والنفوس " (ص ١٦١) . كان على يريد خلافة ، وكان معاوية يريد ملكا . وكان عصر الخلافة قد انقضى وكان عصر الملك قد أطل (ص ١٦٥) وهكذا أصبح " على " غريبا في العصر الذي يعيش فيه .

وبرغم وحدة المنهج العقلاني الموضوعي القائم على تدارس العوامل الاجتماعية والاقتصادية في هذا الكتاب عن على وبنيه وفي الكتاب السابق عن عثمان ، فإننا نلاحظ في هذا الكتاب عن على وبنيه بروزاً أكثر للعوامل غير الاقتصادية ، مثل العوامل النفسية والقيمية والمعنوية عامة . فطه حسين يفسر مثلاً غلظة زياد ويشاعة معاملته لأهل العراق وخاصة بعد استلحاقه بمعاوية بقوله " وليس من شك أن يرجع ذلك ليس إلى حاجته وحاجة معاوية إلى ضبط العراق وحمل أهله على الطاعة فحسب ولكن إلى عقدة نفسية أدركته وأفسدت عليه أمره بعد الاستلحاق . فهو كان يعرف رأى المسلمين في نسبه الجديد ، وكان يعرف إنكارهم له واستهزاءهم به " (ص ٢١٢) .

وطه حسين يفسر حب الناس وتقجيدهم لعلى بعد مقتله تفسيراً يغلب عليه كذلك الطابع النفسي . " فلقد سامهم ولاة الأمويين الحسب فذكروا أيام على وندموا على ما فرطوا في جنبه وما قصروا في ذاته ، فدفعوا إلى ما دفعوا إليه من الغلو في حب على والاسراف في الهيام به والافتتان في تكبيره وتعظيمه . يرون في ذلك كله عزاء لما قدموا إليه من الإساءة إليه أثناء حياته " (ص ١٧٢) .

وفضلاً عن هذا كله نرى طه حسين في كتابه هذا يفسر بعض الظواهر بالنعرة القومية أو الشعبية ، بل يكاد أحياناً أن يعممها تفسيراً للفتنة كلها فيقول " فلم تكن الفتنة التي عرضنا لها في هذا الجزء وفي الجزء الذي سبقه من هذا الكتاب ، إلا صراعاً بين الطبيعة الإسلامية العربية ، وطبائع الأمم المغلوطة التي ظهر عليها الإسلام " (ص ٢٣٣) ولكنه لا يفصل في تحليل هذا النوع من الصراع ، مكتفياً بهذه الإشارة العامة .

وكان في معالجته لبعض الظواهر يخرج عن أحادية الاتجاه في التفسير السببي أو العلي ، مبيناً كيف أن عاملاً واحداً من العوامل قد يؤدي إلى نتيجتين متعارضتين : فالفتح - كما يقول - كان مصدر قوة ومصدر ضعف للدولة الجديدة في وقت واحد ... مصدر قوة لأنه جنى لها الكثير من المال ... وكان مصدر ضعف لأن المال أيقظ منافع كانت نائمة ونبه مآرب كانت غافلة " (ص ١٥٧) ويقول كذلك في موضع آخر : " كانت سياسة الحسين مقوية للشيعية ومضعفة لها في وقت واحد . كانت مضعفة لها لأنها جرت على كثرة من أنصار البيت محناً قاسية ، وكانت مقوية لها لأنها جعلت الشيعة مضطهدين أشد الاضطهاد وأقساه ، وليس شيء من سياسة الناس

يروج للأراء ويغري الناس باتباعها كالاضطهاد " (ص ١٩٦ - ١٩٧) .

خلاصة الأمر ، أن منهج طه حسين ، فى حدود ما عرضنا له من إنتاج - على الأقل - هو منهج عقلانى لا بالمعنى الديكارتى التأملى الخالص ، وإنما بمعنى يتجاوز هذا إلى تحديد علاقة الضرورة بين الظواهر الفكرية والإبداعية والسياسية ومركزاتها الاجتماعية والاقتصادية والموضوعية .

وقد بدأ هذا المنهج وقد تغلبت عليه الصرامة الآلية التى تفسر الظواهر الإنسانية المختلفة بالعوامل والأسباب الموضوعية أحادية الاتجاه ، مغفلاً إلى حد كبير العوامل الذاتية والمعنوية . ثم سرعان ما أخذ يتخفف من هذه الصرامة الآلية دون أن يتخلى عن جوهر رؤيته العلية الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية تفسيراً لمختلف هذه الظواهر . وأخذ يبرز دور العوامل والأسباب المختلفة ، الموضوعية والذاتية ، الاجتماعية والنفسية ، المادية والمعنوية ، وإن ظلت العوامل والأسباب الموضوعية - فى أغلب الأحيان - ذات الأثر الحاسم فى تفسير هذه الظواهر فى النهاية - وإن كنا نراه أحياناً يقف موقفاً أقرب إلى التسرية بين العوامل والأسباب المختلفة مما يفضى به إلى رؤية توفيقية أو انتقائية : كما نراه أحياناً أخرى يغلب التفسير النفسى الذاتى ، وخاصة فى بعض تطبيقاته الأدبية التى لم نعرض لها فى هذه الدراسة وإن كنا قد خصصنا لها فقرة فى دراسة سابقة (١٣) .

على أننا نتبين كذلك أن منهج دراسة طه حسين للتراث وللماضى التاريخى عامة ، لم يكن القصد منها مجرد دراسة لماض سلف ، بقدر ما كان يوظف أساساً توظيفاً مباشراً أو غير مباشر لتنفيذ قضايا الحاضر ، وتنمية روح العقلانية والموضوعية والنقد ، دفاعاً عن الحرية والعدل والخير والتقدم .

ولهذا ، كما سبق أن أشرنا فى دراسة سابقة كذلك (١٤) فإن منهج طه حسين العقلانى يتسم عامة بالطابع العلى ، الذى لا يقف عند حدود التأمل التجريدى ، وإنما هى عقلانية فاعلة ، تطل دائماً على الواقع ، بمحاولة الوعى الموضوعى وإرادة التغيير والتجديد .

ولعل كتابه العظيم " مستقبل الثقافة فى مصر " أن يجسد - بامتياز - هذا الامتزاج والتوحد بين فكره النظرى التجريدى وإرادة التغيير العملى الاجتماعى .

إن طه حسين - فى النهاية - هو ابن من أبرز أبناء التيار النهضوى العقلانى الليبرالى المستنير الذى سبق أن أشرت فى البداية إلى بعض أسمائه . ولعل طه حسين - فى غير مغالاة - قد جاوزهم جميعاً بفضل عقله الفعال ، ومشاركته الإيجابية فى قضايا أمته ، بالفكر والعمل ، كاتباً مفكراً ، وأستاذاً جامعياً ، وروائياً محرضاً ، وعميداً متحرراً ، ومستشاراً ثم وزيراً لوزارة المعارف (التعليم حالياً) يسعى من خلال منصبه إلى دعم استقلالنا السياسى والاقتصادى بالاستئثار التعليمية والثقافية ، وإشاعة العقلانية ومحبية العدل والحرية والتقدم ، وجعل التعليم والثقافة حقاً مشاعاً للناس كافة .

وما أحوجنا دائما أن نجد معرفتنا بهذا الصوت العقلاني الفعال الجسور صوت طه حسين ، وخاصة في هذه الأيام التي تتعرض فيها ثقافتنا لمحاولات ظلامية تسعى لإطفاء نور العقل ، وإزهاق روح العلم والموضوعية ، وتغييب قدراتنا على إدراك حقائق واقعنا القومي وتراثنا وحقائق عصرنا إلى التغيير والتجديد والتطلع .

إن المنهج العقلاني الذي خلفه لنا طه حسين ليس نهاية المطاف ، ليس الكلمة الأخيرة ، ولكنه شعلة ضوء تحتاج منا دائما إلى المزيد من التغذية والتنمية والتجاوز والتطوير بروح الجسارة ، والنقد والكشف والإبداع ، والعمل المثمر ، كي نزداد وضوحا واستنارة ووعيا بطريق المعرفة والحق ، والعدل والحرية والتقدم .

هوامش

- (١) حديث الأربعاء : جزء ١ . الطبعة ١٢ - المعارف ١٩٧٦ صفحة ١٤ - ١٥ .
- (٢) تجديد ذكرى أبي العلاء : طه حسين .. الطبعة الثالثة ، ١٩٣٧ . دار المعارف صفحة ٢٠ .
- (٣) المرجع السابق ، ص ١٦ .
- (٤) المرجع السابق ، ص ١٩ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ١٧ .
- (٦) المرجع السابق ، ص ١٨ .
- (٧) طه حسين : في الشعر الجاهلي - مكتبة دار الكتب المصرية ، عام ١٩٢٦ ص ١٤ .
- (٨) المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٩) المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (١٠) حسين مروءة : النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية - الطبعة الأولى - الجزء الأول ، دار الفارابي ١٩٧٨ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
- (١١) طه حسين : الفتنة الكبرى : عثمان : الطبعة العاشرة دار المعارف ، ١٩٨٤ صفحة ٤ .
- (١٢) طه حسين : الفتنة الكبرى ، على وينر : دار المعارف . الطبعة الحادية عشرة . صفحة ١٥٦ .
- (١٣) محمود أمين العالم : الجذور الفلسفية والإستعمارية للنقد الأدبي المعاصر (بحث قدم إلى المؤتمر الثاني للفلسفة العربية - عمان - الأردن .
- (١٤) طه حسين مفكرا .. طه حسين كما يعرفه كتاب عصره . دار الهلال - بدون تاريخ .

طه حسين

الحلم والواقع والمستقبل

١) كل حاضر هو امتداد لماضي وهو إرهاب مستقبلي. فالحاضر هو جسر الاتصال والانفصال معا، وأرض الصراع بين ثوابت ومتغيرات. على أنه قد يرين الماضي على الحاضر حتى يكاد يخنقه، وقد يلح المستقبل على «الماضي - الحاضر» فيملؤه بالتوتر والتأزم والصراع مغبيرا ومبشرا «بماض - مستقبل» جديد.

وفي حاضرننا الإنسانى الراهن، نكاد نعيش مرحلة من أخطر المراحل الفارقة فى تاريخنا الإنسانى كله. فمعاول المستقبل تضرب بعنف فى أرض هذا الحاضر، مبشرة بغرس إنسانى جديد. فريد. إلا أن الماضي ما يزال يتشبث بقلعه المفاهيمية والقيمية والمصلحية الجامدة، يقاوم بها كل محاولة للتجديد والتحديث والتقدم.

ولا تشذ بلادنا عن هذا الذى يحدث فى الحاضر الإنسانى الراهن. فلقد أصبحت بلاد العالم جميعا تعيش واقعا حضاريا مشتركا، تتشابه وتتداخل همومه ومشكلاته ومنجزاته وأحلامه، رغم تعدد قومياته، وتنوع خيرات الاجتماعية والثقافية.

وفى بلادنا يحتدم هذا الصراع بين دعاة التجديد والتحديث والتقدم، ودعاة الجمود والتشبث بالثوابت والمسلّمات والمطلقات، وإن اتخذ هذا الصراع أشكالا وأقنعة مختلفة.

على أن هذا الصراع يرجع - فى الحقيقة إلى أواخر القرن الثامن عشر، أى منذ بداية ما نطلق عليه اسم عصر النهضة. إلا أنه يزداد هذه الأيام حدة وشدة وضراوة، وذلك بسبب ما تعانيه بلادنا من تفاقم أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى وقت أخذت تزدهر فى حضارة العصر، ظواهر وخبرات جديدة باهرة فى مجالات التنمية والعلم والتكنولوجيا ومناهج التواصل والتقدم الإنسانى عامة.

ولهذا، فإننا لا نتجاوز الحقيقة إن قلنا إن أسئلة عصر النهضة ما تزال فى بلادنا تنتظر إجاباتها العملية رغم تغير الأوضاع والملابسات. لقد كان السؤال الرئيسى لعصر النهضة هو لماذا تقدم الغرب وتأخر العرب، وما السبيل كى تصبح لنا مكانتنا المستقلة والمتقدمة والفاعلة فى حضارة العصر ؟ ومنذ ذلك الحين، ورغم ما حققته مصر من تحديث وتقدم فى بنيتها الاجتماعية بشكل عام، فإن الفجوة ما تزال باقية، بل تزداد اتساعا بين واقع حضارة العصر وواقع بلادنا ،

* قدم هذا البحث إلى الندوة الأدبية التى نظمتها كلية الآداب بجامعة القاهرة بمناسبة العيد المئوى لعميد الأدب العربى د.

طه حسين فى المدة من ١١ إلى ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ .

بين احتياجاتنا التحديثية ومارساتنا السياسية والاجتماعية والثقافية المتخلفة عنها.

وفى عام ١٩٣٨ أى منذ أكثر من خمسين عاما، بادر طه حسين فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر» بصياغة أسئلة عصر النهضة صياغة متسقة وتحديد وتجديد إجابات عملية لها تتفق مع احتياجات بلادنا وملابسات العصر آنذاك. فالكتاب - فى الحقيقة - هو امتداد متطور لمشروع النهضة الذى أخذ يتكامل فى كتابات حسن العطار، ورفاعة الطهطاوى وخير الدين التونسي، واستمرارا فى كتابات الأفغانى وعبد الرحمن الكواكبي، وحسين المرصفى ولطفى السيد ومحمد عبيد وسلامة موسى وشبلى شميل وفرج انطون والمنصورى وإسماعيل مظهر وعلى عبد الرازق وغيرهم. بل أكاد أقول إن هذا الكتاب هو امتداد متطور لأرقى ما وصلت إليه عقلانية الفكر العربى الإسلامى عند المتكلمين عامة، وعند ابن خلدون بوجه خاص، هذا المفكر العقلانى العظيم الذى يعود إلينا مع عصر النهضة ليدعم بفكره توجهاتها ومناهجها، فتجد الطهطاوى يقوم بطبع مقدمته، وتنبئ آثاره الفكرية فى «أقوم المسالك» لخير الدين التونسي، وفى كتابات الأفغانى وشبلى شميل، ونجد محمد عبيد يقوم على تدريسه فى مواجهة الفكر السلفى المحافظ السائد، ويكون موضوع رسالة طه حسين للدكتوراه فى فرنسا، وما يزال حتى اليوم مصدرا من مصادر التنوير العقلانى فى الفكر العربى الحديث.

والحق، أن مشروع النهضة، لم يكن مجرد أثر من آثار الاحتكاك بالحضارة الأوروبية كما يقال - رغم الأهمية الكبرى لهذا الأثر - ولم يكن - كما يقول أحد المفكرين العرب المعاصرين - تعبيرا إيديولوجيا عن بنية اجتماعية غير البنية الاجتماعية العربية، هى البنية الغربية، بل إن هذا المشروع النهضوى تتعمق جذوره الموضوعية فى واقع مجتمعه المصرى العربى نفسه وتتجلى وتبرز معبرة عنه، بكل ما كان يحتدم فيه من مصالح وتوجهات وصراعات، كما تمتد جذوره الذاتية إلى استلهاهم نماذج إنسانية وعقلانية رفيعة من تراثنا العربى الإسلامى.

وكان طه حسين هو التعبير الإبداعى عن هذه الملاءمة الخصبة بين الأثر الحضارى الغربى، والضرورات الموضوعية للواقع الوطنى والاجتماعى، والاستلهاهم العميق للتراث.

لقد كان كتاب «مستقبل الثقافة فى مصر» هو التعبير الثقافى عن مشروع النهضة كما كان بنك مصر لطلعت حرب تعبيرا اقتصاديا مبكرا عن هذا المشروع كذلك.

ولكن ما كان للسلطة السياسية المهيمنة آنذاك أن تتيح لهذين التعبيرين الثقافى والاقتصادى أن يتحققا وأن يزدهرا. فلقد كانت هذه السلطة تقشل تحالفا بين الاحتلال البريطانى والسلطة الملكية وكبار ملاك الأراضى - ولهذا سرعان ما تعثر مشروع بنك مصر، وظل كتاب «مستقبل الثقافة فى مصر» - خلاصة مشروع النهضة - مشروعا معلقا، وإن استطاع أن يحقق تنويرا عقلانيا ليبراليا عاما فى مواجهة هذه السلطة.

إلا أن الأربعينات قد شهدت - على المستوى الشعبى - موجة عارمة من المعارضة والمقاومة السياسية والفكرية والثقافية لهذه السلطة السياسية المهيمنة، كانت فى الحقيقة ثمرة لهذا التنوير

العقلاني كما كانت الاختمار والتمهيد لما تحقق بعد ذلك من منجزات في ثورة يولية ١٩٥٢.

ونستطيع أن نقول - في غير مغالاة - إن مشروع عصر النهضة بشكل عام، وفي تجليه بشكل خاص في كتاب «مستقبل الثقافة في مصر» لطف حسين قد كاد الجانب الأكبر منه أن يتحقق - كسياسة رسمية - بفضل هذه الثورة وخاصة في فترة الستينات، ولكن جاءت السبعينات بانتكاس شامل لهذا المشروع بل للمشروع القومي لهذه الثورة عامة في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية - وهكذا نعود من جديد إلى ما يشبه نقطة البداية لمشروعنا النهضة المجهض، دون أن ننكر ما تركه من آثار تنويرية عامة في الفكر والإبداع عامة.

(٢) في نهاية كتاب «مستقبل الثقافة في مصر» يقول طه حسين «أرسل نفسي على سجيته في هذا الحلم الرائع الجميل، فأرى مصر وقد بذلت ما دعوته إلى بذله من جهد في تعهد ثقافتها بالعناية الخاصة والرعاية الصادقة، وأرى مصر قد ظفرت بما وعدتها الظفر به، فانجذب عنها الجهل وأظلم العلم والمعرفة وشملت الثقافة أهلها جميعا» (١).

وأتساءل بعد انقضاء أكثر من خمسين عاما على هذا الحلم الرائع الجميل، هل ما يزال هذا الحلم هو حلمنا كذلك وهل ما يزال مستقبل الثقافة الذي حلم به طه حسين هو المستقبل الذي ما يزال نحلم به ؟

وقد يكون من الواجب أولا أن نعود إلى هذا الحلم، لتبين حقيقته، حتى نتمكن من الإجابة على هذا السؤال. لن نخوض في التفاصيل التربوية والعلمية لهذا الحلم الثقافي، وإنما سنكتفي بتجديد بعض مفاهيمه وأسس المعرفة ومناهجه الأساسية. كما جاءت في كتاب «مستقبل الثقافة في مصر» بوجه خاص.

ونستطيع أن نحدد أبرز هذه المفاهيم والأسس والمناهج فيما يلي :

أولا : اتخاذ العقلانية منهجا للتحليل ورؤية شاملة للعالم. والعقلانية في الجوهر هي الاستناد إلى الترابط السببي في تفسير الظواهر المادية والاجتماعية والنفسية والفكرية والأدبية والفنية جميعا. ولا تقف العقلانية السببية ضد طه حسين عند رؤية أحادية، بل تسعى إلى تحديد مختلف العوامل الفاعلة في تحديد الظواهر. فقد يغلب العامل الاقتصادي أو النفسي أو الأخلاقي أو الدوقي أو العرقي، وقد يتراوح تأثير العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية، وقد تتداخل وتشابك جميعا في تشكيل الظاهرة (٢)، ولكن لا تخلو ظاهرة من أسباب وعلل وعوامل فاعلة متداخلة أو متوازنة، مما قد يوقع أحيانا في توفيقية أو انتقائية أو حتمية آلية. ويرتبط مفهوم العقلانية عند طه حسين ارتباطا حميما بمفهوم القانون العلمي.

ثانيا : سيادة الرؤية التاريخية للظواهر المختلفة، سواء كانت مادية أو اجتماعية أو فكرية أو أدبية أو فنية، فليس ثمة ظواهر مفاجئة، منقطعة منبثة، ساكنة معزولة، شاذة، بل هناك نسق تاريخي يوحدنا وينظمها ويضفي عليها طابع التغير والتطور أو التدهور والانتكاس، فضلا عن

طابع الاتصال والتفاعل والتداخل والقيمة النسبية. فلكل شئ جذوره وأصوله وانتسابه، وموقعه بالنسبة لكل شئ آخر أى علاقاته المتشابكة المتفاعلة المتحركة سلبا أو إيجابا فى الزمان.

على أن القول بالتاريخية والتغير والتطور عند طه حسين لا يتعارض مع القول بالأصول الثابتة (٣) والقواعد الراسخة، والروابط المطلقة. وقد يكون فى هذا تناقض منطقى شكلى أو رؤية ثنائية تجاورية. ولكنه فى الحقيقة تعبير عن جدل حى عنده بين الثابت والمتغير فالتغير والتطور قاعدة ثابتة عنده، والثوابت الجوهرية، تتغير أعراضها ويختلف تلوقها وتقييمها والحكم عليها باختلاف المكان والزمان والثقافات. فاللغة العربية مثلا أصل ثابت من أصول ثقافتنا، ولكنها بتغير وتتطور بتغير الحياة وتطورها.

ثالثا : هناك عقل إنسانى واحد، وهناك حضارة إنسانية كلية واحدة. على أنه برغم هذه الوحدة العقلية والحضارية، فهناك خصوصيات قومية وثقافية. فالحضارة الواحدة لا تلغى الخصوصيات المتنوعة، والخصوصيات المتنوعة لا تلغى الوحدة الحضارية. والنموذج الأكمل لهذه الحضارة الواحدة هو النموذج الغربي الذى تشكل من روافد حضارية مختلفة، يونانية، ورومانية، وعربية إسلامية وشرقية وإن تكاملت وانصهرت ونضجت جميعا فى عصرنا الراهن فى هذه الحضارة الغربية. ولا سبيل لتقدمنا بغير الأخذ بأسباب هذه الحضارة، والتفاعل معها على أساس من الندية بما يتلاءم مع احتياجاتنا وظروفنا. ليس فى هذا تغريب (٤) لنا - كما يزعم الزاعمين - بل هو تأكيد لخصوصيتنا وشخصيتنا القومية والثقافية المستقلة المتميزة وتعميق لمعرفتنا الحميمة بتراثنا العربى الإسلامى نفسه، وتنمية لها. وليس صحيحا الزعم القائل بمادية هذه الحضارة، بما يجعلها نقیضا لقيمتنا الروحية، بل هى - على حد تعبيره - «نتيجة للعقل، نتيجة للخيال، نتيجة الروح، نتيجة الروح الحى الذى يتصل بالعقل فيغذوه وينميه ويدفعه إلى التفكير ثم إلى الإنتاج ثم إلى استغلال الإنتاج» (٥).

رابعا : لا تحقيق للاستقلال السياسى والاقتصادى بغير الاستقلال العلمى والأدبى والفنى والثقافى عامة، ولا سبيل للإبداع الثقافى بغير توفير أكبر قدر من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام إنسانية الإنسان (٦) أى تأكيد البعد الذاتى كشرط حاسم فى كل جهد تنموى .

خامسا : التعليم كالماء والهواء ينبغى أن يتاح لكل مواطن، ولا بد من توجيهه وتخطيطه ارتفاعا به إلى احتياجات مجتمعتنا وحقات عصرنا وتأكيدا لوحدة شخصيتنا القومية المصرية والعربية والإنسانية على السواء.

سادسا : إن الدين الإسلامى بُعد أساسى من أبعاد ثقافتنا القومية، ويجب على رجال الدين العمل على الملاءمة مع التطور لا ممانعته ومعارضته، ويجب ألا يقوم خلاف بين المسلمين والأقباط فالاختلاف بينهما أشبه بالاختلاف بين النغمات الموسيقية، فهو اختلاف «لا يفسد وحدة اللحن وإنما يقويه ويزيحها بهجة وجمالا» «والكنيسة القبطية مجد مصرى قديم ومقوم

من مقومات الوطن المصرى، فلا بد أن يكون مجدها الحديث ملائما لمجدها القديم» (٧) على أن الدين شئ (٨) والسياسة شئ آخر، ولا ينبغي للدين أن يتدخل فى السياسة، «فنظام الحكم وتكون الدول، إنما يقوم على المنافع العملية».

سابعاً : الفكر هو ثمرة من ثمرات الواقع الموضوعى وهو كذلك فاعل فى الواقع ولا قيمة لفكر لا يفضى إلى فعل، ولا ينتج عملاً، فتغيير الحياة وتجديدها «لا يكون بالكلام الذى يقال عن إخلاص أو تكلف، وعن تفكير أو أندفاع، وإنما يكون بالعمل الذى ينقل الأشياء من طور إلى طور» (٩). ويكاد العمل المثمر أن يكون ركناً أساسياً للقيمة الثقافية بل الحياتية عند طه حسين.

هذه هى فى تقديرى أبرز المفاهيم والأسس التى تقوم عليها رؤية طه حسين الثقافية والاجتماعية والحضارية عامة. وهى - كما سبق أن ذكرنا - امتداد متطور لمشروع عصر النهضة فى إطار ظروف مصر فى أواخر الثلاثينات. وهى تعبير ناضج عن فلسفة الطبقة الرسطة المصرية الصاعدة المتطلعة إلى الاستقلال والحرية والتقدم - بعد حصول مصر على الاستقلال السياسى (الشكلى) بمعاهدة ١٩٣٦ - والمنطلقة للحاق السياسى والاقتصادى والثقافى بالليبرالية الغربية التى كانت تعدها النموذج الأكمل لحضارة العصر.

ولقد كان مشروع طه حسين الثقافى هذا، نقىضاً للثقافة الرسمية السائدة آنذاك، سواء فى مجال التعليم (الذى كان يسير على نهج دانلوب الإنجليزى) أو فى مجال الفكر المحافظ والسلفى، ولهذا ووجه هذا المشروع بمعارضة شديدة من جانب أصحاب الفكر المحافظ والسلفى بوجه خاص، وكانت التهمة التقليدية هى الإلحاد والتبعية للغرب والعداء للقيم العربية.

ونتناول مرة أخرى، ماذا تبقى أو ماذا تحقق من هذا «المشروع - الحلم» فى واقعنا الثقافى الراهن ؟

٣) هناك بعض الدراسات المسنحة للوضع الثقافى الراهن قامت بها بعض المؤسسات العلمية مثل مشروع الخطة الشاملة للثقافة العربية التى قامت بإعداده المنظمة العربية للتربية والعلوم وقامت بتشره عام ١٩٨٦، ومثل المسح الاجتماعى الشامل^(١٠) للمجتمع المصرى الذى يتضمن مجلده الرابع عشر مسحاً خاصاً بالأدب والفنون بين عامى ٥٢ - ١٩٨٨ والذى صدر عام ١٩٨٥، هذا إلى جانب العديد من الدراسات الخاصة بالثقافة والتعليم التى ظهرت طوال الخمسين سنة الماضية أى منذ ظهور كتاب «مستقبل الثقافة فى مصر» حتى اليوم. والخلاصة العامة التى تنتهى إليها هذه الدراسات جميعاً - على تنوعها - هى أنه ورغم الجهود والمنجزات الكبيرة التى بذلت وتحققت فى مجال التعليم والثقافة، ورغم ما صدر من إبداع فى مجال الفكر والأدب والفن، فما يزال الوضع الثقافى العربى على مستوى البنية الاجتماعية الشاملة - بالغ التخلف فما تزال الأمية تتراوح بين ٥٠٪ إلى ٧٠٪ فى العديد من البلاد العربية، وما يزال مستوى التعليم العام والجامعى متدنياً بل يزداد تدنياً عاماً بعد عام، وما يزال المستوى العام

للفكر والإبداع والثقافة هابطا بشكل عام. وبرغم ما شهدته سنوات الستينات من محاولات لنهوض تنمى عقلاني قومي شامل فى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، فقد عدنا هذه الأيام مع استشرأب سياسة الانفتاح الاقتصادى نعانى من سيادة القيم الاستهلاكية والفردية وروح التسطح والابتذال والتجارة حتى بالعلم داخل الجامعات نفسها، فضلا عن انتعاش الاتجاهات اللاعقلانية والسلفية المتعصبة، التى أخذت ترفع من جديد ذات الاتهامات القديمة بالكفر أو التغريب أو العداء للعروة لكل دعوة للتجديد والتحديث، باسم الخصوصية القومية تارة، أو الخصوصية الدينية تارة أخرى.

وقد لا يتسع المجال هنا، لعرض شامل تفصيلى لواقعنا الثقافى الراهن لتبين معالمه الأساسية. وحسبنا أن نقف وقفة سريعة عند الوضع الراهن فى مجال ثقافى واحد هو مجال الكتاب.

أذكر أنه فى عام ٦٦ - ١٩٦٧ وجدت نفسى مسئولاً عن دار نشر رسمية هى دار الكاتب العربى. فقلت لنفسى : فلنبدأ إذن بوضع خطة استراتيجية شاملة للنشر نغطى بها ما فى المكتبة العربية من ثغرات ونواقص. ورحت أتخيل المكتبة العربية كمكتبة خاصة بى، وأخذت أصنفها لأتبين ما فيها من ثغرات ونواقص لنملاها.

والحق، أننى بعد دراسة متأنية، تبينت أن المكتبة العربية ليست مكتبة تعانى من بعض ثغرات ونواقص، فى هذا الموضوع أو ذاك، بل وجدتها مكتبة فارغة أساسا من أمهات الكتب الأساسية فى مختلف مجالات الثقافة العربية والإنسانية عامة، وإن امتلأت فى بعض أركانها بكتب شتى متنوعة متفرعة، أى أن المكتبة العربية لا تعانى من ثغرات فى بنيتها الشاملة، بل تعانى هذه البنية من فراغ أساسى ! لست أنكر ما فى هذه المكتبة من آلاف الكتب المؤلفة والمترجمة والمحققة القيمة منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم. على أن الآلاف من كتب تراثنا القديم، ما تزال مخطوطة، وأغلب الأمهات من التراث الإنسانى فى الأدب والفلسفة والعلم بمختلف فروعها، لا أثر لها حتى اليوم فى مكتبتنا العربية سواء كانت تأليفا أو ترجمة.

إن المكتبة العربية حتى اليوم، هى اجتهادات متناثرة مشتقة لا تضمها وحدة متكاملة تعبر تعبيرا حقيقيا عن المسيرة الشاملة للثقافة الإنسانية.

ويتوضع كبير جلسنا فى هذه السنوات البعيدة لنخطط لمشروع كبير يجمع بين التأليف والترجمة والتحقيق، لبناء مكتبة حضارية عربية يمكن بها أن نحقق عصر تدوين جديد. ولكن جاءت محنة يونيو ١٩٦٧ وتوقف كل شئ.

وفى العام الماضى، أتيت لى أن أشارك فى ندوة حول السياسات المختلفة فى مصر، ومن بينها سياسة النشر. ولهذا وجدت من الضرورى أن أحدد مستوى ما بلغه النشر المصرى «على الأقل» تعبيراً عن الهوية الثقافية المصرية العربية من ناحية والمعرفة الإنسانية الشاملة من ناحية أخرى. ولم يكن أمامى من سبيل لتحديد ذلك إلا قوائم النشر. واكتفيت بقائمتين. القائمة

الأولى تعبر عن مجمل حركة النشر عامة خلال السنوات العشر الأخيرة، تمثلت فيما عرضته ٥٩ دار نشر مصرية فى معرض الكويت عام ١٩٨٧.

والقائمة الثانية قائمة صدرت عام ١٩٨٨ ترصد ما أصدرته الهيئة المصرية للكتاب خلال السنوات الأخيرة.

أما القائمة الأولى فتتضم ٧١٠٩ كتب قمت بتحليلها لآنتهى إلى النتيجة التالية :

٦٠٪ من هذه الكتب تتعلق بكتابات مختلفة فى الشئون الاجتماعية والإنسانية من سياسة واجتماع واقتصاد وقانون وتاريخ وفن وأدب. ٣٦٪ من هذه الكتب كتب دينية . ٤٪ كتب فى العلوم البحتة والتطبيقية.

وبدراسة كتب المجموعة الأولى تبين أنها كتب متناثرة لا تشكل وحدة متسقة ولا تضم أى كتاب من أمهات الكتب المؤلفة أو المترجمة أو المحققة فى هذه المجالات. وكذلك الأمر فى المجموعة الثانية التى يغلب عليها طابع التبسيط والتسطيح وكذلك المجموعة الثالثة التى يغلب عليها الجانب التكنولوجى المبسط على الجانب العلمى النظرى.

وقد يقال إن هذه قائمة تضم قوائم ٥٩ دار نشر أغلبيتها دور نشر خاصة تتطلع إلى الربح السريع، ومن التعسف أن نجد بين قوانينها ما يشكل تخطيطاً أو حتى سياسة نشرية عامة.

ولهذا ننتقل إلى القائمة الثانية، وهى قائمة كتب الهيئة المصرية للكتاب، وهى هيئة رسمية تدعمها الدولة. تحتوى هذه القائمة على ٢١٨١ كتاباً موزعة على النحو التالى :

الفرع	عدد الكتب	النسبة المئوية
المعارف العامة	٤٠	٨ و ١٪
الفلسفة	٥٩	٧ و ٢٪
الديانات	٩٢	٣ و ٤٪
(وإن وجدنا كتباً أخرى فى فروع الفلسفة والتاريخ والحضارة)		
العلوم الاجتماعية	٣١٣	٣ و ١٤٪
اللغات	٣٢	٤ و ١٪
العلوم البحتة	٥١	٣ و ٢٪
العلوم التطبيقية	٥٢	٤ و ٢٪
الفنون	١٠٩	٥٪
الأدب	٩٩٣	٥ و ٤٥٪
التاريخ والحضارة	٣٣٧	٥ و ١٥٪
كتب الأطفال	١٠٦	٨ و ٤٪

ونكتفى بإيراد بعض الملاحظات على بعض عناصر القائمة. ففي مجال الفلسفة مثلاً لا نجد

كتاباً من كتب الأصول إلا أربعة كتب مترجمة، من بينها اثنان سبق ترجمتهما منذ سنوات بعيدة هي مقال فى المنهج لديكارت والتطور الخلاق لبرجسون. ولا نعثر من كتب التراث الفلسفى إلا على كتاب واحد هو الشفاء لابن سينا وبعض رسائل فى المنطق. التصوف والفلسفة الإسلامية وقد احتلا مكاناً كبيراً فى النشر الفلسفى يكاد يبلغ ٥٢,٣ ٪ من جملة الكتب الفلسفية ولكن دون أن يشكل رؤية شاملة متنسقة للفلسفة العربية الإسلامية ولا نجد غير كتاب واحد فى فلسفة العلوم، وغير كتاب واحد فى الفلسفة السياسية. ولا نجد كتاباً واحداً فى الفكر العلمى العربى القديم.

وفى مجال العلوم البحتة نجد أن جميع الكتب التى عالجت موضوع الرياضيات لم تتعرض من قريب أو بعيد للرياضة الحديثة. أما فى مجال الفيزياء فيقلب على الكتب الطابع التبسيطى.

أما فى مجال اللغات فلا نجد كتاباً واحداً مترجماً أو كتاباً يتعرض للدراسات اللغوية الحديثة على أهميتها الشديدة فى عصرنا. وفى مجال الأدب نجد أن ٩٧,٨ ٪ من موضوعات الدراسة تقتصر على الدين الإسلامى، وما أندر أن نجد بينها كتاباً عميقاً، ولا نجد غير كتابين فقط عن الدين المسيحى، أحدهما يتحدث عن مواقف الكنيسة من الصهيونية والسلام. أما فى مجال العلوم الاجتماعية فلا نجد كتاباً واحداً من الأمهات فى هذه العلوم.

والخلاصة من قراءتنا لهذه القائمة نجملها فيما يلى :

١- أنه لا توجد فى بلادنا حتى اليوم خطة موضوعية للنشر على المستوى الرسمى. وليس المقصود بالخطة هنا القوائم التى تعدها المؤسسة وإنما المقصود هو الرؤية الشاملة المتسقة للثقافة والفكر والعلم والأدب والفن بشكل عام، استهدافاً للتنمية الثقافية والاجتماعية الشاملة.

٢ - ارتفاع نسبة النشر الأدبى على بقية فروع المعرفة إذ تصل إلى ٤٥,٥ ٪ من المنشور بل تصل فى الحقيقة إلى ٥٠,٥ ٪ مما يؤكد اختلالاً فى السياسة النشرية إن وجدت.

٣ - هناك اختفاء كامل لمؤلفات تتعلق بموضوعات وقضايا حارقة فى عصرنا مثل قضايا البيئة والتلوث والتنمية والقضايا السياسية الكبرى كقضية فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى والوحدات الإقليمية والوحدة القومية والأخطار النووية والسلام العالمى والثورة العلمية والتكنولوجية فضلاً عن التيارات الجديدة فى مجال الفلسفة واللغويات والعلوم الاجتماعية، هذا إلى جانب ضآلة الكتب الأمهات فى مختلف فروع الثقافة.

واستطيع أن أقول بأن هذه الملاحظات تكاد تنطبق على مختلف قوائم دور النشر المصرية، وأكاد أقول والعربية كذلك.

إن المكتبة العربية ليس لديها حتى اليوم القاعدة التى تشكل رؤية شاملة لمسيرة الثقافة العربية والإنسانية. إنها ما تزال تقف عند حدود معرفية هامشية وهى أقرب إلى القشور النظرية والتطبيقية، التى لا تصلح دعماً حقيقياً لتنمية اجتماعية وثقافية شاملة.

وأضيف إلى هذه الملاحظات المستمدة من قوائم النشر ملاحظة أخرى تستند إلى مقياس منظمة اليونسكو لتقييم الإنتاج النشرى عامة. يذهب هذا القياس إلى أنه فى البلاد المتقدمة فإن ٢٥٪ تكون للكتب المدرسية و٧٥٪ للكتب غير المدرسية - أما فى البلاد اثنامية فإن ٧٥٪ تكون للكتب المدرسية و١٥٪ للكتب غير المدرسية. أما فى مصر، فإن ٨٥٪ للكتب المدرسية و١٥٪ للكتب غير المدرسية ١

هذا هو الوضع النشرى فى مصر، الذى لا يكاد يضعنا على عتبة الأصالة بالمعنى التراثى كما يقال، ولا على عتبة المعاصرة بالمعنى التحديثى كما يقال أيضا. إنما نحن على هامش الثقافة التراثية والقومية والإنسانية على السواء.

على أن الأمر لا يقتصر على هذا القصور الكمى أو الكيفى فى مجال النشر. وإنما يمتد أيضا إلى ما يواجهه النشر من عقبات ذات طابع إدارى وتنظيمى.

فى الستينيات التزمت الدولة بتشجيع الكتاب وذلك بتوفير مستلزمات الطباعة وتيسير التصدير والاستيراد. وابتداء من السبعينات اختلف الوضع وتقلص دور الدولة فى دعم الكتاب وتوفير مستلزمات إنتاجه، بل عومل الكتاب باعتباره سلعة تخضع لقانون العرض والطلب، مما دفع إلى انتشار ورواج كتب الاستهلاك الرخيص والفكر المتدنى، كما دفع إلى ارتفاع التكلفة الطباعية للكتاب ارتفاعا شديدا وخاصة بالنسبة للورق والحامات الطباعية المختلفة. فضلا عن زيادة الأعباء المالية على التصدير والاستيراد وزيادة الإجراءات الرقابية على تصدير الكتاب. فهناك الرقابة العامة على الكتب المصدرة، وهناك إلى جانبها رقابة خاصة للأزهر على الكتب الإسلامية، فضلا عن العقوبات الإدارية والمالية التى تواجه إصدار المجلات الأدبية والفكرية والثقافية عامة.

هذا نموذج واحد ما تعانیه السياسة الثقافية فى مصر. أما النماذج الأخرى فى مجال التعليم العام والجامعى والمسرح والسينما والفيديو ووسائل الإعلام الجماهيرية من إذاعة وتليفزيون وصحافة، فتحتاج إلى دراسة لا تحتملها هذه العجالة.

والخلاصة، أنه لا توجد فى مصر، خطة للنشر، أو حتى مجرد سياسة موقوتة للنشر، مرتبطة بمشروع ثقافة عامة، لأنه لا توجد فى تقديرى خطة ثقافية عامة أو سياسة ثقافية عامة مرتبطة بخطة تنمية عامة. وهل يمكن فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى والتبعية للتقسيم الرأسمالى الدولى للعمل والخضوع لقرارات صندوق البنك الدولى أن تكون لنا خطة تنمية عامة، وبالتالي خطة أو حتى سياسة ثقافية ١٩

وهكذا فإن مشروع طه حسين الثقافى، الذى صدر منذ خمسين عاما، ما يزال يتطلع إلى مستقبله المصرى والعربى الذى لم يجرى بعد.

وأزعم أن هذا المشروع الثقافى فى كثير من مفاهيمه وأسمه - على الأقل - ما يزال دعوة صالحة معبرة عن احتياجاتنا الثقافية رغم تغير الظروف واختلاف الأوضاع الوطنية والقومية

والعالمية.. ولكن قد أحب أن أضيف :

٤ - إذا كان المستقبل يكمن ويتخلق في الحاضر، من أجل تخطيه وتجاوزه، فإنه لا مستقبل للثقافة بغير ثقافة مستقبلية مغايرة للثقافة السائدة.

- إن مستقبل الثقافة ليس أفقا زمنيا استشرفه من بعيد، بل هو إعمال ثقافي راهن، نقوم به لتغيير الحاضر وتشويره، وتشبيد ثقافة المستقبل في الحاضر الراهن نفسه.

إن ثقافتنا السائدة هي ثقافة اللاثقافة، هي ثقافة اغتراب الإنسان عن ذاته، عن قضايا وطنه، ومجتمعه وعصره وإنسانيته. إنها ثقافة الانفتاح على أسواق المتاجرة والمضاربة والربح السريع والمنع الرخيصة وتكديس الدولارات النفطية. إنها ثقافة التلقئ والتقليد البليد. ثقافة التسطح والتشتت والتمزق النفسى والاجتماعى والقومى والإنسانى. إنها ثقافة التسلية الفجة، والاستمتاع المبتذل. إنها ثقافة الغيبة فى مطلقات الماضى ومسلّماته، أو الضياع فى شطحات مستقبل هو ماضٍ معكوس.

وهى ثقافة السلطة، التى تسمى بها إلى طمس سلطة الثقافة.

وهى ثقافة الطبقات الحاكمة السائدة التى تسعى بثقافتها إلى تكريس سلطتها وإعادة إنتاج مصالحها المتعارضة مع مصالح الأغلبية الساحقة المسحوقة من الجماهير المنتجة.

- إن بعض ثقافتنا فى أفضل تجلياتها هى ثقافة نخبة متعالية فى محيط من الأميين المثقفين سلطويا. وهى عند بعض ممثليها جسر للسلطة أو وعظ سلطاني ركيك ومشاركة فى التغييب والتغريب وتكريس للأمر الواقع المتدنئ، بتبريره وتلوينه وتزيينه.

- والثقافة التى نشدها ليست ثقافة السلطة، ولا الثقافة المقصورة على النخبة، بل هى النوعى العقلانى التاريخى النقدي الشامل للقوى الحية الفاعلة المنتجة فى المجتمع كله، بحقائق وأقاعها وعصرها، هى الثقافة الشعبية والثقافة العاملة معا فى تنمية متبادلة متفاعلة لتشكيل ضمير اجتماعى إنسانى ثقافى واحد متنوع متطور.

إن الثقافة التى نشدها هى إنسانية العلاقات الاجتماعية وعدالتها وتفتحها المعرفى والديمقراطى على التجدد والإبداع فى مختلف مجالات الفعل والتعبير.

إن الثقافة التى نشدها ليست مجرد معرفة يلهصها كتاب أو فيلم أو مسرحية أو قانون علمى، بل هى اللقاء الحميم بين الفكر والواقع، من أجل تعمير الحياة وتغييرها وتجديدها. إن مشروعا كالسيد العالى هو مشروع ثقافى بامتياز بما حققه وعى العاملين فيه وإرادتهم من مصالح مجتمعية وخبرات إنسانية وتغيير لمجرى الحياة نحو مستقبل أفضل.

كل مشروع إنتاجى كبير هو مشروع ثقافى كبير أيضا إذا تحقق بالعلم والديمقراطية وإرادة منتجه وتعبيرا عن مصالحهم.

- لا مستقبل للثقافة، ولا ثقافة للمستقبل بغير تخطيط ثقافى علمى مدروس هو جزء من

خطة تنمية اقتصادية اجتماعية قومية شاملة. كل تنمية فهي مشروطة بعمق ثقافى معين، وكل ثقافة هي بعد من أبعاد تنمية معينة.

ولهذا نسأل : أى تنمية وأى ثقافة ؟ والثقافة التى نتطلع إليها غير مفصولة عما نتطلع إليه من تنمية شاملة تحقق لمجتمعاتنا الاستقلال والتقدم الاجتماعى والديمقراطية والتفتح الإنسانى.

- إن التخطيط الثقافى المرتبط بالتنمية لا يعنى أن تخضع الثقافة للمقتضيات الآتية المباشرة أو المتدرجة للتنمية. بل لا بد من الجمع بين هذه المقتضيات واستشراف آفاق التفتح والإبداع الثقافى التى لا حد لها..

على أن جرح الأمية ما يزال هو نقطة البداية الواجبة فى كل تخطيط آتى أو مطلق، لا نقطة البداية الزمنية، بل نقطة البداية المتزامنة مع مختلف خطوات التخطيط الثقافى الشامل.

- لا تنمية ثقافية فى ظل قمع أو قهر سياسى أو فكرى أو أدبى أو طبقي أو قومى. وإذا تحقق إبداع فى ظلهما وبرغمهما، فإنما هو إبداع أفراد أو إبداع نخبة. ما ننشده ليس هو الإبداع المنفرد المتميز النخبوى وحده على أهميته وقيمته، ما ننشده كذلك وأساسا هو الإبداع الاجتماعى الشامل الذى يتيح لكل فرد، ولكل مجموعة اجتماعية أن تسهم فيه، والذى سيفجر طاقات إبداعية أعمق وأرفع.

ليس ثمة امكانية لإبداع ثقافى اجتماعى بغير توفير الحقوق الأساسية للإنسان فى حرية التعبير والنقد والاجتهاد والاختلاف والمشاركة الفردية والجماعية فى صياغة الأهداف المصيرية لمجتمعه.

- إن ثقافتنا لها شخصيتها المصيرية المتميزة، ولها طابعها الإنسانى كذلك كما يقول عميدنا طه حسين. ولكنها قبل ذلك وبعد ذلك هي جزء من ثقافة عربية إسلامية شاملة لها جذورها وأصولها الممتدة فى الماضى التراثى والحاضر العربى الراهن. على أن تراثنا الثقافى ليس كعبة للتكريس والتقديس أو التوجه بحثا عن هوية أو محور إشارة مطلقة لتحديد سلم القيم، بل هو خبرة تاريخية عزيزة باقية، نتدارسها بكل ما اكتسبناه من خبرات ومناهج علمية مستحدثة، لنعرف أنحاءها المختلفة. فليس هناك وجه واحد لتراثنا القديم، بل هناك أكثر من وجه، وأكثر من اجتهاد وأكثر من خبرة، نتدارسها ونتعرف عليها بروح العقلانية والنقد، ونستلهمها فى مواصلة أفضل وسائل التنمية المتجددة والمبدعة لشخصيتنا الثقافية القومية الخاصة.

على أن القول بالخصوصية الثقافية القومية، وبالوحدة الثقافية العربية الشاملة، لا ينفى القول بالخصوصيات الثقافية العربية المتنوعة النابعة من الملباسات والخبرات الخاصة لكل بلد عربى. إن التنوع لا ينفى الوحدة والوحدة لا تلغى التنوع. واللغة العربية هي ملاط الوحدة الثقافية العربية، ومصدر خصب من مصادر إبداعها المشترك إلى جانب وحدة الأهداف والهجوم الاجتماعى والقومية المشتركة. ولا ينبغي أن يضعف من شأنها ومن فاعليتها التوحيدية والمعرفية الاحترام

الواجب والرعاية الواجبة والدروس والتطوير الواجبين للهجات والثقافات الشعبية المختلفة.

- إن خصوصيتنا الثقافية القومية ليست ملامح نهائية قاطعة ثابتة، وليست أقنوما معلقا جامدا، وليست حقيقة جوهرية مطلقة، بل هي مشروع مفتوح دائما على المستقبل، متغير متجدد بمقدار ما نضيف إليه من أعمال وقيم وخبرات ومنجزات وإبداع ليس هذا إلغاء للثوابت في خبراتنا التاريخية، الاجتماعية والثقافية، أو طمسا للامحنا الذاتية، ولكنها دعوة لتحريك ثوابتنا، ووضع مسلماتنا ومطلقاتنا موضع التساؤل، وإغناء ذاتنا بالتأمل العقلي والنقدي. فالانعكاف على الذات هو قتل للذات نفسها. ولا تحقيق للذات بغير التنمية والتطوير والتفتح والاعتناء بالخبرات الحية المختلفة واستشراف الجديد دائما تأملا وفعلًا وإبداعًا، لا على المستوى الفردي فحسب بل على المستوى الاجتماعي والمستوى القومى أساسا. إن خصوصيتنا باختصار تتحدد بمدى ما نحققه من إضافة متميزة مبدعة إلى ذاتنا وعصرنا.

- نحن نعيش حضارة واحدة - كما يقول المعلم طه حسين - ولا سبيل إلى العزلة عنها، أو التعالى عليها باسم الخصوصية القومية أو الدينية. إن سبيلنا للتنمية المتحضرة هو أن نكون قوة عارفة وراعية بها، ممتلكة لأسرارها، فاعلة مبدعة فيها.

إن الحضارة الراهنة ليست هي «الآخر» من حيث أنها حضارة. إن «الآخر» فيها بالنسبة إلينا هو الاستعمار والإمبريالية والصهيونية والرأسمالية الاحتكارية والعنصرية والفاشية والنازية والاستغلال والعدوان ومحاولات الاحتواء والسيطرة. أما من حيث هي حضارة، أى علم وعقلانية وإبداع تكنولوجى ومناهج بحث وفلسفة وأدب وفن وثقافة وهموم مشتركة وتطلع إلى الأمن والعدل والتقدم والسلام، فليست هي «الآخر»، بل هي بعد من أبعاد «الأنا» بل هي «الأنا» الواقع، و«الأنا» الممكن، بل «الأنا» الضرورى.

إن «الأنا» موجود فى هذا «الآخر» الحضارى واقعا تاريخيا وإمكانا وضرورة مستقبلية. والآخر موجود فى الأنا بما يضيفه إلى عصرنا من علم وفكر وفلسفة وتكنولوجيا وثقافة بشكل عام. ولهذا فلا تعارض بين الأنا والآخر من حيث جوهر الحضارة المعاصرة. وإن يكن هناك اختلاف وتنوع من حيث الطابع القومى الخاص داخل هذه الحضارة، ومن حيث حدود المشاركة فيها. ولكن هناك هذا التعارض بل الرافض والصراع مع «الآخر» الذى يستغل الحضارة للربح والاستغلال والعدوان والتسلط، وهو استغلال معاد ومدمر للحضارة نفسها.

لقد وقفت رؤية شيخنا طه حسين، هذه الرؤية الليبرالية، عند الجانب العقلانى الإنتاجى الإبداعى للحضارة الراهنة، ولم يعرض - بما يكفى وما ينبغى - لجانبها الاستغلالى العدوانى الاستعمارى، ووحد الغرب كله فى مقولة واحدة هي مقولة الحضارة. رغم ما فى الغرب من اختلاف وتعارض وتناقض وصراع بين قوى فكرية واجتماعية واقتصادية مختلفة، بين نظم رأسمالية وأخرى اشتراكية. على أن دعوة طه حسين لم تكن دعوة إلى تبعية، بل كانت في جوهرها دعوة إلى نهضة وتفتح وتقديم فيما اعتبره بشكل عام النموذج الحضارى الأمثل واقعيا.

وإذا كان طه حسين قد طمس الفروق والاختلافات فى الخبرة الحضارية الراهنة، مبرزا ومشددا على الجانب العقلانى العلمى المتقدم، فما أكثر كتابنا ومفكرينا الذين يطمسون هذه الظروف والاختلافات، مبرزين الجانب الاستغلالى العدوانى الاستعمارى وحده، طامسين ما فيها من جوانب عقلية وتقدمية، وما يحتدم داخلها من صراعات واختلافات هى كذلك جزء من صراعاتنا واختلافاتنا ومعنى من معانى جهودنا ونضالاتنا من أجل ثقافات قومية متفتحة متقدمة وحضارة إنسانية، أكثر أمنا وعدلا وسلاما.

هناك حضارة واحدة هى حضارتنا جميعا، تتفاعل فى داخلها أنوات قومية متعددة متنوعة متميزة، تغنى بتفاعلها وتعاونها بل وبصراعاتها هذه الحضارة نفسها.

وإذا كان هناك «آخر»، فهو «الآخر» بالنسبة لهذه الحضارة نفسها، وهو «آخر» معادٍ لهذه الحضارة كما هو معادٍ لنا بوجه خاص، بما يعرض له هذه الحضارة نفسها من تراجعات وانتكاسات وأخطار.

- إن الدعوة إلى العقلانية والعلم، قاعدة أساسية لحضارتنا المشتركة، لا تعنى ما توحى أحيانا كلمة العقلانية والعلم من تخطيط آلى مصمت خال من إنسانية الإنسان. ولهذا فهى لا تبرر بعض الاتجاهات الفكرية المعاصرة، التى تسعى للخروج على العقلانية، ومناقضة موضوعية العلم باسم إنسانية الإنسان، ودفاعا عنها. إن العقلانية والعلم لا ينفيان الطاقات الإنسانية الأخرى من تلقائية وعواطف ومشاعر وخيال وإبداع أدبى وفنى وفكرى عامة. وليس أدل على ذلك من قولنا بأن الثقافة هى بعد أساسى من أبعاد كل تنمية اقتصادية واجتماعية إن العقلانية والعلم منهجان موضوعيان كاشفان ومنظمان للخبرات والعلاقات الإنسانية، تعميقا للمعرفة، وتحقيقا للعدل، وضمانا للتنمية والتقدم وجهذا الإنسانى كله، هو أن يكونا ملكا مشاعا للناس جميعا، لا لفئة أو طبقة محدودة من الناس يوظفونها لخدمة مصالحهم الأنانية الاستغلالية الضيقة. هذا هو الضمان الأكبر لأنسنة العقلانية وأنسنة العلم. وهكذا، كما أن الإنسان يحتاج للعقلانية والعلم لتنظيم حياته وتطويرها فإن العقلانية والعلم تحتاج للإنسان لحسن توظيفه وتوجيهه.

- لم تبق لى إلا كلمة أخيرة أخشى أن تكون تكرارا لما سبق قوله..

إن تخلفنا الثقافى هو جزء من تخلفنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وإن أزمنا الثقافية هى تعبير عن أزمنا الهيكلية الشاملة.

ولهذا فلا مستقبل لثقافتنا العربية ولا ثقافة لمستقبلنا العربى، بغير تغيير وتجديد حاسم جلى للهياكل الأساسية لحياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا سبيل لمثل هذا التغيير الجذرى الحاسم بغير المشاركة الديمقراطية الواعية الفاعلة المنظمة للقوى الحية والمنتجة والمبدعة فى مجتمعنا المصرى ومجتمعاتنا العربية عامة.

وليس هناك بين هذين الأمرين أسبقية لأحدهما على الآخر إنما يتحقق المستقبل فى الحاضر

منذ اللحظة التي تبدأ فيها فعل التغيير.

هذا هو درس التاريخ البعيد والقريب. بل هو الدرس الذي تقدمه لنا اليوم الانتفاضة الفلسطينية المجيدة، التي لا تناضل فحسب من أجل إزاحة استعمار استيطاني بغرض عن أرضها، وإنما بنضالها هذا نفسه، تجدد حياتها، وتجدد ثقافتها وتصنع في حاضرها ثقافة المستقبل، تحية لهذا الدرس الذي تقدمه لنا الانتفاضة الفلسطينية وتحية للمعلم العميد طه حسين الذي كان وما يزال انتفاضة مبدعة ملهمة حية في حياتنا الثقافية.

الهوامش :

- (١) طه حسين : مستقبل الثقافة في مصر . ص ٣٩٦ - مطبعة المعارف ١٩٣٨.
- (٢) راجع في ذلك دراسته للفتنة الكبرى وخاصة الجزء الأول الخاصة بعثمان وكذلك دراسته للمتنبى.
- (٣) طه حسين : «ألوان». دار المعارف ١٩٥٢ ص ١٣.
- (٤) مستقبل الثقافة : المرجع السابق ص ٥٦ وص ٣٩٢.
- (٥) مستقبل الثقافة ص ٥٦ - ٥٧.
- (٦) طه حسين : مرآة الضمير الحديث طبعة أولى ١٩٤٩ - بيروت مستقبل الثقافة : (المرجع السابق) ص ٤٣.
- (٧) مستقبل الثقافة ص ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩.
- (٨) المرجع السابق : ص ٢١.
- (٩) طه حسين : مرآة الضمير الحديث مرجع سابق في : محمود أمين العالم : الإنسان موقف ص ٩١.
- (١٠) قام بهذا المسح المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

نقد الجابري

للعقل العربي

١ - مدخل :

لست أغالى إن قلت أن كتاب الدكتور محمد عابد الجابري " نقد العقل العربي " بجزئيه ، هو أهم وألمع ما صدر من دراسات حول نقد العقل العربي ، سواء من حيث الإحاطة والشمول والعمق والغوص فى مختلف الجوانب اللغوية والفقهية والكلامية والفلسفية فى تراثنا العربى القديم ، أو من حيث ما وصل إليه من نتائج جديدة باهرة حول وقائع هذا التراث العربى القديم ، مهما اختلفنا أو اتفقنا حولها ، أو من حيث ارتباط هذا العمل بمشروع ثقافى شامل يتطلع به الجابري إلى الإسهام فى تجديد الفكر والواقع القريبين تجديدا عقلانيا نقديا .

على أن الإشكالية الأساسية التى يثيرها هذا الكتاب القيم ، بل المشروع الجليل الذى يقدمه الجابري هو منهجه نفسه ، الذى يتمثل فى الإقتصار على التحليل المعرفى " الإبستمولوجى " فى نقده للعقل العربى بل وفى الدعوة إلى تجديده كذلك .

والحقيقة أن التحليل الإبستمولوجى الذى يتسلح به الجابري فى نقده للعقل العربى هو فضيلته الكبرى . فالتحليل الإبستمولوجى هو بغير شك إضافة غنية إلى مناهج البحث فى الفكر العربى المعاصر ، وهو فى استخدام الجابري له محاولة غير مسبوقه بهذا المستوى الرفيع من الإحاطة والعمق واللمعان . إلا أن هذه الفضيلة نفسها هى فى تقديرى نقطة التصور فى هذا العمل النقدي الكبير . فهذا التحليل الإبستمولوجى للفكر العربى لا يقوم فحسب مفصولا ومنبتا عن الجذور والأسس الاجتماعية والتاريخية لهذا الفكر ، وإنما يمتد هذا التحليل ليصبح سندا ومرتكزا لإصدار حكم عام قاطع على العقل العربى كله . إن التحليل الإبستمولوجى لوقائع الفكر عملية بالغة الأهمية بغير شك ، ولكن الإقتصار عليها ثم إصدار حكم شامل تأسيسا عليها وحدها ، يسقط هذا الحكم فيما يمكن أن نسميه بالنزعة الإبستمولوجية ، التى لاتفضى إلى قصور هذا الحكم عن الإحاطة بحقائق الواقع الثقافى والحياتى فحسب ، بل إلى قصور كذلك فى منهج تغيير هذا الواقع وتجديده ، بل إلى قصور فى الرؤية العقلانية النقدية عامة .

ولست أشك لحظة فى إدراك الجابري للعلاقة الحميمية والضرورية بين الأبنية الإبستمولوجية وركائزها الأيديولوجية والاجتماعية والتاريخية عامة بل هو يؤكد هذا بإشارات سريعة وعامة فى أكثر من موضع فى كتابه ، ولكنه فى نقده للعقل العربى فى هذا الكتاب يحرص على الفصل

* بحث قدم فى ندوة العقل العربى التى انعقدت فى تونس فى إطار المجلس القومى للثقافة .

المنهجى بينهما والإقتصار على البعد الإستمولوجى للعقل العربى ، مما يفضى إلى هذه النزعة الإستمولوجية . وأكاد أرى هذه النزعة تبرز كتيار مستحدث فى فكرنا العربى المعاصر ، أقول النزعة ولا أقول التحليل ، ولهذا فلعل مناقشة هذه النزعة عند الجابرى أن تكون فى الوقت نفسه مناقشة لهذه النزعة فى الفكر العربى المعاصر بشكل عام .

وإذا كنا نتعرض فى هذه الدراسة بالنقد لنقد الجابرى للعقل العربى ، فنحن فى الحقيقة ننطلق فى إطار دعوته نفسها إلى العقلانية النقدية . ولهذا فلن يكون نقدنا غير تهميش متواضع على متنه العظيم ، مهما كانت مساحة الاختلاف المنهجى بين المتن والهامش .

ولهذا يكون من الأوفق لهامشنا أن يواكب المتن فى بنيته ، أى يتحرك من الجزء الأول الخاص بتكوين بنية العقل العربى إلى الجزء الثانى الخاص ببنية هذا التكوين . ولن يكون - للأسف - تهميشا تفصيليا لمختلف ما قدمه الجابرى من تحليل وتفسير لنصوص العقل العربى التى قام بنقدها ، بل سيقصر على بعض ملاحظات منهجية عامة على المحاور الأساسية فى نقد الجابرى ، أرجو أن تكون تمهيدا لدراسة تفصيلية تحليلية للمتن نفسه .

ولهذا فمن الضرورى أن نبدأ فى تقديم خلاصة عامة لنقد الجابرى للعقل العربى فى تكونه وفى بنيته .

٢ - تكوين البنية :

يسأل الجابرى : كيف تكوّن العقل العربى ويوجب على سؤاله هذا بالجزء الأول من كتابه . وأسأل السؤال نفسه على نحو مختلف " كيف كون الجابرى ملامح العقل العربى ؟ فالصورة التى يقدمها الجابرى لتكوّن العقل العربى هى فى الحقيقة ثمرة تعريفات وتحديدات ومقدمات واستخلاصات وتعميمات معينة .

وهذا أمر طبيعى بالنسبة لكل مبحث ولكل باحث . ولكن يبقى السؤال عن مدى موضوعية هذه الثمرة الأخيرة لكل هذه العمليات الذهنية ، كما يبقى كذلك السؤال حول حدود وطبيعة هذه العمليات الذهنية نفسها . أو بتعبير آخر ، إننا نتنقل من نقد العقل المنقود إلى نقد العقل الناقد .

كيف عرف الجابرى العقل العربى عامة ؟ وكيف حدد معالم العقل العربى بوجه خاص ؟ إن مفهوم العقل الذى يدرسه ويحلله الجابرى بعيد كل البعد عن مفهوم " العقلية " التى تعنى حالة ذهنية فطرية وطبيعية وقارة تحكم نظرة الفرد والجماعة ، كما تحكم العوامل البيولوجية الموروثة سلوكها وتصرفاتها (١) . ومفهوم العقل عند الجابرى بعيد كل البعد كذلك عن المفهوم العرقى الضيق . فالعقل عنده هو جملة القواعد المستخلصة من موضوع ما ، أى الموضوع الذى يتعامل معه الإنسان (٢) . ولهذا تتعدد العقول بتعدد الموضوعات الخاصة . وتأسيسا على هذا فإن الموضوع الذى تعاملت معه الفعالية الذهنية لمفكرى الإسلام ، كما يقول الجابرى ، موضوع ذو خصائص مميزة تختلف عن خصائص الموضوع الذى تعاملت معه الفعالية الذهنية لمفكرى اليونان

أو فلاسفة أوروبا . وبالتالي فإن القواعد التي استخلصتها العقلية الإسلامية العاملة داخل الثقافة العربية الإسلامية ستكون مختلفة عن القواعد التي شكلت جوهر العقل اليوناني أو العقل الأوروبي (٣) . العقل إذن عند الجابري هو أداة للإنتاج النظري أو منظومة من قواعد النشاط الذهني مستخلصة من ثقافة خاصة ، وتتكون هذه الأداة أو المنظومة أو القواعد لاشعوريا خلال الممارسة الثقافية لتشكّل في النهاية النظام المعرفي لثقافة ما (٤) . ويحدد الجابري عصر التدوين كنقطة بداية لتكوين هذا النظام المعرفي للثقافة العربية الإسلامية . على أنها نقطة البداية ونقطة النهاية في الوقت نفسه . ذلك أن النظام المعرفي للثقافة العربية قد اكتمل تماما في مرحلة التدوين ، ولم يتغير منذ ذلك الوقت وما زال سائدا في ثقافتنا حتى يومنا هذا ومن هنا فإن النظام المعرفي أو البنية الذهنية الثابتة في الثقافة العربية كما تشكلت في عصر التدوين لا تزال الإطار المرجعي للعقل العربي حتى اليوم . وعلى هذا فهي ثقافة ذات زمن واحد ، زمن راكد يعيشه الإنسان العربي اليوم مثلما عاشه أجداده في القرون الماضية (٥) . ورغم هذا فإن الجابري لا ينكر أن هذه الثقافة ذات البنية المعرفية المحددة ، وذات الزمن الواحد الراكد ، تستند إلى ركائز وأسس أيديولوجية وسياسية . ولكنه يؤكد حرصه الدائم على توجيه الاهتمام إلى الجانب الإستمولوجي وحده ، أي إلى آلية التفكير وطريقة الإنتاج النظري في العلوم العربية (٦) ، مفصلا عن هذه الركائز والأسس ، فضلا عن أنه يقصر دراسته - كما يقول - على جانب الثقافة " العامة " دون الثقافة الشعبية .

والجزء الأول من " نقد العقل " هو محاولة لتحديد معالم هذه البنية المعرفية الثابتة ، وإثباتها إثباتا يرتفع بها - كما يقول - إلى " مستوى الحقيقة " التاريخية ، لا بل الحقيقة العلمية ، وسيكون ذلك بـ " التحليل الملموس للواقع الملموس " (٧) .

فما هي هذه المعالم التي تكون البنية المعرفية للعقل ، وكيف تكونت أولا ؟

يصنف الجابري مختلف المعارف والعلوم في الثقافة العربية الإسلامية في ثلاث مجموعات هي علوم البيان من فقه وكلام وبلاغة ويطلق عليها اسم " المعقول الديني " وآلياتها المعرفية هي قياس الغائب على الشاهد . والمجموعة الثانية هي مجموعة علوم العرفان وتضم التصوف والفكر الشيعي والفلسفة الاسماعيلية والتفسير الباطني للقرآن والفلسفة الإشراقية والكيمياء والتطبيب والسحر والظلمسات وعلم التنجيم . ويطلق الجابري على هذه العلوم اسم " اللامعقول العقلي " أي الذي ينسب إلى العقل لا إلى الدين أو " العقل المستحيل " ، وتقوم على نظام معرفي هو الكشف والتجاذب والوصال . أما المجموعة الثالثة فهي علوم البرهان التي تضم المنطق والرياضيات والطبيعيات بأنواعها المختلفة والإلهيات بل الميتافيزيقا . ويؤسسها نظام معرفي واحد يقوم على الملاحظة التجريبية والإستنتاج كمنهج ، ويطلق عليها الجابري " اسم المعقول العقلي " كرقية واستشراق (٨) .

أما علوم البيان فقد تشكلت دفعة واحدة هي مرحلة التدوين ، واستكمل البناء كله منذ هذه اللحظة الأولى فيسيويه والفرايدي وضعا أصول النحو واللغة ، والشافعي وضع أصول الفقه ،

والمعتزلة والأشاعرة وضعوا أسس الكلام . وهذه العلوم جميعا على تنوعها تقوم على منهج قياس الغائب على الشاهد ، ويتحقق بها إكتمال بناء الثقافة العربية ، بل بناء العقل العرسي كله ، مما اقضى إلى تجميد هذا العقل .

نفى مجال اللغة قام التدوين على أساسين : أساس قياسي نظري ، قلوب اللغة وحنطها ، ومصدر سماعي يعكس علما يدويا حسيا لاتاريخيا هو الذى صنع بلغته " العالم " العربى منذ ذلك الحين حتى اليوم (٩) . أما فى مجال الفقه ، فلقد قصر الجابرى تحليله على الجانب النظرى منه دون الجانب التطبيقى . ورأى فى هذا الفقه النظرى تأثرا بمنهج علماء اللغة والنحو . وكان الشافعى هو المشرع والمؤسس لأصول الفقه بل لأصول الفكر العربى كله مقيما هذا التأسيس على الربح القياسى بين الجزء والجزء ، وبين الفرع والأصل ، وأصبح النص معه هو السلطة المرجعية الأساسية للعقل العربى وفاعلياته (١٠) . ولقد تبنت جميع المذاهب الفقهية باستثناءات قليلة - كما يقول الجابرى - قواعد القياس الذى اتخذه الشافعى منهجا له (١١) .

وكان الأشعرى امتدادا للشافعى فى علم الكلام ، فقد أسس نظرية أهل السنة فى الخلافة مرتكزا على أصول الشافعى (١٢) . بل لا يجد الجابرى اختلافا بين مشروع المعتزلة ومشروع الشافعى " فالعقل هنا مع المعتزلة أو هناك ، الشافعى مجرد أداة .. فهو فى جميع الأحوال فى خدمة الكتاب والسنة وليس بديلا عنها " (١٣) والتعامل مع الأصول فى علم الكلام المعتزلى بنفس الآلية الذهنية التى يتم بها مع نفس الأصول فى الفقه ، إنها آلية رد الفرع إلى الأصل التى لا تختلف فى شئ - كما يقول الجابرى - بوصفها آلية ذهنية لا غير ، عن القياس ، قياس الفرع إلى الأصل ، أو الغائب المجهول على الحاضر المعلوم (١٤) .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالبلاغة فهى جميعا ترجع إلى التشبيه . والتشبيه كما يقول الجابرى يستهدف الانتقال بالمخاطب من المعقول إلى المحسوس مما يجعل منه قياسا يلحق فيه المجهول الغائب بالمعلن الشاهد عبر صفة شبه بينهما (١٥) أى هو نفسه القياس الذى يشكل آلية العقل المنتج للثقافة العربية فى النحو والفقه والكلام (١٦) .

هناك إذن آلية ذهنية واحدة ، قوامها قياس الغائب على الشاهد وربط الفرع بالأصل وهى التى تشكل طبيعة الفعل العقلى الذى يؤسس الإنتاج المعرفى فى علوم البيان جميعا .

أما علوم العرفان ، فهى لم تنشأ إنشاء فى عصر التدوين ، وإنما هى امتداد لا أكثر ولأقل لموروث قديم ، أو لبنيات عقائد وثقافات سابقة على الإسلام . ولقد أخذ هذا الموروث يتسرب إلى الثقافة العربية الإسلامية ، عند توقف الفتح السياسى والدينى الموجه إلى الخارج . تسرب هذا الموروث القديم ليحل محل الفتح الموجه إلى الخارج فى صورة فتح " مضاد " موجه إلى الداخل ، " فى شكل موروث فلسفى علمى (١٧) . تسرب هذا الموروث القديم إلى داخل ساحة المعقول الدينى معارضا إياه بلا معقوليته المتمثلة فى المعتقدات المجوسية والمناوية ومذاهب الصابئة والاسرائيليات ، التى أخذت تبرز فى الفكر الشيعى وما يرتبط به من تيارات باطنية

وفلسفات إشراقية . وقد أخذت هذه الأيديولوجيات الإسلامية - على حد تعبير الجابري - تتخذ موقف المعارضة للسلطة المركزية الى كانت تتمسك فى الغالب " بالمعقول " الدينى العربى البيانى كايديولوجية رسمية (١٨) . على أن هذا الموروث القديم ليس دخيلا وأجنبيا بل نجد أصوله وفصوله - كما يقول الجابري - فى الحياة الفكرية الجاهلية ، ولهذا فهو جزء من تاريخنا القومى . ولقد كان العقل المستقيل الذى تحمله الهرمسية أول ما انتقل إلى الثقافة العربية الإسلامية من عناصر الموروث القديم وذلك عبر الكيمياء والتنجيم للعلم السحرى الهرمسي اللاعقلانى والأفلاطونية المحدثة (١٩) . ثم أخذ هذا العقل المستقيل يتخذ مواقع له فى مختلف قطاعات الفكر العربى الإسلامى السننى (٢٠) رغم الاختلافات بينهما من حيث النظام المعرفى فى كل منهما . ولهذا لجأت الدولة العباسية فى عهد المأمون إلى السعى إلى تنصيب العقل فى الثقافة العربية الإسلامية ، وإقامة التحالف بينهما وبين المعقول الدينى " لصد الهجمات الفنوصية التى لم تكن تهدد العباسيين كدولة فحسب بل تهدد الفكر الدينى الرسمى بشقيه المعتزلى والأشعرى . بل أن هذا الخطر هو الذى أدى - كما يقول الجابري - إلى فرض المصالحة بين العرفان الصوفى والبيان العربى (٢١) .

أما المجموعة الثالثة من العلوم العربية فهى التى يطلق عليها الجابري اسم البرهان . وستجد بداية هذه المجموعة من العلوم وما تمثله من نظام معرفى برهانى فى المشرق عند الكندى وإلى حد كبير عند الفارابى ورغم تأثره بالأفلاطونية المحدثة إلا أن الإزدهار الحقيقى لهذا النظام المعرفى قد تحقق كما يلهم الجابري فى الأندلس والمغرب .

ولهذا فهو يعتبر هذه المرحلة من الإزدهار البرهانى فى الأندلس والمغرب زمنا ثقافيا عربيا آخر ، متواكبا مع الزمن الثقافى العربى فى المشرق . إنه زمن ثقافى عربى آخر لاختلافه المعرفى عن الزمن الثقافى المشرقى الذى كان يسود فيه البيان والعرفان .

لقد قامت الدولة الأموية فى الأندلس عام ١٣٩هـ ، وكان لها خصمان تاريخيان كما يقول الجابري : الخلافة العباسية والخلافة الفاطمية . وتقوم كل منهما على أيديولوجية مختلفة عن الأخرى . فالأولى سنية والثانية شيعية . ولهذا كان لابد من البحث عن أيديولوجية أخرى . وبما أن النظم المعرفية المتناقضة فى الثقافة العربية آنذاك كانت ثلاثة هى البيان والعرفان والبرهان ، وبما أنه ليس فى الإمكان إضافة نظام معرفى آخر ، فإن عملية التجاوز المطلوبة كان لابد أن يبحث لها عن طريق جديد فى التعامل مع هذه النظم المعرفية (٢٢) .

كانت ظاهرة ابن حزم ذات الطابع العقلانى النقدى على حد تعبير الجابري بمثابة إعلان نضالى للمشروع الأيديولوجى الذى يخترع فى الأندلس ليكون السلاح النظرى الذى تواجه به الدولة الأموية خصميهما التاريخيين : الفاطميين ، والعباسيين فى بغداد (٢٣) . أراد ابن حزم أن يؤسس البيان تأسيسا منطقيا يقينيا أى على البرهان . وكان خطاب ابن تومرت ودولته الموحدية التجسيد لهذا الزمن الثقافى البرهانى الجديد ، وكان يتمثل ذلك فى رفض مبدأ قياس الغائب على الشاهد ، وفى الدعوة إلى ترك التقليد والعودة إلى الأصول والاستناد إلى الاستدلال

المنطقى الارسططالى . كانت بداية جديدة - كما يقول الجابرى - للعقل العربى . بدأت باهن حزم وتواصلت فى الشاطىء وابن باجه وابن رشد وابن خلدون . ولكن ما أن اكتمل تأسيس هذه المرحلة الجديدة من الزمن الثقافى العربى التى كانت تتسم بنظام معرفى هو نظام " العقل العلقى " حتى أنطفأ شعاعها وأخذ يسود عصر الانحطاط واللاعقلانية ، أى استقالة العقل وانتصار العرفان .

وفى نهاية هذا الجزء الأول من نقد العقل العربى المكرس لتكوين هذا العقل ، يثير الجابرى قضيتين : الأولى هى : لماذا انتهى الأمر بالعقل البيانى العربى إلى هذه الوضعية . والجابرى لا ينكر أثر العوامل السياسية والاجتماعية ، ولكنه يكتفى بالإشارة العابرة إلى هذا - كما يشير كذلك إلى احتلال " العقل المستقيل " الهرمى لمواقع أساسية فى الثقافة العربية منذ عصر التدوين . ولكنه لا يكتفى بهذين الأمرين تفسيراً لظاهرة جمود العقل العربى وهزيمته فى معركة ضد العرفان وإنما يسعى إلى البحث عن سبب آخر داخل العقل البيانى نفسه (٢٤) . ويستعير الجابرى إجابته على هذا السؤال من الباحث الفرنسى " فيستوجير " فى دراسته للغنوصية وأسباب تراجع العقلانية اليونانية (٢٥) . لقد فسر استقالة العقل اليونانى باحتقار هذا العقل للتجربة وتعاليه عليها . والجابرى يفسر استقالة العقل العربى بهذا التفسير نفسه ، فالعقل البيانى العربى لم يكن يقبل بطبيعته التجربة - كما يقول - وكانت هذه نقطة ضعفه الأساسية والخطيرة . فالموضوع الذى تعامل معه ولا يزال الذى نشأ وتكون خلال التعامل معه ، هو النصوص " فإن ما يمكن استنباطه من قواعد تحكم النص اللغوى أو تشريعات تستقى من النص اللغوى ، محدود تماماً " (٢٦) وهذا ما حصل بالفعل فى مجال العلوم العربية الإسلامية التى انتهى كل شئ فيها فى مرحلة تأسيسها ، مرحلة عصر التدوين ... دائرة انغلقت إلى الأبد فأصبحت الحركة فيها حركة دائرية بالضرورة تكرس التكرار والرتابة وتلتهم ماتنتج . فصار الزمن فيها زمناً مكروراً معاداً ، زمناً ميتاً .

على أن الجابرى يستعير إجابة ثابتة من المستشرق " جيب " هى أن تقنين العقل العربى لم يأت نتيجة لتطور منتجاته بل بدأ " بتحديد مجال حركة العقل البيانى العربى وطريقة عمله ، كان ذلك فى اللغة والنحو والفقه والكلام .. إذن لم يكن فى إمكان العقل البيانى العربى أن يتقدم أكثر مما فعل .. اكتمل البناء .. فأصبح العقل البيانى العربى سجين هذا البناء الذى طوق نفسه ، فلم يكن من الركود مناص ولا من " التقليد " مفر " (٢٧) .

أما فيما يتعلق بعلوم البرهان ، فإنها كانت مرتبطة بالمنظومة الارسطية التى كانت - كما يقول الجابرى - قد اكتملت وانغلقت مع صاحبها ... وتحولت إلى منظومة ميتافيزيقية (٢٨) . وماكان يمكن الخروج عليها إلا بكسرها كما تم الأمر فى أوروبا ولم يتم فى الثقافة العربية الإسلامية .

أما المسألة الثانية التى أثارها الجابرى فى نهاية هذا الجزء الأول من كتابه فترتبط بالممارسة العلمية التجريبية فى الثقافة العربية .

إن الجابري يسجل ما حققته هذه الممارسة من نضج وتقدم ولكنه يسجل من ناحية أخرى أن هذه الممارسة العلمية بقيت طوال الوقت خارج مسرح الصراع فى الثقافة العربية الإسلامية ، وظلت على هامش النظم الفكرية والايديولوجية المتصارعة ، ولم يشارك العلم العربى فى تغذية العقل العربى ولا فى تحديد قوابله وفحص قبلياته ومسبقاته ، فبقى الزمن الثقافى العربى هو هو ممتداً على بساط واحد من عصر التدوين إلى عصر ابن خلدون ، وركد هذا الزمن وتخشب موجاته منذ عصر ابن خلدون إلى النهضة الحديثة الى لم تتحقق بعد (٢٩) .

وهكذا ينتهى الجابري إلى الإجابة على السؤال المستمر : لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ، يجيب الجابري على هذا السؤال إجابة إستيمولوجية خالصة قائلا : أن المسلمين تأخروا ... حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته ... فى حين بدأ الأوروبيون يتقدمون عندما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه . فالرأسمالية هى بنت العقل (٣٠) .

٣ - بنية التكوين :

لعلنا لاحظنا أننا عرضنا السابق لتكوين بنية العقل فى الجزء الأول من كتاب نقد العقل ، أننا كنا نعرض كذلك فى كثير من الأحيان للبنية المعرفية لهذا العقل المتكون ، إلا أننا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب المخصص لبنية العقل ، سيضع الجابري أيدينا على الآليات الدقيقة التى تحدد النظام المعرفى لمختلف مجاميع العلوم العربية الإسلامية . فى مجموعة علوم البيان ، من نحو وفقه وكلام وبلاغة ، يسجل الجابري منذ البداية ، وبعد قراءة لدلول العقل فى معجم لسان العرب ، أن الرؤية التى تركزها النظرة البنيانية للمعرفة هى رؤية الانفصال وليست رؤية الاتصال (٣١) . والمشكلة الإستيمولوجية الرئيسية التى أسست النظام المعرفى البيانى وأخذت تغذيه من عصر التدوين إلى اليوم هى مشكلة الزوج : اللفظ / المعنى (٣٢) وهى المشكلة التى سيطرت - كما يقول الجابري - على تفكير اللغويين وشغلت الفقهاء والمتكلمين وأسأثرت باهتمام البلاغيين والمشتغلين بالنقد . فى دراسات هؤلاء جميعا يتبين الجابري ميلا عاما واضحا للنظر إلى اللفظ والمعنى ككيانين منفصلين ، أو على الأقل كطرفين يتمتع كل منهما بنسبة واسعة من الاستعلاء على الآخر إن اللفظ العربى كما يقول يتمتع منذ البدء بكيان خاص به فى استقلال عن المعنى (٣٣) . ولهذا كانت الإشكالية الأساسية فى النظام المعرفى البيانى تدور حول محور واحد هو العلاقة بين اللفظ والمعنى ، كيف يمكن إقامتها وضبطها وما أنواعها (٣٤) . والجابري لا ينكر أن هناك من كان يقول بأن الألفاظ تدل على المعانى بذاتها . ولكن هذه النظرية الطبيعية رفضت - كما يقول - من الأغلبية الساحقة من اللغويين والمتكلمين والفقهاء (٣٥) . فالجملة الاسمية لا يتعلق الأمر فيها بحمل معنى من المعانى على موضوع ، بل يتعلق فقط بالأخبار عن اسم وقع الابتداء به فى الكلام (٣٦) . وفى علم أصول الفقه - كما يقول الجابري - يتجه النشاط ذهنى من اللفظ إلى المعنى ، كما هو الشأن فى علم النحو وعلم البلاغة . كانت النتيجة فى الفكر البيانى - كما أشرنا من قبل - هى الانتقال أولا من اللفظ والمعنى وبروز أهمية اللفظ والاهتمام بالجزئيات على حساب الكليات (٣٧) . وفى الصراع داخل علم الكلام حول

مسألة خلق القرآن تبلور حل وسط للمشكلة فى الفصل فى الخطاب بين المعانى التى تقرر فى النفس وبين الألفاظ باعتبارها حروفا تلفظ باللسان . (٣٨) المهم أن المشكلة التى كانت تشغل اهتمام العلوم البيانية هى إشكالية اللفظ والمعنى ولم يكن هناك اهتمام بعلاقة اللغة بالفكر ولا اهتمام بدور اللغة فى عملية التفكير (٣٩) لم يكونوا قادرين على الاهتمام بأولية التفكير على التعبير وأولية المعنى على اللفظ ، وكان ذلك بسبب انشغالهم بموضوعات هى نصوص ، وليست وقائع . ولهذا كذلك كان إقتصارهم على الانتقال من اللغة إلى الفكر ، من النص إلى معقول النص (٤٠) . أما فى الفقه فقد همشوا - كما يقول الجابرى - مقاصد الشريعة وأصبحت مقاصد اللغة هى المتحركة (٤١) ورهن الفقهاء التشريع بقيود العلاقة بين اللفظ والمعنى . وفى مجال البلاغة كانت السلطة للشكل (٤٢) .

ويعرض الجابرى لسمة أخرى للبنية البيانية هى اللامبينية أو التجويز ، مؤكدا أنه فى مجال علم الكلام لم يكن موقف المعتزلة مختلفا فى جوهره عن موقف الاشاعرة فى هذا الموضوع .

فهى عندهم ليست علاقة ضرورية بين الحوادث بل هى علاقة اقتران بينهما ، أما الفعل الناتج فهو فعل الله . الإطراد الذى نلاحظه فى الطبيعة هو عبارة عن " عادة " من عاداتنا نحن ، فى أن نتوقع حدوث الاحراق كلما مست النار الحطب (٤٣) . ويشير الجابرى إلى نفس هذا الاتجاه الانفصالى فى مفهوم الزمن عند كل من المعتزلة والاشاعرة تأسيسا على القول بنظرية الجوهر الفرد . فالزمن عندهما مؤلف من أجزاء صغيرة هى آنات منفصلة . ويقول الجابرى بامتداد هذا المفهوم الذرى للزمان فى رؤية النحاة والمؤرخين (٤٤) عامة (باستثناء ابن خلدون طبعا كما سيقول بعد ذلك) . على هذا فليس ثمة اختلاف بين المعتزلة والاشاعرة من الناحية الإستمولوجية وإنما الخلاف بينهما هو خلاف مذهبى ايديولوجى حول أسبقية العقل على ورود السمع عند المعتزلة والسمع دون قضية العقل عند الاشاعرة . ويقول الجابرى أن هذا الخلاف يؤسس مذهباً دينياً فى المسؤولية والجزاء وليس وجهة نظر فى المعرفة (٤٥) . وهكذا يميز الجابرى بين التوافق الإستمولوجى والاختلاف الايديولوجى . ويفسر الجابرى هذه الرؤية البيانية للعالم التى تقوم على الانفصال والتجويز بردها إلى سلطة اللغة العربية ، وإلى احتكام اللغة العربية إلى عالم الجزيرة العربية فى الجاهلية ، العالم الجغرافى ، والعالم القبلى ، والعالم الثقافى الفكرى . فالمبادئ التى تحكم الرؤية البيانية للعالم وفى مقدمتها مبدأ الانفصال ومبدأ التجويز تعود إلى أصل لها فى عالم العرب (٤٦) ويتكشف هذا الأصل فى " الطبيعة الرملية التى تقوم على الانفصال والتجاور - لا التجاوز أو التداخل - بين حياتها كما يتكشف فى العلاقة القبلية التى تتكون من مجموعة من الأفراد المنفردين . إن العلاقات فى المجتمع الرعوى هى علاقات انفصال ، وكذلك الأمر بالنسبة لبداً التجويز الذى تجده بدوره فى البيئة الصحراوية التى تقطعها التغيرات المفاجئة (٤٧) . كما سنجد الاستدلال البيانى كذلك - كما يقول الجابرى - فى الممارسة العقلية الجاهلية ، فبنية هذه الممارسة الإعرابية الجاهلية كانت التشبيه الذى يقوم على المقاربة بين طرفين (٤٨) ، لأن الرؤية التى تؤسسها المقاربة هى الانفصال .

ولهذا فإن وظيفة الاستدلال البياني تشبيها بلاغيا كان أو قياسا فقهيا أو كلاميا أو نحويا على المقاربة بين الأشياء ، وتقريب بعضها إلى بعض بهدف البيان والإظهار (٤٩) . بل إن أصل وفصول الاستدلال بالشاهد على الغائب نجدها - كما يقول الجابري - فى علوم العرب من نجامة وقيافة وفراسة وكهانة ، وهى البية ذهنية تقوم على الاستدلال بالأثر والامارة (٥٠) . وهو ليس تعبيرا عن مبدأ السببية . لأن الاستدلال السببى هو استدلال بعلة على معلول أو معلول على علة ، أما الامارات فكل ماتفيده هو أن الغائب كان حاضرا نوعا من الحضور أو أنه سوف يحضر (٥١) . ولهذا يحكم عالم الإعرابى مبدأ الانفصال والتجويز والمقاربة ، وهو المبدأ الذى يحكم عالمنا القائم على لغة هذا الاعرابى ، وعالمه بالتالى ، كما يقول الجابري .

أما العرفان العلقى فهو نقيض البيان . فبعض العلوم السحرية تقوم على نقيض مبدأ التجويز ، إذ تقوم على مبدأ الحتمية الكونية (٥٢) . والمادة المعرفية للعرفان تنتهى إلى الموروث العرفانى القديم السابق على الإسلام والهرمسي خاصة كما سبق أن ذكرنا . وإذا حررنا العرفان الشيعى والاثنى عشرى والإسماعيلى من مضمونه السياسى وجردنا العرفان الصوفى من الشكل البيانى الذى ارتداه ... لوجدنا أنها جميعا هى هى الموروث العرفانى القديم . فما من فكرة - كما يقول الجابري - يدعى العرفانيون أنهم حصلوا عليها عن طريق الكشف إلا ونجد أصلها مباشرا أو غير مباشر فى الموروث العرفانى السابق ، وهنا يصدق المثل القائل - كما يقول الجابري - لاجديد تحت الشمس مائة فى المائة (٥٣) . ويقول الجابري أن الكشف ليس إلا عملية ذهنية معروفة تقوم على المماثلة . والكشف المعرفى هو أدنى درجات الفعالية العقلية إن الرؤية السحرية هى المضمون الأول والأخير للعرفان كموقف والعرفان كنظرية ، إنها الرؤية السحرية للعالم التى تكرسها الأسطورة ، والتى تفنى بالعارف إلى تأليه ذاته (٥٤) .

فإذا انتقلنا إلى علوم البرهان ، وجدنا أنها تعتمد على قوى الإنسان الطبيعية وحدها دون غيرها - كما يقول الجابري - (من حس وتجربة ومحاكمة عقلية) فى اكتساب معرفة بالكون ككل وكأجزاء ، لا بل لتشديد رؤية للعالم يكون فيها من التماسك والانسجام ما يلبى طمىح العقل إلى إضفاء الوحدة والنظام على شتات الظواهر ويرضى نزوعه الملح والدائم إلى طلب اليقين (٥٥) .

وتعتمد هذه العلوم البرهانية على منهج أرسطو وتوظف جهازه المفاهيمى والهيكلى العام للرؤية التى شيد بها عن العالم ، عن الكون والإنسان والله (٥٦) . إلا أن هذا المنهج البرهانى تحول فى المشرق إلى مجرد آلية ذهنية شكلية يراد منها أن تحل محل آلية ذهنية شكلية هى الأخرى ، آلية الاستدلال بالشاهد على الغائب ، مما أفقده وظيفته الأصلية التى أرادها له أرسطو ، وظيفه التحليل والبرهان وهذا ماحدث بوجه خاص فى فلسفة ابن سينا التلغيفية كما يذهب الجابري ، التى تحقق فيها تداخل تلغيفى بين العرفان والبرهان (٥٧) . إلا أن البرهان وجد نقطة انطلاق جديدة له فى الاندلس والمغرب . وقد تجلّى فيما يسميه الجابري بالنقد التجاوزى أو العقلانية النقدية فى ظاهرة ابن حزم . وابن حزم يبطل القياس البيانى لأنه يقوم

كما يقول على قياس أشياء على أشياء من أنواع مختلفة ولكنه لا يبطله على إطلاقه وإنما يقول بجوازه بين أفراد النوع الواحد (٥٨) . ويقوم البرهان في امتداده بين ذلك في الاندلس والمغرب على تأكيد القياس الجامع والاستقراء والسببية ومقاصد الشريعة والنظرة التاريخية .

ويختتم الجابري هذا الجزء الثاني من نقده للعقل العربي بتأكيد على أن سلطات ثلاث رئيسية هي التي تشكل بنية العقل العربي : هي سلطة اللفظ وسلطة الأصل التي يستند إليها قياس الغائب على الشاهد وسلطة التجويز . فالعقل العربي - كما يقول - " يتعامل مع الألفاظ أكثر مما يتعامل مع المفاهيم ، ولا يتعامل إلا انطلاقاً من أصل أو يتوجيه من أى سند سلفي ، هذا إلى جانب أن آلية هذا العقل في تحصيل المعرفة (ولانقول إنتاجها) هي المقاربة (أو القياس البياني) والماثلة (القياس العرفاني) . والعقل في كل هذا يعتمد التجويز كمبدأ ، وكقانون عام يؤسس منهجه في التفكير ورؤيته للعالم (٥٩) . هذه السلطات الثلاث هي ذاتها التي تشكل بنية النظم المعرفية في الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة (٦٠) وهنا يتساءل الجابري منتقلاً من نقده للعقل العربي عامة إلى التساؤل العملي عن سبيل التغيير والتجديد في بنية العقل العربي وتأسيس بنية أخرى . وهو يؤكد أن هذا لن يتحقق إلا بالممارسة ، الممارسة العقلانية في شئون الفكر والحياة ، ولكن في مقدمة ذلك ممارسة العقلانية النقدية على التراث (٦١) . مرة أخرى ما السبيل للتغيير والتجديد في بنية العقل العربي ؟ ويجيب الجابري : لا بداية من الصفر وإنما من داخل التراث نفسه " لا بد من الانتظام في عمل سابق ، أعنى في التراث " ثم يؤكد أن ماتبقى من تراثنا الفكري الاجتهادي قابلاً لأن ننظم فيه في عملية التجديد والتحديث المطلوبة هي تلك الجوانب التي أبرزناها في المشروع الثقافي الأندلسي (٦٢) فهذا - كما يقول الجابري - يتحرر العقل العربي من ذلك التصور الذي يربط بين التجويز وبين اللاعقل والعبث المخيف وبين العقيدة الدينية نفسها ... ويصبح القول بارتباط المسببات بأسبابها ارتباطاً ضرورياً جزءاً من العقيدة الدينية " (٦٣) .

هذه باختصار شديد الملامح الرئيسية العامة لنقد الجابري للعقل العربي في تكوينه وفي بنيته . ويبقى بعد ذلك تهميش ببعض الملاحظات ذات الطابع المنهجي العام . بل اعترف أنها ذات طابع سجالى كذلك في معظمها ولا تغنى عن التحليل والدراسة التفصيلية لتأثير الجابري . ولكن حسبي أن تكون هذه الملاحظات المنهجية خطوة تمهيدية لذلك التحليل ولتلك الدراسة التي أرجو أن أقوم بها في المستقبل .

على هامش المتن الجابري أسوق هذه الملاحظات المنهجية متدرجاً بها من تكوين العقل إلى بنيته :

١ - لاشك أن الفصل بين التحليل الإيستمولوجي والدلالة الموضوعية والمضمونية فصل مشروع بل ونافع منهجياً ، ولكن بشرط ألا نستخلص من التحليل الإيستمولوجي وحده حكماً شاملاً على الموضوع المدروس وخاصة إذا كان هو العقل البشري . على أن هذا هو ما فعله الجابري في نقده للعقل العربي فلقد اقتصر على التحليل الإيستمولوجي لكنه استند إلى هذا

التحليل وحده لتعميم الحكم على العقل العربى عامة . على أنه فى أكثر من موضع خلط بين التحليل الاستمولوجى والتفسير والتقييم الموضوعى والايديولوجى مما يؤكد إدراكه لقصور الاكتفاء بالتحليل الاستمولوجى . ففى حديثه مثلاً عن العلاقة بين العرفان الشيعى والعرفان الصوفى لجده يقول " ليس ثمة شك فى اشتراك العرفان الشيعى والعرفان الصوفى فى أصل واحد هو الهرمسية ولذلك فالتمييز بينهما من الناحية الاستمولوجية لا معنى له . ولكن التمييز بينهما يصبح ضرورياً ، إذا نظرنا إلى الوظيفة الايديولوجية السياسية التى كانت لكل منهما داخل الحياة (٦٤) العربية " ومعنى هذا أن التحديد الاستمولوجى لفكر أو لمذهب لا يمكن وحده أن يفسر لنا وظيفته أو دلالاته الاجتماعية والايديولوجية - وتأسيساً على هذا يمكن أن يقوم توافق استمولوجى وتناقض سياسى ايديولوجى ، كما يقول الجابرى - فى موضع آخر عندما أشار إلى ما اعتبره مفارقة خطيرة فى التجربة الحضارية العربية التى تتمثل فى التناقض بين المضمون الايديولوجى والأساس الاستمولوجى بين المعارضة الشيعية ودولة الخلافة السنية ، أى التناقض بين الطابع الثورى النقدى على حد قوله للأهداف الشيعية والطابع اللاعقلانى للاستمولوجيا الشيعية ، على حين كانت الدولة السنية محافظة على مستوى الأهداف ، وثورية (أى عقلانية) كما يقول على مستوى الايديولوجيا أعنى ما يؤسسها معرفياً (٦٥) . وليس يعنينا هنا مناقشة هذا التناقض - رغم اختلافنا معه - الذى يفترضه بين ما يسميه بالطابع الثورى فى الأهداف والطابع اللاعقلانى فى الأساس الاستمولوجى وإن ما يعنينا فى هذه المسألة هو أن التحليل الاستمولوجى وحده غير كاف لتفسير الظواهر الفكرية . فليس من سبيل مثلاً لتفسير أو لتقييم الحركة الصوفية فى بعض مواقفها العملية ، وفى علاقتها مثلاً بالأصناف وجماعات الحرفيين أو تقييم حركة مثل القرامطة بالاعتصار على إبراز نظامها المعرفى اللاعقلانى . والغريب أن الجابرى كان يخرج فى بعض الأحيان عن حدوده الاستمولوجية تفسيرا لبعض الظواهر مثل تفسيره للصراع بين أهل السنة والشيعية بالعوامل السياسية ، على حين أنه كان يغيب هذه العوامل فى بعض الظواهر الأخرى مقتصرًا على العامل الاستمولوجى ، وذلك مثلاً حين يفسر الخلاف بين أهل السنة والمتصوفة بأنه كان مجرد خلاف معرفى . كأنما العلاج على سبيل المثال شق لأسباب معرفية استمولوجية خالصة ؟! ولاشك أن التحليل الاستمولوجى بلا عقلانية الفكر الهرمسي والفيثاغورسى عامة لا يمكن أن يفسر الدور الكبير الذى أداه هذا العقل فى العلوم الرياضية والكيميائية . على أن خلاصة هذه الملاحظة المنهجية الأولى أن التحليل الاستمولوجى وحده غير كاف - رغم أهميته - فى إضاءة وتفسير وتقييم الظواهر العقلية والمذهبية ، ناهيك عن اتخاذها أساساً للحكم العام على العقل العربى .

٢ - يقول الجابرى أنه يتبنى فى نقده للعقل العربى منهج التحليل الملموس للواقع الملموس . والحقيقة أن تحليله كما رأينا هو تحليل استمولوجى للنصوص " العالمية " والنصوص " العامة " قد تكون ملموسة ولكنها ليست هى الواقع عامة ، وليست هى كل الواقع الثقافى أو تمثل التجلى الفعلى للعقل ؛ فنصوص الواقع أكبر وأشمل وأعقق دلالة من النصوص " العامة " وقد يقال أن نقد الفكر النظرى هو ضرورة منهجية تسبق دراسة الفكر العملى . وإذا صح هذا وهو

ليس صحيحا على اطلاقه ، فـنـمـوذج " كانط . " له دلالة الخاصة ، فإن الفكر العـمـلى قد يكون مصدرا بالغ الغنى لتحديد معالم الفكر النظرى نفسه ، ولكن إذا صح أن نبدأ منهجيا بالعقل النظرى ، فليس من الجائز على الأقل اتخاذ نتائج تحليل " النصوص العالمة " وحدها ، أساسا لتعميم الحكم على مجمل العقل العربى ، العقل العالم ، والعقل الشعبى ، والعقل العلمى ، والعقل العلمى . والأبحاث الاستمولوجية التى استفاد منها الجابرى منهجيا مثل ابحاث بياجيه وفوكو لا تـفـت عند حدود النصوص الثقافية المجردة ، بل تغوص أساسا فى تفاصيل التجليات والممارسات العملية والمادية لاستخلاص نتائجها الاستمولوجية . فضلا عن هذا ، فإن نصوص الثقافة " العالمة " نفسها فى هذه الدراسة الاستمولوجية لا تستوعب نصوصا " عالمة " أخرى على جانب خطير من الأهمية . ففى مجال الفقه نفسه ، اقتصر الجابرى على الفقه النظرى دون الفقه التطبيقى الذى هو رغم طابعه التطبيقى لا يمكن فصله عن الفقه النظرى ، بل هو مصدر من مصادر محاكماته الذهنية . والفقه التطبيقى كما نعرف من أغنى المصادر وأخصبها فى معرفة حقيقة الفاعلية الذهنية فى موضوع ما . والفقه التطبيقى حوار ذهنى إشكالى بين النص الثابت ووقائع الحياة المتجددة . وما أخطر ما يمتلى به من صراعات واجتهادات مختلفة متنوعة ، وما أخطر كذلك ما يفضى إلى نتائج نظرية مستمدة من واقع الخبرة والضرورة الحياتية .

على أن الاقتصار على الثقافة " العالمة " النظرية لاحتـرم الدراسة من الثقافة الشعبية فحسب ، بل تحرمها كذلك من الثقافة الأدبية والفنية ، بل تغلق نفسها دون عالم كامل هو الحضارة العربية الإسلامية بكل ما يحتدم فيها من ممارسات وعمليات ومشروعات إدارية واقتصادية وزراعية وصناعية وعمرانية وفيزيائية ورياضية وفلكية وكيميائية وجغرافية إلى غير ذلك . إن العقل لا يتجلى فى الفكر المجرد فحسب بل أن أعـمـق تجليه وتجسيده هو فى الظواهر العملية وأساليب الإدارة والتنظيم والإنتاج والمخترعات والمكتشفات التطبيقية والعلمية النظرية - ولقد فسر الجابرى عدم دراسته للعلم التجريبى بأن العلم التجريبى كان على هامش الصراع الأيديولوجى والمعرفى - ولعل هذا صحيح إلى حد كبير - ولكنه كان مع هذا فى قلب الحضارة العربية الإسلامية وكان مرتكزا أساسيا من مرتكزات العمرانية والصناعية والتجارية والطبية والجغرافية والعسكرية والحق أنه لن تكتمل معرفتنا - حتى فى الحدود الاستمولوجية - بالعقل العربى بغير دراسة مختلف التجليات العملية والعلمية التى تشكل معالم الحضارة العربية الإسلامية . إن عدم دراسة هذه التجليات يجعل من الحكم الاستمولوجى على العقل العربى حكما مبتسرا ناقصا بالضرورة .

٣ - يتخذ الجابرى من عصر التدوين نقطة البداية فى تكوين العقل العربى الإسلامى وهو اختيار إجرائى بالغ الأهمية والدقة . ولكن هذا الاختيار كعملية إجرائية يصلح أن يكون محور إشارة ، أو لحظة مرجعية فى الدراسة . إلا أن الجابرى جعل من هذه النقطة : البداية والنهاية للملاحم العقل العربى كله والأول والآخر لكل تجلياته منذ لحظة التدوين حتى يومنا هذا ، بدأ بها العقل العربى واكتمل بها العقل العربى وجمد بها العقل العربى . وليست ثقافتنا طوال هذه

المرحلة التاريخية إلا مجرد تكرار واجترار لنظام معرفى واحد راكد ، توحده به وركد معه زمننا الثقافي ، وتلاشت به حركة التاريخ فى الفكر العربى ، وحركة الفكر العربى فى التاريخ . والحقيقة أن الجابرى قد عرض لعصر التدوين نفسه عرضا يكاد يلقى ما فيه من اختلافات واجتهادات وصراعات داخل المذهب أو التوجه الفكرى الواحد . ففى مجال الفقه مثلا ليس هناك الاختلاف والتعارض بين الفقه السنى والفقه الشيعى فحسب بل هناك كذلك الاختلافات داخل الفقه السنى نفسه ، فبرغم سيادة الأصولية الشافعية فمن التعميم المخل أن يجعل من الشافعى وحده الممثل الوحيد للعقل العربى ابستمولوجيا لا فى مجال الفقه فحسب بل فى مجال الكلام كذلك كما يذهب الجابرى . فلاحظ أن هناك فروقا واضحة بين المذهب الشافعى والمذهب الحنفى والمذهب المالكى ، وهى فروق ابستمولوجية تعبر عن مواقف وفروق موضوعية اجتماعية . ولاشك كذلك أن هناك فروقا بين الأصولية القياسية الشافعية ، والاجتهاد العقلى المعتزلى ، لا من حيث المواقف الفكرية فحسب بل من حيث البنية المعرفية . وكذلك الأمر بين المعتزلة والأشاعرة .

إن الحرص على اكتشاف ما هو ثابت وعام فى حركة التاريخ الفكرى العربى وفى النظام المعرفى فى العقل العربى ، حرص علمى واجب ، ولكن تحديد ما هو ثابت وعام لا يكون بأغفال وتغيب ما هو متغير وخاص . إن التحليل الابستمولوجى الذى قام به الجابرى لم يقلص فحسب بل يكاد يلقى الاختلافات والتمايزات لا فى العقل العربى فى مرحلة التدوين وحدها ، بل يكاد يلقى الاختلافات والتمايزات فى مسيرة العقل العربى طوال تاريخه منذ عصر التدوين حتى اليوم . هناك بغير شك ما هو ثابت ، ولكن هناك كذلك ما هو متغير ، كنتيجة لتغير وقائع التاريخ . والغريب أن الجابرى يفسر التغيرات فى العقل والثقافة عامة ، تارة بالتداخل وتارة بالتحالف وتارة بالقطيعة إلى غير ذلك ، مع أن ما يسميه بالتداخل أو التحالف أو القطيعة بين الأنظمة المعرفية المختلفة ، هو تعبير عن تغيير وتطور مرتبط بتغير وتطور الأوضاع الاجتماعية والتاريخية . فلسفيا لا نستطيع مثلا أن نفصل فكر الكندى عن الفكر المعتزلى أو أن ننكر أنه تطوير نظرى للفكر المعتزلى .

بل لا نستطيع أن نقيم هذه القطيعة المفهومية بين ما يسميه الجابرى بالمعقول الدينى فى المشرق والمعقول العقلى فى المغرب ، مع أن كثيرا من جوانب هذا المعقول العقلى فى المغرب هو امتداد وتطوير لذلك المعقول الدينى فى المشرق فى إطار ملاسبات اجتماعية مختلفة . فابن رشد تطوير للكندى بل امتداد وتطوير لكثير من منجزات الفارابى ؛ بل إن ما يصفه الجابرى بالمعقول العقلى فى المغرب هو فى الحقيقة معقول دينى كذلك كما هو الحال فى المشرق ، فما كان يتحرك رشم منهجه البرهانى خارج نطاق الدين . وكان فى المشرق والمغرب على السواء اتجاهات لا عقلية شيعية وغنوصية . ولا شك أن كثيرا من نظم التعليل والتفسير فى فكر ابن خلدون التاريخى نجد مقدماتها عند مسكويه والمسعودى . ما أريد أن أتحدث عن منجزات الفكر العربى فى مجال العلوم التجريبية فى المشرق عند ابن الهيثم وابن الشاطر وفى المغرب عند البطروجى وما أريد أن

أخوض فى منجزات الفكر العربى المعاصر ومدى ما فيه من استمرارية راکدة للعقل البيانى القديم أو قطیعة معه ، أو اجتهدات متعددة بتعدد المواقف والملايسات الموضوعية الاجتماعية .

فخلاصة القول ، أن الجابرى رغم اختياره الذكى لعصر التدوين كنقطة بداية إجرائية فانه لم يبصر بها مرحلة من مراحل العقل العربى ، لها ما قبلها ، ولها ما بعدها من مراحل ، وإنما ألغى بها الاختلافات والتمايزات فى داخلها وألغى بها تاريخية الفكر بل تاريخية الواقع نفسه الذى يعد الفكر تجلياً من تجلياته .

وأخشى أن تقود مثل هذه النظرية فى تفسير - إن لم يكن فى تبرير - أوضاع التخلف والتبعية فى واقعنا العربى الراهن بطفیان الماضى إلى تغيب العوامل الموضوعية والذاتية الراهنة المسؤولة أساساً عن هذا الواقع المتخلف .

ولاشك أن هذه القضية لا تحسم بهذه الأحكام السجالية ، وإنما لابد من اختبارها اختباراً تفصيلياً فى مواقف ومواقف فكرية محددة .

٤ - يستخلص الجابرى من تحليله لبنية العلوم البيانية أن الانفصال هو الآلية الاستعمولوجية (المعرفية) للعقل البيانى ، وذلك تأسيساً على طبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى فى الدراسات اللغوية ، والانتقال من اللفظ إلى المعنى فى علم أصول الفقه ، وتأسيساً كذلك على نظرية خلق القرآن والجوهر الفرد أو النظرية الذرية عامة فى علم الكلام والتشبيه الذى يقوم على المقارنة فى البلاغة ، ومن الصعب فى هذه الدراسة المحدودة تناول مختلف هذه الأمور تناولاً تفصيلياً أو عاماً ، وإنما حسبى القول بشكل عام بأن هناك اختلافات وتمايزات وتفسيرات مختلفة فى هذه الأمور التى استخلص منها الجابرى حكماً قاطعاً بسيادة الانفصال فى بنيتها المعرفية . ولكنى سأكتفى بالإشارة إلى موضوع واحد يستند إليه الجابرى فى تأكيد مقولة الانفصال هذه هو قوله بالنظرية الذرية ، أو الانفصالية فى مفهوم الزمن فى العقل العربى البيانى بل فى العقل العربى عامة . والحق أن الجابرى إنما يتبنى فى هذا ما سبق أن ذهب إليه لويس ماسينيون وتابعه بعد ذلك جاردیه . وماسينيون قد قام بتعميم مفهوم الأشاعرة للزمن كآتات منفصلة تأسيساً على مفهوم الجوهر الفرد عندهم على مختلف تجليات الفكر العربى من نحو وكلام وطقوس دينية وموسيقى وتاريخ إلى غير ذلك . ويمتد جاردیه بهذا المفهوم الانفصالى للزمن إلى ابن خلدون وإلى الأدب المصرى فى عصرنا الراهن . والحقيقة أن كلا من ماسينيون وجاردیه يلتقطون بعض الظواهر الجزئية فى مختلف مجالات الثقافة العربية الإسلامية ، ثم يسعون إلى تعميمها . وفى تقديرى أن الجابرى وقف كذلك عند تحليل بعض النصوص ليستخلص منها تلك الدلالة الانفصالية للزمن فى العقل العربى الإسلامى .

ولو استثنينا المذهب الأشعرى ، واستعرضنا مختلف التجليات الفكرية والنظرية والتطبيقية سواء فى النحو أو الفقه أو الفلسفة أو التاريخ أو العلم أو الميكانيكا (علم الحيل) ، فضلاً عن الممارسات السياسية والتشريعية والتربوية والاقتصادية والإدارية ، بل الثورات والتمردات

الشعبية لوجدنا أكثر من مفهوم للزمن والطابع الأغلب عليها جميعا هو طابع الاستمرار والاتصال . حقا ، قد لانتشر على مفهوم تطوري صاعد للزمن ، ولكننا سنجد مفهوم موضوعيا متصلا متحققا للزمن ، وحسبى أن أشير أخيرا إلى أن دراسة النحو العربى تكشف عن اتساع هذا النحو لمختلف صيغ الأفعال التى نجدها فى اللغات الأوروبية القديمة والحديثة باستعانته بالأفعال المساعدة . أى أن الزمن فى النحو لا يقف عند ماض وحاضر ، بل تتنوع وتتعدد امتداداته وحالاته الزمنية (٦٦) .

٥ - الآلية المعرفية الثانية التى يؤكدها الجابرى فى العقل البيانى بل فى العقل العربى عامة هى آلية التجويز أى انعدام مفهوم السببية . ويذهب الجابرى إلى أن موقف المعتزلة لا يختلف فى الجوهر عن موقف الأشاعرة فى هذه القضية ، ويستند الجابرى فى هذا على نص للقاضى عبد الجبار المعتزلى حول مدلول السبب والمسبب . والحقيقة لو تأملنا هذا النص (٦٧) لوجدناه يربط بين السبب والمسبب ومفهوم التوليد فى الفكر المعتزلى ، ولكنه يميز بين السبب والمسبب من ناحية ، والعلة والمعلول من ناحية أخرى باعتبار أن العلة والمعلول تعبران عن علاقة ضرورية وليس عن علاقة اقتران . والواقع أن القول بالسببية والعلاقة الضرورية تكاد أن تكون أساسا فكريا راسخا فى الفكر المعتزلى عامة ، ولهذا فقد يكون من التعسف القول بوحدة الموقف بين المعتزلة والأشاعرة فى هذه القضية . وحسبى هنا أن أضرب مثلا سبق أن ضربه فى دراسة سابقة لأين الفرق الجوهرى بين مفهوم السببية عند المعتزلة والسببية عند الأشاعرة .

فى إطار الدولة البويهية عالج كل من الإمام القاضى الباقلانى الأشعرى والقاضى عبد الجبار المعتزلى قضية عملية واحدة هى قضية غلاء الأسعار .

أما الباقلانى ، فى الفصل الذى خصصه لهذا الموضوع فى كتابه " التمهيد " فقد رفض إرجاع الغلاء والرخس فى الأسعار إلى العرض ، وإنما أرجعه إلى الطلب ، أو إلى ما أسماه " الرغائب والدواعى " . فالحصار المضروب على مدينة لا يرفع الأسعار داخلها كما يقول . فلو أن الله خلق الزهد فى الناس عن الاغتناء وإيثار الموت لما اشتروا ما عندهم وإن قل بقليل أو بكثير . وعلى هذا فجميع هذه الأسعار من الله تعالى " لأنه هو الذى يخلق الرغائب فى الشراء ويوفر الدواعى إلى الاحتكار " بل إن مات الناس بسبب حصار السلطان لمدينتهم فقد نقول مجازا أن السلطان قد أماتهم جوعا وضرا وهزالا . وهو فى الحقيقة كما يقول الباقلانى لم يفعل بهم موتا ولا قتلا وإنما فعل أفعالا أحدث الله عندها موتهم وهلاكهم . وهكذا يرجع الباقلانى السببية إلى الله وحده فى كل شئ فلا سببية بين الأشياء كما سيعرض ذلك بتفصيل أكبر الغزالى فى تهافته . أما القاضى عبد الجبار فى كتابه " المغنى " فيقول فى الموضوع نفسه " بأن سبب الغلاء هو قلة الشئ مع شدة الحاجة إليه ، أو كثرة المحتاجين بالنسبة إلى ما هو موجود . وإن ما يجرى من التسعير إنما أنشأه بعض الظلمة ويؤدى هذا إلى فساد يعم الفقراء " ولهذا يرى القاضى عبد الجبار أن يتدخل الإمام لتسعير بعض الأمتعة على التعديل أى مراعاة المصلحة العامة (٦٨) .

وهكذا نتبين اختلافا فكريا وعمليا ، نظريا وموقفا ، بين الإمام الباقر الأئمة والقاضى عبد الجبار المعتزلى فى قضية السببية وفى تجسيدها العلمى وهو كما رأينا ليس مجرد اختلاف إبستمولوجى بل يتضمن بهذا الاختلاف الإبستمولوجى اختلافا إيديولوجيا فى الموقف من السلطة .

والواقع أن الأصوليين عامة يتكلمون فى موضوع الدوران الذى يعرف بأنه دوران العلة مع المعلول وجودا وعدما ، وانقسموا فى ذلك بين قائل بأنه يفيد اليقين وبين قائل بأنه يفيد الظن وبين موقف لا يرى فيه ظنا ولا يقينا . وكان المعتزلة من القائلين بأنه يفيد اليقين (٦٩) .

وعلى هذا فمن التعميم المخل أن نقول بأن التجويز أو اللابسيبية هو النظام المعرفى السائد فى الفكر البيانى عامة ، وفى الفكر المعتزلى والأشعرى خاصة وبغير تمييز بل هو السائد كذلك فى العقل العربى منذ عصر التدوين حتى يومنا هذا ١

٦ - ينسب الجابرى هذه الرؤية البينانية للعالم التى تتمثل فى الانفصال والتجويز بالمصدر البيشوى الصحراوى والقبلى للغة العربية وهو تفسير جغرافى وأنثروبولوجى للبنية العقلية . ويرد الجابرى على نقد مائل وجهه إليه الأستاذ محيى الدين السبى فى الندوة المخصصة لمناقشة كتابه " نقد الفكر العربى " فى مجلة الوحدة (٧٠) ، يرد على هذا النقد قائلاً بأنه لا يؤمن بالاحتمية الجغرافية وإن ما قال به ليس تفسيراً وإنما هو مجرد تصور بيانى ، إلا أنه يعود فيؤكد على أنه للبحث عن أصول البيان كنظام معرفى لا بد من الرجوع إلى ثقافة العرب فى الجاهلية وصدر الإسلام . ولهذا فهو فى الحقيقة لا يتخلى عن تفسيره لمبدأ الانفصال والتجويز بالأصول الرسمية والقبلية . ويؤكد الجابرى بهذا التفسير أن يتلاقى حرفيا مع ما سبق أن فسر به الدكتور عبد الحميد إبراهيم خصائص الوسطية العربية فى كتابه المسمى بالوسطية العربية استناداً كذلك إلى بيئة المجتمع العربى القديم وما تتمس به من قبلية يحتفظ كل فرد فيها بفرديته ، قما مثل بيئتهم الصحراوية التى تتألف من حبات رمل لكل حبة فيها استقلالها (٧١) .

والجابرى يرد بنية التجويز واللابسيبية إلى علوم العرب فى الجاهلية من نجامة وقيافة وفساة وتتمتع الأثر إلى غير ذلك . مع أن هذه العلوم نفسها تتضمن فى الحقيقة نويات للفكر السببى ، وخاصة قص الأثر الذى يعبر عن عملية الانتقال من المعلول إلى العلة .

والواقع أن كثيرا من تفسيرات الجابرى ينقصها التسبب الموضوعى ، بل قد يغلب عليه الطابع المائلى . فهو مثلاً يفسر جمود الأبنية المعرفية للعقل العربى باكتمالها فى عصر التدوين ، أى أن اكتمال الشئ هو نهايته ، كأنما الإكتمال شئ مطلق نهائى ، يسد أى إمكانية للتطوير والتجويد ، وهو تفسير شبه بيولوجى . كما يفسر إنهيار العقل العربى تفسيراً مائلاً لتفسير " فيستجبر " لإنهيار العقل اليونانى أى بسبب احتقار التجربة ، وهو سبب ليس صحيحاً بالنسبة للعقل اليونانى ولا بالنسبة للعقل العربى . ولكنه يعود ويفسر إنهيار الحضارة العربية بسيادة الفكر اللاعقلانى كما يفسر صعود الحضارة الأوروبية بسيادة العقلانية .

فالأسمالية كما يقول بنت العقلانية ، وهو التفسير الذى يقول به ماكس فيبر وهو فى تقديرى ناقص إن لم يكن مثاليا . بل قد يفسر الجابرى أحيانا ظاهرة من الظواهر بالعامل الدينى مثل تفسيره لعدم وجود أداة الملكية فى الجملة العربية كما هو الحال فى اللغة الأوروبية بأن ذلك راجع إلى أن التصور الإسلامى يجعل الملك لله وحده ! (٧٢)

٧ - يعتبر الجابرى علوم البيان علوما عربية نشأت وتأسست فى عصر التدوين . أما علوم العرفان ، فبرغم اعترافه بأنها من الموروث القديم ، فهو لا يقول بنشأتها فى عصر التدوين ، وإنما يقول بتسللها إلى عصر التدوين من الماضى . ولهذا فهو يعتبرها وافدا من الماضى وينكر عليها تماما أن تكون نبتة أنبتتها الملاسلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة دون أن يعنى هذا أى إغفال لتأثيرات قديمة .

كما ينكر عليها كذلك - بتحليله الاستمولوجى لبنيتها المعرفية - أى إضافة جديدة إلى الموروث العرفانى القديم ، مما لا يمكن معه تفسير دورها الفاعل فى الحركة الاجتماعية العربية الإسلامية ، بل ما حققته من فاعليات سياسية ، بل من مؤسسات سلطة بل سلطات (القرامطة مثلا) ، بل ما كان لها من إضافات علمية تجريبية وخاصة فى مجال الكيمياء والطب والرياضيات والفلك .

٨ - أكاد أتبين فى الجزء الثانى من نقد العقل العربى خلطا بين مصطلح البنية المعرفية ومصطلح رؤية العالم . والبنية المعرفية مصطلح استمولوجى ، أما رؤية العالم فمصطلح محشو بدلالات ايديولوجية . كما أكاد أتبين كذلك خلطا بين مصطلح البنية ومصطلح المنهج . ولعل هذا يتضح فى تحديده لمفهوم البنية المعرفية للبرهان . فتقديمه لمفهوم هذه البنية هو أقرب إلى الكلام عن النتج البرهانى الأرسطى بشكل عام منه إلى مفهوم البنية المعرفية للتجربة الثقافية الخاصة فى الاندلس والمغرب . ذلك أن هذه التجربة رغم طابعها البرهانى الأرسطى عامة ، لم تخرج - كما سبق أن ذكرت - عن إطار الدين الإسلامى . والقول بالعقلانية الاستدلالية الأرسطية أو العقلانية النقدية بشكل عام غير كاف لتحديد بنية العقل البرهانى فى هذه التجربة الاندلسية المغربية الخاصة . بل إن مفهوم العقلانية فى هذه التجربة فى حاجة إلى مزيد من التحديد والتعمق ، ولا ينبغي أن يكون الإستناد أساسا إلى أرسطو هو المظهر الوحيد للعقلانية وخاصة فى مجال العلوم التجريبية فلقد وجه ابن رشد مثلا انتقادا إلى الكندى وابن الهيثم وذلك لخروجهما عن المفهوم الأرسطى ، فى مسألة العلاقة بين الفيزياء والرياضيات بشكل عام ، أو فى نظرية ابن الهيثم فى البصريات بشكل محدد التى تجمع بين الفيزياء والرياضيات (٧٣) : إن معيار الحكم العقل عنده كان هو التطابق أو عدم التطابق مع المفهوم الأرسطى وإن تعارض هذا المفهوم مع التجربة .

٩ - يؤكد الجابرى أن السؤال عن تغيير وتجديد واقعنا العربى الراهن ليس سؤالا معرفيا بل هو سؤال عملى . وهذا صحيح . ولكنه يعود فيؤكد أن التغيير والتجديد لابد أن يتم من داخل التراث نفسه بالانتظام فى مشروع سابق هو بالتحديد المشروع الثقافى الاندلسى الذى يتسم

بالعقلانية النقدية وإن هذا هو السبيل للتحرر من سلطات اللفظ والأصل والتجوز . وأخشى أن يعود الجابري بهذا إلى النظرة الانتقائية للتراث . فلاشك أن التغيير والتجديد لا يتم من خارج تراثنا ، أو بتعبير آخر ، من خارج هويتنا الثقافية وإنما يتم من داخل هذه الهوية الثقافية . ولكن ليس بالامتداد بمرحلة معينة من مراحل التراث القديم أو بنمذجتها ، أيا كانت قيمتها العقلانية ، وإنما يكون فى تقديرى بالاستيعاب العقلى النقدى (٧٤) لتراثنا كله بمختلف اتجاهاته ومواقفه ، فى سياق واقعه الاجتماعى والتاريخى الخاص ، سواء فى أبنيته المعرفية الاستمولوجية أو فى مضامينه ودلالاته الايديولوجية .

إن هذا الاستيعاب ، العقلى النقدى الاستمولوجى الايديولوجى ، المعرفى ، الاجتماعى ، التاريخى ، لتراثنا كله ، هو السبيل لمواصلة الإبداعية له وهو نفس الموقف الذى ينبغى أن نقفه كذلك - فى تقديرى - من الثقافة الأوروبية القديمة والحديثة على سواء .

إن تغذية العقل العربى بمنهج العقلانية والنقد والإبداع ، لن يتحقق بالانتظام فى مشروع تراثى سابق ، مهما كان مستواه العقلانى النقدى ، ولن يتحقق بالمعرفة النظرية وحدها سواء كانت على المستوى الاستمولوجى أو الايديولوجى أو بهما معا ، وإنما يتحقق كذلك بل أساسا يربط فاعليتنا النظرية العقلانية النقدية ، بفاعلية عملية عميقة الجذور فى واقعنا الاجتماعى والقومى ، تغييرا وتجديدا لهذا الواقع وخروجا به من مرحلة التخلف والتبعية والتمزق القومى ، إلى المشاركة الفاعلة الايجابية فى حضارة العصر .

* * *

هذه هى بعض الملاحظات المنهجية التى هى مجرد تهميش سجالى متواضع على متن الجابري فى كتابه " نقد العقل العربى " ولهذا فهى - كما سبق أن ذكرت - مجرد ملاحظات تهيئية لدراسة أكثر تفصيلا .

وأيا ما كان الأمر فإن هذه الملاحظات المنهجية التمهيدية العامة لاتقلل بحال من القيمة الكبيرة لهذا العمل الجليل الذى قام به الجابري والذي يعد بحق إضافة إبداعية إلى فكرنا العربى المعاصر .

وإذا كان النقد الأساسى الموجه إلى " نقد العقل العربى " هو اقتصاره منهجيا على التحليل الاستمولوجى واتخاذ هذا التحليل ركيزة للحكم على العقل العربى عامة منذ عصر التدوين حتى اليوم وإغفال كل العوامل الاجتماعية والتاريخية والايديولوجية عامة ، فانى أكاد أتنبأ بأنه سوف يتجنب فى كتابه القادم (الجزء الثالث من نقد العقل العربى) هذا ، خاصة وأنه يسر العقل السياسى ، وأنه سيجد نفسه مضطرا إلى التفسير بالعوامل الاجتماعية والتاريخية والايديولوجية ، كما اضطر إلى ذلك فى بعض الأحيان فى تحليله الاستمولوجى .

* * *

المراجع

- ١ - محمد عابد الجابري : نقد العقل العربي (١) - تكوين العقل العربي - دار الطليعة - بيروت - الطبعة الأولى - مايو ١٩٨٤ صفحة ٢٦ .
- ٢ - المرجع السابق ص ٢٤ .
- ٣ - المرجع السابق ص ٢٦ .
- ٤ - المرجع السابق ص ٣٨ .
- ٥ - المرجع السابق ص ٧١ .
- ٦ - المرجع السابق ص ١٣٤ .
- ٧ - المرجع السابق ص ٧١ .
- ٨ - المرجع السابق ص ٣٣٤ .
- ٩ - المرجع السابق ص ٧٩ - ٨٩ .
- ١٠ - المرجع السابق ص ١٠٥ .
- ١١ - المرجع السابق ص ١٠٦ .
- ١٢ - المرجع السابق ص ١١١ - ١١٦ .
- ١٣ - المرجع السابق ص ١٢٠ .
- ١٤ - نفس المرجع والموضع .
- ١٥ - المرجع السابق ص ١٢٩ .
- ١٦ - المرجع السابق ص ١٣٠ .
- ١٧ - المرجع السابق ص ١٣٤ - ١٣٥ .
- ١٨ - المرجع السابق ص ١٤٤ .
- ١٩ - المرجع السابق ص ١٩٥ - ١٩٩ .
- ٢٠ - المرجع السابق ص ٢٠٢ .
- ٢١ - المرجع السابق ص ٢٨٠ - ٢٨١ .
- ٢٢ - المرجع السابق ص ٢٩٩ .
- ٢٣ - المرجع السابق ص ٣٠١ .
- ٢٤ - المرجع السابق ص ٣٤١ .
- ٢٥ - المرجع السابق ص ٣٣٧ - ٣٤١ .
- ٢٦ - المرجع السابق ص ٣٤٢ .
- ٢٧ - المرجع السابق والموضع نفسه .
- ٢٨ - المرجع السابق ص ٣٤٣ .
- ٢٩ - المرجع السابق ص ٣٤٧ .
- ٣٠ - المرجع السابق ونفس الموضع .
- ٣١ - محمد عابد الجابري : نقد العقل العربي (٢) بنية العقل العربي . طبعة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان يونيه ١٩٨٦ صفحة ٣٨ .
- ٣٢ - المرجع السابق ص ٤١ .

- ٣٣ - المرجع السابق ص ٤٢ .
- ٣٤ - المرجع السابق ص ٤٣ .
- ٣٥ - المرجع والموضع نفسه .
- ٣٦ - المرجع السابق ص ٥١ .
- ٣٧ - المرجع السابق ص ٦٣ .
- ٣٨ - المرجع السابق ص ٦٤ .
- ٣٩ - المرجع السابق ص ١٠٣ .
- ٤٠ - المرجع السابق ص ١٠٤ .
- ٤١ - المرجع السابق ص ١٠٥ .
- ٤٢ - المرجع السابق ص ١٠٦ .
- ٤٣ - المرجع السابق ص ٢٠٦ .
- ٤٤ - المرجع السابق ص ١٩٢ .
- ٤٥ - المرجع السابق ص ٢٠٢ .
- ٤٦ - المرجع السابق ص ٢٤١ .
- ٤٧ - المرجع السابق ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- ٤٨ - المرجع السابق ص ٢٤٤ .
- ٤٩ - المرجع السابق ص ٢٤٥ .
- ٥٠ - المرجع السابق ص ٢٤٦ .
- ٥١ - المرجع السابق ص ٢٤٧ .
- ٥٢ - المرجع السابق ص ٢٤٠ .
- ٥٣ - المرجع السابق ص ٣٧٢ .
- ٥٤ - المرجع السابق ص ٣٧٩ .
- ٥٥ - المرجع السابق ص ٣٨٤ .
- ٥٦ - المرجع السابق والموضع نفسه .
- ٥٧ - المرجع السابق ص ٤٧٦ .
- ٥٨ - المرجع السابق ص ٥١٨ .
- ٥٩ - المرجع السابق ص ٥٦٤ .
- ٦٠ - المرجع السابق ص ٥٦٥ .
- ٦١ - المرجع السابق ص ٥٦٨ .
- ٦٢ - المرجع السابق ص ٥٦٩ .
- ٦٣ - المرجع السابق ص ٥٧٤ .
- ٦٤ - نقد العقل العربي - تكوين العقل العربي . صفحة ٢٧٥ (سبق ذكره) .
- ٦٥ - المرجع السابق ص ٣١٨ .

- ٦٦ - محمود أمين العالم : مفهوم الزمن في الفكر العربي - الإسلامي قديما وحديثا في " دراسات في الإسلام " بيروت - دار الفارابي الطبعة الثالثة ١٩٨٥ صفحة ١٠٥ - ١١٩ .
- ٦٧ - نقد العقل - الجزء الثاني - بنية العقل - (سبق ذكره) ص ١٩٨ .
- ٦٨ - محمود أمين العالم : الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر طبعة ثانية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة : ١٩٨٨ صفحة ٣١٣ .
- ٦٩ - علي سامي النشار : منابع البحث عند مفكرى الإسلام . دار المعارف - ١٩٦٥ صفحة ١٢٠ - ١٢١ .
- ٧٠ - مجلة " الوحدة " . عدد نوفمبر ١٩٨٦ ، صفحة ١٥٧ - ١٥٩ .
- ٧١ - د. عبد الحميد إبراهيم . الوسطية العربية . دار المعارف . ١٩٧٩ صفحة ٤٥٧ .
- ٧٢ - بنية العقل العربي (سبق ذكره) صفحة ٥١ .
- ٧٣ - A . J. Sabra : the Andalusian Revolt. Against ptolemaic Astronomy . In " Trans-formation and tradition in the Sciences " Cambridge Univ. press . 1984 , 152 .
- ٧٤ - الوعي والوعي الزائف . (سبق ذكره) صفحة ٦٧ - ٦٨ .

نظرية الثورة عند مهدي عامل

إذا أردنا أن نبحث عن برهان أو دليل على مدى مصداقية فكر مهدي عامل وفاعليته ، لما وجدنا برهانا أو دليلا أسطع وأشد يقينا وقوة من استشهاده نفسه . فلو لم يكن فكره صحيحا لما قتل بيد من قتلوه ، ولو لم يكن فكره فاعلا لما قتل بيد من قتلوه .

كان فكر مهدي عامل فاضحا لحقيقة قوى الطائفية والاستغلال الطبقي والتبعية للإمبريالية ، كاشفا الطريق الصحيح لمصارعتها والانتصار عليها .

وكان فكر مهدي عامل لا مجرد إبداع نظري ثوري ، بل كان كذلك ممارسة حية فاعلة ، في التزامه بحزبه الثوري ، الحزب الشيوعي اللبناني ، وفي اندماجه باوسع الجماهير توعوية وشحذا لتضائها الوطني والاجتماعي . ولأنه كذلك قتلوا رجل الفكر والفعل ، آمليين أن يقتلوا بهذا فكر الرجل ودلالة فعله . ولكن .. هيهات لهم ذلك . فهاهو ذا مهدي عامل فكرا وفاعلا مناضلا يغمر ساحة لبنان ، وهاهو ذا تخضر به عقول وتتفتح به سبل نضال في مصر ، وفي مختلف ساحات الوطن العربي كله .

لست أغالي إن قلت : إنه المفكر العربي الوحيد الذي حاول أن يبني نظرية علمية متكاملة للثورة العربية ، بل للثورة في البلاد المتخلفة عامة . حقا ، قد نجد مقالات ودراسات نظرية وسياسية وبرايمح احزاب هنا وهناك ، ولكن لا نكاد نعثر على مفكر آخر حاول تنظيم الواقع العربي وواقع التخلف عامة ، تنظيرا علميا متسلحا بالفكر الماركسي على هذا المستوى من الجدية والعمق والاتساق .

قد نجد اجتهادات ودراسات تتسلح بالفكر الماركسي في دراسة الفكر العربي التراثي والمعاصر ، في كتابات الشهيد العظيم حسين مروة ، وكتابات الطيب يزني ، ومحمود اسماعيل وسهير أمين وغيرهم ، وقد نجد اجتهادات كذلك عند مفكرين عقلانيين ديمقراطيين أو اسلاميين يسعون لتحديد معالم الفكر العربي التراثي والمعاصر مثل زريق ، والعروي والجابري وفؤاد زكريا وحسن حنفي وتصنيف نصار وتنديم البيطار وباسين الحافظ وغيرهم . ولكننا في الحقيقة لا نكاد نجد في غير كتابات مهدي عامل هذه المحاولة الرائدة الجسور لتنظيم الواقع العربي الراهن ، وواقع التخلف عامة تنظيرا علميا ثوريا .

* بحث قدم في ندوة حول فكر الشهيد مهدي عامل - انعقدت في مركز البحوث العربية في القاهرة ٢٧ / ٢٩ مايو

لم يتخذ مهدي عامل من الفكر الماركسي المتكون نقطة بدايته ، بل اراد ان يجعل من واقعنا المتخلف نقطة البداية ، بل ان يضع اسس الفكر الماركسي المتكون نفسه موضع التساؤل على ارض هذا الواقع المتميز ، حتى يمكن - على حد تعبيره - ان يتكون فكرنا كفكر ماركسي حقا . اراد مهدي عامل بناء نظرية ماركسية للتخلف . عندما اكتشف ان عدم وجود نظرية ماركسية للتخلف . هو في حد ذاته ظاهرة رئيسية من ظواهر التخلف (١) وكان عليه ان يحدد ادوات بحثه النظرى ، محاولا ان يتحرر من كل نزعة تجريبية ساذجة مسطحة ، أو نزعة تجريدية مثالية متعالية ، حتى يتمكن من بناء نظرية علمية للتخلف أو بتعبير آخر لثورات التحرير الوطنى . ولهذا فلعل الحديث عن أدواته المعرفية أن يكون مدخلنا الى التعرف على معالم نظريته نفسها .

وما أكثر أدواته المعرفية التى استعان بها لتحديد معالم نظريته ، ولكن سأكتفى بتناول ثلاث أدوات أو ثلاثة مفاهيم هى فى تقديرى أبرز هذه الادوات والمفاهيم : هى مفهوم البنية ، ومفهوم القطع البنىوى ، ومفهوم الواقع النظرى . ولكن لعل مفهوم البنية ان يكون هو المفهوم المحدد أو المسيطر - لو صح التعبير - على بقية المفاهيم الأخرى ولهذا قد نركز عليه فى البداية وخاصة لما قد يشير هذا المفهوم من إحياء يتداخل أو اختلاف مع مناهج نظرية أخرى كالبنيوية

البنية : فى البدء كان البنية ، لا الكلمة ولا الفعل ولا الشئ . هى الاول والآخر . الاولوية للبنية والأولوية لها كذلك . يكاد مفهوم البنية فى نظرية مهدي عامل أن يكون الإطار المسيطر والقوة السببية الفاعلة لكل شئ . والبنية ليست إطارا تتحرك داخله الأشياء ، بل لاشئ له وجود دال فاعل خارج بنية . على ان البنية ليست كذلك إطارا خارجيا ، بل هى ايضا ما يتشكل داخل الإطار البنىوى من علاقات متبينية . اننا فى وحدة عالم يتألف من علاقات بنيوية متداخلة ، تجمع فى أن بين الكونية والتميز او بين الكلية والخصوصية . ولكنها ليست متداخلة كوجود ثابت ، بل متداخلة احتدادا وصراعا وتناقضا بين بعضها البعض ، بسبب ما بينها من تفاوت فى الوجود ، يفضى بها بدوره الى تفاوت فى التطور بين علاقاتها وحركاتها المختلفة . على أنها ليست تشكيلا لعلاقات متداخلة متصارعة متناقضة متطورة فحسب ، بل إنها تتضمن كذلك قوة الفعل والتأثير والتسبب لوصح التعبير . لاشئ يمكن تفسيره إلا فى إطار علاقته البنيوية ، ولاشئ يمكن أن يحدث كذلك إلا بفاعلية بنيوية ، أى بعلية بنيوية . إنها إذن - بتعبير عام - العلاقة المحددة والمسيطرة والمهيمنة والمؤثرة والفاعلة ، على تنوع الاشكال التى تتخذها هذه العلاقة وتنوع مستويات هذه الاشكال ، من حيث الوجود والتطور .

نحن مرة أخرى داخل عالم مبنين ، متفاوت متطور فى تبنيه . وقوة الفعل والتأثير فيه ناجمة عن هذا التبيين نفسه .

منذ الوحدة الأولى للفرد ، للفكر ، للشئ ، للعنصر ، حتى العلاقات الانسانية الكلية الكونية ، مروراً بالبنية الاجتماعية المتميزة ، تسود البنية وتحدد وتسيطر وتسبب وتفعّل . يقول

مهدي عامل " الوجود الفعلي ليس للعنصر بما هو عنصر ، بل للبنية . ذلك أن العنصر لا يتحدد ولا يقوم بذاته بل بعلاقاته " (٢) . الوجود إذن بل الاولوية في الوجود المادي هي للعلاقة لا للعنصر (٣) وعلاقة الفكر بالواقع - كما يقول كذلك - ليست علاقة أفراد بواقع يخضع في تطوره لمنطق عقلاني خارج عن الإرادة الذاتية ، بل علاقة بنيوية يتحرك في إطارها الأفراد بفعل تطور البنية ومنطقها ، سواء على صعيد الواقع الاجتماعي التاريخي ، أم على صعيد الفكر ، لا بفعل ارادتهم الذاتية (٤) وإذن فالفكر كذلك ليس له وجود مستقل مهما بلغت أهميته العملية أو النظرية . ولا وجود له إلا في بنية فكرية متكاملة تحدد موقعه بالنسبة لأفكار أخرى تضمنها وحدة بنية وبالتالي وحدة تطور (٥) . واقع الفكر إذن لا يفسر الفكر ، لذلك وجب حكما الرجوع في تفسير الفكر الى البنية الاجتماعية التي يتحرك فيها (٦)

ومن هذا المنطق كان نقد مهدي عامل للمؤتمر الذي إنعقد عام ١٩٧٤ في الكويت حول " أزمة التطور الحضاري في الوطن للعربي " . فجوه الخطأ في أطروحة هذا المؤتمر ، هو رؤيتها التماثلية للفكر ، في الماضي والحاضر كخط تنابعي ثابت ، وإغفال أن الفكر في الماضي غير الفكر في الحاضر لاختلاف البنية الاجتماعية التي يتحرك فيها كل منهما . فليس التماثل بين فكر الماضي وفكر الحاضر إلا تماثلا إيديولوجيا مظهريا وليس تماثلا حقيقيا . وهو تماثل تسعى الى فرضه الإيديولوجية البورجوازية لإخفاء حقيقة البنية الراهنة وما تفرزه من أزمة هي ثمرة هذه البنية البورجوازية (٧) . ولهذا فالشكل التاريخي الذي تأخذه الحضارة في مجتمع معين ، هو الشكل التاريخي الذي تحدده لها طبيعة البنية الطبقة الخاصة بهذا المجتمع (٨) . وتأسيسا على هذا ، فالبنية ليست شكلا مفرغا ، بل هي بالدقة تجسيد لعلاقة الانتاج السائدة ، وما يحتدم داخلها في صراعات وتناقضات تتخذ بدورها في تحركها وتفاوتها وتطورها شكلا بنيويا . فهناك التناقض المحدد ، وهو تناقض ذو ثبات بنيوي نسبي لأنه التناقض الأساسي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج . وهناك التناقض المسيطر وهو التناقض السياسي والإقتصادي والإيديولوجي . وإن كان التناقض الإقتصادي والإيديولوجي يعبران في تجليهما عن التناقض الرئيسي وهو التناقض السياسي أي الصراع الطبقي .

وهكذا فالبنية ليست أشكالا فارغة ، وليست ثابتة ، وإنما هي بنية علاقات إجتماعية تحكمها تناقضات مختلفة متفاوتة .

وإذا إنتقلنا من هذا التعميم الى التخصيص في الواقع العربي أو في البلدان المستعمرة المتخلفة عامة ، لوجدنا أن بنيتها الإنتاجية على إختلافها وتفاوت تطورها يحكمها جميعا تبعيتها لبنية الإمبريالية الرأسمالية العالمية . وبرغم ما بين البنية المتخلفة التابعة ، والبنية الرأسمالية الإمبريالية من إختلاف وتفاوت ، فهناك وحدة بنيوية واحدة تحكم العلاقة بينهما ، وإن تكن وحدة تناقضية بين نمط الإنتاج الأساسي وبين نمط الإنتاج في هذه البلاد المتخلفة .

وتأسيسا على هذه النظرية البنيوية في تبعية العلاقة بين نمط الإنتاج في هذه البلاد المتخلفة وعلاقة الانتاج في هذه البلاد المتخلفة وعلاقة الانتاج في البلاد الرأسمالية ، فانه ليس المهم في

فهنا لعلاقة الإنتاج فى هذه البلاد التابعة هو معرفة جذور تاريخها الماضى - رغم أهمية معرفة هذا التاريخ - وإنما المهم هو بنيتها التى توحدنا وإن بشكل تناقضى مع البنية الرأسمالية الامبريالية . بل إن هذه البنية التابعة بسبب هذه البنية الأشمل التى تستوعبها ، ويرغم طابعها البنىوى المتميز (أى الخاص) فإنها تفتقد التفارق الداخلى ، أى التبين الطبقي الداخلى . فالبورجوازية فى هذه البلاد ليست إلا ممثلة للبورجوازية الرأسمالية فى البلد الرأسمالى ، ولهذا تقتصر هذه البورجوازية التابعة فى وجودها الطبقي الى الأسس التى تجعل منها طبقة (٩) .

ولهذا السبب - فى تقديرى - لا يحدد مهدى عامل بنية هذه البلاد المتخلفة أو علاقة الإنتاج فيها بصفاتها الإنتاجية ، أى بطبيعة الإنتاج فيها ، وإنما يحددها بصفة علاقتها بالرأسمالية الامبريالية . فيطلق عليها صفة علاقة الإنتاج الكولونيالية . والكولونيالية ليست صفة إنتاجية - حتى لو كان الإنتاج فى هذه البلاد المستعمرة المتخلفة يتم نهجه وتوجيهه كلية الى البلاد الرأسمالية الامبريالية . بل الكولونيالية هى صفة العلاقة البنىوية وليست طبيعة الانتاج داخل هذه البلاد المتخلفة المستعمرة . وبهذه العلاقة البنىوية ، يقول مهدى عامل بالتفارق الطبقي فى بنية البلاد التابعة ، وبالإستحالة البنىوية لصيرورة انتاج هذه البلاد انتاجا رأسماليا (١٠) . وعلى هذا فصفة الكولونيالية هى تغليب لطابع العلاقة التابعة للامبريالية على طبيعة الانتاج نفسه . فالكولونيالية كما ذكرنا ليست صفة انتاجية بل هى سيطرة وتبعية ، فضلاً عن أن العلاقة الكولونيالية هى علاقة تنتسب الى مرحلة الاستعمار القديم ولا تصح وصفا للعلاقة فى المرحلة الامبريالية إلا فى بعض الحالات المحددة . على أن هذا ليس موضوعنا هنا . وإنما المهم أن نبرز أن العلاقة البنىوية بين الانتاج الرأسمالى والبلاد التابعة المتخلفة تفرض بنىويا عدم التبين الطبقي وعدم التطور الرأسمالى داخل البلاد التابعة المتخلفة ، أو بتعبير آخر ، ان العلاقة البنىوية المسيطرة ، تكاد تنفى الخصائص الذاتية للمجتمع التابع وتجعل من علاقات انتاجه مجرد علاقات انتاج تابعة ولكن دون صفة إنتاجية ذاتية .

ويرغم هذا ، ففى تحليل مهدى عامل لبنية علاقات الانتاج التابعة هذه ، يتبين بل يحدد ويحلل أشكالاً من التكون والتفارق الطبقي ، وإن يكن محكوما دائماً بالتبعية البنىوية للرأسمالية الامبريالية . وفى هذا التفارق الطبقي تبرز الطبقة البورجوازية الكولونيالية الممثلة للرأسمالية الامبريالية ، كما تبرز الطبقة النقيض أى الطبقة العاملة ، وتبرز بينهما البورجوازية الصغيرة - لا المتوسطة - كما يقول مهدى عامل ، حتى لا تقع فى قائل مع الطبقة المتوسطة فى البلاد الرأسمالية . وعندما تنتج البورجوازية الصغيرة فى أن تصبح قوة مهيمنة فى السلطة ، لا يحدث تغيير طبقي فى هذه السلطة بل مجرد استبدال طبقي فى علاقة الطرف المسيطر فى إطار ثباته البنىوى . فالبنية الكولونيالية تفرض على هذه البورجوازية الصغيرة فى السلطة أن تصبح بورجوازية كولونيالية متجددة ، أى يتم استيعابها بنىويا ، وتظل بهذا عاجزة عن أى تنمية رأسمالية ، شأن البورجوازية الكولونيالية التقليدية . ولن ينقذ البورجوازية الصغيرة من هذا المصير إلا تحالفها مع الطبقة النقيض أى الطبقة العاملة .

المهم كما رأينا أن العلاقة البنوية هي وحدها التي تحدد طبيعة العناصر الداخلية فيها .
فالبنية على حد تعبير مهدي عامل هي قانون تتحكم بصيرورتها وما تولده صيرورتها من أحداث
هي آثار هذه البنية . وليس المهم في البنية تاريخية الحدث ، ولا جوهرية ، فحقيقته ووجوده
وتطوره رهن بالبنية المسيطرة نفسها .

ولهذا ، فالتخلف نفسه لا يفهم ولا يفسر بماضيه وأثار هذا الماضي كما يقول إيف لاکوست ،
ولا بالفارق الكمي بين بلد متخلف وبلد رأسمالي غربي ، وإنما يفهم ويفسر ببنيته الراهنة .
فالتخلف - كما يقول مهدي عامل - بنية إجتماعية متماسكة أي أنه نظام انتاج متميز (أي
خاص) هو نظام الانتاج الكولونيالي (١١) .

والاستعمار نفسه في ضوء هذا المفهوم البنوي ليس كيانا قائما بذاته ومتطور بنفسه بل هو
" وليد حركة صدام بين بنيتين إجتماعيتين خضعت إحداهما ، وحقت الثانية ضرورة تطورها
بسببها أفق إمكانية واقعية لتطور الأخرى (١٢) . ولهذا فالعلاقة بين الرأسمالية الغربية
والتخلف " إذا نظر إليها داخل الأفق التاريخي لتكونها وتطورها ليست علاقة خارجية ، بل هي
فعلا علاقة داخلية ، وأربما كان الأصح تحديدها - كما يقول مهدي عامل - كعلاقة تداخل
بنوي " (١٣) ولهذا كذلك فالتخلف ليس أثرا لسبب منفصل عنه ، وإنما هو في حقيقته كينية
شاملة ، نتاج لبنية شاملة أخرى مرتبطة به داخليا في حركة تشامل واحدة (١٤) .

ولن نستطيع أن نفهم الطائفية في لبنان إلا في ضوء هذا المفهوم البنوي كذلك . فالطائفية
- كما يرى مهدي عامل - ليست كيانا جوهريا ، ليست وحدة إجتماعية قائمة بذاتها ، ليست
الطائفية شيئا . إنها علاقة سياسية قائمة بين فئات من الطبقات الكادحة وفئة من البرجوازية
ورؤساء العائلات الكبيرة ورؤساء طوائف (١٥) . وهي ليست بقايا من الماضي ، وإلا وقعنا في
قنائية مثالية هيكلية كما يقول مهدي عامل . فالطائفية في الماضي غير الطائفية اليوم بنوي .
الطائفية اليوم لا يمكن فهمها إن لم نفهم الشكل الكولونيالي لتحرك نمط الانتاج الرأسمالي في
البنية اللبنانية (١٦) . إن الطائفية إذن تفسر كذلك بالبنية الكولونيالية كعلاقة سياسية ولا تفسر
بجذور التغيير تاريخية أو بكيانية إجتماعية .

وهكذا نجد أن مفهوم البنية إطار تتحقق وتتصارع داخله العلاقات الاجتماعية في
مستوياتها المختلفة ، كما أنها كذلك العلة الشارطة المحددة والمسيطرة والفاعلة في تطور هذه
العلاقات والمفسرة لها .

ولهذا كان من الطبيعي بنوي في ضوء هذه العلاقة الكولونيالية البنوية أن ينتهي مهدي
عامل الى القول بأن التخلف من هذه العلاقة الكولونيالية البنوية إنما يعم بالتححر الوطني . وأن
هذا التححر الوطني في ذاته من حيث أنه تححر من علاقات الانتاج الكولونيالية التابعة
لرأسمالية هو إنتقال كذلك في الوقت نفسه الى الاشتراكية ، فلا سبيل الى الانتقال داخل هذه
البنية الشاملة الى الرأسمالية ، لما تفرضه بنية العلاقة الكولونيالية من إستحالة صيرورتها

علاقة راسمالية . ولهذا كذلك فلا طريق غير طريق التحرر الوطنى كوجه آخر للتحويل الاشتراكى . وهكذا يصبح للصراع الوطنى بعد طبقي ، كما يصبح للصراع الطبقي بعد وطنى . ولكن هذا لا يتم بالاستبدال الطبقي فى إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية ، وإنما يتم كذلك بالتغيير البنىوى الطبقي . تنقذات التاريخ - كما يقول مهدى عامل - لا ترسمها الاحداث مهما عظمت بل البنية فى تفزتها " (١٧) .

ولعل هذا ينقلنا الى مفهوم آخر فى البنية النظرية لفكر مهدى عامل هو مفهوم القطع البنىوى والمعرفى . ولنعرض له عرضا سريعا .

القطع البنىوى : القطع المعرفى هو إنتقال الفكر من بنية معرفية وطبقية معينة الى بنية معرفية وطبقية أخرى والقطع البنىوى هو الإنتقال الجذرى من بنية علاقات انتاج معينة الى بنية علاقات أخرى . وحركة التاريخ كما يقول مهدى عامل ليست إستمرارا أو تواسلا أو تتابعا بل هى حركة تقطع تتربط فيها أنماط الانتاج فى قفزاتها البنىوية من فط الى آخر (١٨) ، بشكل يستحيل فيه قراءة فط الانتاج الرأسمالى مثلا فى بنية فط الانتاج الاقطاعى أو الاستبدادى أو الانطلاق منه . العلاقة بين هذين النمطين ليست علاقة استمرار يتولد فيها الاول من الثانى بل هى علاقة قطع (١٩) ببنىوى بين البنىتين .

والحركة الهيجلية والمنهج التاريخى والمنطق الغيبى فى استنادها على منطق التماثل تقيم علاقة من التماثل بين أبنية العلاقات الانتاجية المختلفة . أما المنطق العلمى فهو منطق الاختلاف لا منطق التماثل . والاختلاف البنىوى يفترض لتحقيق التغيير ، القطع ، وإقامة الحد الفاصل ، أى كسر الاطار البنىوى لتطور البنية الاجتماعية (٢٠) أى تحقيق الثورة . فبالنسبة للبنية الاجتماعية مثلا ، فانه اذا كانت الامبريالية قد احدثت فى حركة تاريخنا - كما يقول مهدى عامل - انقطاعا خرج فيه تاريخنا هذا عنا ، بدخوله فى حركة تحدد علاقة التبعية البنىوية للامبريالية ، فليس هناك بالضرورة غير ضرورة احداث انقطاع آخر ، يعود به تاريخنا إلينا ، ولن يتحقق ذلك إلا بالتحرر الوطنى من علاقة الانتاج الكولونيالية الذى هو فى الوقت نفسه إقامة علاقة انتاج اشتراكية ، ويؤكد مهدى عامل فى هذه النقطة بأن " القفزة البنىوية الثورية فى تطور البنية الاجتماعية لا يتم إلا بالممارسة السياسية للصراع الطبقي وليس بممارسة إيديولوجية او اقتصادية (٢١) . إنها قفزة بنىوية تتحقق بسيطرة التناقض السياسى اى الصراع الطبقي وانتزاع السلطة السياسية من الطبقة المسيطرة (٢٢) . وتأسيسا على مفهوم القفزة البنىوية ينتقد مهدى عامل القول بالعلاقة التتابعية بين مرحلتين : مرحلة تحرر وطنى ومرحلة الانتقال الى الاشتراكية ويقول " هذا الشكل المعيب من التمرحل التاريخى هو شكل تجريبى يكتفى بما يظهر من التاريخ فى اخدائه فيمرحل التاريخ قياسا على تتابع الاحداث منه ، بدلا من ان نعيش الاحداث على مراحل التاريخ التى تتحدد فى قفزاته البنىوية " (٢٣)

وتأسيسا على هذه الوثبة البنىوية كذلك ، يستبعد وجود " المرحلة الديمقراطية الوطنية كمرحلة ضرورية فى مرحلة الثورة التحريرية " (٢٤) . ولكنه فى الحقيقة يستبعد هذه المرحلة

بإستبعاد أن تكون القيادة للبورجوازية الصغيرة ، وإن لم يستبعدا كامكان فى الواقع نتيجة لشروط محددة قد تتحقق فى بلد معين ولا تتحقق فى بلد آخر (٢٥) . إنها أذن كما يقول " إمكن فى الواقع ولكنها ليست إمكنا فى النظرية ، مؤكدا ان الامكان الذى تستكشفه النظرية ، فى النظرية ضرورة وليس إمكنا " (٢٦) .

ولعل هذه الاشارات الاخيرة تفرض علينا التساؤل : كيف يكون الامكان الواقعى مختلفا عن الامكان النظرى ؟ وكيف يكون الإمكن النظرى ضرورة وليس إمكنا ؟ وهذا التساؤل هو ما ينقلنا الى النقطة الثالثة والاخيرة فى مفاهيم مهدى عامل النظرية ، أقصد بها مفهوم الواقع النظرى .

الواقع النظرى : يؤكد مهدى عامل منذ البدايات الاولى لكتاباتة وخاصة كتابه " أزمة الحضارة العربية ام أزمة البورجوازيات العربية " حتى كتاباته الاخيرة عن ابن خلدون والطائفية والحرب اللبنانية ، يؤكد على التفرقة بين الواقع والفكر . فحين يتماثل ظاهرا الشئ وماهيته - على حد قوله - يبطل العلم (٢٧) . فالمعالجة العلمية لا تضع الفكر فى مواجهة مباشرة مع الواقع . لان الفكر لا يصل الى الواقع كما يقول مهدى عامل الا بانتاجه لمفاهيمه النظرية عن طريق نقده للمفاهيم المتكونة . فمن عملية النقد هذه يتكشف الواقع فى بنيتها النظرية (٢٨) . ولهذا فالواقع التاريخى والتجربى شئ ، والواقع النظرى شئ آخر ، ولا يجوز إطلاقا الخلط بينهما . فلكل منهما وجوده الخاص (٢٩) . فموضوع العلم ليس معطى جاهزا فى حقل التجربة المباشرة ، بل هو " موضوع نظرى يبنى فى عملية معقدة هى بالضبط عملية أنتاجه المفهومى " (٣٠) . ولهذا فالوجود العلمى لموضوع العلم هو وجوده النظرى لا وجوده الواقعى ، أى وجوده فى نظرية متكاملة (٣١) والتحديد النظرى للواقع هو استخراج بعملية فكرية معقدة للقوانين العامة التى يخضع لها الواقع فى حركته التاريخية داخل إطار بنىوى محدد . وليست هذه القوانين النظرية الا أدوات الفكر لمعرفة الواقع فى وجوده التجربى . ولكن لا وجود لهذه القوانين النظرية فى الواقع التجربى إلا بشكل مميز أى خاص ، وهذا التميز - او هذه الخصوصية - هى الاساس لوجود القانون فى الواقع . على ان هذا التميز " هو الذى يمنع التماثل بين الواقع فى النظرية والواقع فى التجربة " (٣٢) . ولهذا ، فعندما حدد مهدى عامل الثورة التحريرية باعتبارها ثورة اشتراكية ، فانما حددها فى وجودها النظرى . أى انه يكشف بهذا التحديد عن طبيعتها النظرية كما تتماثل مع ذاتها فى واقعها النظرى على حد قوله (٣٣) . ومن هنا يمكن القول بانه ليس ثمة تناقض بين تحديد مهدى عامل للوجود النظرى الموحد للثورة الوطنية التحريرية والثورة الاشتراكية ، وبين تنديده لهؤلاء " اليساريين " الذين يطرحون الثورة الاشتراكية كمهمة عملية مباشرة ، وفى كل مناسبة سياسية متوترة من غير انبعاث الى الشروط التاريخية والاجتماعية لتحقيق العملية الثورية ، مما يؤدى الى جر الطبقة العاملة الى مغامرة فاشلة وضرب التحالف بينها وبين البورجوازية الصغيرة (٣٤) . كما انه يمكن القول كذلك بانه ليس ثمة تناقض بين قول مهدى عامل بمفهوم القطع البنئوى كشرط للتحويل الثورى ، وبين قوله

بأن الثورة عملية تاريخية معقدة ، تمر بمراحل متعددة هى مراحل تحقق ضرورتها النظرية ، واعتباره أن من الخطأ الفاحش تجاهل وجود هذه المراحل فى سير التطور التاريخى للواقع الاجتماعى نحو تحقيق وجوده النظرى " (٣٥) .

المهم ، ان انتاج وتحديد هذا الوجود او الواقع النظرى هو انتاج للمعرفة العلمية . ويتم هذا الانتاج بممارسة نظرية تتميز عن الممارسة الواقعية . وبهذه الممارسة النظرية التى يتم بها القبض المعرفى على الواقع النظرى - اى انتاج المعرفة العلمية - يتم كذلك نقض ايدىولوجية الطبقة المسيطرة .

وهكذا ينقلنا مهدى عامل نقلة أخرى . فالممارسة النظرية هى فى الوقت نفسه ممارسة طبقية . حقا ، إنه يميز بين الممارسة النظرية والممارسة الايدىولوجية ، إلا أن هذا التمييز لا ينفى كون الممارسة النظرية ممارسة من ممارسات الصراع الطبقي ، ذلك أن المعرفة العلمية لحركة التاريخ - على حد قوله - ينتجها نشاط وعى طبقى يتناول هذه الحركة المادية من زاوية الطبقة التى عليها أن تحقق ضرورة التاريخ نفسه " (٣٦) . وتأسيسا على هذا فإن البروليتاريا وحدها دون غيرها من الطبقات الاجتماعية قادرة - كما يقول مهدى عامل - على انتاج المعرفة العلمية فى شكلها الراهن ، وهى أيضا وحدها القادرة على التملك المعرفى لمختلف الاشكال التاريخية السابقة من المعرفة العلمية " (٣٧) .

ولقد كانت معالجته لقضية التراث فى نقده لندوة الكويت وفى كتيبه عن ابن خلدون تأكيداً لهذا المعنى الأخير بالذات .

بهذا المفهوم العلمى الطبقي للممارسة النظرية فى ترابطه بمفهوم البنية ومفهوم القطع البنىوى تتحدد بعض المعالم الاساسية لنظرية الثورة عند مهدى عامل فى اتساقها وتكاملها . وهى كما نرى تعد ارقى واعمق ما وصل إليه التنظير العلمى العربى فى حقل الممارسة الثورية .

ولكن تبقى مع ذلك بعض الملاحظات العامة التى هى أقرب إلى التساؤلات الاشكالية.

تساؤلات إشكالية :

لاشك أن مفهوم البنية عند مهدى عامل يختلف الى حد كبير عن مفهوم البنية عند اصحاب النزعة البنىوية ، وإن يكن فى الحقيقة متأثراً تأثيراً كبيراً بالاتجاه البنىوى الماركسى عند التوسر وبولنتزاس ، رغم ما يوجهه إليهما من انتقادات تتعلق ببعض المسائل التفصيلية . فالبنية عند مهدى عامل كما رأينا هى شكل من العلاقات المتشابهة المتصارعة المتطورة ، وليست هيكلًا من العلاقات الساكنة . وهى بنية محكومة فى مختلف تجلياتها بالتناقض الرئيسى المسيطر أى بالصراع الطبقي . ورغم هذا ، فإن البنية عند مهدى عامل تكاد أن تصبح نسقا مغلقا رغم ديناميتها . فهى من ناحية مقطوعة عما قبلها من تاريخ ، فتاريخيتها مقصورة على طبيعة علاقاتها الانتاجية الداخلية ، وعلى انتقالها بين أزمان ثلاثة هى زمن التكون وزمن التطور

وزمن القطع . ولكنها مقطوعة قطعاً يكاد يكون مطلقاً عن جذورها السابقة بسبب إختلاف طبيعة علاقة الانتاج السائدة فيها عن علاقات الانتاج السابقة . وأسأل : ألا ينفي هذا القطع البنيوي الفاصل ما فى حركة التاريخ المعرفية والواقعية من جدلية هى جدلية الاستمرار والقطع فى الوقت نفسه ؟

فما أعمق الفرق بين القول بالطبيعة المطلقة التى تفضى الى رؤية مثالية تجزئية لحركة المادة والفكر وبين القطيعة الجدلية التى تتجلى فيها التاريخية الموضوعية لهذه الحركة . وفضلاً عن هذا فإن مفهوم البنية هذا يكاد يلغى تماماً خصوصية مختلف الكيانات التى تتضمنها سواء كانت افراداً او عناصر او تركيبات اجتماعية . ولقد لاحظنا هذا ، فى انعدام التميز الفردى أو الفكرى داخل البنية ، وفى انعدام التفارق الطبقي فى بنية علاقة الانتاج الكولونيالى ، بل فى هذه التسمية الكولونiale ذاتها ، كعلاقة انتاج فى البلاد المتخلفة التى تنفى خصوصية الانتاج فى هذه البلاد . كما لاحظنا ذلك كذلك فى تحديد الطائفية فى لبنان كعلاقة سياسية فحسب .

وكذلك الشأن فيما يتعلق بالقطع البنيوى ، فهو يكاد أن يكون - كما أشرنا - قطعاً مطلقاً مما يخفت الطابع التاريخى للبنية . وإذا كان هذا القطع فى مقدوره أن يفسر لنا طبيعة الانتقال من علاقة إنتاج معينة إلى علاقة إنتاج أخرى ، فلعله لا يستطيع أن يفسر ، إن لم يكن يغفل تماماً ، عن عمليات التمرحل الانتقالى بين هاتين العلاقتين الإنتاجيتين . وبرغم إشارة مهدى عامل ، إشارة واضحة ، إلى هذا التمرحل ، وتقدمه الحاد لمنكره ، إلا أنه ركز دراسته النظرية وبشكل تفصيلى على القطع البنيوى ، دون دراسة موضوعية لعمليات التمرحل ، رغم الأهمية الحاسمة لهذه العمليات فى صيرورة الحركة الثورية وفى الإستبصار بمراحلها الصراعية المتصاعدة . ولعل مهدى عامل كان يريد أن يخصص الجزء الثالث بعد كتابيه " فى التناقض ، وفى فط الإنتاج الكولونيالى لهذه القضية . ولكنه للأسف انشغل عنها .

ويشكره على الوثبات البنيوية ، لم يتوقف لدراسة عمليات التمرحل فحسب ، بل كاد أن يقصر التناقضات على التناقض العدائى أو التناحى فى تجسده فى الصراع الطبقي ، ولم يعط للتناقضات غير العدائية أو غير التناحية ، العناية الكافية ، رغم إشارته إليها فى أكثر من موضع .

فإذا إنتقلنا إلى مفهوم الواقع النظرى ، وجدنا ما يشبه القول بالثنائية الضدية بين الواقع التجريبي والواقع النظرى . بل أخشى أن يكون فى كتابات مهدى عامل خلط بين النزعة التجريبية والممارسة التجريبية ، فعالج أحياناً الممارسة التجريبية ، أو الأحكام الصادرة عنها كأنها هى تعبير عن نزعة تجريبية . وبسبب هذا الخلط - فى تقديرى - كاد ما يسميه بالواقع النظرى أن يكون متعالياً إلى حد ما على التجربة ، رغم أنه محاث لها نظرياً ، ولكنه له منطقته الخاص المتميز تميزاً تاماً عن منطق الواقع التجريبي . حقاً ، إن المعرفة العلمية تختلف بتجريدتها عن المعرفة التجريبية الحسية المباشرة فالتجريد سلاح أساسى من أسلحة المعرفة العلمية . ولكنها لا تشكل منطقاً متميزاً مطلقاً أو واقعاً آخر مختلفاً . والتعالى عن الواقع بإسم إنتاج المعرفة

العلمية النظرية ، قد يكون تعاليا عن التجربة الاجتماعية الحية ، وتجاهلاً لتفاصيلها الملموسة الدقيقة التى تشكل أحيانا بخصوصيتها ملامح أساسية فيها . فالكلى متحقق فى الجزئى ، والمجرد متحقق فى العينى الملموس ، تحققا عمليا واقعيا ، وليس مجرد إستخلاص نظرى معرفى ، أو مجرد واقع نظرى مستقل . ولهذا أتساءل . أليس القول بإنتاج المعرفة يكاد يعنى تجاهل مفهوم الإنعكاس فى نظرية المعرفة الماركسية ، بدلالته الجدلية لابدلالته الميكانيكية الآلية الضيقة ؟ أليس هذا القول يتضمن كذلك إعطاء المعرفة النظرية المجردة مستوى معرفيا مستقلا متميزا يقوم على الإستخلاص المنطقى الذهنى التأملى أكثر مما يقوم على إستخلاص القوانين الموضوعية وإمتلاكها معرفيا من خلال الممارسة الواقعية ، وبالتالي تجاهل العلاقة العضوية بين النظرية والممارسة ؟ . ألا نستطيع أن نبتين هذا فى رفض مهدى عامل التأكيد على القيمة النظرية لإمكانية واقعية ما ، لأنها ليست ضرورة يمكن إستخلاصها من بنية النظرية كما أشرنا من قبل ؟ ألا نبتين هذا كذلك فى إعتبار مهدى عامل أن قيام البورجوازية الصغيرة بالسيطرة الطبقة فى المجتمع الكولونيالى هى فضيحة نظرية فى منطق التاريخ لأنه يستحيل تحقيقه بشكل طبيعى مع منطق التاريخ (٢٨) . ألسنا نجد فى هذا لاجرد تجاهل لمفهوم الإنعكاس الجدلى فى نظرية المعرفة الماركسية ، وللعلامة العضوية بين النظرية والممارسة ، بل لعله لهذا يسبق على مفهوم التاريخ ومنطقه شبهة غائبة محكومة بنسق مسبق ثابت ؟

وفضلا عن هذا فإن مهدى عامل يكاد يقصر القدرة على الإنتاج أو الإمتلاك المعرفى العلمى على الطبقة العاملة ، وإن قال بإمكانية ذلك جزئيا للبورجوازية . وفى تقديرى أن هذا قد يكون راجعا إلى عدم التمييز بين التملك المعرفى العلمى والتوظيف المعرفى الاجتماعى للعلم وخاصة فى مجال العلوم الدقيقة . فليس هناك ما يمنع البورجوازية أن تمتلك المعرفة العلمية شأنها فى ذلك شأن الطبقة العاملة ، ولكن الفرق هو بين التفسير والتوظيف البورجوازي والتفسير والتوظيف الثورى .

وأخيرا أتساءل : أليقلب طابع الإستخلاص المنطقى الذهنى التأملى ، أو الفقه الجدلى المتعالى على الخبرة المادية الملموسة فى مفهوم الواقع النظرى ومفهوم الإنتاج العلمى عامة ، بل كذلك فى التطبيق التجريدى لمفهوم البنية والقطيعة البنوية ؟

فما أقل النماذج والأمثلة والتجارب الاجتماعية والتاريخية الحية فى كتابات مهدى عامل ، وما أكثر الأحكام والإستخلاصات الإستدلالية الذهنية المجردة . حقا لا توجد حركة ثورية بدون نظرية ثورية ، ولكن كذلك ، بل أساسا ، لا نظرية ثورية إن لم تكن مستندة ومؤسسة على معطيات وخبرات موضوعية ملموسة لحركة بل لحركات ثورية .

هذه بعض ملاحظات عامة هى فى الحقيقة أقرب إلى التساؤلات الإشكالية التى تسعى إلى محاولة توقى الوقوع فى النزعة النظرية المجردة فى جهودنا وإجتهاداتنا المشتركة كثوريين عرب

لصياغة نظرية علمية لواقعنا المتخلف . وهى ملاحظات أو تساؤلات لا تقلل من الإضافة العلمية الإبداعية التى أضافها مهدي عامل إلى تراثنا الثورى بقدر ما هى تتحرك على هامشها وفى ركابها ومستضيئة بها . وستظل إضافة مهدي عامل نورا ملهما للثوريين العرب فى مختلف إجتهااداتهم النظرية والنضالية .

هوامش

- (١) مهدي عامل : فى نمط الإنتاج الكولونىالى : دار الفارابى بيروت ١٩٧٦ صفحة ٢٠١ .
- (٢) مهدي عامل : فى الدولة الطائفية : دار الفارابى بيروت : ١٩٨٦ صفحة ١٤١
- (٣) المرجع السابق والموضع نفسه .
- (٤) مهدي عامل : فى التناقض : - دار الفارابى . بيروت ١٩٧٣ صفحة (١٧) .
- (٥) المرجع السابق صفحة ١٧ - ١٨ .
- (٦) مهدي عامل : أزمة الحضارة العربية أم أزمة البورجوازيات العربية : دار الفارابى - بيروت ١٩٧٤ - سجد هذا النص ودلالته فى أغلب صفحات الكتاب : مثلا صفحة ١٢٤ .
- (٧) المرجع السابق صفحة ٢١ وما بعدها .
- (٨) المرجع السابق صفحة ٣٢ .
- (٩) فى نمط الإنتاج الكولونىالى - مرجع سابق صفحة ٢١٧ .
- (١٠) سجد هذا المفهوم متكررا فى أكثر من موضع ، مثلا فى " نمط الإنتاج الكولونىالى " مرجع سابق صفحة ١٥٤ .
- (١١) فى نمط الإنتاج الكولونىالى - مرجع سابق صفحة ٢٣٧ .
- (١٢) المرجع السابق صفحة ٢٥١ .
- (١٣) المرجع السابق صفحة ٢٥٥ .
- (١٤) المرجع السابق صفحة ٢٥٦ .
- (١٥) مهدي عامل " مدخل لنقض الفكر الطائفى - الفارابى . ١٩٨٥ صفحة ٢٤٣
- (١٦) المرجع السابق صفحة ٢٤١ .
- (١٧) فى نمط الإنتاج الكولونىالى . مرجع سابق صفحة ١٠٦ .
- (١٨) أزمة الحضارة العربية . مرجع سابق صفحة ١٩ .
- (١٩) المرجع والموضع نفسه .
- (٢٠) فى التناقض : مرجع سابق صفحة ٣٢٨ .
- (٢١) المرجع السابق صفحة ١٠٨ .
- (٢٢) المرجع السابق صفحة ١٣٥ - ١٣٦ .
- (٢٣) فى نمط الإنتاج الكولونىالى . مرجع سابق صفحة ١٠٦ .
- (٢٤) فى التناقض . مرجع سابق صفحة ٣٠٠ - ٣٠١ .
- (٢٥) المرجع السابق صفحة ٣٠٢ .
- (٢٦) المرجع السابق والموضع نفسه .

- (٢٧) أزمة الحضارة العربية : مرجع سابق صفحة ٣٩ .
- (٢٨) في نمط الإنتاج الكولونيالي : مرجع سابق صفحة ٢٤٢ .
- (٢٩) في التناقض : مرجع سابق صفحة ٢٩١ .
- (٣٠) مهدي عامل : في عملية الفكر الحلدوني : الفارابي ١٩٨٦ صفحة ٤٢ .
- (٣١) المرجع السابق صفحة ٣١ .
- (٣٢) في التناقض . مرجع السابق صفحة ٢٩١ .
- (٣٣) المرجع السابق والموضع نفسه .
- (٣٤) المرجع السابق صفحة ٢٨٤ .
- (٣٥) المرجع السابق صفحة ٢٩٢ .
- (٣٦) المرجع السابق صفحة ٢٥٤ .
- (٣٧) مهدي عامل : بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان . دار الفارابي ١٩٧٩ صفحة ١٧ .
- (٣٨) في التناقض : المرجع السابق صفحة ١٤٦ .

عبد الرحمن بدوى .. هذا "الفيلسوف-المؤسسة"

عبد الرحمن بدوى ظاهرة فريدة فى ثقافتنا العربية المعاصرة . إنه ليس مجرد فيلسوف له رؤيته ذات الإتساق والشمول ، التى نتفق أو نختلف معها ، وإنما هو كذلك صاحب أضخم إضافة أضافها مثقف عربى إلى مكتبتنا العربية فى مجال الفلسفة بوجه عام والفلسفة العربية الإسلامية بوجه خاص .

ففى إيقاع مضطرب يكاد يكون رتيباً ، يصدر عبد الرحمن بدوى منذ عام ١٩٣٩ وحتى اليوم ، كتاباً أو كتابين أو ثلاثة كتب كل عام ، بغير توقف . ونتمنى له المزيد والمديد من الأعوام والطاقت ليوصل هذا العطاء الخصيب . وما يصدره عبد الرحمن بدوى على كثرته وضخامته هو فى معظمه من المراجع الأساسية التى تسد ثغرات كبيرة فى مكتبتنا الثقافية ونفى معرفتنا بحقيقة تراثنا القديم . إنه يكتب فى الفلسفة اليونانية القديمة ، فيعالج موضوعاتها ويقدم فلاسفتها ، وهو يؤرخ للفلسفة المسيحية الوسيطة ، وهو يجمع ويحقق ويترجم مختلف النصوص الخاصة بالتراث العربى الإسلامى فى ذاته ، أو فيما بينه وبين التراث اليونانى من وشائج وتأثيرات ، وهو يقوم بالعديد من الدراسات والترجمات للشوامخ فى الفكر الأوروبى الحديث والمعاصر ، وخاصة فى الفلسفة الألمانية والفلسفة الوجودية ، وهو يؤلف فى المنطق ومناهج العلوم ، فضلاً عن إبداعه الخاص الفلسفى والشعرى والأدبى عامة ، إلى جانب مؤلفاته باللغة الفرنسية حول الفلسفة الإسلامية ، والعديد من مقالاته - بلقات أوروبية وشرقية مختلفة يتقنها جميعاً - حول موضوعات جزئية فى الفلسفة الإسلامية والفكر العربى . ولهذا فبعدد الرحمن بدوى له ما يقرب من مائة وثلاثين كتاباً بين مترجمات ودراسات وتحقيقات ومؤلفات إبداعية ، على مستوى رفيع من الجدية والعمق والتخصص ، مما يجعله فى الحقيقة مؤسسة فلسفية علمية قائمة بذاتها .

ويرغم تنوع هذا العطاء الفكرى ، فإننا نستشعر وراءه دائماً فلسفته الخاصة ، التى يعتبرها هو إضافة إبداعية للفلسفة الوجودية .

وقد يكون من واجبتنا أن نتساءل فى البداية ، هل يعد عبد الرحمن بدوى فيلسوفا حقاً ، أم هو مجرد مفكر عالم باحث فى الفلسفة ؟ فهناك فى حياتنا الثقافية العديد ممن يمكن أن نطلق عليهم لقب المفكر أو الباحث فى الفلسفة أو مؤرخ الفلسفة ، أما الفيلسوف بالمعنى

* مجلة الهلال الشهرية . أول أكتوبر أو نوفمبر ١٩٨٩ .

الاصطلاحي ، فقلة من مثقفينا هي التي يمكن أن نطلق عليها هذا اللقب بكثير من المحفظ والنارقي بين المفكر والفيلسوف هو الفارق بين الأعمال الفكرية في بعض القضايا أو التخصصات النظرية أو العلمية أو السياسية أو الاجتماعية أو الأدبية والفنية ، وبين بناء نسق فكري شامل يقدم إجابات نظرية متسقة حول القضايا الجوهرية في الكون أو المجتمع أو الخبرة الإنسانية الحية أو الخبرة الإنسانية المعرفية .

حقا ، إن وراء فكر كل مفكر ، بل وراء فكر كل إنسان ، تكمن رؤية شاملة ، أي تكمن فلسفة ما ، وإن لم يكن هناك وعي بها ، وإن لم تتخذ شكلا نظريا متسقا . على أن الفيلسوف هو انذى يستطيع أن يبلور رؤيته أو خبرته الحية والمعرفية ، بلورة نظرية كنسق فكري شامل متكامل . فعلى سبيل المثال نستطيع القول بأن لطفى السيد ومحمد عبده وأمين الريحاني وسلامة موسى وعلال الفاسي وطه حسين من المفكرين المجتهدين في المجالات السياسية والدينية والاجتماعية والأدبية ، على حين أن الأرسوزي وزكي نجيب محمود ومهدي عامل هم من الفلاسفة ، فلأول نظريته الحوية التي يفسر بها العديد من الظواهر اللغوية والقومية ، ولثاني نظريته الوضعية المنطقية التي يحلل بها العديد من الظواهر الفكرية والاجتماعية ، ولثالث نظريته العلمية المادية التي يحلل ويقيم بها حركة التحرر الوطني العربية فضلا عن ظواهر فكرية واجتماعية أخرى . ومن هذه الزاوية يعتبر عبد الرحمن بدوي من الفلاسفة ، لتوجهه الوجودي الذي يسعى به إلى إقامة رؤية شاملة متسقة للخبرة الإنسانية الحية .

وعبد الرحمن بدوي لم يبدع الفلسفة الوجودية إبداعا ، بل هو امتداد لها في فكرنا العربي المعاصر .

والوجودية باختصار شديد هي مذهب فلسفي حديث يمكن أن نؤرخ ل بداياته بالقرن التاسع عشر ، رغم ما يمكن أن نتبينه من جذور له في الفكر الفلسفي القديم . ويمكن أن نعتبر كيركجور الفيلسوف الدنماركي المتوفى عام ١٨٥٥ رائده في العصر الحديث ، وإن أخذ ينمو ويتكامل بعد ذلك في فكر هيدجرو وأنيانو ويسيرز ومارسيل وسارتر وغيرهم . والوجودية تعارض الأبنية الفلسفية التي تقوم على التجريدات العقلية . وترى أن نقطة البداية الفلسفية ليست هي الفكر ، وإنما الخبرة الإنسانية الحية . ولهذا فالوجود لا يبدأ ولا يتم إثباته بالفكر كما يقول ديكارت : أنا أفكر إذن فأنا موجود . وإنما بممارسة الوجود نفسه ومعاناته . ومن هنا جاء القول الوجودي المشهور : الوجود سابق على ماهية ، والمقصود بالوجود في الوجودية هو الوجود الإنساني الحي ، في مواجهة الوجود الموضوعي المادي الذي لا يعد عند هذه الفلسفة إلا مجرد أدوات للوجود الإنساني .

والوجود الإنساني الحي في الوجودية ، ليس هو الوجود الإنساني العام المجرد ، بل هو الوجود المتمثل في الذات الفردية ، وأبرز ما تتسم به هذه الذات الفردية - بحسب الوجودية - هي الحرية . فالإنسان محكوم عليه بالحرية كما يقول سارتر . والذات حرة أمام إمكانيات متعددة لا بد من الاختيار بينها لتحقيق وجودها . ومن حرية الاختيار هذه ومن ضرورته في الوقت نفسه ،

ينبع القلق وتنوع المعاناة والمخاطرة ، بل يبرز العدم داخل نسج الوجود نتيجة لاختيار إمكانية ونهذ إمكانيات أخرى . ومن الفردية والحرية والاختيار والإمكانية والقلق والمعاناة والمخاطرة والعدم إلى غير ذلك من المقولات ، تصوغ الوجودية فلسفتها المعبرة عن أنحاء مختلفة من الخبرة الإنسانية الحية ، متسلحة فى صياغتها لهذه الفلسفة بمنهج وجدانى استبطانى يختلف كل الاختلاف عن المنهج العقلانى الذى تتخذه الفلسفات النظرية الأخرى لصياغة مذاهبها . وفى الفلسفة الوجودية - كما هو معروف - تياران : تيار دينى يمثل كيركجور وجبريل مارسيل ، وتيار لا دينى يمثل هيدجر وسارتر . ولكنهما لا يختلفان - جوهرى - من حيث الموضوع العام للفلسفة الوجودية ، أو من حيث المنهج الوجدانى الاستبطانى العام .

والحقيقة أن وجودية عبد الرحمن بدوى ليست فى صورتها المذهبية العامة أو التفصيلية إلا تهميشا على مذاهب هؤلاء الفلاسفة الوجوديين وخاصة مذهب هيدجر ، وإن كانت هناك بعض الاجتهادات والإضافات الخاصة المتمثلة فى محاولته إقامة لوحة متسقة من المقولات الوجودية ، أو فى إبراز وتطوير مفهوم الزمن ومفهوم الفعل أو فى محاولته اكتشاف جذور للوجودية فى الفكر العربى الإسلامى القديم ، وخاصة فى التيارات الصوفية والإشراقية .

وتتجسد فلسفة عبد الرحمن بدوى الوجودية فى رسالته الجامعية الأولى (وهى بالفرنسية) وعنوانها " مشكلة الموت فى الفلسفة الوجودية " التى حصل بها على درجة الماجستير فى الفلسفة من كلية الآداب . جامعة فؤاد الأول (القاهرة اليوم) عام ١٩٤٦ ، وفى رسالته الجامعية الثانية وعنوانها " الزمان الوجودى " ، التى حصل بها على درجة الدكتوراه من نفس الكلية والجامعة عام ١٩٤٣ .

فى رسالته الأولى حول الموت يبدأ بالتمييز بين الموت كإشكال والموت كمشكلة . هو إشكال من حيث أنه يحتوى على تناقضات وإمكانات وأنحاء عديدة ، فهو نهاية للحياة ، وهو نهاية لتحقيق إمكانيات ، هذا من ناحية عامة ، ولكنه فى الوقت نفسه إمكانية معلقة ، أى إمكانية لا بد أن تقع ولكن لا سبيل إلى تحديد زمان وقوعها بشكل حاسم . وهو حدث يقع لكل الناس ، ولكنه كذلك حدث له خصوصيته فى حياة كل منا . فنحن جميعا سنموت ، ولكن الموت هو حدث شخصى لكل منا . بهذه الأنحاء المختلفة يتمثل الموت كإشكال وجودى . على أن الموت يصبح مشكلة عندما يشعر المرء شعورا قويا جميعا بهذا الإشكال . ولكن هذا لا يتحقق إلا لمن هم على مرتبة عالية من الشعور بالشخصية ومرتبة عالية من التحضر . ومن هنا يخلص عبد الرحمن بدوى إلى أن الشعور بالموت والتفكير فيه يعبر عن نهاية مرحلة حضارية وميلاد حضارة جديدة . وهو هنا يبدو متأثرا بشكل واضح بفلسفة الحضارة عند اشبنجر . ويرى عبد الرحمن بدوى بعد ذلك أن إضعاف الشخصية يقضى إلى تشويه حقيقة الموت . ويرى أن هذا الإضعاف هو ثمرة حالتين : هما إفناء الشخصية فى روح كلية ، أو إفناؤها فى الناس ، فى المجتمع . لأن ذلك يفقد الموت طابعه الفردى الشخصى الذاتى . ويرى عبد الرحمن بدون أن القول بالشخصية يقضى إلى القول بالحرية ، فلا شخصية بغير حرية ، ولا حرية بغير شخصية ، والحرية هى الاختيار ،

وهى الإمكانية المفتوحة ، وإذا كانت الشخصية تقتضى الحرية ، والموت يقتضى الشخصية ، فإن الموت يقتضى الحرية . ومن هنا كانت صيحة نيتشه " مت فى الوقت المناسب " أى اختر الوقت المناسب لكى تموت ، إنها دعوة إلى الموت الإرادى أى حرية الموت .

ومن هذه المقدمات يأخذ عبد الرحمن بدوى فى الانتقال إلى سلسلة من الاستدلالات . فلما كان الموت يعنى الحرية ، فهو بالتالى يعنى الإمكانية ، ولما كانت الحرية كإمكانية تعنى إمكانية فعل الخير وإمكانية فعل الشر ، ارتبطت الحرية بالضرورة بالخطيئة ، ومن هنا كذلك ارتبطت الخطيئة بالموت ، هذا الارتباط الذى تجسد فى أرقى درجاته - كما يقول - فى المسيحية . ومن هذا التسلسل الاستدلالى ينتهى إلى تحديد العناصر الثلاثة الضرورية فى مشكلة الموت فى جانبها الذاتى وهى الشخصية والحرية والخطيئة . على أن هناك جانباً موضوعياً فى مشكلة الموت . فالوجود يقتضى بطبيعته التناهى أى الموت ، وبهذا يكون الموت - موضوعياً - عنصراً مكوناً للوجود ، وجزءاً من الحياة وليس مضاداً لها . بل هو حالة من حالات الحياة تبدأ ببدايتها وتستمر معها حتى نهايتها .

وهناك فى فلسفة عبد الرحمن بدوى نوعان من الوجود ، الوجود الماهوى أو الإمكانى وهو الوجود الجوهرى ذاته الزاخر بالإمكانيات غير المتحققة بعد ، والوجود الواقعى أو ما يسميه عبد الرحمن بدوى باسم " الآتية " ، وهو الوجود الذى الذى انتقل إليه الوجود الماهوى بتحقيق بعض إمكانياته . وهو وجود بين الأشياء أو وجود فى العالم . وهو بهذا يعد سقوطاً ، ليس بالمعنى الأخلاقى ، وإنما بمعنى الحضور بين الأشياء ، وهو حضور يعبر عن تحقق إمكانية وعدم تحقق إمكانيات أخرى ، وهو ما يشير إلى نقص جوهرى فى هذا الوجود ، وهو نقص مستمر ، أى توفر إمكانيات غير متحققة باستمرار ، ومن بين هذه الإمكانيات ، إمكانية الموت الذى يعد إمكانية مطلقة من إمكانيات الوجود نفسه ، مما يجعل من الموت - كما سبق أن أشرنا - عنصراً جوهرياً فى الوجود ، وبالتالى أساساً للمذهب فلسفى شامل يسعى للإجابة على العديد من القضايا والمشاكل النفسية والأخلاقية والمعرفية والدينية . وعبد الرحمن بدوى يقر بأن هذا المذهب الفلسفى الذى يستلهم أهم عناصره ودلالاته العامة من هيدجر وسيرز ، ولم يقم بناؤه بعد ، ولكنه يتطلع إلى من يحمل مسئولية إقامته ، ليكون تعبيراً عن نهاية الحضارة الأوروبية الراهنة ، وبزوغ حضارة جديدة .

وعبد الرحمن بدوى لا يعكف على إقامة هذا المذهب المؤسس على مشكلة الموت ، بل نراه ينتقل فى رسالته الثانية إلى مشكلة أخرى هى مشكلة الزمان الوجودى ، وإن وجدنا جذورها فى رسالته الأولى عن مشكلة الموت . ذلك أنه فى تحليله لانتقال الوجود الماهوى الإمكانى إلى الآتية المتحققة فى رسالته الأولى عن الموت ، يشير إلى الزمانية كصفة لعملية الانتقال هذه ، إذ هى تتضمن صفة الحضور بالتحقق بين الأشياء ، وصفة الماضى بالنسبة للإمكانيات التسي تحققت ، وصفة المستقبل بالنسبة للإمكانيات التى لم تتحقق بعد ، وهذا يدل - كما يقول - على أن الزمانية طابع جوهري للوجود .

ورسالته فى " الزمان الوجودى " هى تأكيد وتطوير فى الحقيقة للمفاهيم الأساسية لرسالته الأولى وإن أصبح الزمان لا الموت هو محورها .

فالوجود الحقيقى عنده هو وجود الذات الفردية . أما الوجود الموضوعى خارج الذات فهو مجرد أدوات للذات . أما وجود الذات فهو وجود واع بذاته ، على علاقة حميمة متوترة مع ذاته . والذات تحقق ذاتها بممارسة الفعل ، وهذا ينقلها من حدود الإمكان إلى الواقع ، وفى هذا سقوط لها - كما سبق أن أشار فى مشكلة الموت - وهو سقوط ضرورى ، تحقق به الذات إمكانياتها .

وجوهر هذه الذات أنها مريدة وليست مفكرة - كما يزعم ديكارت . إن فعل الإرادة لا الفكر هو جوهر الذات . وهذا الفعل مرادف للحرية ، ولهذا فإن الذات والإرادة والحرية معانٍ متشابهة . والحرية - كما رأينا فى " مشكلة الموت " - تقتضى الاختيار ، والاختيار يقع بين إمكانات .

وبهذا الاختيار تتحول الذات من حال الحرية إلى حال الضرورة ، أى تصبح الإمكانية وجوداً فى العالم . وهكذا يصبح للذات وجودان : وجود كذات مريدة حرة ، مقعمة بالإمكانات التى لم تتحقق ، وذات قد حققت بعض إمكانياتها . الوجود الأول هو الوجود الماهوى - كما سبق أن ذكرنا - ويتميز بالحرية المطلقة ، والوجود الثانى هو الوجود بين الأشياء فى العالم ، أو الوجود على هيئة الآنية . ويتناسب الشرف فى مرتبة الوجود - كما يقول عبد الرحمن بدوى - تناسباً عكسياً مع الاتصال بالغير أو الأشياء .

على أن انتقال الذات من حالة الإمكانية إلى حالة التحقق إنما يتم فى الزمان ، ولهذا فالزمان حالة جوهرية للوجود المتحقق . على أن الوجود بهذا المعنى ليس وجوداً فى الزمان ، وإلا اتخذ الزمان شكل المكان ، أى أصبح إطاراً خارجياً للوجود ، إنما هو وجود زمانى ، أى أن الزمان يدخل فى ماهية الوجود نفسه . ويعتبر عبد الرحمن بدوى هذا الرأى الذى انتهى إليه ثورة لاثقل خطراً عن الثورة الكوبرنيقية فى علم الفلك التى كانت تُسَوِّدُ معرفة (ابستمولوجية) ، على حين أن ثورته هذه هى ثورة فى علم الوجود .

ولهذا يأخذ فى نقد المذاهب الفلسفية والعلمية السابقة الخاصة بالزمان ، كمذهب كل من أرسطو وكانط وبرجسون فى الفلسفة ، ومذهب كل من نيوتن واينشتاين فى الفيزياء ، وينتهى من هذا النقد إلى نتائج عامة نجملها فيما يلى :

إن الزمان نوعان ، زمان فيزيائى وزمان ذاتى وهو مايسميه بالزمان الوجودى . وأن الزمان عامل جوهري فى نسيج الوجود ذاته ، ويقصد به هنا الوجود الذاتى . وهو يقسم هذا الوجود كما سبق أن ذكرنا إلى وجود ماهوى وآنية ، ويعتبر الحرية صفة أولى لوجود الذات ، استناداً إلى مفهوم الإمكانية ، وأن التوتر هو الفكرة الأساسية التى ينبغى أن تسود كل نظرة وجودية أو أخلاقية ، وينتهى من كل هذا إلى أن العقل النظرى ليس هو الملكة الوحيدة التى يستطيع بها

المرء أن يدرك حقيقة الوجود الحى " فالفكر المجرد ينزع النفس ويعزلها عن تيار الوجود الحى - كما يقول - ، ولا سبيل للاتصال الحميم بهذا الوجود فى توتره إلا بمذكة أخرى هى ملكة " الوجدان " .

وكما أن للعقل مقولاته ، فللوجدان كذلك مقولاته التى تتميز بالطابع الدبالكتيكى المتوتر الجامع لما فى الوجود من إمكانيات متضادة متناقضة متقابلة فى نسيجه الحى . ولهذا يضع عبد الرحمن بدوى لوحة للمقولات الوجدانية الوجودية فى مقابل المقولات العقلية المجردة عند الفلاسفة السابقين وخاصة أرسطو وكانط . وهو يقسمها قسمين ، قسم خاص بالعاطفة وقسم خاص بالإرادة ، ويقسم كلا من عناصر القسمين إلى أقسام ثلاثة يتركب كل منها من متقابلين ووحدة متوترة بين هذين المتقابلين . وهذه هى لوحة المقولات :

عاطفة

أصل :	تألم	حب	قلق
مقابل :	سرور	كراهية	طمأنينة
وحدة متوترة :	تألم سار	حب كاره	قلق مطمئن

إرادة

أصل :	خطر	طفرة	تعال
مقابل :	أمان	مواصلة	تهابط
وحدة متوترة :	خطر آمن	طفرة متصلة	تعال متهابط

ونكتفى بتفسير العلاقة بين ثلاثية واحدة عاطفية ، وأخرى إرادية . فهالنسبة للثلاثية العاطفية الأولى يقول عبد الرحمن بدوى أن التألم يعنى أن شيئاً يعوق ويحد من وجود الذات ومن رغبتها فى تحقيق ذاتها فى العالم . وهنا تتألم . وكلما ازداد الإنسان رقياً - أى حصولاً على إمكانيات عديدة - زاد ألماً ، على عكس الإنسان المتخلف المحدود الإمكانيات الذى يكون ألمه أقل . ولما كان تحقيق الإمكانيات هو الطابع الأصلى للوجود فإن التألم هو إذن الطابع الأصلى للوجود الذاتى . أما السرور فينبج عن الفعل وتحقيق الإمكانية الذى هو تحقيق للذاتية . ولكن هناك ما يجمع بين التألم والسرور ، مثل التضحية . فالتضحية تكون درجة عليا من التألم مرتبطة بدرجة عليا من السرور . والاستشهاد أعلى درجات التضحية ، وفيه يتلقى الشهيد شهادته وجبينه - كما يقول عبد الرحمن بدوى - يعلوه " الأسف الباسم " .

وفى المقولات الإرادية الأولى نجد الخطر والأمان والخطر الآمن . والخطر يعبر عن مواجهة الإرادة للعديد من الإمكانيات ، دون أن تكون متيقنة بما ينبغى أن يحققه منها . ولهذا ففعل

المخاطرة هو أول أفعال الإرادة ، لأنه القفز - كما يقول عبد الرحمن بدوي - إلى تحقيق الوجود بوحدة من هذه الإمكانات المتعددة . وفعل المخاطرة فعل غير عقلاني ، يتم في زمانية محددة هي " الآن " ، والآن حضور زمني محدد ولكننا بتحقيق المخاطرة فيه نشعر بالسرمدية . ولهذا فما أكثر المخاطر التي تتحقق بها تحولات حاسمة في مصائر الأمم .

على أن هذا الشعور بالسرمدية هو الذي يفجر الشعور بالأمان المقابل للخطر . ولما كان من المستحيل أن يكون هناك خطر خالص مطلق أو أمان خالص مطلق ، كان هناك دائما هذا التلاقي المتوتر بين الخطر والأمان في الخطر الآمن الذي تحقق به الذات بعض إمكانياتها ، ولكن كيف يتم الانتقال بين مخاطرة وأخرى ؟ ليس بالتواصل والاتصال ، وإنما بالطفرة . فالوجود عند عبد الرحمن بدوي يتكون من ذوات منفصلة مغلقة تماما . ولهذا فالذات تنتقل من حالة الإمكان إلى حالة التحقق أي الاتصال بالغير وبالواقع ، عن طريق الطفرة ، لأنه ليس بينها وبين الأغيار والواقع اتصال . ولكي يفسر عبد الرحمن بدوي الطفرة يقول بفكرتين أساسيتين هما : **اللامعقول** و **اللاعلية** . فالعدم الذي قال به من قبل في نسيج الوجود ، يناظره من الناحية الفكرية اللامعقول ، أما اللاعلية أو اللاسببية ، فقد أيدتها وأثبتتها العلم الحديث وخاصة في نظرية الكم الفيزيائية التي دحضت - بحسب التفسير الخاص لعبد الرحمن بدوي - القول بالحتمية ، والعلية في بنية العلاقات بين الأشياء . وإلى جانب اللامعقول واللاعلية ، يعرض عبد الرحمن بدوي للطبيعة الزمانية للمقولات العاطفية والإرادية على سواء . فالثالث الأول في المقولات العاطفية يكشف عن الماضي ، والثاني عن المستقبل والثالث عن الحاضر ، والثالث الأول في المقولات الإرادية ، يصف الحاضر والثاني يصف الماضي والثالث يصف المستقبل ، وهكذا يؤكد أن الزمان يدخل في نسيج مقولات الوجود .

هذه هي خلاصة مجتزأة لمقولات عبد الرحمن بدوي الوجودية ، بكلماته هو في أغلب الأحيان المستمدة من موسوعته الفلسفية . وهذه المقولات - كما يقول - تشكل أساسا لمنطق جديد هو منطق التوتر والعقل الخلاق في مقابل المنطق الأرسططالي الشكلي . وهو منطق التوتر لأنه يدخل الزمان في صميم مسائله ويعبر عن حقيقة الوجود الذي يزخر بالتناقض والتمزق والجمع بين الأضداد والذي يشكل العدم عنصرا جوهريا من عناصر تكوينه . وبهذه الخلاصة تتحدد كذلك العناصر الجوهرية لفلسفة الزمان الوجودي ، التي تتمثل أساسا في القول بأن الزمان متغافل في نسيج الوجود وأنه لا وجود خارج الزمان ، وأن الزمان نفسه زمان وجودي ذو طابع عاطفي إرادي .

وينتهي عبد الرحمن بدوي من تلخيصه للزمان الوجودي بأنه " الخطوط العامة لمذهب في الوجود جديد ، سنجعل مهمتنا في الحياة تفصيل أجزائه " .

على أن عبد الرحمن بدوي لم يحكمف - كما سبق أن ذكرنا - على إقامة مذهب فلسفي على أساس " مشكلة الموت " ، ولم يكرس كذلك مهمته في الحياة لتفصيل أجزاء هذا " المذهب الوجودي الجديد " ، وإنما اتجه بكليته إلى مجال الدراسات والتحقيقات والترجمات في مجال

الفلسفة بشكل عام ، والفلسفة العربية الإسلامية بشكل خاص .

حقا ، إننا نستطيع أن نتبين فلسفته الوجودية فى اختياره الخاص فيما يترجم أو فى عنايته بالجاناب الصوفى والإشراقى والأفلاطونى والأفلوطينى فى تراثنا الفلسفى القديم ، وفى الكثير من تعقيباته وتعليقاته وآرائه حول بعض جوانب هذا التراث . ولكننا لانستطيع القول بأنه راح يبنى ويفصل وينمى مذهبه الفلسفى الذى بشر به كضرورة تاريخية فى رسالته عن " مشكلة الموت " وعن " الزمان الوجودى " .

فهل توقفت طاقته الإبداعية الفلسفية بعد الانتهاء من رسالتيه ؟

ألم كانت فلسفة الوجودية مجرد ثمرة ثقافية خالصة لقراءته فى الفلسفة الألمانية ، وكانت منبته الصلة بحياته وبواقعه السياسى والاجتماعى ، - كما يقول بعض الناقدين لفلسفته - ولهذا سرعان ما انتهت بانتهائه من رسالتيه . وكأنما كانت هاتان الرسالتان تأريخا أكاديميا متحمسا حيا لهذه الفلسفة ، أكثر من أن تكون تبنيا حقيقيا لها ؟

الحق ، أن الوجودية لا تزال هى الفلسفة التى يتبناها عبد الرحمن بدوى حتى اليوم ، ولا يزال يؤكد فيما يصدره من مولفاته ودراساته إلتزامه الفكرى بهذه الفلسفة .

والحق كذلك ، أن عبد الرحمن بدوى عندما كتب " فلسفة الموت " " والزمان الوجودى " كان متأثرا تأثرا ثقافيا عميقا بالفلسفة الوجودية الألمانية المثالية وخاصة عند هيدجر ، ولكن هذا التأثير لم يكن منبت الصلة بواقع خبرته الحية والسياسية فى المجتمع المصرى آنذاك . ففى هذه المرحلة من حياته ، التى كتب فيها " فلسفة الموت " وحصل بها على درجة الماجستير فى الفلسفة عام ١٩٤١ ، كان عضوا فى حزب مصر الفتاة ، بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٠ . وكان زعيم هذا الحزب أحمد حسين قد أصدر كتابه " إيمانى " على غرار كتاب هتلر " كفاحى " ، وكانت القمصان الخضراء التى يتزيا بها أعضاء الحزب تقليدا للقمصان البنية للحزب النازى الألمانى وللقمصان السوداء للحزب الفاشى الإيطالى . وكانت فلسفة القوة والاستعلاء متمثلة فى شعار " مصر فوق الجميع " و " المجد لمصر " متماثلة مع شعارات الحزب النازى .

لقد كان حزب مصر الفتاة فى الحقيقة يسير على الخطى والمفاهيم والقيم الفلسفية المثالية واللاعقلانية للحزب النازى ، فضلا عن تلاقيها - بشكل سطحي ومختلف الأدلة - فى العداء لالإنجلترا التى كانت جيوشها تحتل مصر آنذاك . وكان نيتشه (الذى ألف عبد الرحمن بدوى عنه أول كتاب له عام ١٩٣٩) من المصادر الملهمة للحزب النازى ، كما كان هيدجر من أعمدته الفكرية . وكان حزب مصر الفتاة برغم ترسمه خطى الحزب النازى ، يعبر - فى الحقيقة - عن توجه وطنى شوفينى مغامر ذى طبيعة بورجوازية صغيرة ، وكان الاحتلال البريطانى ، وارتفاع موجة العداء له ، فضلا عن الفساد الاجتماعى والسياسى الذى كان مستشرياً ، من عوامل إبراز هذا الحزب وانتشاره الجماهيرى .

على أن هذا الحزب رغم طابعه الوطنى الشوفينى ، ونتيجة لفلسفته المثالية اللاعقلانية ،

كان معاديا للحركة الوطنية الديمقراطية التي كانت متمثلة آنذاك فى حزب الوفد وفى البدايات الأولى للحركات اليسارية الجديدة .

فى هذه المرحلة التى كتب فيها عبد الرحمن بدوى رسالته عن مشكلة الموت كان عضوا فى مصر الفتاة ، يتحرك فى إطار فلسفتها وأهدافها ويصدر كتابا عن نيته عام ١٩٣٩ وآخر عن اشينجلر عام ١٩٤١ وثالثا عن شوينهور عام ١٩٤٢ . لم تكن إذن رسالته عن فلسفة الموت ، ولم يكن تأثره بالفلسفة الوجودية الألمانية المثالية ، منبثقة عن حياته وممارساته ومعتقداته السياسية ، ومعتقدات شريحة من شرائح المجتمع المصرى .

وفى عام ١٩٤٤ ، وهو العام الذى حصل فيه على درجة الدكتوراه عن رسالته فى الزمان الوجودى ، لمجده عضوا فى اللجنة العليا للحزب الوطنى الجديد ، الذى كان فى الحقيقة امتزاجا بين بعض قيادات وعناصر حزب مصر الفتاة القديم والحزب الوطنى القديم كذلك . ويظل عبد الرحمن بدوى عضوا فى هذه اللجنة الوطنية العليا للحزب الوطنى الجديد حتى عام ١٩٥٢ . وعندما قامت ثورة يولييه ١٩٥٢ كان هناك تقارب كبير بينها وبين عناصر من الحزب الوطنى الجديد . ولعل هذا ما يقصر اختيار عبد الرحمن بدوى عضوا فى لجنة الدستور التى شكلت فى عام ١٩٥٣ لوضع مسودة دستور جديد لمصر ، واختياره بعد ذلك مستشارا ثقافيا ومديرا للبعثة التعليمية فى برن بسويسرا بين عامى ٥٦ - ١٩٥٨ .

خلاصة ما أردت أن أقوله هو أن فلسفة عبد الرحمن بدوى الوجودية منذ أواخر الثلاثينات ، لم تكن مجرد صدق لثقافته الفلسفية وتأثره بالفلسفة الألمانية المثالية ، بل كانت كذلك تعبيراً عن خبرة فكرية وسياسية حية غير منبثقة عن بعض الظواهر فى المجتمع المصرى آنذاك . وفى تقديرى - وقد أكون مخطئا - أن هزيمة النازية والفاشية عام ١٩٤٥ واحتدام الصراع الوطنى والاجتماعى فى مصر ، وخاصة عام ١٩٤٦ الذى شكلت فيه اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، ووضعت برنامجا شاملا للتحرر الوطنى والاستقلال الاقتصادى ، ثم قيام ثورة يولييه ٥٢ ، وبرز مشروعهما التحررى التقدمى القومى ، إلى غير ذلك من العناصر والعوامل ، قد أسهمت فى خلخلة الركائز الفكرية والموضوعية والاجتماعية لإمكانية تنمية المشروع الفلسفى الوجودى الذى بشر به عبد الرحمن بدوى فى رسالتيه " مشكلة الموت " و " الزمان الوجودى " . ولهذا لم يكن غريبا ، أنه فى الخمسينيات والستينيات عندما أصبح للوجودية رواج فكرى وأدبى كبير فى مصر ، وفى العالم العربى ، كان عبد الرحمن بدوى - فارس الوجودية ورائدها - بعيدا عن هذا الرواج العام . ذلك أن المفاهيم الوجودية التى راجت كمفهومى الحرية والالتزام ، أخذت دلالات خاصة تتفق والملازمات والاحتياجات والمعارك الوطنية والاجتماعية المحلية التى كانت سائدة حينذاك وفى مقدمتها الصدام مع الاستعمار ، والصهيونية ، والإقطاع والرجعية العربية فضلا عن التطلع إلى الاشتراكية .

وهكذا توقف المشروع الوجودى لعبد الرحمن بدوى ، لا لتوقف قدراته الإبداعية الفلسفية ، وإنما لتغير الأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية والموضوعية عامة من حوله . فلم يعد هناك

مجال لتنمية هذا الفكر المثالي الذاتى الفردى المحض ، الذى يقوم على الانفصال المطابق بين الذوات الإنسانية ، وعلى مفهوم مجرد للاختيار والإمكانية وللحرية وللزمان وللعدم ، خال من أى دلالة اجتماعية أو تاريخية ، فضلا عن استناده إلى فهم غير صحيح لنتائج العلم الحديث ، وإلى افتقاده للعقلانية والموضوعية ، وإنكاره للعلاقات العلية بين الأشياء والظواهر ، وتعالیه على الروابط والقوانين الاجتماعية . لم يعد هناك مجال لهذا الفكر فى عالم جديد ، أخذت تتطلع فيه الجماعة البشرية عامة ، بمختلف انتماءاتها القومية والثقافية ، إلى الترابط والتضامن والعقلانية، والديموقراطية من أجل إزالة كل ظواهر التخلف والاستعمار والاستعباد والتبعية ، وتطوير العلم وتطويره لخدمة التقدم والإزدهار الاجتماعى والثقافى وتوطيد السلام العالمى .

لهذا - كما سبق أن ذكرت - كان من الطبيعى ، أن يتوقف عبد الرحمن بدوى عن استكمال مشروعه الوجودى وإن لم يتوقف عن التمسك بالوجودية كفلسفة له .

بل أكاد أقول لقد توقف المشروع الوجودى فى الفكر الفلسفى المعاصر فى العالم عامة ، وإن بقيت له تجليات مختلفة فى بعض الظواهر الفكرية والأدبية كبعض التيارات المسماة بالحداثة . وكان من الطبيعى أن يكرس عبد الرحمن بدوى طاقاته الإبداعية فى مجال الدراسات والتحقيقات والترجمات ، التى يقوم بها للثقافة العربية أجل الخدمات وخاصة فيما يتعلق بالتراث العربى الإسلامى فى الفلسفة .

وقد تكون لنا على جهوده فى هذا المجال ملاحظات تقنية وموضوعية حول بعض جوانب من تحقيقاته وترجماته ، فضلا عن منهجه العام فى التاريخ والتفسير ، إلا أن المجال لايسمح بهذا . وحسبنا أن نكتفى بالإشارة السريعة إلى ملاحظتين عامتين عابرتين : الملاحظة الأولى تتعلق بمدى ما بين فلسفته الوجودية ودراساته التراثية من علاقات . والحق ، أن عددا كبيرا من دراساته التراثية يتعلق بالجانب الصوفى والإشراقى بوجه خاص تأكيدا للجدور التاريخية فى تراثنا للفلسفة الوجودية . إلا أننا مع هذا ، نلاحظ أحيانا تناقضا بين فلسفته الوجودية ، وبين تفسيره لبعض الظواهر فى الفلسفة العربية الإسلامية . ففلسفته - كما سبق أن عرضنا - فى تفسيرها للخبرة الإنسانية تقوم على الفردية والذاتية والحرية التى تبلغ حد الإطلاق ، والتى ترفض الإنضواء تحت أى مفهوم كلى ، كروح كلية أو مجتمع كلى إلى غير ذلك . ولكننا نراه فى تفسيره للفلسفة الإسلامية بشكل عام ، يذهب إلى أنها ثمرة الطبيعة الجوهرية لروح الحضارة الإسلامية وما تلميه هذه الروح الحضارية من ضرورة تاريخية . وهو تفسير بالحمية التاريخية الحضارية المجردة ، التى تلغى كل فردية وكل ذاتية وكل حرية فى الاختيار والفكر والإبداع . ويبدو هذا على نحو بالغ التناقض - فى الوقت نفسه - عندما يتعرض للقصة المشهورة فى تاريخ الفلسفة الإسلامية حول كتاب " أثولوجيا " المنسوب خطأ إلى أرسطو ، وهو فى الحقيقة بعض فقرات من تاسوعات أفلوطين . وعبد الرحمن بدوى يرفض اعتبار نسبة هذا الكتاب إلى أرسطو خطأ ، ذلك لأنه يرفض مبدأ الخطأ والصواب فى الإسناد التاريخى . ويفسر الأمر بأنه كانت هناك ضرورة تاريخية هى التى عملت عملها ، وقامت بهذه النسبة إلى أرسطو . بل إن العرب -

على حد قول عبد الرحمن بدوي - لو عرفوا حقيقة هذا الكتاب أو شكوا في نسبته إلى أرسطو ، " فلن يكون هذا بحائل لهم دون استمرارهم في نسبته إلى أرسطو . لأن الشعوب والأفراد لا يهمها أن تعرف أرسطو كما كان في واقع التاريخ بقدر ما يعنيها أن نذكره كما تريد لها حاستها التاريخية المنبثقة من روح الحضارة التي تنتسب هي إليها " (راجع كتاب أرسطو عند العرب . صفحة (٧) الطبعة الثانية ١٩٧٨ - الكويت) .

إن عبد الرحمن بدوي يغلب هنا روح الحضارة - هذا المفهوم المجرد المستمد من اشينجلر - على الفردية والذاتية ، بل يفرقهما في رؤية تاريخية كلية تجريدية ! إلا أنه سرعان ما ينتهي إلى رأي آخر في كتابه عن (المثل العقلية الأفلاطونية ص ١٤) في تعليقه على موقف الفارابي من كتاب أثولوجيا . فالفارابي يستشعر تناقضا في الكتاب ، فيفسر ذلك بفروض ثلاثة : إما أن يكون أرسطو قد ناقض نفسه ، وإما أن يكون بعض الآراء لأرسطو وبعضها الآخر ليس له ، وإما أن يكون لها معان وتأويلات تتفق في الباطن وإن اختلفت في الظاهر . والفارابي يرجع الفرض الثالث في محاولته للتوفيق بين رأيي أرسطو وأفلاطون . ويعلق عبد الرحمن بدوي على ذلك قائلا : " لو كان الفارابي تعمق الفرض الثاني وهو أن يكون بعض الكتب منحولا لأرسطو ، غير صحيح النسبة إليه ، إذن لكان قد أدى خدمة تاريخية كبرى ، كان سيكون لها أخطر الأثر في تطور الفكر العربي من بعده " بل يعتبر أن محاولة الفارابي التوفيق بين أفلاطون وأرسطو إخفاق شنيع (صفحة ١٥) .

إذن فليس ثمة ضرورة تاريخية وروح حضارية فرضت نسبة الكتاب إلى أرسطو ، كما قال في كتابه " أرسطو عند العرب " ؟ على أنه يعود مرة ثالثة في كتابه " الأفلاطونية المحدثة عند العرب " فيعالج قضية كتاب " أثولوجيا " والخطأ في نسبته إلى أرسطو فيقول بأنها " غلطة سعيدة " ! .

ولكن لعل هذا التفسير للموقف من كتاب " أثولوجيا " ، بالحنمية الحضارية رغم اختلافه مع هذا التفسير بعد ذلك كما رأينا ، ورغم تناقض هذا التفسير ، الذي يتسم بالطبيعة الشائنة المطلقة ، مع مفاهيمه الوجودية ، أقول لعل هذا التفسير أن يكون نابعا - بوجه خاص - من تقييم عبد الرحمن بدوي للفلسفة الإسلامية بوجه عام ، وهذه هي الملاحظة الثانية . فعبد الرحمن بدوي الذي يذل ويبدل كل هذه الجهود الفائقة في تجميع وتحقيق ودراسة ونشر كل ما يتعلق بالفلسفة الإسلامية من مصادر وتأثيرات ودلالات واتجاهات ، لا يرى في هذه الفلسفة الإسلامية قيمة فلسفية حقيقية ! ومن حقه بالطبع أن يصل إلى ما يراه من نتائج مادام يؤسس ذلك على ما يقوم به من تحقيقات ودراسات لنصوص هذه الفلسفة . ولكنه في الحقيقة ينتهي إلى هذا الرأي إستنادا إلى حكم علوي مجرد عام هو أن الروح الإسلامية " منافية بطبيعتها للفلسفة " . لماذا يادكتور بدوي ؟

" لأن المذهب الفلسفي تعبير عن الذات في موقفها إزاء الطبيعة الخارجية والذوات الأخرى ، على حين أن الروح الإسلامية تنكر الذاتية أشد الإنكار ! وإنكار الذاتية يتنافى مع إيجاد

المذاهب الفلسفية كل المناخاة . ولهذا فإن الروح الإسلامية لم تنتج فلسفة ، بل لم تستطع كذلك أن تفهم روح الفلسفة اليونانية وأن تنفذ إلى لبابها " (راجع : التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية . ص ١٩ سنة ١٩٦٥) . وتأسيسا على هذا كذلك ينتهى عبد الرحمن بدوى فى مبحث آخر عن ابن خلدون إلى أن ابن خلدون ليس صاحب فلسفة سياسية أو حضارية ، وليس صاحب نظريات عامة فى الدولة والنظم السياسية والنماذج العامة للمجتمع الإنسانى ، وإنما هو صاحب منهج تطبيقى وصاحب رؤية وصفية ، وهو رجل سياسة عملية لا تعنيه النظريات العامة بل تهمة الأحداث الفعلية الجارية فحسب .

وليس هنا مجال مناقشة هذه الأحكام لبيان ما فى التراث العربى الإسلامى ، من أهنية نظرية فلسفية مختلفة ، وإبراز ما يمثله ابن خلدون من فكر نظرى مدرك لبعض القوانين الأساسية للمجتمع والتاريخ فى عصره ، إلى جانب خبراته السياسية العملية ، ولكن الملاحظ - منهجيا - أن عبد الرحمن بدوى يتحرك فى كثير من أحكامه بمنهج قياسى استدلالى شكلى يكاد يقوم على مبدأ تحصيل الحاصل ! فهو يبدأ بمقدمة كبرى تحتاج هى نفسها للإثبات ، ليأخذ فى الاستدلال منها - على نحو شكلى خالص - على نتائج متضمنة فيها أصلا ، أو نتائج يشب إليها دون دليل كاف . فالروح الإسلامية تنكر الذاتية ، وإنكار الذاتية هو نفى للقدرة على التفلسف وإذن فالروح الفلسفية خالية من المذاهب الفلسفية ! ولعلنا لاحظنا هذا المنهج القياسى الشكلى نفسه فى عرضه لمذهبه الوجودى نفسه . مثل هذه الصيغة : " إذا كانت الشخصية تقتضى الحرية ، والموت يقتضى الشخصية ، فإن الموت يقتضى الحرية " . وما أكثر مثيلات هذه الصيغة فى عرضه لمذهبه الفلسفى .

على أن هذه الملاحظات العامة العابرة التى نهدىها حول بعض جوانب أعماله الإبداعية والبحثية ، لا تقلل بحال من القيمة الكبيرة للجهد الخارق الجبار المتفانى الذى يبذله عبد الرحمن بدوى فى إغناء مكتبتنا الفلسفية العربية عامة ، وفى المساهمة فى استكمال الصورة الحقيقية لتراثنا العربى الإسلامى فى الفلسفة بتحقيق ودراسة وترجمة ونشر أهم وأخطر نصوصه والدراسات الخاصة به المتناثرة فى مختلف لغات العالم وفى مختلف مكتباته . ولهذا فإنه من المؤسف حقا ، أننا لانكاد نجد اهتماما أو احتفالا بهذه القيمة العلمية الكبيرة التى يمثليها عبد الرحمن بدوى . ولا نجد اسمه فى قائمة المرشحين فى سوق الجوائز الكبرى التى يعرج بها اليوم عالمنا العربى !

ولعل هذا هو ما دفع عبد الرحمن بدوى عندما أصدر عام ١٩٨٤ موسوعته الفلسفية من جزئين كبيرين ، أن يحرص على أن يقوم بنفسه بتقديم نفسه وفلسفته فى هذه الموسوعة ، وأن يتجاهل فيها جميع المفكرين العرب المحدثين والمعاصرين ، حتى من كانت لهم جهود ومحاولات ذات صبغة نظرية فلسفية ، اللهم إلا الشيخ مصطفى عبد الرازق الذى هو فى الحقيقة مؤرخ وباحث جليل فى الفلسفة الإسلامية ، وإنسان على مرتبة خلقية رفيعة . وهو - فى الحق - صاحب

رؤية خاصة فى تأسيس الفلسفة الإسلامية على أصول الفقه ولكنه لا يعد فيلسوفا ، وما أظن أن عبد الرحمن بدوى ذكره فى موسوعته إلا تقديراً لشخصه وإعترافاً بفضله العلمى عليه أثناء دراسته فى كلية الآداب .

فلنختلف مع عبد الرحمن بدوى كما نشاء ، ولكن لاختلاف حول ما يمثله من قيمة علمية كبيرة نادرة فى حياتنا الثقافية المعاصرة ، أتمنى أن يتنادى الباحثون فى التراث العربى الإسلامى فى الجامعات العربية ، وأن تتنادى جمعيات الفلسفة فى الأردن ومصر وتونس والمغرب ، وأن تشارك المنظمة العربية للثقافة ، ومحافظة دمياط - فعبد الرحمن بدوى من مواليد شرباص إحدى قرأها - أن يتنادوا جميعاً لعقد أسبوع فلسفى على شرف عبد الرحمن بدوى إعترافاً بفضله العلمى ، يخصص لقضية من القضايا ، كمنهج تحقيق التراث ، أو للمنتجزات الفلسفية الإبداعية والدراسية لعبد الرحمن بدوى ، أو للوضع الراهن للدراسات الفلسفية فى الوطن العربى أو غير ذلك من الموضوعات الفكرية والفلسفية .

هذا أقل ما يجب أن نعبر به عن تقديرنا العميق لعبد الرحمن بدوى ، هذا الفيلسوف - المؤسسة .

مفهوم الزمن

فى الفكر العربى - الإسلامى

قديمًا وحديثًا

لماذا الزمن ؟ ربما لأن الموقف من الزمن - إحساساً أو فهماً أو سلوكاً - يكاد يتركز فيه موقف الإنسان من الطبيعة ، من المجتمع ، من الإبداع ، من الحرية ، من الحياه عامة .

على أن الأمر فى هذا البحث المتواضع (*) أبسط من هذا بكثير . إنه محاولة لاختبار مفهوم الزمن فى الفكر العربى الإسلامى ، يكاد يكون سائداً فى كل الدراسات الاستشرافية . ولعل البداية كانت فى بحث (١) صغير نشره لويس ماسيتيون عام ١٩٥٢ حول هذا الموضوع ، يقرر فيه أن " الزمن عند علماء الإسلام ليس مدة مستمرة متصلة ، وإنما هو كوكبة ، أو " مجرة " من الآتات (وكذلك الشأن بالنسبة للمكان ، فليس له وجود ، ولا توجد غير نقاط) (٢) " منفصلة . ويسند ماسيتيون رأيه باستشادات واستنتاجات من القرآن والنحو وعلم الكلام والطقوس الدينية والموسيقى وغير ذلك من الأنشطة والتعابير الإسلامية .

وفى دراستين أخيرتين للويس جارديه عن الموضوع نفسه (٣) ، يضيف المؤرخين العرب ومن بينهم ابن خلدون إلى الشواهد المؤكدة لهذا رأى ، ثم يمتد به ليشمل الفكر العربى الإسلامى كله والأدب المصرى خاصة فى عصرنا الراهن . ولم أجد فيما كتب عن هذا الموضوع - فى حدود علمى - من اختلف مع هذا رأى ، إلا بضع فقرات فى كتاب لجاك بيرك ظهر أخيراً (٤) ، ودراسة (٥) أخيرة كذلك لأحمد حسناوى ، وإن اقتصرت على العصر الوسيط ، وتبنت مفهوماً خاصاً للتاريخ .

ونتيجة لإتساع الموضوع - عناصر وتاريخاً - فضلاً عن ضيق المقام هنا ، لن أعرض بالتفصيل لمجىع ماسيتيون وجارديه وإنما سأكتفى بعرض خطوط عريضة لوجهة نظر مخالفة ، مستشهداً كذلك باللغة والنحو والقرآن والسنة ثم بالفلاسفة وعلماء الكلام والفقه والمؤرخين فى العصور الوسطى ، منتقلاً بعد ذلك إلى العصر الحديث وتياراته الفكرية المختلفة . على أن البنية الخاصة للأدب تفرض منهجاً آخر للدراسة مما لا يتيح الوقت المحدد لهذا العرض ، ولذا قد أخصص لها دراسة أخرى .

* ترجمة مع بعض الإضافات لنص مداخلة باللغة الفرنسية قدمها الكاتب فى ندوة انعقدت فى جامعة لائسن (باريس)
٨) حول موضوع إشكاليات الدراسات العربية فى عام ١٩٧٩ كما نشرت هذه الترجمة فى كتاب " دراسات فى الإسلام " .
الفارابى ١٩٨٧ بيروت .

يؤكد ماسينيون أن " النحو العربى لا يدرك أزمنة الفعل كحالات " ١ وأنه " لا يعرف غير هيئة الأفعال . وهى الفعل التام (الماضى) . والفعل الناقص (المضارع) ، التى تتحد خارج زماننا درجات تحقق الفعل (الإلهى) (٦) . ودون أن أدخل فى تفاصيل عديدة ، أكتفى بالتأكيد على أمرين :

١ - أن الفعل فى النحو العربى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالات الزمن . وما أكثر التعاريف التى قام بها النحاة العرب تأكيداً لهذا المعنى . ولعلى أكتفى منها بقول الجرجانى فى " إعجاز القرآن " تعريفاً للفعل المضارع أنه " يقتضى مزاوله وتجدد الصفة فى الوقت " . وهكذا لا يقف أمر الفعل على التواجد فى الزمن ، وإنما يقتضى التجدد والتغير كذلك . وفضلاً عن ذلك فإن الزمن فى الفعل لا يقف عند حدوده الثنائية : الماضى والحاضر ، أو الثلاثية : الماضى والحاضر والمستقبل ، بل نجد فيه - بالاستعانة بالأفعال المساعدة - كل الصيغ السبع للأفعال التى نجدها فى اللغات الهندية - الأوروبية القديمة والحديثة (٧) ، بالرغم من أن النحاة العرب القدامى لم يحددوا هذا تحديداً اصطلاحياً ، على أننا لن نجد الزمن المتصل المتنوع فى الأفعال فحسب ، بل كذلك فى الأسماء والمصادر والحروف وأسماء الفاعل إلى غير ذلك (٨) .

ب - الأمر الثانى ، وهو الأهم ، أن الزمن اللغوى غير الزمن الفلسفى ولا ينبغى الخلط بينهما . فللغة منطقها الخاص . وما أكثر الأمثلة التى يستخدم فيها المضارع فى الماضى (بلم النافية مثلاً) أو يستخدم الماضى بمعنى المستقبل ، بل بمعنى الماضى المستقبل معاً ، ويخضع هذا للغة الخاص ولأساليب التعبير وجمالياته . حقاً ، هناك محاولات صوفية أو شعرية لاستخلاص دلالات خاصة من الأفعال والأسماء والحروف كمحاولة محيى الدين بن عربى قديماً أو زكى الأرسوزى حديثاً ، ولكنها محاولات واجتهادات تنتسب إلى نسق فلسفى خاص أكثر مما تنتسب إلى منطق اللغة نفسه . ولهذا فمن التعسف أن نوحده أو نقيم تماثلاً - كما فعل ماسينيون - بين " الحال " فى النحو العربى و " الحال " أو " الآن " عند المتصوفة .

وإذا انتقلنا إلى القرآن وأخذنا بظاهر آياته دون محاولة لتأويل دينى أو فلسفى ، فيمكننا أن نتبين الأمور التالية :

أ - برغم أن كلمة " الزمن " أو " الزمان " غير واردة فى القرآن ، فما أكثر الكلمات الأخرى الدالة عليه مثل : الدهر ، الأبد ، السرمد ، الميقات ، الساعة ، اليوم ، الشهر ، العام ، السنة ، الأجل ، الوقت ، المدة ، الحين ، الخلد الخ ... وهى أزمنة مختلفة التحديدات الطولية . وفضلاً عن ذلك فهناك أطوال زمنية أكثر تحديداً وتنوعاً مثل : " أيام ثلاثة " ، و " أربعة أشهر " و " خمسون سنة " ، و " ألف عام " ، و " ثلاثمائة سنة وازدادوا تسعاً " ، و " سنين عدداً " ، و " عدة من أيام أخر " ... الخ .

ب - أن القرآن زاخر بالأحداث التاريخية المتصلة ، منذ آدم حتى محمد ، ومن محمد حتى اليوم الآخر ، الذى ليس يوما أخيرا ، بل سوف تستمر الحياة بعده فى الجنة أو النار . وقد لا نستشعر تطورا ولكننا على الأقل نستشعر استمرارا واتصالا .

ج - أن حركة الزمن متصلة فى كثير من الصور والاحكام والأوامر : " وتلك الأيام نداولها بين الناس " ، و " وتوتئ أكلها كل حين " ، و " اصبروا وصابروا ورابطوا " ، " وقل اعملوا " ؛ هذا فضلا عن الطقوس الدينية المختلفة المحددة زمنا ومدة كالصلاة والصوم والحج الخ . وهى ليست نقاطا منفصلة ، لا زمن بينها كما يقول ماسينيون وجارديه (٩) بل هى علامات على استمرارية الزمن وتنوعه وتغيره .

د - أن فعل " كن " الإلهى نفسه الذى يُستند إليه فى القول بذرية الزمن وانفصاله ، لا يتضمن بالضرورة الارتباط الأتى بين الإرادة والتحقيق ، وإنما يتضمن - نصا - فسحة زمنية ، " فكن " تحقق بها خلق العالم فى ستة أيام (١٠) .

هـ - أن الطبيعة فى القرآن منتظمة ، متميزة ، بحسب ناموس محدد لحركتها وصيرورتها ، برغم أن هذا الناموس قد وضعه الله فيها .

على أننا نضيف إلى هذه الأبعاد المستمدة من ظاهر القرآن بعدين آخرين : الأول مستمد من الأحاديث والسنة المحمدية . وقد نكتفى بالإشارة إلى بعض الأحاديث مثل : " اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا " و " انتم اعلم بأمر دينكم " و " تزودوا فإن خير الزاد التقوى " و " سيأتى على امتى كل مائة عام رجل يجدد فى الدين .. الخ . أما البعد الثانى فهو الممارسة العملية للفكرة الإسلامية فى بدايتها ، هذه الممارسة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية عامة ، التى تعبر عن جهود من أجل السيطرة على الواقع وتغييره .

وهكذا من ظاهر النص القرآنى ومن الممارسات العملية لا نستطيع أن نتبين هذا المفهوم الذى المنفصل للزمن الذى سوف نمجده بعد ذلك تأويلا خاصا عند مدرسة إسلامية بعينها هى الأشعرية . ، ولا يجوز منهجيا أن نعمم تعميما شاملا على كل الفكر العربى الإسلامى .

- ٣ -

وإذا انتقلنا إلى الفقه الإسلامى ، وجدناه فى جوهره اجتهادا للملاءمة بين الأحكام الواردة فى النصوص الشرعية وتغير الزمان . ولعل ابن خلدون قد صاغ هذا صياغة بارعة فى قوله فى الفصل الخاص بالفقه فى مقدمته : " فالوقائع المتجددة لا توفى بها النصوص " (١١) . ومن هنا كان الخلاف الفقهى ، قياسا أو استصحابا أو استحسانا أو مصلحة (١٢) ، وكانت الاجتهادات والمواقف المختلفة التى هى جميعا محاولات للملاءمة بين النص الثابت والوقائع والمصالح المتغيرة المتجددة بجرى الزمان . حقا ، قد تتراوح الاجتهادات والمواقف بين تسك بظاهر النص أو تغليب للمصلحة على ظاهر النص كما قال بذلك الطوفى (١٣) تلميذ ابن

تيمية . على أن مجرد القول بالقياس أو بالمصلحة إنما يعبر في ذاته عن مفهوم للاتصال والتغير في الزمن ، لا عن التقطع أو الانفصال الآتي ، وإذا كانت الممارسة الفقهية في أغلب فترات التاريخ الإسلامي كان يغلب عليها الجمود فإن ذلك أمر آخر لا يعبر عن الفكر الإسلامي على إطلاقه ، وإنا عن فكر إسلامي معين في ظروف سياسية واجتماعية معينة ، على أنه على أية حال ، لا يصلح تفسيراً آتياً متقطعا ذرياً للزمن .

- ٤ -

فإذا انتقلنا إلى الفكر عامة والفكر الفلسفي خاصة ، واجهنا منذ البداية إشكالا منهجيا . ذلك أن كثيرا من المستشرقين بل بعض الدارسين العرب ، يستبعدون الفلاسفة المسلمين من إطار الفكر العربي الإسلامي الحقيقي باعتبار أنهم متأثرون بأفلاطون أو بأرسطو أو بالافلاطونية الجديدة . وهو موقف متعسف من ناحيتين : الأولى أن هذا التأثر لم يكن مجرد أمر خارجي مفروض ، بل كان تعبيراً عن حاجات وملابسات داخلية اقتضت هذا التأثر وفرضته . الثانية : أنه لم يكن تأثيراً سلبياً ، بل كان تفاعلاً أدى إلى إضافات وإبداعات جادة في كثير من الأحيان نتيجة لطبيعة الهياكل التاريخية والاجتماعية والفكرية العربية الإسلامية التي تختلف عن الهياكل التاريخية والاجتماعية التي ظهر في إطارها الفكر الهليني . ولهذا لا نستطيع ولا ينبغي لنا أن نستبعد الفلاسفة من الفكر العربي الإسلامي ، كما فعل ماسينيون وجاردييه (١٤) ، عند تحديدنا لمفهوم الزمن في هذا الفكر .

والواقع أن هناك أربعة مفاهيم أساسية للزمن في الفكر العربي الإسلامي سواء في تعبيره الفلسفي أو الكلامي أو الصوفي :

المفهوم الأول : هو المفهوم الموضوعي (١٥) الذي تندرج داخله اختلافات تفصيلية . فهناك أولاً مفهوم الزمن بحسب تعريف أرسطو المشهور أي مقدار الحركة بحسب التقدم والتأخر . وفي داخل هذا المفهوم سنجد من الفلاسفة من يقول بقدوم الزمن وأبديته بالمعنى الأرسطي الخالص مثل ابن رشد ، أو بالمعنى الأفلاطوني الحديث مثل الفارابي وابن سينا . وسنجد من يتبنى هذا المفهوم ولكن يقول بحدوث الزمن مثل الكندي بين الفلاسفة والغزالي بين الفقهاء (رغم اشعريته ورغم تبنيه للمفهوم الأشعري للسببية) بل وابن تيمية الذي يقول بزمان خاص سابق على زماننا هذا المحدث ، ومختلف عنه . على أننا في داخل هذا المفهوم الموضوعي للزمن نفسه نجد من يقول بدورته ، بمعنى قريب من المعنى الأرسطي ، ثم بشكل أعمق عند أهل الشيعة بحسب نظريتهم في الإمامة . وهي عند الشيعة ليست دورية متكررة (كالمفهوم النيتشوي) وإنما هي دورية متغيرة متطورة وخاصة عند الشيرازي (١٦) (الملاصدرا) . وفي داخل هذا المفهوم الموضوعي للزمن نجد من يخرج على التعريف الأرسطي إلى التعريف الأفلاطوني ويجعل من الزمن مقدارا للوجود كله ، لا مقدارا للحركة ، بل يميزه عن الحركة ، وذلك مثل أبي البركات البغدادي الذي يجعله جوهرًا ، بل مقياساً مطلقاً مما يكاد يقربه من المفهوم الاطلاقى لله . (ونكاد نلمح في هذا المفهوم الاطلاقى مفهوم الزمن عند نيوتن) . ونجد هذا المفهوم الجوهري

للزمن كذلك عند الفخر الرازى وإن تراوح الفخر الرازى بين هذا المفهوم الموضوعى والمفهوم الذرى الآتى للزمن .

على أننا سنجد هذا المفهوم الموضوعى للزمن بدلالته النسبية عند ابن سينا فى ممارساته الطبية وعند ابن الهيثم فى ممارساته الفيزيائية وعند جابر بن حيان فى ممارساته الكيميائية ، فضلا عن كتب الحيل الميكانيكية المختلفة وبعض المخترعات وخاصة الساعة المائية . بل سنجد هذا المفهوم الموضوعى للزمن عند العامة على حد تعبير ابي البركات البغدادى فى تقسيمه الثلاثى لمفاهيم الزمن (١٧) .

أما المفهوم الثانى للزمن فهو المفهوم النفسى (أو الزمن الأنفسى تفرقة عن الزمن الآفاقي أى الخارجى أو الموضوعى) وهو زمن المتصوفة . وهو ليس إنكارا للزمن الخارجى وإنما هو رفض اختياري إرادى له . وهو ليس زمن الله كما يفسر جارديه (١٨) القول المشهور بأن الصوفى ابن وقته بأنه ابن وقت الله ، بل انه زمن المتصوف نفسه ، زمنه الباطنى فى مواجهة الزمن الخارجى . وهو ليس زمنا أفقيا ، على أنه ليس كذلك زمنا أنيا متقطعا ، وإنما هو زمن عمودى صاعد يتألف من مجاهدات ومراحل . وآتاته ليست آتات منفصلة ، اللهم إلا عن الزمن الخارجى ، وإنما هى رحلة متصلة فى سلم الترقى والصعود نحو الحضرة الإلهية أو لاستقبالها والتجسد فيها . إنها حالات لها زمنيته غير المتشعبة . حقا ، إن الإشراقات والإلهامات تأتى " كلسح البصر " مما يمكن تصويرها بالمجرة التى يصف بها ماسينيون الزمن الإسلامى المتقطع الذرى . ولكن هذا لاينفى الاستمرارية الباطنية النفسية للزمن الصوفى . إنها زمنية غير متشعبة ، غير مكانية ، مما يذكرنا بالتفرقة البرجسونية للزمن بين زمن وجدانى وزمن آلى .

والمتصوفة كما ذكرت لاينكرون الزمن الخارجى الموضوعى وإنما يرفضونه أو يتخلون عنه . وأحيانا يقولون به فى موازاة مع زمنهم الخاص . فابن عربى مثلا (١٩) يميز بين جريان الزمن بمعناه الموضوعى وبين زمن النبوة الخاص الذى يسميه زمن الاستدارة . بل لعله فى موضع آخر من " فتوحاته المكية " يشرط الحكم بالحسن والقبح بالزمان والأحوال ، فيقول بتغير المباح وغير المباح بحسب تغير الأزمان والأحوال (٢٠) .

أما المفهوم الثالث للزمن فهو المفهوم الذهنى وهو الذى يقول عنه أبو البركات البغدادى فى تفرقته الثلاثية لمفاهيم الزمن بأنه " أسبق فى الذهن من معرفة الحركة " (٢١) ويشير إليه الأزرقي فى كتابه " الأمانة والأمكنة " (٢٢) بقوله بأنه " تصور فى العقل عن شئ هو منه بمثابة الرعاء أو القراب يعلم المتقدم والمتأخر " وهو تعريف يكاد يقترب من تعريف كانط للزمان والمكان ، كحدسين قبليين أو قاليين للتجربة . بل نجد عند ابن رشد نفسه - وإن يكن بشكل عارض - كلاما عن الزمن بأنه شئ تفعله أو يفعله الذهن فى الحركة (٢٣) . والزمن فى هذا المفهوم زمن متصل وليس زمنا ذريا منفصلا .

أما المفهوم الرابع للزمن فهو الزمن الآنى المنفصل الذى قالت به الأشاعرة خاصة ، تأسيسا

على نظرياتهم فى الجزء الذى لايتجزأ أو النظرية الذرية (٢٤) . والملاحظ أولا أن هذا المفهوم للزمن لم يقل به جميع الأشاعرة بل قال به عدد محدود من المعتزلة ومن الأشاعرة ، ويتحددات مختلفة ، وخاصة أبو هذيل العلاف والجوينى والأشعرى والباقلانى ، فكل شئ من أجسام وأنفس وأفكار - بحسب هذه النظرية - يتألف من أجزاء غير متجزئة ، ولهذا فالزمن نفسه يتألف من آتات منفصلة ، على أن هذه النظرية لم تكن تستهدف تقديم رؤية للوجود شأن النظرية الذرية اليونانية عند ديمقريطس ولوكريت وإبيقور ، بل على العكس تماما ، كانت تستهدف تفسير الخلق الإلهى المتصل أساسا . إن الخلق الإلهى لايتحقق فحسب - بحسب هذه النظرية - فى لحظة الخلق الأولى التى أوجد بها الوجود ، بل يتحقق فى كل آن ، وبالنسبة إلى كل شئ . ومن أجل هذا كان ينبغى أن يكون الوجود منفصلا دائما لكى يحقق الله بتدخله المباشر اتصاله الدائم ، ويخلق بهذا فى كل آن تراكيب الأشياء والأحداث جميعا ، على أنه كما نرى تدخل إلهى عمودى يحقق اتصالا أفقيا بين الأشياء وعناصر الوجود عامة ، مادية كانت أو روحية ، إنه خلق متصل يتحقق به الاتصال بين الأشياء المنفصلة . فلو كانت الأشياء متصلة بطبيعتها منذ البداية لما كانت هناك حاجة لهذا التدخل الإلهى المتصل ، ولهذا من الطبيعى أن يقول هؤلاء الأشاعرة بنفى السببية الموضوعية ، وأن يقولوا بالتكوين الذرى للأشياء جميعا ، ليكون الله هو السبب المباشر والقوة الوحيدة الفاعلة للاتصال بين الأشياء بما فى ذلك الزمن نفسه ، ولهذا قد أفضل أن أسمى هذا المفهوم الأشعرى للزمن ، بالزمن الإلهى . ذلك أنه رغم انفصالية وذرية آتاته فهو متصل إلهيا .

- ٥ -

أما فى مجال التاريخ فسوف اقتصر على مثالين يقوم بينهما تعارض منهجى ، هما الطبرى وابن خلدون . وقد يكون من السهل أن نقول بعدم اتصالية الزمن عند الطبرى وذلك لعنايته بالأحداث المتفرقة وحرصه على الإسناد أساسا ، ثم لمنهجه الحولى فى التأريخ . ولاشك أننا لن نجد عند الطبرى تفهما لقوانين الحركة التاريخية كما نجد عند ابن مسكويه وابن مسعود وابن حزم ، ثم عند ابن خلدون خاصة . على أن هذا لايفضى بنا إلى القول بانفصالية وذرية الزمن عند الطبرى . إن منهجه الحولى هو مجرد شكل من أشكال حصر وتنظيم الحوادث التاريخية المتصلة الحدوث طويا ، وإن كان يعبر بغير شك عن عدم استبصار بقانونية الحركة التاريخية . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالإسناد فهو ليس مجرد نسبة الأحداث إلى مصدر ، وإنما هو حرص على تحرى الدقة والصدق ، فضلا عن أن عملية الإسناد نفسها هى حركة اتصالية فى رواية الخبر وإن تراجعت إلى الخلف . وهى تتضمن إدراكا لما تمترى رواية الخبر من ضعف نتيجة لتداولها واختلاف الزمان . على أن هذا الحشد البالغ الغنى من المعلومات والوقائع والأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والدينية ، بل والطبيعية التى نجدتها فى تاريخ الطبرى ، والتى تتعلق بملوك وبعامة ، والتى تقسم التاريخ إلى ما قبل الدعوة ، والدعوة ، ثم ما بعد الدعوة ، تقدم بغير شك رؤية للحركة التاريخية خلال سردها طويا وعرضيا وعمقيا . إن

افتقاد التفسير واختلاط العموميات بالجزئيات ، لا يفقد المسار التاريخي عند الطبرى اتصاليته ، ولا ينتهى بنا إلى القول بانفصالية الزمن وعدم اتصاليته أو انحصار دلالاته الحقيقية فى سرمد إلهى ثابت كما يذهب جاريده (٢٥) . حقا أن الله فى منظور الطبرى يسيطر على كل شئ ، ولكن هذا لا يمنع من اتصالية الأشياء وحركيتها بحسب الناموس الإلهى نفسه . وليست تعيننا هنا دلالة الاتصال - دينية أو غير دينية - وإنما الذى يعيننا هو تحقق الاتصال نفسه .

فإذا انتقلنا إلى ابن خلدون رأينا جاريده يعتبر ابن خلدون أبا لعلم الاجتماع ومؤسسا لمنهج جديد فى التحليل التاريخى ، ولكنه يرى فى النظرية الدورية للتاريخ عند ابن خلدون " زمنا مجزأ " بسبب قاسم بالسرمد الأبدى " . بل يضيف أن الحركة المتصلة عند ابن خلدون تجرى بحسب " خط شبه لولبى غير قادر على إذابة الآتات المنتظمة للمجرة فى مدة متجانسة ، وإنما هو يدفعها - متألثة بنيرانها المتجذرة ، وهى علامات على الأوامر الإلهية - نحو البرم المعلوم " (٢٦) .

وأكتفى هنا ببعض الملاحظات :

١ - أن الدورية عند ابن خلدون تتعلق بالسلطة أساسا وليست بالعرمان نفسه وإن كان الارتباط بينهما وثيقا . ولكن ما أكثر ما تسقط الدولة وتواصل العرمان دولة أخرى .

٢ - أن الدورية ليست قانونا شاملا عند ابن خلدون . حقا ، إنه يقول بالأجيال الثلاثة أو الأربعة للدولة ، ولكنه يشير كذلك إلى دول تخرج عن هذه الدورية وتستمر آلاف السنين ، فضلا عن أن الدورية عنده ليست قدرية بل نابعة من استقراء وتعميم خبرات موضوعية (٢٧) .

٣ - أن التدخل الإلهى عند ابن خلدون ليس تدخلا عموديا على الطريقة الأشعرية ، رغم أشعرية كثير من أفكاره - وإنما بالناموس المنتظم الثابت ، سنة الله التى وضعها فى الأشياء . ولهذا فحركة الأشياء عند ابن خلدون تصدر من داخلها أساسا وإن كان مصدرها الأول إلهيا .

٤ - أن مفهوم الزمن عند ابن خلدون ليس إطارا خارجيا للأشياء ، وليس لحظات منفصلة كذلك بل هو مكون من مكوناتها العضوية الداخلية .

-٦-

خلاصة هذا كله ، أننا لا نجد فى الفكر العربى الإسلامى الوسيط ، مفهومًا انفصاليا للزمن ، اللهم إلا عند بعض الأشاعرة ، وهو مع هذا - كما رأينا - يعنى الخلق المتصل للزمن أى الاتصال الزمنى الإلهى . وإلى جانب هذا المفهوم نجد مفاهيم أخرى مختلفة ينجم اختلافها عن اختلاف الملبسات السياسية والاجتماعية مكاناً وزماناً . إن المفاهيم المختلفة للزمن ليست مفاهيم مجردة معلقة فى الهواء ، وإنما هى تجسيد نظرى للعلاقة بين الله والإنسان والمجتمع ، التى هى بدورها تجسيد أشد تحديداً لمشكلات السلطة والتنظيم الاجتماعى والحرية الإنسانية ، ولهذا فليس بتعميم مفهوم الأشاعرة أو بالتعريفات والتعابير النظرية الخالصة للفلاسفة أو المتصوفة أو المتكلمين أو المؤرخين نستطيع أن نحدد مفهوم أو مفاهيم الزمن فى الفكر العربى الإسلامى ،

وإنما من خلال دراسة شاملة لنظرية المعرفة فى هذا الفكر فى تعبيراته واجتهاداته المختلفة ، فى ملاساته وأبنيته الاجتماعية المختلفة زمانا ومكانا ، فضلا عن الممارسات السياسية والتشريعية والتربوية والاقتصادية والإدارية ، والعلمية ، بل فى الثورات والتحديات الشعبية وفى التعابير الأدبية والحكايات الشعبية والمنجزات التكنولوجية .

على أن الذى لاشك فيه ، أنه بالرغم من أننا لا نجد فى الفكر العربى الإسلامى الوسيط مفهوما وحيدا للزمن هو المفهوم الانفصالى أو الذرى ، فإننا لانستطيع أن ننكر أن النظرة العربية الإسلامية فى العصر الوسيط كان يسودها بشكل عام مفهوم للزمن يخلو من الرؤية التطورية ، بل كان يقلب عليه الطابع الارتدادى . فبالرغم من الممارسات الفكرية والاجتماعية والتكنولوجية المختلفة ، التى كانت تتطلع إلى تغيير فى الحاضر أو المستقبل ، فإن مرحلة الدعوة الأولى كانت تمثل نقطة إشارة إلى ما هو الأفضل والأمثل ، مما يجعل من حركة الزمن المتصل ارتدادا ونكوصا وتدهورا من ناحية القيم ، وإن لم يمنع هذا من وجود مفهوم لاستمرارية الزمن وجريانه نحو اليرم الآخر ، حتى ولو كان هذا المفهوم يمتلى برؤية قدرية خالصة يعبر عنها !قول الشائع " إن شاء الله " . ذلك أن هذه الرؤية القدرية لا تتضمن مفهوما ذريا انفصاليا للزمن ، بقدر ما تتضمن حتميته المقررة والمسبقة . على أن حركة الزمن كانت تشكل ارتدادا وتدهورا عن مرحلة الدعوة الأولى كما أشرنا .

- ٧ -

فى الكتابات العربية الإسلامية الوسيطة نجد لفظين متقابلين قد يعبران عن هذا المفهوم الارتدادى للزمن هما المتقدمون والمتأخرون . فالتقدمون فى هذه الكتابات هم أهل الماضى والمتأخرون هم أهل الحاضر والمستقبل . ودون أن أخوض فى الدلالة الاشتقاقية لهذين اللفظين وإنما أقصر على دالتهما الشائعة ، لاحظ أن هذين اللفظين قد انعكس معناهما الاستعمالى فى عصرنا الراهن . فالتقدمون هم رجال المستقبل والداعون والعاملون من أجل التقدم والتطور ، على حين أن المتأخرين هم المتخلفون المتمسكون بالماضى . وبهذا الانعكاس التعبيرى انعكس كذلك محور الإشارة الزمنى . فلم يعد الماضى هو المحور كما كان الشأن فى العصر الوسيط بل أصبح المستقبل . لا .. لست أقصد من هذا أن الماضى كمحور إشارة قد تلاشى فى بعض مفاهيمنا وتياراتنا الفكرية الحديثة ، وإنما أقول فحسب أن المستقبل قد أصبح محور الإشارة السائدة فى فكرنا الحديث . ونستطيع أن نقول بتعبير آخر أن الزمن لم يعد مفهوما مجردا - إلا فى حدود جزئية - فى الفكر العربى الحديث ، وإنما أصبح رؤية تاريخية عند مختلف التيارات الفكرية وإن تنوع واختلف فيما بينها عمقا ودلالة . ولانستطيع أن نفصل هذا عن سيادة النظرة التاريخية فى عصرنا كله ، نتيجة لنشأة القوميات ، واحتدام الصراعات الوطنية والاجتماعية بشكل عام ، ويزور الثورات العلمية والصناعية والتكنولوجية ، فضلا عن نضج حركة التحرر الوطنى العربية ، وصراعها التحريرى والاجتماعى والفكرى مع أوروبا الرأسمالية المتفوقة والمهيمنة معا . إن الفكر العربى فى بحثه عن هويته وتجديده للملامح السياسية والاجتماعية

والفكرية قد جعل من الزمن موقفا من التاريخ أو مواقف متعددة من التاريخ . على أننا لن نجد بينها موقفا واحدا يعبر عن زمن أنى منفصل ذرى .

- ٨ -

فى مستهل عصر النهضة ، نجد رفاة الطهطاوى يستخدم لفظتى المتقدمين والمتأخرين بنفس المعنى الوسيطى القديم . فهو يتحدث عن حركة الزمن نحو الماضى باعتبارها صعودا ، ونحو الحاضر باعتبارها نزولا وهبوطا . ولكنه رغم هذا وفى نفس الجملة يجد فى النزول والهبوط تقدما . " وكلما نزلت إلى زمن فى الهبوط رأيت فى الغالب ترقبهم وتقدمهم " (٢٨) يقصد الناس فى الصناعات البشرية والعلوم المدنية . وقد يكون من الطريف هنا أن نذكر أن الطهطاوى قد استخدم أحيانا كلمة الزمن بمعنى المناخ متأثرا فى هذا باللغة الفرنسية " والنظر إلى زمن تلك المدينة (يقصد باريس) فإنه دائما معتم فى سائر أيام الشتاء وغالب أيام الحر " (٢٩) .

والطهطاوى أشعرى النزعة بغير شك . بل لعلنا نجد فى بعض أقواله ما يعبر عن نظرية التدخل الإلهى المباشرة . " أن الفعل لله حقيقة ولغيره مجاز " (٣٠) . ورغم هذا ورغم محاولته التوفيقية بين الشرح ومنجزات الحضارة الأوروبية ، فإننا نجد فى فهمه العام للزمن والتاريخ عامة فهما عقلانيا . يعى اتصال التاريخ وتقدمه وإن يكن داخل منظور تدريجى ، توازنى . ونجد هذا الاتجاه نفسه عند مفكر آخر من مفكرى عصر النهضة هو الأفغانى ، وإن تميز فكره بعقلانية فعالة من أجل التغيير المستقبلى السياسى والاجتماعى ، أكثر راديكالية من عقلانية الطهطاوى .

ويرغم كتابه المبكر " الرد على الدهريين " ومن بينهم بالطبع أصحاب نظرية التطور ، فإننا نجد فى كتاباته الأخيرة ما يشبه الموافقة على هذه النظرية ومحاولة تأصيلها فى التراث العربى عند أبى العلاء المعرى (٣١) . ومع أشعرى آخر هو محمد عبده نجد ذات الاتجاه التوفيقى بين الشرح والحضارة الحديثة وإن غلب على اهتماماته جانب الإصلاح الدينى على الجانب السياسى والاجتماعى وخاصة فى المرحلة السابقة على الثورة العرابية والمرحلة اللاحقة للعودة الوثقى . بل كان موقفه فى هاتين المرحلتين من القضايا السياسية والاجتماعية موقفا توفيقيا بل تهادنيا . وكان يدعو إلى إيقاع زمنى يتسم بالتدرج الذى يتحقق بالنخبة المتعلمة أساسا (٣٢) ، رغم أنه فى مقاله المشهور عن المستبد العادل يقول بإمكانية التعجيل بالتغيير بفضل المستبد العادل (٣٣) الذى يمكن أن يحقق فى خمس عشرة سنة ما يتحقق فى خمسين سنة ، مما قد يبرز دلالة إرادية فردية فى مفهومه للحركة التاريخية . ولعلنا نجد فى هذا رأى الأخير تجسيدا إنسانيا للمفهوم الأشعرى للتدخل الإلهى . على أنه بالرغم من أشعريته فقد قال يقدم العالم فى الطبعة الأولى لرسالة التوحيد وإن حذف ذلك فى الطبعة اللاحقة .

- ٩ -

على أننا نجد فى الفكر الحديث بعض محاولات لتحديد مفهوم الزمن تحديدا فلسفيا . لعلنا

نجد ذلك عند محمد كامل حسين فى كتابه " التفسير البيولوجى للتاريخ " . فهو يتخذ من مطلق الزمن عاملا محركا للتاريخ (٣٤) ، وإن أضاف إليه عاملا سيكولوجيا آخر هو عامل الملل . وأثر الزمن عنده أثر سلبى فى الحياة الباطنية وهو أثر دورى فى الحياة الخارجية ، وهو أثر شبه لولى فى الحياة الفكرية . وفى كتابه " الذكر الحكيم " يقول بالتطور الحيوى البيولوجى الذى يتخذ طابعا دوريا بل يكاد أن يكون تكراريا (٣٥) . ولا أدرى هل يلحق جاريده إلى روايته " قرية ظالمه " وهو يشير إلى مفهوم الزمن المنفصل المتقطع فى الأدب المصرى الحديث أو لا ؟ على أن كون هذه الرواية تقع فى يوم واحد هو يوم صلب المسيح لا يمكن أن تتخذ سندا لهذا القول ، وإلا اعتبرنا رواية " يوليسز " لجيمس جويس تعبيراً كذلك عن مفهوم منفصل للزمن ؟

ولعلنا نجد هذه الفكرة الدورية للتاريخ عند مالك بن نبي (٣٦) . ولكنه لا يفسر الحركة التاريخية بمطلق الزمن شأن محمد كامل حسين وإنما بالطاقة الروحية ، ونكاد نحس فى فكرته لقاء بين برجسون وشبنجلر وتوينبى .

وعند عبد الرحمن بدوى فى كتابه " الزمان الوجودى " نجد فلسفة للآن النفسى المنفصل الذى يجعل منه أساسا لمقولاته الوجودية (٣٧) . على أن الآن عند بدوى يلتقى فيه الماضى والحاضر والمستقبل فى حركة واحدة ذات طبيعة طافرة متجهة بالفعل المخاطر الذى يكاد أن يكون مجانيا نحو المستقبل . ونحس فى تصوره كذلك لقاء بين شبنجلر وكير جارد وهيدجر .

- ١٠ -

لو تركنا جانبا هذه الفلسفات الخاصة بالزمن ، إذ أنها لا تمثل تيارا بارزا فى الفكر العربى الحديث ، فإننا نستطيع أن نتبين فى هذا الفكر أربعة تيارات أو اتجاهات أو مفاهيم للزمن التاريخى :

التيار الأول هو التيار الدينى : ونستطيع أن نميز فيه ثلاثة مفاهيم :

١ - **المفهوم الدينى السلفى** الذى نتابعه منذ بدايته الأولى فى الحركة الوهابية حتى حركة الإخوان المسلمين وخاصة فى كتابات سيد قطب (٣٨) وفى حركة " التكفير والهجرة " . ويعتبر هذا المفهوم الحضارة الحديثة شكلا آخر من أشكال العصر الجاهلى الذى ينبغى رفضه وإزالته على أن يستبدل به نسق آخر من الحياة ، هو نسق مرحلة الدعوة الأولى . والزمن عند أصحاب هذا المفهوم زمن هابط إلا أنه فى المقدور السيطرة عليه وتعديل مساره . وبالرغم أن هذا المفهوم يتضمن مشروعا فى التاريخ وفى مواجهة التاريخ ، إلا أن هذا المشروع مشروع غير تاريخى يقوم على التصانلية فى حركة التاريخ ، أى إلغاء هذه الحركة ، بفرض نسق تاريخى معين على التاريخ كله . والفعل التاريخى بحسب هذا المفهوم هو فعل إرادى انتقلى أساسا يهدف إلى إزالة ما يراه شلوذا فى مرحلة تاريخية ليحقق تماثلا مع مرحلة أخرى مثالية وفطية .

٢ - **المفهوم الدينى التوفيقى** أو الثنائى وتبينه عند الطهطاوى وخير الدين التونسي ومحمد عبده ورشيد رضا وبن باديس وعلال الفاسى والإخوان الجمهوريين بالسودان وغيرهم .

وبالرغم مما بينهم من اختلافات تتسم بها انشطتهم النظرية والعملية ، والتي تقود إلى اختلافات فى الملبسات المكانية والزمانية ، فإن بينهم جميعا قاسما مشتركا هو محاولة إبراز الجانب العقلانى فى الدين الإسلامى وفتح باب الاجتهاد فى تفسير احكامه ، للتلاؤم مع احتياجات العصر وضروراته . إنها محاولة للتوفيق بين النقل والعقل ، بين الدين والحضارة الحديثة . ويتميز أصحاب هذا المفهوم بالفكر التوازنى التوفيقى الوسطى والدعوة إلى التقدم التدريجى أى بالاصلاحية .

٣ - **المفهوم الدينى الموضوعى** : ويقوم على إدراك موضوعى - بشكل أو بآخر - لحركة التاريخ وطبيعتها الصراعية وما تتسم به من تطور وتجاوز . وهو يستبصر بالقيم الديمقراطية والثورية فى عصرنا الراهن ، ويجد مصادرها فى الأصول الإسلامية الأولى وفى التراث العربى الإسلامى عامة . ولهذا يعتبر الإسلام قاعدة صلبة لمشروعه الثورى المنشود . وتبين هذا المفهوم لدى مفكرين مختلفين ، بينهم بعض أصحاب النزعات الماركسية بل بعض الإخوان المسلمين أو القريبين لهم مثل خالد محمد خالد وعبد الله القصى وحسن حنفى وأحمد عباس صالح ومحمد عمارة وحسن صعب وعمر أوزجان وبعض ممن يكتبون فى مجلة " المسلم المعاصر " (٢٩) وغيرهم . وقد نتبين فى " الكتاب الأخضر " لمعمر القذافى وفى بعض الممارسات الاجتماعية والفكرية للشورة الليبية تجسيدا لهذا المفهوم . والفعل التاريخى لدى أصحاب هذا المفهوم يتسم بروح التخطيط الاجتماعى والديمقراطية عامة ، برغم أن رؤيته للتاريخ تتضمن - كثيرا أو قليلا - أساسا قائلها كذلك .

* ب - **التيار القومى** : ويتضمن مفهومين أساسيين فى الرؤية التاريخية هما :

١ - **المفهوم القومى المثالى** : وهو يتسم بالفكرة المحركة ، أو الفكرة - الرسالة ، أو الدفعة الحيوية التى يعتبرها القوة الدافعة والمحقة للتاريخ . ولهذا فالتاريخ بحسب هذا المفهوم هو رسالة تتحقق بطريقة إرادية انقلابية وفق معايير وخصائص ثابتة مستمدة من التراث القومى أو التراث الدينى أو منهما معا ، دون أن يتناقض هذا مع محاولة التلاؤم مع ملبسات الواقع فى إطار النسق الخاص بالرسالة القومية ذات الخصوصية المطلقة . ويمكن أن نتبين هذا المفهوم فى تعابيرها المتنوعة لدى ساطع الحصرى وزكى ارسوزى وميشيل عفلق ونديم البيطار وغيرهم (٤٠) .

٢ - **المفهوم القومى الوضعى** : وهو يتسم برؤية للتاريخ تضع جميع عوامله المختلفة على مستوى واحد وبطريقة توازنية أو ازدهاجية . وقد نتبين هذا المفهوم فى أغلب الدراسات الأكاديمية ولدى كثير من المفكرين والمؤلفين بدرجات مختلفة مثل عبد الرحمن الرافعى وقسطنطين زريق وغيرهما . وقد نجد هذا المفهوم مع كثير من التحفظ فى بعض كتابات عبد العزيز الددرى ومحمد أنيس . وقد نستطيع أن نضم إلى هذا المفهوم الفكر السائد فى المرحلة الناصرية فى مصر . ففى ميثاق العمل الوطنى الناصرى (٤١) نجد رؤية عقلانية صراعية للتاريخ من ناحية ، ولكننا من ناحية أخرى نجد اتجاهها توازنيا ، ثنائيا ، وسطيا يبرز بوجه خاص فى الممارسة

* ج - التيار الوضعي البرجماتي في الرؤية التاريخية : ونستطيع أن نتبينه في الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبعض السلطات العربية والقطاعات الاجتماعية الطفيلية ، رغم ما قد تعلنه من أيديولوجية دينية متعصبة ، أو أيديولوجية قومية شوفينية ، أو أيديولوجية انتقائية تجمع بين الأيديولوجيتين السابقتين . ولعلنا نجد أبرز تعبير عن هذا التيار في الكتابات القديمة والحديثة للفيلسوف المصري زكي نجيب محمود . إن رؤيته للتاريخ هي خليط من النفعية البنتامية والعقلانية التكنولوجية التجزئية (٤٢) .

* د - التيار الجدلي في الرؤية التاريخية : ويعبر عن نفسه في تعابير ومفاهيم مختلفة ولدى مفكرين مختلفين يمكن تصنيفها في مفهومين عامين :

١ - المفهوم المادي الذي نتبينه لدى مفكرين من أمثال حسين مروة ومهدي عامل وطبيب تيزيني ورفعت السعيد وشهدى عطية وقزاد مرسى وهادي العلوي وفوزي جرجس وإبراهيم عامر وغيرهم (٤٣) فضلا عن وثائق ومحارسات الأحزاب الشيوعية والماركسية العربية .

٢ - مفاهيم جدلية غير مادية نتبينها في تعابير متنوعة في أعمال كثير من المفكرين المحدثين والمعاصرين مثل الجدلي التطوري عند شلي شميل وسلامة موسى والجدلي التاريخاني عند عبد الله العروي والجدلي الواقعي عند نصيف نصار والجدلي الاجتماعي عند أنور عبد الملك والجدلي الفينومولوجي (أو الظاهراتي) عند أدونيس إلى غير ذلك (٤٤) .

وغني عن البيان أن هذا التصنيف للتيارات الفكرية العربية الحديثة في الرؤية التاريخية ليست جامعة أو مانعة ، فما أكثر ما ين كثير منها من تداخلات وتفاعلات .

والواقع أننا نستطيع أن نرد هذه التيارات والمفاهيم المختلفة للزمن والتاريخ إلى مقولات ثلاث :

١ - مفهوم تماثلي للزمن والتاريخ .

٢ - مفهوم وسطي ، ثنائي ، توازني .

٣ - مفهوم حركي متجاوزي .

على أن التصنيف يتميز بالتجريد الذي يطمس كثيرا من الاختلافات بين مفاهيم الزمن والتاريخ في الفكر العربي الحديث أو يخلط بينها .

- ١١ -

يختلف مفهوم الزمن ويتنوع بين المراتب الشعبية ، المدنية ، أو الريفية أو القبلية أو الرعوية بحسب طبيعة العمل الذي يمارسونه وأساليبه . ولاشك أن المفهوم التقديري للزمن ما زال سائدا بين هذه المراتب ولكنه يخلط بمفاهيم موضوعية تنمو بنمو الممارسات العملية الإنتاجية والتكنولوجية

فضلا عن تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية .

هناك إذن - كما رأينا - مفاهيم مختلفة للزمن في الفكر والممارسة العربية - الإسلامية قديما وحديثا . وتختلف هذه المفاهيم باختلاف الهياكل أو الهياكل المتداخلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ولكن ، بالرغم من هذا التنوع ، فإننا نستطيع القول بسيادة المفهوم الديني في الماضي ، والمفهوم القومي والديني في الحاضر ، وإن اتخذ أشكالا ومظاهر مختلفة كذلك .

على أننا نلاحظ كذلك ، في العصر الحاضر ، تفاوتاً بل اختلافاً في الإيقاع قد يصبح أحيانا فصاميا بين مفهوم الزمن في التعابير المكتوبة ، وفي الخطب ، والوثائق السياسية أو الاجتماعية ، المعلنة ، والظواهر الخارجية للحياة وبين الزمن التطبيقي والحى ، زمن العمل والإنتاج والفعل الاجتماعى عامة .

والخلاصة أن القضية ليست في أن نجد مفهوما واحدا للزمن أو مفاهيم مختلفة متنوعة في الفكر العربى الإسلامى ، وليست في القول بأن الزمن في هذا الفكر متصل أو ذرى منفصل ، وإنما في أن ندرس هذه المفاهيم في دلالاتها ووظائفها وتطبيقاتها الاجتماعية ، في الملابس التاريخية المختلفة لا أن نقف عند التناول النظرى المجرد لها .

والحق أننى لم أقصد بهذا البحث دراسة مفهوم الزمن بقدر ما حاولت أن أبين إشكالية دراسة المفاهيم في الفكر العربى الإسلامى متخذاً من مفهوم الزمن نموذجاً لذلك .

إن دراسة المفاهيم ينبغي ألا تقتصر على التحليل المعنوى المفهومى المجرد للنصوص أو الوثائق أو التعابير النظرية ، وإنما ينبغي أن تمتد إلى تحليل الملابس والممارسة الاجتماعية المشروطة زمانا ومكانا ، مما يستلزم تضافر علوم مختلفة ، لا على نحو تكميلى وإنما تركيبى ، بهدف التخلص من مأزق الدراسة الايديولوجية المجردة للايديولوجية ، التى حاولت جهدى أن اتخلص منها - واستشراف دراسة علمية حقيقية للايديولوجية .

المراجع :

- (١) 1 - 2 . Massignion : Opera Minora . I دار المعارف - بيروت .
- (٢) المرجع نفسه ، ص ٦٠٦ .
- L. Gardet It 1 - Vues Musulmanes sur le temps et l'histoire - in les cultures et le(٣) temps : Payot - Unesco 1978. 2 " Le prophete et temps " in les temps et les philosophies : Payot - Unesco . 1978 .
- (٤) I. Berque : " Arabies " . P. 130 . Clode . 1978 .
- Hasnaoui : " De quelques Acceptions du temps dans la philosophie arabo - mu(٥) sulmane " in le temps et les philosophies Payot - Unesco . 1978 .
- (٦) ماسينيون : المرجع السابق ذكره ، صفحة ٦٠٨ .

- (٧) أنيس : (إبراهيم) : " من أسرار اللغة " . صفحة ٦٧ . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة .
- (٨) العقاد (عباس محمود) : " الزمان في اللغة العربية " : مجلة مجمع اللغة العربية . صفحة ٣٧ - ٥٢ . الجزء الرابع عشر .
- (٩) ماسينيون : المرجع السابق ذكره صفحة ٦٠٦ .
- جارديه : المرجع السابق ذكره Vuus Musulmanes صفحة ٢٢٩ .
- (١٠) وهذا يعنى كذلك أن هناك زمانا قبل خلق العالم وقد عالج هذا الموضوع تفصيلا " الألويس " في مقاله " الزمان في الفكر الدينى والفلسفى القديم " مجلة الفكر " . الكويت - مجلد ٨ . (أغسطس - سبتمبر ١٩٧٧) صفحة ٤٣٢ .
- (١١) ابن خلدون (عبد الرحمن) " المقدمة " ، نشر ومراجعة على عبد الواحد والى . الجزء الثالث صفحة ١١٤٦ . لجنة البيان العربى القاهرة ١٩٦٧ .
- (١٢) الفزائى (أبو حامد) : " المستصفى " صفحة ٢٣٨ مكتبة الجندى - ١٩٧١ القاهرة .
- (١٣) الطولى : " رسالة الإمام الطولى " ، جامعة الأزهر . ١٩٩٦ .
- (١٤) ماسينيون : المرجع السابق ذكره صفحة ٦٠٦ - ٦٠٩ .
- جارديه : المرجع السابق ذكره (Vuus ...) صفحة ٢٣٢ .
- (١٥) سأكتفى بالإشارة إلى بعض المراجع الأساسية التى ذكرت المفهوم الموضوعى للزمان :
- ١ - ابن سينا : " النجاة " صفحة ٢٥٧ - ٢٥٨ . القاهرة ١٩٣٨ .
- ٢ - ابن رشد : " تهاات التهاات " . الجزء الأول : صفحة ١٣٥ - ١٣٦ . طبعة دار المعارف . ١٩٦٤ مصر .
- ٣ - الأوزقى : " الأزمنة والأمكنة " : حيدر آباد .
- ٤ - الألويس : المرجع السابق ذكره .
- ٥ - البغدادي (أبو البركات) : " المعبر فى الحكمة " حيدر آباد . الجزء الثانى صفحات ٦٩ - ٧٣ .
- ٦ - القزحيدى (أبو حيان) : " المقامسات " بغداد ١٩٧٥ . انظر المقابلة ١٣ - ٢٣ - ٧٠ - ٧٣ - ٩١ - ٩٧ .
- ٧ - جبرائى (حسن) : الزمان والوجود اللازمانى فى الفكر الإسلامى . فى مجلة " الحكمة " . الجزء الأول . ليبيا .
- ٨ - الجرجاني : " التعريفات " .
- ٩ - الرازى (فخر الدين) : " المباحث الشرقية " . حيدر آباد . ١٩٦٦ .
- ١٠ - الألبى : " المواقف " . الجزء الخامس . صفحة ٩٤٩ .
- ١١ - الفزائى (أبو حامد) : " تهاات الفلاسفة " . الطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٢ . صفحة ٦٥ - ٦٧ - ٦٨ .
- ١٢ - عربى (ياسين) : " إشكالات أثبات الزمان فى الفلسفة الإسلامية " . مجلة " الحكمة " . الجزء الأول . ليبيا .
- (١٦) العلوى (هادى) : انظر الحركة الجهرية عند الشيرازى " . صفحة ٩٤ بغداد . ١٩٧١ .
- (١٧) البغدادي (أبو البركات) المرجع السابق ذكره . الجزء الثانى صفحة ٧٠ .
- (١٨) جارديه : المرجع السابق ذكره (Vuus) . صفحة ٢٣١ .
- (١٩) ابن عربى (محبى الدين) : " الفتوحات المكية " . صفحة ٣٣٠ - ٣٣١ (٥١٥) الهيئة المصرية للكتاب . القاهرة ١٩٧٢ .
- (٢٠) المرجع السابق : صفحة ٢٩٧ - ٢٩٨ (٢٠٦) .
- (٢١) البغدادي (أبو البركات) : المرجع السابق . صفحة ٧٠ - ٧١ .

- (٢٢) الأزرقى : المرجع السابق ذكره . عن " الألويسى " : المرجع السابق ذكره صفحة ١٤٧ .
- (٢٣) ابن رشد : المرجع السابق ذكره صفحة ١٥٠ .
- (٢٤) هناك مراجع متعددة نكتفى منها بالآتى :
- ١ - الأشعري : " مقالات الإسلاميين " . القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢ - الحياط : " الانتصار " . القاهرة ١٩٢٥ .
- ٣ - تيزينى (طيب) : " مشروع رؤية جديدة ... " ، دار دمشق ١٩٧١ .
- ٤ - مروة (حسين) " النزعات المادية فى الفلسفة العربية الإسلامية " ، دار الفارابى ، الجزء الأول ١٩٧٨ .
- (٢٥) جاريدى : المرجع السابق ذكره صفحة ٢٣٩ .
- (٢٦) المرجع السابق ، ٢٤١ .
- (٢٧) العالم (محمود أمين) : " مقدمة ابن خلدون : مدخل إستيمولوجى " صفحة ٣٨ - ٣٩ . فى مجلة " النكر العربى " ديسمبر ٧٨ . بيروت .
- (٢٨) الطهطاوى (رفاعة رافع) : " تخلص الأبريز ... " ، صفحة ١٥ - ١٦ من المجلد الثانى من الأعمال الكاملة . نشر محمد عماره . بيروت ١٩٧١ .
- (٢٩) المرجع السابق : صفحة ٧٠ - ٧٢ .
- (٣٠) الطهطاوى (رفاعة رافع) : " مناهج الآداب ... " ، (الجزء الأول ، الفصل الثالث) من الأعمال الكاملة .
- (٣١) الأنغافى (جمال الدين) : الأعمال الكاملة . صفحة ٢٥٠ - ٢٥٣ نشر محمد عماره : بيروت ١٩٧٢ .
- (٣٢) عبده (محمد) : الأعمال الكاملة . الجزء الأول . صفحة ٢٩٦ - ٢٩٩ نشر محمد عماره : بيروت ١٩٧٢ .
- (٣٣) عبده (محمد) المرجع السابق صفحة ٧١٦ - ٧١٧ .
- (٣٤) العالم (محمود أمين) : " معارك فكرية " .. صفحة ٢٩١ - ٢٩٢ من الطبعة الثانية . دار الهلال ١٩٧٠ . القاهرة .
- (٣٥) حسين (محمد كامل) : " الذاكر الحكيم . صفحة ١٩١ - ١٩٢ . مكتبة النهضة . القاهرة .
- (٣٦) بن نبي (مالك) : وجهة العالم الإسلامى . ترجمة شاهين صفحة ٢٣ - ٣٢ . دار الفكر . القاهرة ١٩٥٩ .
- (٣٧) بدوى (عبد الرحمن) : " الزمان الوجودى " صفحة ٢٢٨ - ٢٣٠ مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ١٩٤٥ .
- (٣٨) قطب (سيد) : " معالم على الطريق " ، صفحة ٢١ . مكتبة وهبه . القاهرة ١٩٦٤ .
- (٣٩) " السلم المعاصر " مجلة قتل تيارا للإخوان المسلمين ، تصدر فى الكويت منذ نوفمبر ١٩٧٤ . رئيس التحرير د . جمال الدين عطية .
- (٤٠) أكتفى بذكر بعض المراجع :
- ١ - غللق (ميشيل) : " معركة المصير الواحد " . الطبعة السادسة . ١٩٧٤ - " نقطة البداية " : الطبعة الرابعة ١٩٧٣ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- ٢ - الارسوزى (زكى) : المؤلفات الكاملة - ٤ مجلدات . دمشق . ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ .
- ٣ - البيطار (تديم) : " الايديولوجية الانتقالية " . بيروت ١٩٦٤ .
- ٤ - المصرى (ساطع) : " مختارات ساطع المصرى " . مجلدان . دار القدس . بيروت .
- (٤١) وعلى وجه الخصوص الفصول ٢ - ٥ - ٦ - ٨ .

(٤٢) محمود (زكى مجيب) : " تهديد الفكر العربى " ، ١٩٧١ ، و " المعتقد واللامعتقد فى تراثنا الفكرى " دار

الشرق بيروت .

٤٣ - أكتفى بذكر بعض المراجع :

١ - مروءة (حسين) : المرجع السابق ذكره .

٢ - تيليتس (طهيب) : المرجع السابق ذكره .

ملاحظات حول نظرية الأدب وعلاقتها بالثورة الاجتماعية

- مدخل -

١ - الوعي الزائف ما زال يرين على الجانب الأكبر من فكرنا المعاصر ، وعى زائف بحقائق واقعنا العربى ، بحقائق عصرنا ، ووقائع عالمنا المعاصر تبرز أشكال مستحدثة من هذا الوعى الزائف ، ساعية إلى عرقلة الصراع ، ووقف بلورته وتصاعده ، وحرفه عن الاتجاه الثورى الصحيح ، وفى مختلف ظواهر السلوك النظرى ، والعلمى - والوجدانى يستشرى هذا الوعى الزائف ، فى أشكال متنوعة .

التردد والمغامرة ، اليأس والضياع ، الضباب والتعمية ، التسطح والعمق الأجوف ، الاغتراب والتعقيد ، فقدان الرؤية ، تشتت الطاقات . تجميد الحركة ، والدوران فى غير طائل ، هذا بعض ما يشيعه هذا الوعى الزائف فى حياتنا العربية المعاصرة .

وفى مجال النظرية الأدبية ، يطل هذا الوعى الزائف لتغذية ظواهر الضعف والركاكة فى واقعنا العربى الراهن ، يطل هذا الوعى الزائف لمراجع كل التصورات والقيم الثورية التى نضجت فى مسار الثورة العربية خلال السنوات العشرين الماضية ، ويسعى لاجهاضها وافرغها من دلالتها .

على أن الأمر لا يقف عند حدود النظرية الأدبية ، بل يمتد كذلك إلى بعض التعابير الأدبية نفسها .

إن أزمة الواقع العربى الراهن تنعكس فى النظرية الأدبية ، وفى الإبداع العربى انعكاساً - زائفاً مشوهاً باسم أدبية الأدب ، وفنية الفن تارة أو باسم الحداثة والتجديد والثورة تارة أخرى ، وتبرز ظواهر نظرية وإبداعية تسعى لجعل الأدب مجرد مغامرة شكلية مسرقة فى التجريد والتعقيد والاغتراب والتعالى ، وتكاد هذه الظاهرة أن تجرف فى مسارها بعض مفكرينا وأدبائنا ممن لاشك فى سلامة وعيهم ، وجدية التزامهم بقيم التحرر والتقدم والاشتراكية ، بل ممن كانوا ذات يوم طلاباً للتنوير الثورى الحقيقى فى أدينا العربى المعاصر .

* هذا البحث سبق نشره فى مجلة الأتلام العراقية ، فى العدد الخاص بالأدب والاشتراكية فى بداية السبعينيات ولكنه فى صورته الحالية يتضمن بعض الإضافات النظرية والتطبيقية وقد نشر فى الجزائر فى كراسة صغيرة عام ١٩٧٦ .

وهكذا يصبح التصدى لهذا الوعى الزائف فى الأدب ضرورة ملحة بل هو جزء من ضرورة أكبر هى ضرورة احتدام الصراع الفكرى فى مواجهة الوعى الزائف ، الذى يسعى إلى التهام مختلف ظواهر حياتنا الفكرية والسياسية والاجتماعية والوجدانية فى هذه أيام .

وفى هذا البحث محاولة لتحديد بعض الملاحظات الرئيسية العامة فى طبيعة الأدب وعلاقته بالثورة الاجتماعية ولكن .. ليسمح لى القارئ الفاضل ، أن نبدأ بالبدايات ، بمناقشة المفاهيم الأولية لما أخرجنا إلى ذلك فى مواجهة محاولات التشويه والتزييف .

٢ - ما هو الأدب : نقطة البداية إلى الأدب هو الأدب نفسه بغير شك ، إلا أن الأدب نفسه ليس نقطة بداية فى ذاته . ذلك أن الأدب يصدر عن أديب مبدع للأدب . والأديب المبدع للأدب ليس هو نقطة بداية فى ذاته كذلك . فالأديب من حيث أنه فرد إنسانى ، هو محصلة علاقاته الاجتماعية كما يقول ماركس بحق . وليس هذا غضا من فرديته أو من إصالته الذاتية أو من تميزه الخاص . وليس هذا وضعا له فى قالب واحد لا يميزه ولا يتميز به أو عنه .

فالقول أن الفرد محصلة لعلاقاته الاجتماعية ، لايعنى عدم التميز . ذلك أن محصلة العلاقات الاجتماعية لفرد من الأفراد تختلف باختلاف ملابسات وأوضاع بالغة التنوع ، فليس هناك فردان متشابهان تماما وإن اتفقا بشكل عام فى أوضاعهما الاجتماعية . على أنه ليس هناك فرد واحد لايرتبط ارتباطا حميما بواقعه الاجتماعى ، مهما كانت عزلته الشخصية أو الفكرية حتى روينسون كروزو فى عزلته النائية كان يتنفس حصيلة علاقاته الاجتماعية وأن الفرد - كل فرد - جزء من سياق اجتماعى سياق طبقى دون أن يهدر هذا من فرديته ، فداخل المجتمع الواحد هناك الطبقات الاجتماعية ، هناك الفئات والمراتب المختلفة ، وداخل هذه الفئات والمراتب هناك التنوعات الذاتية والفردية ، التى تنعكس فيها حصيلة العلاقات الاجتماعية المتشابهة معها ، وهذا ما يجعل للفرد - وهو محصلة علاقاته الاجتماعية ، فاعلية مؤثرة فى هذه العلاقات ، بوعيه بها ، وموقفه منها وفعله فيها . إنه بفاعليته فيها يستطيع أن يغيرها ، ولكن بهذا كذلك يغير من نفسه .

وكذلك شأن الأدب وشأن أى تعبير إنسانى عامة إنه شكل نوعى خاص من أشكال المعرفة الإنسانية على حد تعبير هيجل وهو شكل نوعى خاص من أشكال الوعى الإنسانى النابع من حصيلة علاقاته ، وممارسته الاجتماعية .

والأديب من حيث أنه أديب ، يتميز بتعبيره عن وعيه بنوعية خاصة هى التى تجعل منه أديبا ، ولهذا يتميز الأدب كذلك بأنه شكل نوعى خاص من أشكال الوعى الإنسانى ، على أن نوعية التعبير الأديبى لاتنفى عنه صفته الأولى ، أى لاتنفى عنه كونه وعيا والوعى هو محصلة لخبرة إنسانية واجتماعية حية . أو بتعبير آخر هو انعكاس لحركة الحياة ونشاطها وفاعليتها وتشابكاتها المختلفة وصراعاتها المتنوعة داخل الإنسان وخارجه . ليس انعكاسا مرأويا وآليا . وإنما هو انعكاس جدلى ، يتضمن وقائع الحياة كما يتضمن فاعلية الإنسان وموقعه وموقفه من

هذا الواقع . إنه حصيلة فعل وتفاعل ليس انعكاسا لتفاصيل جزئية ، بل هو انعكاس لمحصلة أنشطة وعلاقات ومواقف . ولهذا فالوعى بالواقع غير منفصل عن هذا الواقع ، ولكنه فى الوقت نفسه متميز عنه . والوعى بالواقع قد يكون انعكاسا صحيحا لقسماته الرئيسية وقوانينه الأساسية ، وقد يكون انعكاسا مشوها زائفا ، لطبيعة الموقف الاجتماعى من هذا الواقع الذى يتجسد فى رؤية جزئية أو طفيلية أو مصلحية ذاتية أو طبقية ضيقة فى هذا الواقع . على أن الأدب - كما ذكرنا من قبل - شكل نوعى من أشكال هذا الوعى الإنسانى العام ، وهذه النوعية هى ما تجعل منه أدبا ، وتميزه عن بقية أشكال الوعى الإنسانى .

والذين يتجاهلون أن الأدب انعكاس جدلى للحياة ، يستندون فى هذا إلى نوعيته الخاصة هذه ، محاولين من ناحية ، أن يجعلوها منها سرا ، ولغزا مغلقا ، لاسبيل إلى انتسابه لشيء ، أو تفسيره بشئ ، ومحاولين من ناحية أخرى أن يتذرعوا بهذا السر ، أو بهذا اللغز المطلق للقول بالحرية المطلقة فى الخلق والإبداع الأدبى ، هذه الحرية التى لاتقيدها دلالة أو قيمة أو انتساب .

والحرية بغير شك - كما سنرى - هى بعد أساسى من أبعاد الإبداع الأدبى ، ولكنها حرية نابعة من ضرورة ، وصادرة عن وعى ، أى أنها حرية ذات دلالة .

والحقيقة أنهم بالقول بالحرية المطلقة الخالية من الدلالة . إنما يتجاهلون مبدأ أساسيا من مبادئ الحياة والوجود فى مختلف مظاهرها وظواهرها الطبيعية والإنسانية . هو مبدأ العلية ، لاشئ يتحقق ويتحرك بغير علة ولست أقصد هنا العلية الآلية الميكانيكية ، التى تجعل لكل علة معلولا واحدا ولكل معلول علة واحدة ، وإنما أقصد العلية الجدلية الديناميكية التى تعبر عن تفاعل العلل والمعلولات وتشابكها .

والأدب معلول للأدب ، ومعلول للحياة التى يحيهاها الأديب ، وللوضع الاجتماعى الذى ينتسب إليه ، وينشط فيه - إن معلولية الأدب لاتنفى ما يتميز به إبداعه من خيال وإلهام وخلق وجدة ، ومايتميز به من نوعية خاصة غير نوعية الوعى العام ونوعية الواقع نفسه .

على أن نفى معلولية الأدب هو نفى للعقلانية العلمية فى إدراك الظواهر وهو نفى لإنسانية الأدب . وهى دعوة إلى مفاهيم غيبية توفيقية خالصة تعطل الفكر ، وتمعز عن تفسير الظواهر الإنسانية . وفضلا عن هذا فإن القول بنفى العلمية فى الأدب ، أو نفى معلولية الواقع - بمعناه الداخلى أو الخارجى - هو نفى للحرية ذاتها . فالحياة هى وعى بالضرورة ، وليست تجاهلا لها أو جهلا بها . إن وعى الأديب بقوانين واقع وتعبيره النوعى عنها ، لاينفى الحرية ، بل يشكل معنى أساسيا من معانى هذه الحرية . وإن وعى الأديب بالضرورات الاجتماعية من حوله ، بقوانين حركتها ، بصراعاتها الأساسية ، هو الذى يحرره من ضباب الوعى الزائف ، ومن ضباب التصورات والقيم الشخصية الخالصة ، ويؤهله للتعبير النوعى الذى يتميز بالصدق والإبداع حقا . وهكذا تمكن حرية الأديب فى وعيه بالضرورة الاجتماعية ، وفى حسن اختياره وانتقائه واكتشافه لملامحها وقسماتها التى تعبر عن حقائقها الجوهرية .

إن خصوصية تجربة الحياة وغناها فى وعى الأديب ، هى الشرط المسبق لكل أديب عظيم . حقا أن هذه الخصوصية وهذا الغنى وحدهما ليسا كافيين لتحقيق الإبداع الأدبى الذى هو وعى ذو نوعية خاصة ، ولكن هذه الخصوصية وهذا الغنى هما أساس الخيال والإلهام والإبداع وشرط الحرية كذلك حتى الشطحات الأدبية التى تعد نفسها تحررا من كل ضرورة ، إنما هى تعبير عن ضرورات فى ذاتية الأديب ، وفى حياته . وقد تكون تعبيراً عن وعى زائف بهذه الضرورات .

لأن بلا حرية ، ولكن لا حرية بغير وعى عميق بالضرورات الاجتماعية ، وامتلاكها بمزيد من الوعى الخلاق بها .

وهناك من ينكرون معلولية الأدب للحياة الاجتماعية ، ولكنهم لا ينكرون معلولية الأديب نفسه . إنهم يقولون باللاوعى والذاتية الخالصة مصدراً للأدب ، وينكرون هذا المصدر فى الحياة الاجتماعية . وهم فى هذا يصدرن فى الحقيقة عن مفهوم مثالى للفرد ، لا للأديب فحسب . إنهم يدركون الأديب - بل الفرد عامة - كائننا منعزلاً عن المجتمع ، مستغلقاً داخل ذاته . وهم بهذا يفسرون الإبداع الأدبى تفسيراً ذاتياً خالصاً ، أو نفسياً خالصاً ، متهمين الماركسية بأنها تلغى ذاتية الأديب أو فرديته ، وتكتفى بتفسيره الاجتماعى .

ولاشك أن الأدب إبداع ذاتى فردى ، ولكن ذاتيته لا تنفى اجتماعيته . فالأديب فى تعبيره الصادر عن وعى أو لارعى ، عن تلقائية وإلهام خالصين أو متمزجين بتخطيط وقصد ، إنما هو فى حياته وإبداعه - كما ذكرنا - محصلة لعلاقاته الاجتماعية .

وعلى هذا فالأدب ، تعبير ذاتى عن خبرة ورؤية موضوعية اجتماعية . بل إن ذاتية الأدب هى جزء من نسيج موضوعى اجتماعى . إن داخله المحض - إن صح أن هناك داخلًا محضًا للأديب - هو حصيلة خبرته ومواقفه وعلاقاته وأنشطته . إن تعبيره النفسى هو فى الوقت نفسه تعبير عن موقع وموقف اجتماعيين . وعندما نقول إن الأدب تعبير ذاتى ، فلسنا نعنى بهذا أنه تعبير شخصى ، ولا نعنى بهذا طغيان التعسف العاطفى الذاتى على حساب الرؤية الموضوعية . وإنما نعنى صدور الأدب من ذاتية فردية تنعكس بغير شك فى كثير من مظاهره الشكلية والموضوعية ، وتعطى له أذواقاً ومبادئ خاصة ، دون أن تنفى فى الوقت نفسه مصدره الموضوعى الاجتماعى .

إن التكوين النفسى والجسدى الخاص لأبى العلاء المعرى - مثلاً - يتعكس بغير شك فى ظواهر عديدة من أدبه ، ولكن أدبه له دلالة موضوعية اجتماعية ، بل إنسانية عامة ، أكبر من حدود هذا التكوين النفسى أو الجسدى الخاص .

ومعلولية الأدب للحياة الاجتماعية ، لا تتمثل فقط فى موضوعه وفى مضمونه ، بل تتمثل كذلك فى أشكاله ، بل فى أساليبه كذلك . إن تطور الأشكال الأدبية والأساليب الأدبية ، مرتبط بتطور الحياة الاجتماعية نفسها .

إن الشكل الروائى لم يتضح إلا بنضج الثورة البرجوازية مثلاً ، وأن التغيير فى شكل

القصيدة العربية يتحقق دائما بالتغيير فى الأوضاع الاجتماعية ونستطيع أن نتابع هذه التغييرات الشكلية عبر التطور التاريخى لهذه الأوضاع . وهل كان من الممكن أن يقوم فن جديد للتعبير الفنى كفن السينما مثلا ، بغير الثورة الصناعية ؟ وهل يمكن أن نتبين التطور فى أساليب هذا التعبير الفنى وأشكاله بغير التغييرات والثورات الاجتماعية التى يحدث بها عصرنا الراهن . وهكذا الأمر فى مختلف الظواهر الأدبية والفنية على السواء . على أن التطورات الشكلية وارتباطها بالأوضاع الاجتماعية تحتاج إلى وقفة أخرى ، أكثر عمقا ، ولنؤجل هذا قليلا حتى ننتهى من جانب آخر من جوانب الأدب وهو إبداعيته .

٣ - النوعية الخاصة للأدب : إن القول بالأدب معلولا نوعيا للحياة الاجتماعية للعمل الإنسانى ، للنشاط الإنسانى ، للصراع الطبقي لنسيج العلاقات الاجتماعية التاريخية فى مجتمع وفى عصر ، لا ينفى - كما ذكرنا - طابعه الإبداعى الخلاق . فليست نوعية الأدب فى أنه مجرد أسلوب ما ، أو تشكيل ما ، أو موضوع ما ، وإنما فى هذه العناصر جميعا بما يشكل إضافة جديدة إلى الحياة نفسها .

إن الأدب خلق وإبداع ، بمعنى أنه قيمة مضافة إلى مجموع عناصره المكونة له ، ومصادره النابع منها إنه قيمة مضافة إلى الحياة ، وإن تكن الحياة مصدرا له . إن الإبداع الأدبى ليس مجرد مركب جديد لم يكن موجودا من قبل فقط ، وإنما هو إضافة قيمية إلى الحياة . إن ولادة عنق يحمل رأسين ، أو كف ذات أصابع ست ، لا تشكل مركبا جديدا خلاقا يضيف إلى الحياة ، بقدر ما تشكل ما يمكن أن يكون تشريها لها وتعجيزا لها عن ممارسة وظيفتها . وما أكثر أشكال الأدب التى تتصور أنها بالإغتراب والشذو . والخروج عن المألوف ، تحقق إضافة خلقة إلى الأدب وإلى الحياة .

والإبداع الأدبى ليس مجرد مركب جديد يشبه - كما يقال أحيانا - العملية الكيميائية التى تشكل تركيبا جديدا غير عناصرها . فالماء مثلا مركب نوعى جديد من تشكيل كمى محدد للأكسجين والهيدروجين .

حقا ، إن الإبداع الأدبى ، نقلة نوعية جديدة فوق مجموع عناصره الكمية والنوعية ، ولكنه لا يلقى هذه العناصر بنقلته الجديدة ، ولا يطمسها ولا يحولها تحويلا مطلقا إلى مركب نوعى آخر . إنه لا يحتفظ بها - كما هى فى الواقع - وإنما فى تشكيل نوعى داخل إطار التشكيل العام للعمل الأدبى . إنه يضيف عليها وحدة تركيبية جديدة أكبر منها ، وأكبر من عناصرها ، يضيف عليها قيمة مضاعفة . إنه يحتفظ بلامح الأكسجين والهيدروجين - على سبيل التبسيط - فى وحدة الاحساس بالماء الجديد المتكون بهما ومنهما ، وهو شئ آخر غيرهما . إن الإبداع فى العمل الأدبى هو الوحدة من خلال التنوع والتنوع فى إطار الوحدة ، وهو القيمة المضافة فوق كل عناصره المكونة له ، المحتفظة بكياناتها الخاصة داخل العمل الواحد .

ومن حقنا أن نتساءل : من أين تصدر هذه القيمة المضافة التى تشكل أدبية الأدب أو

إبداعيته .

ونسارع إلى القول : بأنها لا تصدر من الموضوع الأدبي وحده ولا من الشكل الأدبي وحده ، وإنما من المضمون أساسا بل إن القيمة المضافة في الأدب هي نفسها مضمون الأدب إنها تنبع من التشكيل النوعي الخاص لعناصر الموضوع ، بما يعطيها مضمونا معينا .

إن الموضوع في العمل الأدبي هو عناصره ، أشخاصه ، أحداثه ، وقائعه ، معانيه التفصيلية ، وهي في ذاتها لا تشكل أدبية الأدب ، لا تشكل جماليته ، قيمته المضافة ، إنها تشارك بنصيب في هذا بغير شك . ولكنها وحدها لا تشكل هذه القيمة المضافة ، وما أكثر النقاد الذين يخلطون بين موضوع العمل الأدبي ومضمونه .

ولهذا قد يسارعون بالحكم على مضمون العمل الأدبي ، استنادا إلى الموضوع أو إلى عناصر من هذا الموضوع مما يفضى إلى أخطاء في الحكم النقدي . فقد تشترك أكثر من رواية في معالجة موضوع واحد ، ولكنها تختلف في هذه المعالجة ، وتختلف بالتالي في المضمون .

الحكم على العمل الأدبي لا يكون بالموضوع ، وإنما بالمضمون .

إن الفلاح أو القرية المصرية هي موضوع رواية زينب لمحمد حسين هيكل ويوميات نائب في الأرياف لتوفيق الحكيم ، والأرض لعبد الرحمن الشقراوى والحرام ليوسف إدريس ، وأخبار عزية المنيسى لمحمد يوسف القعيد وأيام الإنسان السبعة لعبد الحكيم قاسم ، وغير هؤلاء .

ولكن الموضوع في كل من هذه الروايات يختلف اختلافا كبيرا من حيث دلالة أو مضمونه .

حقا إنه يختلف بالمعالجة التشكيلية ، ولكنه يختلف أساسا بالمضمون الناجم عن هذا التشكيل الخاص والمعالجة الخاصة لهذا الموضوع العام .

وقد يكون الموضوع هو حياة الطبقة البورجوازية ، أو الفئة الأرستقراطية ومع ذلك قد يكون المضمون ذا دلالة نقدية لهذه الطبقة ، بل ذا دلالة ثورية كذلك .

وهكذا نعود فنؤكد أن الموضوع في الأعمال الأدبية لا يشكل أدبيتها من ناحية ، ولا يشكل مضمونها من ناحية أخرى .

أما الشكل الأدبي فهو لا يحمل من القيمة الأدبية إلا بمقدار ما يتيح لعناصر الموضوع أن تفضى إلى القيمة المضافة التي هي مضمون العمل الأدبي . والشكل الأدبي ليس هو الإطار الخارجى للعمل الأدبي كما يزعم كثير من النقاد ، ليس هو إلا مجرد الوزن أو البحر أو القافية في الشعر ، أو الحركات الثلاث في الكونشرتو ، أو الحركات الأربع في السفونونية أو الأشكال والأساليب الخارجية المختلفة في بناء الرواية ، وإنما هو عملية داخلية بين عناصر العمل الأدبي ، بين موضوعه وعناصر هذا الموضوع ، لتشكيلها تشكيلا يحقق للعمل الأدبي مضمونه أو قيمته المضافة .

ولهذا قد أحب أن أميز بين الشكل والتشكيل أى بين الإطار الخارجى والبنية الداخلية للعمل

ولهذا قد استخدم كذلك مصطلح الصياغة تعبيراً عن ذلك بدلا من مصطلح الشكل .

إن أعظم الأعمال الأدبية هى ما استطاعت أشكالها أو صياغتها أن تحقق أكبر قدر من التعبير عن مضمونها . وأن أخس الأعمال هى ما تخلخلت أشكالها وصياغتها ، فلم تكن إلا مجرد سرد لموضوع دون خلق لقيمة مضافة أو كانت مجرد زخرف مسطح لا يحمل رؤية وعمقا عميقا .

ولهذا نقول إن جوهر أدبية الأديب ، أى جوهر الإبداع فيه ، إنما يكمن فى قيمته المضافة التى تتمثل فى المضمون ، والمضمون ليس مجرد المعنى المباشر لتفاصيل العمل الأدبى أى لموضوعه كما ذكرنا وإنما هو الأثر العام لموضوعه المشكل أى هو الناتج عن تشكيل عناصره تشكيلا يفضى إلى أثر عام . هذا الأثر العام هو دلالة العمل الأدبى وهو دلالة المؤثرة ، لأنها ليست دلالة عقلية ، خالصة ، وإنما هى دلالة تتراوح بين العقلانية والتعاطف الوجدانى ، بين التصور والانفعال ، بين التفكير والغناء ، إنها عقلانية غنائية لو صح هذا التعبير الذى يقال عن موسيقى موتسار .

المهم أن مضمون العمل الأدبى ، هو دلالة المؤثرة ، تأثيرا فكريا ووجدانيا وانفعاليا ، تأثيرا عاما فى مجموع الشخصية الإنسانية قد تعمق هذه الدالة أو تتسطح ، قد تزداد فاعليتها المؤثرة أو تخف ، قد تسمق وترتفع ، أو تهبط وتسف ، لكنها فى النهاية هى مضمون العمل الأدبى ، وهى جوهر الإبداع الأدبى فيه .

إن هذا المضمون هو الذى يحدد الشكل ، وله الأولوية عليه ، ولكن المضمون لا يستبين ولا يبرز ولا يؤثر إلا بالشكل أو التشكيل لأن هذا التشكيل هو الذى يصوغ عناصر الموضوع صياغة تفضى بها إلى دلالة مؤثرة هى مضمون العمل الأدبى .

ولذا يرتبط المضمون بالشكل ارتباطا عضويا ، ولكن هذا لاينفى تمايزهما كذلك . وهذا التمايز هو الذى يمكن من دراستهما دراسة مستقلة نسبيا .

فهناك من الأعمال الأدبية ما يطفى فيها الشكل على المضمون والموضوع . وهناك من الأعمال الأدبية ما يطفى فيها الموضوع على الشكل . وفى التعابير الفنية الطبيعية يكاد يطفى الموضوع على المضمون بحيث يصبح الشكل مجرد سرد تفصيلى ، وصفى تحليلى ، لعناصر الموضوع . وفى التعابير التجريدية المسرفة يخضع المضمون للشكل بل يكاد يصبح هو مجرد الشكل .

المهم أن الشكل والمضمون - خاصة - يرتبطان ويمتزجان فى وحدة عضوية جدلية . ولكنهما يتمايزان ، ولايشكلان شيئا واحدا فى البناء الأدبى ، كما يذهب كروتشه وبعض الاتجاهات النقدية العربية المعاصرة . إن إلغاء التمايز بين الشكل والمضمون هو محاولة فى الحقيقة لإلغاء المضمون لحساب الشكل .

وبرغم أن المضمون هو القيمة المضافة فى العمل الأدبى التى تنبع من تشكيل عناصر الموضوع ، إلا أنه كذلك قيمة مضافة إلى الحياة نفسها ، يعبر عن قسمة من قسماتها .
إن تشكيل عناصر الموضوع الأدبى ، يحقق نوعا من التجريد الذى يتيح الكشف عن قسمة جوهرية فى الحياة .

إن العلم يكتشف بالتجريد ، التصورات المعبرة عن القوانين الأساسية فى الواقع . والأدب - والفن عامة - يكتشف بالتجريد الصور الحسية المعبرة كذلك عن القسمة الأساسية لحركة الواقع الإنسانى خاصة . إنه تجريد تجسدى إن صح التعبير .

إن العلم - كما يقال - تجريد بالتصورات - والأدب والفن - تجريد بالصور الحسية . وكلاهما شكلان من أشكال المعرفة الإنسانية ولكل منهما نوعيته الخاصة .

إن موضوع الأدب وشكل الأدب ومضمون الأدب ، وإن كانت جميعا إنعكاسا للحياة إلا أنها ليست هى نفسها تصورا مباشرا للحياة كما ذكرنا . على أنها فى الوقت نفسه ، بما تنظمه وتحققه فى مجموعها المشكل من قيمة مضافة ، من مضمون ، من دلالة مؤثرة ، إنها تكشف فى الحياة فى علاقتها الجوهرية ، عن رؤية جديدة خلقة لها .

إن الأدب تعبير عن الحياة ، ولكنه خلق إبداعى لها كذلك لأنه إضافة مؤثرة فيها ، إضافة رؤية وإضافة اكتشاف ، تقضيان إلى تغيير فيها .

إن الخلق فى الأدب ليس انقطاعا عن الواقع كما يزعم جارودى . ليس قيمة فى ذاتها مقطوعة الصلة بكل معلولية اجتماعية ، ليس مجرد رؤية فارغة خالية من الدلالة الواقعية .

لأننا بهذا المفهوم الميتافيزيقى للخلق لانستطيع أن نفهم الخلق الأدبى أو الفنى إلا أنه مجرد خلق بلا دلالة إنسانية . إن جارودى باسم نقد التفسير الاجتماعى الميكانيكى والضييق للأدب يذهب فى الحقيقة إلى اللاتفسير وإلى انعدام الدلالة .

إن الخلق الأدبى - كما ذكرت - ليس انقطاعا عن الواقع ، وإنما هو امتداد واكتشاف لإمكاناته الكامنة ، وهو صياغة نوعية لقوانين حركته وصراعه . وهو بهذا تعبير عنه وإضافة إليه . إن الأدب كما ذكرنا معلول للحياة ، باعتبار أن الحياة مصدر أساسى من مصادر وجوده وإبداعه ، ولكنه كذلك إضافة إلى الحياة نفسها بما حققه من إبداع . إنه إبداع بما يفجر فى نفس المتلقى والمتذوق فردا أو جماعة من وعى فكرى ووجدانى جديد بالحياة نفسها وبما يضيئه من رؤية اجتماعية وإنسانية فيها نضارة وجدة وحيوية .

وهكذا نجد فى الأدب قانونين أو مبدئين لا يتناقضان مع طابعه الإبداعى الخلاق . مبدأ العملية ، الذى يعبر عن المصدر الاجتماعى للأدب ، ومبدأ الغائية الذى يعبر عن الفاعلية المؤثرة للأدب فى الحياة .

ولقد تحدثنا من قبل عن معلولية الأدب ، فلنتحدث الآن قليلا عن غائيته .

٤ - غائية التعبير الأدبي : إن غائية الأدب تنبع من صميم بنائه من صميم كينونته أدبا ،

ولهذا فالذين يقولون إن الأدب لا يعنى بل إنه يكون فحسب أى بلا غاية كما يقول كانط ، من حقنا أن نسألهم ولكن لماذا لا يعنى كذلك من حيث أن يكون . أى لماذا لا تكون لكينونته دلالة . حقا ، إن شجرة الفلين كما يقول جيته لاتنمو بهدف أن نصنع منها سدادات للزجاجات وكذلك العمل الأدبي يتحقق ويتشكل ليكون عملا أدبيا متميزا بذاته ، ولكنه من حيث أنه عمل أدبي ، إنساني ، فهو يحمل مضمونا إنسانيا ذا دلالة مؤثرة فعالة . أحيانا تكون هذه الدلالة سدادات للشخصية الإنسانية وأحيانا أخرى فتاحات ومنطلقات لهذه الشخصية . إن كينونة الأدب نفسها هي كينونة رؤية جديدة . كينونة دلالة مؤثرة فى المتلقى ، وفى المجتمع ، وفى التاريخ من حيث أرادت أو لم ترد .

هل يذكر هؤلاء الذين ينكرون غائية الأدب ، أن الأدب يؤثر فى متذوقه على نحو من الأنحاء . هذا الأثر ، هذا التأثير هو ما نقول عنه بأنه مضمون العمل الأدبي ، أو دلالته . وليس عملا أدبيا ذلك الذى لا يترك فى متذوقه دلالة ما ، تأثيرا ما ، إنفعالا ما ، إحساسا ما . بل لو لم يكن العمل الأدبي له هذا التأثير لما كان على الاطلاق عملا أدبيا . ولما كان تعبيرا عن شئ ، أو خلقا لشئ .

والذين ينكرون الغائية فى الأدب يخلطون بين أمرين فى الحقيقة . يخلطون بين القصد الغائي من الإبداع الأدبي ، أى أن يكتب الإنسان قاصدا قصدا أن يجعل من أدبه وسيلة لتحقيق هدف عملى ما ، وبين الغائية فى الأدب ، أى ما يصدر عن العمل الأدبي نفسه من مضمون ، من قيمة مضافة ، من دلالة مؤثرة .

والحكم على غائية الأدب لاتمس المعنى الأول من قريب أو بعيد . فقد يقصد الأدب هذا القصد ولكن لا ينجح فى تحقيقه ، ولا يصلح عمله الأدبي أن يكون تعبيرا عن الدلالة المؤثرة التى أرادها وقصد إليها . وقد يقصد قصدا ، وينجح بالفعل فى التحقيق الأدبي لهذا القصد .

الحكم هنا على العمل الأدبي المتحقق ، لا على توفر القصد أو عدم توفره عند إبداعه . الذى لاشك فيه أن نشيد المارسييليز - مثلا - كان القصد دافعا إلى كتابته ، وكان هذا القصد متحققا فى إبداعه كذلك . وكذلك الشأن فى رواية الأم لماكسيم جوركى وعشرات الأعمال الأدبية الرفيعة .

ويحدثنا توفيق الحكيم أنه عندما يكتب مسرحه الاجتماعى بالذات فانه يسعى إلى تحقيق قصد اجتماعى معين ، يسعى إلى المشاركة فى دعوة اجتماعية معينة ، على خلاف مسرحه الذهنى الذى لا يقصد منه إلا وجه الفن .

وبصرف النظر عن هذه التفرقة بين القصد الاجتماعى أو القصد الفنى الخالص التى يقول بها توفيق الحكيم ، فإن هذا القصد الذاتى ليس هو ما أعنيه بالغائية فى الأدب .

إن الحكم على غائية الأدب التى نقول بها ، إنما هو حكم على هذه الغائية النابعة من صميم البناء الأدبى نفسه . فما أكثر الأعمال الأدبية التى لم يقصد كتابها عند كتابتها أن تكون لها دلالة محددة ، ولكنهم توخوا الصدق الاجتماعى والتاريخى فى موضوعها وصياغتها وأسلوبها فجاءت أعمالاً أدبية ذات دلالات بالغة الأثر والفعالية . بل كانت سبيلاً لا للتأثير فى الواقع فحسب ، بل فى كتابها أنفسهم . هكذا يحدثنا توماس مان عن اكتشافه للبعد السياسى ، واكتشافه لطريقه ولرؤيته الاجتماعية خلال التعبير نفسه .

إن الصدق الاجتماعى والتاريخى يغذى ويفنى الصدق الفنى ويتيح له الرؤية العميقة والمضمون المؤثر الفعال .

لا ينبغي إذن أن نخلط بين الغاية التى يتوخاها الكاتب وهو يشرح فى الكتابة ، والغائية التى تتبع من الأدب نفسه عندما تتم كتابته ، إن الغائية الأصلية فى الأدب هى تلك التى تتبع من بنائه وتتبعكس عنه فى عقل المتلقى وجدانه بطريقة ديناميكية حية . شأنها فى ذلك شأن العملية الأصلية فى الأدب التى تعكس الحياة فى الأدب بطريقة ديناميكية حية كذلك . ولهذا فإن صور الحياة أو الأفكار المجردة أو الشعارات التى تفرض على الأدب فرضاً من خارجه ، إنما تعبر عن اتجاه مثالى زائف فى الأدب ، يضعف من قيمة الأدب ، ويخفت من مضمونه ، من دلالاته المؤثرة ، من تأثيره الفعال . وهو اتجاه يناقض الفلسفة المادية على عكس ما يزعم الزاعمون .

إن الحياة تنعكس فى الأدب بنوعية الأدب لا بنوعية الحياة ، والمضمون الأدبى يصدر عن الأدب بنوعية الأدب نفسه كذلك لا بنوعية مضامين الفكر العلمى والتصورات العقلية أو الأحوال البشرى العادى .

وهذا هو المعنى الحقيقى والعميق للالتزام فى الأدب . إن كل أدب هو - بالمعنى العام - أدب ملتزم ، أى أدب معبر عن دلالة مؤثرة . وليس هناك أدب ملتزم وأدب غير ملتزم كما يزعم جان بول سارتر . ولكن تختلف معانى الالتزام وأبعاده باختلاف مضمون الأدب ودلالاته المؤثرة . فقد يكون التزاماً برؤية جامدة للواقع ، أى رؤية متخلفة أو رؤية متقدمة اصلاحية ، أو رؤية ثورية .

وتبرز هذه الرؤية فى مضمون الأدب ، وتختلف باختلافها معانى الالتزام وأبعاده .

على أن الالتزام - بمعناه الخاص الشائع - هو التزام بقضايا التقدم البشرى ، بالرؤية الصحيحة لحركة النضال البشرى ، وهو التزام يتبع فى الأدب من الرؤية الاجتماعية والتاريخية للأدب وينبع من الأدب ، ويبرز فى بنائه العام ، فى مضمونه ، فى دلالاته المؤثرة ، فى قيمته المضافة ، بشكل تلقائى ، غير مفروض لا على الأديب ولا من الأديب على الأدب نفسه .

ومن هنا كذلك تختلف المدارس الإبداعية وتتنوع ، إنها تختلف وتتنوع باختلاف وتنوع مضامينها . إننا لا نستطيع أن ننكر أدبية أى عمل أدبى حقيقى مهما كانت دلالة مضمونه .

هناك أعمال أدبية عظيمة ، أى ذات دلالات بالغة التأثير ، ولكن يبقى اختلافنا معها حول طبيعة هذا التأثير وقيمته ومداه وعمقه ، حول حقيقة رؤيتها الإنسانية .

لا خلاف حول أدبية أى مدرسة أدبية كالطبيعية أو الرومانطيقية أو الرمزية أو السريالية أو التعبيرية أو التجريدية أو الواقعية أو ما نشأ من مدارس واتجاهات . ولكن الخلاف حول طبيعة ما تحمله من مضامين . هل نشك فى القيمة الأدبية الكبيرة لأعمال بيكيت واينسكو وكامو ونوفاليس وريلكه وغيرهم ؟ ولكننا قد نختلف معها فى حدود وطبيعة دلالتها المؤثرة أو مضامينها .

بل لعلنا نجد داخل المدرسة الواحدة اختلافًا فى الدلالات والمضامين .

فهل تستوى الرؤية الصرفية فى أدب نوفاليس وريلكه مع الرؤية النضالية فى بعض أدب شيللى وبرون ، وكلاهما تضمهما مدرسة رومانطيقية . وكذلك الشأن بالنسبة لرومانطيقية على محمود طه ورومانطيقية أبى القاسم الشابى ؟

وأسارع فأضيف إلى أن كل عمل أدبى مهما كانت رؤيته ، ومهما كان مضمونه . فإن مصدره الواقع ، وإن لم يكن واقعياً بالضرورة .

٥ - الأدب بين الواقع والواقعية : إن العمل الأدبى ، مهما كانت تسوده العاطفية الذاتية ، أو التجريدية المعقدة ، فمصدره خبرة الواقع ، ومضمونه موقف من الواقع ودلالة مؤثرة فيه مهما كانت حدودها ومداها . كل الأعمال الأدبية مصدرها الواقع ، وتأثيرها فى الواقع ولكنها ليست بالضرورة - كما يزعم جارودى - واقعية مهما كانت قوتها التعبيرية أو التأثيرية .

إن القول بواقعية كل أدب على أساس أن مصدره الواقع أو أنه تعبير جزئى عن جانب من جوانب الواقع ، هى دعوة .. لا إلى واقعية بلا ضفاف ولا حدود . بل إلى واقعية بلا مفاهيم ، أو دلالات أو مبادئ . فلو صح هذا القول لكانت الفلسفات المثالية فلسفات مادية كذلك ، لأنها تعبر بغير شك وتعكس بغير شك علاقات فى الواقع الاجتماعى والتاريخى . هذا خلط وتخليط .

إن الواقعية فى الأدب هى تعبير عما فى الواقع الاجتماعى من تفاعل وتناقض وصراع وحركة ، وتشابك وغر ، كحالة وإمكان ، كوضع وكروية ، كمنشأ وكعلم ، إنها المستقبل فى الحاضر ، والممكن فى الواقع . أما المدارس الطبيعية والرومانطيقية والرمزية ، واتجاهات اللامعقول ، والنظرة السريالية وغيرها فهى بغير شك رؤى إنسانية للواقع ، هى بغير شك كذلك انعكاس أدبى لجوانب من الملبسات والظروف الاجتماعية فى واقع الأديب ، فى مجتمعه وعصره وانعكاس لموقفه الطبقي من المجتمع والعصر .

ولكن هذه المدارس والاتجاهات ليست واقعية ، لأنها تعبر فى مضمونها ، فى دلالتها المؤثرة عن رؤى طبقية محدودة ، رؤى جانبية أو تحميدية ، أو طفيلية أو عاطفية للمواقع .

ولهذا فبرغم ما قد يتسم به بعضها من رفض أو احتجاج أو نقد فهي تتحرك فى إطار الرؤية البورجوازية المثالية لهذا الواقع . فالمدرسة الطبيعية مثلا ، انعكاس للواقع فى حالاته الساكنة ، فى تضاريسه الثابتة ، لا فى عملياته المحتدمة المتصارعة .

ولهذا فإنها تغالى فى تصوير بعض جوانبه السوداء على حساب ما يتحرك فيه من صراع ، وما يعتمل فيه من إمكانات . وقد ترد حركته الظاهرة إلى أسباب ثابتة أبدية كالوراثة أو المزاج الشخصى .

ولعلنا نجد هذا فى أدب أميل زولا ، وفى أدبنا العربى فى بعض روايات نجيب محفوظ ، وخاصة الجزء الأول من الثلاثية . والرومانطيقية قد تعبر فى مغالاة عن الصراع بين الفرد والمجتمع فتضخم الفرد أو الفردية المنعزلة فى عالمها الخاص ، دون أن تحدد سمات هذا الصراع وأبعاده ، بل لعلها ترجعه إلى ظواهر وأسباب طفيلية جزئية . وقد تتعرض لنقد الواقع فيتخذ نقدها شكل الرفض المطلق أو التحليق الغيبي أو الاستغلاق الصوفى ، دون أن تكشف عن إمكانية التغيير فى هذا الواقع .

والمدرسة الروائية الفرنسية التى تسمى بمدرسة النظرة أو المضادة للرواية مثلا ، إنها تعبر عن تشيؤ الإنسان منهنجا ومعضمينها والتشيؤ قسمة من سمات الواقع الرأسمالى بغير شك . ولكنه لا يمثل ما فى الواقع من حركة وصراع فى مواجهة هذا التشيؤ .

التشيؤ ليس قدرا ، ولكنه ظاهرة مشروطة بأوضاع استغلالية .

على أن مدرسة النظرة تحاول أن تنظر إلى الواقع نظرة وضعية تحميدية ، لا نظرة صراعية . وهى لهذا تسهم بنظرتها التشيئية فى تكريس التشيؤ ، لا فى الثورة عليه .

المدارس المعاصرة الأخرى التى تسمى باللامعقول مثال آخر . إنها تعبر عن اتجاه يكاد يكون واحدا ، هو اغتراب الإنسان فى واقعا المعاصر كأنما هو كذلك قدر مقدور لافكاك منه ، دون أن تكشف - اللهم إلا بلمحات ضائعة - عن أمل الخلاص ، ودون أن تكشف حقيقة هذا الاغتراب وأسس وإمكانات الخلاص منه .

ولست أعنى بهذا أن الأدب مطالب بأن يكتب دراسة تحليلية للواقع واستراتيجية ثورية لتغييره . وإنما أعنى أن هذا النوع من الأدب اللامعقول - كما يسمى - بتعبيره الأدبى الفنى ، بمضامينه بدلالاته المؤثرة ، لا يفجر رؤية إنسانية تغذى الوعى الإنسانى ، بل لعله أن يكون فى تقديرى أدها يكرس الإحساس بالاغتراب .

إن تعبیر هذا الأدب عن الاغتراب الذى هو بغير شك قسمة من سمات الحياة فى المجتمعات الرأسمالية الخاصة ، يكاد أن يصبح هو نفسه أدبا مغتربا ، يعقم الإحساس بالاغتراب بدلا من أن يفجر الوعى بمقاومته . يكاد أن يكون فى تقديرى أدب تطهير استسلامى لا أدب تغيير وتشوير . ولعلنى أذكر فى هذا الصدد ما طلع إليه ذات يوم برخت من تقديم مسرحى لمسرحية (فى انتظار جود) لصمويل بيكيت ، يعرض فيه المسرحية كما هى على منصة المسرح ، وخلال

ذلك يدور فيلم فى خلفية المنصة حول العمل الإنسانى ، لا الانتظار اليأس بل العمل الإنسانى فى الحقل ، العمل الإنسانى فى المصنع النضال الإنسانى من أجل التحرير والتقدم ، الجهد الإنسانى فى مواجهة الاريثة والكوارث الطبيعية ، إلى غير ذلك .

وهكذا يجرى على المسرح موقفان ، موقف إنسانى ينتظر المستحيل وموقف إنسانى آخر يصنع المستحيل ، بهذا يستطيع برخت أن يقدم لنا صورة حية عن واقع الخبرة الإنسانية .
وبهذا نطل على مفهوم الواقعية فى الأدب .

إن الواقعية فى الأدب تكشف بنوعيتها الأدبية الخاصة فى المتذوق عن العملية الاجتماعية التاريخية فى حركتها المتشابكة المتصارعة ، عن إمكاناتها الكامنة ، وأفاقها البعيدة ، قد تقف الواقعية فى تعبيرها عن الواقع عند حدود تحليل نسيج هذا الواقع ونقده . فتفت بهذا عند حدود الواقعية النقدية ، كما يبدو هذا فى كتابات ديكنز وجوجول ويلزاك وأناطول فرانس وبعض كتابات الحكيم ولجيب محفوظ وغيرهم . وقد ترتفع إلى مستوى أعمق ، فتبلغ مرحلة الواقعية الاشتراكية ، عندما تتخطى مجرد النقد إلى الاستبصار الخلاق بقوى التقدم البشرى ، وهى فى غمرة نضالها من أجل مستقبل خال من الاستغلال والاستعباد والتخلف ، مستقبل تتحقق به وفيه إنسانية الإنسان ، أو بتعبير آخر عندما تصبح الاشتراكية العلمية ، نظرية الطبقة العاملة ، هى رؤيتها للحياة الإنسانية .

على أن الواقعية عامة ، ليست صيغة نهائية ، بل هى رؤية اجتماعية تاريخية متطورة ، وإمكانات مفتوحة ، تنضج بنضج الواقع الاجتماعى والتاريخ نفسه ، وتنمو مراحلها ومستوياتها وتنوع عمقا واتساعا بحركة الحياة نفسها .

إنها ليست استنساخا بليدا للواقع ، وإنما هى اكتشاف وغزو خلاق لقسماته الأساسية القائمة والممكنة . انها اكتشاف للملامح النمطية والنموذجية فى الحياة ، المعبرة عن جوهر صراعاتها ومراقفها وحركتها النشطة بكل ما تتضمنه من عذابات وانتصارات ومشاق وإمكانات منهارة أو متولدة . ولهذا فهى بالضرورة تتضمن رؤية اجتماعية تاريخية مهما كان تعبيرها عنها متجسدا فى حدث جزئى أو محلى أو آتى .

ذلك أن الأدب تعبير بالخاص عن العام ، وبالجزئى عن الكلى وبالمحلى عن الإنسانى ، وبالاتى عن التاريخى ، وهى بالضرورة كذلك رؤية تاريخية تفاؤلية ، رغم كل ما تعبر عنه من صراعات وعذابات ومشاق وآس . وليس معنى هذا أن كل أدب واقعى اشتراكى هو تعبير عما هو ايجابى . إن هذا يتعارض مع طبيعة الواقعية المادية ورؤيتها التاريخية .

إن الواقعية الاشتراكية تعبر عن الصراع الاجتماعى فى أبعاده المختلفة ، السلبي فى صراع مع الايجابى ، والمتخلف مع المتقدم ، والمحافظ مع الثورى ، والقائم مع الممكن والتقديم مع الجديد . وما أكثر الأعمال الأدبية التى تعالج موضوعات يغلب عليها الجانب السلبي ، إلا أنها تحمل مضمونا ايجابيا تفاؤليا باهرا .

إن كشف السلبى بالأدب لا يعنى أبدا سلبية الأدب أو سلبية الأديب ، على أن الاختصار على ما هو سلبى لا من حيث الموضوع فحسب بل من حيث المضمون كذلك ، هو ما يتعارض مع الطبيعة العامة للواقعية ورؤيتها للحياة ، والحكم بالسلبية أو بالإيجابية ، بالتفاضلية أو التشاؤمية ، إنما هو حكم مشروط بأوضاع وظروف اجتماعية تاريخية فضلا عن أنه لا يصدر على العمل الأدبى من خارجه ، وإنما من صميم رؤيته الأدبية للواقع .

على أن التفاضلية المسرفة والتشاؤمية المسرفة فى تصوير الحياة والتعبير عنها ، لانتفىق والرؤية الواقعية .

الواقعية - عامة - ليست أسلويا محددًا ، أو شكلا محددًا بالتعبير ، إنما هى منهج للرؤية الاجتماعية والتاريخية ، ولهذا تتنوع أساليبها وأشكالها وموضوعاتها بتنوع أنحاء الحياة ، وتنوع مبادرات حياة الأدباء ، وتنوع قدراتهم التعبيرية وتنوع خبراتهم الاجتماعية وثقافتهم الإنسانية .

ولهذا لانتناقض الواقعية مع استخدام الأساطير والأحلام والرموز . فالهم هو المضمون والرؤية الاجتماعية والتاريخية لا العناصر والمواضيع والتسبيج والأساليب كما أشرنا من قبل ، على أن هذه الرؤية الاجتماعية والتاريخية التى هى منهج الواقعية لا تعنى أن الواقعية ، والواقعية الاشتراكية بوجه خاص ، تخضع خضوعاً أعمى للإيديولوجية الاشتراكية ، وتصدر فى تعابرها عن تطبيق لتعاليمها وتوجيهاتها ونتائجها .

إن الواقعية الاشتراكية فى الأدب هى تعميق ونقد حى وممارسة إبداعية واعية لخبرة الحياة ذاتها ، إنها التفتح على آفاق التجربة الإنسانية المعاشة .

إن الحياة لا النظرية هى نقطة البداية فى الأدب الواقعى الاشتراكى . وتبنى الواقعية الاشتراكية للنظرية الاشتراكية العلمية ليس إلا منهجا للرؤية الاجتماعية والتاريخية ، وليس إطارا جامدا لها يجعل من التعبير الأدبى مجرد استخلاص شكلى منطقى من مقدمات موضوعة مسبقا أو سلفا .

ولهذا قد يكون من الخطأ أن نسمى الأدب الواقعى الاشتراكى - كما يحدث أحيانا - بالأدب الايديولوجى فكل أدب تنعكس فيه ايديولوجية ما ، والأدب عندمسا يصبح مجرد خضوع لأيديولوجية يفقد أدبيته بل وواقعيته الحية .

وقد يكون من الخطأ كذلك تسمية النقد الأدبى المرتبط بالواقعية الاشتراكية بالنقد الايديولوجى ، هذه التسمية التى أعطاها له الدكتور محمد مندور . فكل نقد كذلك ، تنعكس فيه ايديولوجية ما والنقد العلمى أو الجدلى أو الماركسى على وجه التحديد ، ليس نقدا ايديولوجيا ، بل هو نقد علمى يتناول الظواهر الأدبية من مختلف جوانبها الفكرية والاجتماعية والجمالية فى وحدة عضوية متلاحمة .

إن الحياة هى مصدر النظرية نفسها ، وهى مقياس صحتها وخطئها ، ومصدر تصحيح

لمساراتها التطبيقية ، ومصدر تطورها إلى غير حد .

وكذلك الأمر بالنسبة للأدب الذى يتبنى هذه النظرية كمنهج ورؤية له . إن الحياة هى مصدر إلهامه ، ومجال اكتشافه وإبداعه وإضافته وإنه يغير هذا لن يكون مخلصا لأدبه ، ولا للنظرية التى يبنيناها ويلتزم بها كذلك .

ولهذا فإن الأفكار المجردة أو المخاطبة المفروضة أو الدعاية المباشرة ، ليست من الواقعية فى شئ كما سبق أن أشرنا .

على أن الأمر لا ينبغى أن يكون حكما جامدا مطلقا ، قد تبرز الأفكار المجردة أو الخطابية بل الدعائية والتعليمية كجزء متكامل من نسيج التعبير الأدبى ، وما أكثر ما نجد هذا فى أعمال برخت دون أن يخل ذلك بفنيتها .

المهم أن الدلالات والمضامين الأدبية نابعة من التعبير الأدبى نفسه ، وليست مفروضة عليه من خارجه دون معالجة أدبية .

٦ - الأدب والثورة الاجتماعية :

إن انتماء الأديب إلى النظرية الاشتراكية العلمية ، بل إن انتماءه إلى تنظيمها الثورى ليس حدا لحرية التعبير أو قيذا عليها ، بل إنه تعميق لهذه الحرية بالوعى والنضال ، بالتحقيق الثورى والعمل الثورى والمشاركة الثورية التى تؤهله بدورها لمزيد من الوعى بحقائق الحياة ، ومزيد من القدرة على التعبير الخلاق عنها ، هذا ما ينبغى أن يكون ، وهذا يتحقق فى أقلام كثير من كبار الكتاب ، لاتنفيه ولاتناقضه بعض ظواهر معاكسة فى مراحل من التطبيق الثورى تنسم بالجمود والقهر مثل المرحلة الستالينية .

إن المبدأ لاتفليه التطبيقات الحافظة ، بل لعلها تؤكد وتغنيه . إن الأديب الملتزم فكرا وتنظيما لاينعكس التزامه فى أدبه فى شكل واجبات وأوامر وتوجيهات وتكنيكات ، بل فى عمق إبداعى وأصالة .

إن الأدب ارتفاع فوق مجرد الحياة اليومية ، ولكنه فى الوقت نفسه غوص فى الحياة اليومية لاكتشاف جوهر التجربة البشرية فيها . إن الأدب بهذا المعنى إنفا يكون فى خدمة العمال والفلاحين خاصة يعبر عنهم ويتعلم منهم ويعلمهم ويصوغ لهم رؤية الواقع والممكن والمثال ، ويغذى إنسانيتهم بأعمق المضامين والدلالات والرؤى . ولكن ليس معنى هذا أن ينزل الأديب بأدبه إلى مستوى ثقافة العمال والفلاحين وخاصة فى بلادنا العربية التى لا يزال متوسط الأمية فيها يبلغ أكثر من ٧٠٪ بين سكانها ، إن هذا إهدار لقيمة الأدب وليس التزاما بمبادئ الثورة الاجتماعية . والارتفاع بمستوى العمال والفلاحين ثقافيا ليتمكنوا من تذوق الأدب لا يتحقق بالأدب نفسه فحسب بل بمناهج تعليمية وسياسية أخرى .

والأدب برغم أنه ينمى ويعمق الرؤية الثقافية إلا أن تلوقه وتقييمه يحتاج كذلك إلى ثقافة .

إن الحكم على اشتراكية أدب أو تقدميته لا يكون بمدى قدرته على مخاطبة ملايين العمال والفلاحين ، وخاصة فى بلدان المتخلفة وإنما بمدى تعبيره الصادق عنهم ، بمدى تعبيره عن حقائق الحياة الأساسية تعبيرا خلّاقا .

على أن هناك من الأدباء من استطاعوا أن يكون أدبهم عذاء متاحا لجماهير العمال والفلاحين البسطاء من الناس دون أن يسف أو يبتذل أو يتخلى عن قيمه التعبيرية ، هؤلاء أدباء عظام بغير شك نذكر منهم على سبيل المثال شكسبير وجوركى وبرخت وناظم حكمت وغيرهم .

ولكن هذا ليس قاعدة نحكم بها وحدها على القيمة الأدبية أو الإنسانية للأدب ، فقيمة الأدب فى مضمونه فى دلالاته المؤثرة ، أما قدرته على مخاطبة أوسع الجماهير الذين يفتقدون أبسط مستويات الثقافة فهى قضية أخرى لاتمس قيمته الأدبية ولا دلالاته الاجتماعية ، ولكن لاشك أن مستويات الأدب تختلف وتتراوح كذلك بمدى دلالاته المؤثرة ، ويقدر ما تكون هذه الدلالة أرحب وأعماق وأفصح وأبقى . إن الأثر الموضوعى التاريخى للأدب هو بعد من أبعاد صدقه وفاعليته وقيّمته .

على أن مسائل الاتصال الجماهيرية كالسينما والتلفزيون والإذاعة قد تكون سبيلا لتقديم الآثار الأدبية فى صورة ميسرة ودون إهدار لقيمتها ، لملايين من الناس ، وخاصة جماهيرنا العربية المحرومة من الثقافة المقروءة .

إن الأدب للشعب . ولكن هذا لايعنى التبسيطية أو الابتذال على حساب الحقيقة والأدب . إنما هى دعوة للصدق الموضوعى الخلاق .

والواقعية الاشتراكية ترفض التبسيط والابتذال كما ترفض الغموض المفتعل الذى لايصدر عن ضرورة تعبيرية . كما ترفض التجميل المسرف للواقع والتشويه المسرف له لأنها مثالية تعبيرية تفرض على التجربة الإنسانية ما ليس فيها واقعا أو إمكانا .

على أن التجميل والتشويه قد يكونان - فى الحقيقة - وظيفتين تعبيريتين . قد يكون التجميل وسيلة للتعبير . ولهذا فخلق البطولات فى الأدب ، لا البطولات الواقعية فحسب ، بل البطولات الممكنة كذلك ، يمكن أن يكون بعدا من أبعاد التعبير الواقعى . وتشويه الواقع قد يكون تأكيدا لجوانب سلبية فيه ، وكشفا لمتناقضاته . ولهذا قد يكون كذلك بعدا من أبعاد الواقعية بشرط ألا يصبح التجميل والتشويه تصورا صناعيا جامدا للواقع والممكن ، وإنما يظل بعدا من أبعاد حركتها الحية .

والواقعية الاشتراكية ترفض العبودية المطلقة لتقاليد الماضى بكل تفاصيلها ، ولكنها كذلك ترفض إنكار الماضى بكل تقاليده .

فالأدب جزء من التاريخ . إنه اتصال ومواصلة وتجاوز خلاق . كل مرحلة منه هى تمهيد تاريخى لمرحلة أبعد . ولهذا فإن التجديد لايعنى التكرار للقديم والانفصال المطلق عنه . كما أن الأصالة لاتعنى التوقف عند القديم . إن التجديد اكتشاف تاريخى ، والأصالة اتصال تاريخى

إيجابى ، وكلاهما ضرورة من ضرورات الخبرة التاريخية الأدبية والإنسانية معا .

٧ - الأدب والثورة الزائفة :

ولهذا فإن الثورة فى الأدب ليست انقطاعا تدميريا لتراث الماضى واستحداثا كاملا لمضامين وأشكال جديدة له . إن الثورة فى الأدب ليست رفضا مطلقا للهيكل الأدبية أو للهيكل اللغوية بما تحمله من دلالات وتصورات وقيم . فليس كل رفض فى الأدب عملا ثوريا أو عملا تجديديا أو إضافة خلاقة إلى الأدب والحياة . والدعوة التى يتبناها بعض أدبائنا ومفكرينا العرب فى هذه الأيام - وخاصة الشاعر أدونيس ومجلة مواقف اللبنانية - والتى تدعو باسم الثورة الأدبية إلى تحطيم كل بنية لغوية قديمة (بما تتضمنه من دلالات وتصورات وقيم) لا تحقق أدها ثوريا بالمعنى الحقيقى ، وإنما تحقق أدها متعزلا مغتربا متعاليا عن واقعنا ومتطلباته الثورية ، إنه لا يفجر رؤية ثورية وإنما يفجر شعورا زائفا بثورية زائفة . إنه لا يحرر الإنسان من رقة النظام الاجتماعى القائم المتخلف ليشارك فى بناء نظام جديد متقدم - كما يزعم أصحاب هذه الدعوة - وإنما يجرده من سلاح الوعى والنضال الموضوعى ويدفع به إلى مستغلاقات صوفية ، ومتاهات شكلية .

إنهم يقولون على لسان أدونيس أن الثورة فى الأدب هى هدمه للأبنية اللغوية السائدة ، وإن هذا هو المعادل الموضوعى الثورى فى الأدب للعمل الثورى فى الواقع .

فالأبنية اللغوية تمثل بكل مفاهيم وقيم والنظم البورجوازية والاقطاعية المختلفة القائمة ، ولهذا فإن تهديمها هو ، تفجير لمفاهيم وقيم جديدة تتلاءم والنظام الجديد الذى يناضل الفعل الثورى من أجل بنائه .

على أن المعادلة التى يقولون بها فى الحقيقة معادلة شكلية وآلية - فلو صحت هذه المعادلة فى الأدب لكان مقابلها أو معادلها فى الفعل الثورى أن تقول للعمال مثلا ، أرفضوا التنظيم النقابى لأنه شكل من أشكال التنظيم الذى نشأ فى ظل البورجوازية ، أرفضوا التظاهر ، أرفضوا النقود لأنها تجسد معانى الاستغلال ، أرفضوا الأكلات الدسمة - إذا اتبعت لكم - لأنه طعام البورجوازيين ، أرفضوا التعامل بالمنطق العقلى لأنه بعض قسماات الفكر البورجوازى ، أرفضوا أن تزوجوا وتقيموا عائلات لأنها مؤسسات تنسب إلى نظم قديمة بائدة ، أرفضوا الحب لأن البورجوازيين يحبون !

لست أغالى أو أهزل وإنما أقيم معادلة دقيقة فى إطار هذا المفهوم الزائف عن الثورة فى الأدب عند اصحاب هذه المدرسة ، حقا ، إن الفعل الثورى هو تهديم لهياكل المجتمع الأساسية لعلاقات الإنتاج الاستغلالية والاستعباد والتخلف ، تهديم لعلاقات الإنتاج الاستغلالية وإقامة علاقات إنتاج اجتماعية جديدة تقوم على المساواة والحرية واحترام إنسانية الإنسان .

والثورة الثقافية والأدبية هى ثورة على كل تصورات وقيم الأنظمة الاستغلالية الرجعية التى تسلب إنسانية الإنسان ، ولكن كيف يتحقق هذا ؟ ليس بالتهديم المطلق ، والرفض الكامل لكل

شيء ، إن الطبقة العاملة قد اكتسبت بنضالها مواقع في قلب الوضع الراهن للمجتمعات الرأسمالية ، ومحال أن تتخلى عنها باسم الثورة ، كما يدعو بعض دعاة الثورة الزائفة من أمثال هيرت ماركيز ، إنها تتمسك بها ، وتناضل من أجل المزيد منها ، وتتخلها قلاع وثوب نحو التغيير الثوري الجذري . إن تخليها المطلق عن مكتسباتها ليس عملا ثوريا ، وإنما هو عمل مضاد للثورة . وكذلك الشأن في الثقافة عامة وفي الأدب بوجه خاص فليست كل بنية لغوية وليس كل مضمون ثقافي يتضمن معنى التخلف والرجعية وبالتالي ينبغي الثورة عليه والرفض الكامل له ، هناك بغير شك تصورات وقيم ينبغي أن تكون الثورة عليها هدفا واضحا حاسما مثل قيم الملكية الفردية ، قيم الاستغلال ، قيم الفردية الوصولية والاستسلامية ، والسلبية والغيبية والقدرية والتواكلية والامتداد والتبعية إلى غير ذلك .

إن الثورة في الأدب هي تنمية الرؤية الموضوعية للواقع الإنساني وشهد الوعي الطبقي ، وتوكيد قيم الحرية والمساواة وإعلاء إنسانية الإنسان وتنمية طاقاته المبدعة للمشاركة في تغيير الحياة وتحديثها ، سواء كانت وميلتنا إلى ذلك أشكالا قديمة في التعبير أو أشكالا جديدة ، مضامين قديمة أو مضامين جديدة ، ولست أقصد بالأشكال والمضامين القديمة ما تقتل به قيم اجتماعية وإنسانية متخلفة وإنما تلك التي لاتزال تملك القدرة على التنوير والتثوير وخلق الرؤى الإنسانية المتجددة أبدا وما أكثر ما في التاريخ البشري وفي تراثنا العربي - قديمه - وحاضره - من قيم باقية ، هي خلاصة خبرات باهرة ، وهي سلاح متجدد لتنمية إنسانية الإنسان .

إن الدعوة إلى تهديم الهياكل الشكلية والمضمونية في الأدب تهديما مطلقا هي دعوة للانفصال والانقطاع عن المجتمع الإنساني ، وليست دعوة إلى الثورة على نظامه الرجعي ، إنها دعوة غير تاريخية وأن تزيت بزى الحركة التاريخية وهي دعوة غير نضالية وأن اتخذت شكل النضال والثورة ، هي دعوة صادرة عن وعي زائف يحقائق الواقع والمتطلبات الموضوعية للنضال ، فليست المألوقات الصياغية أو التقاليد التعبيرية أو القيم الفكرية والوجدانية على إطلاقها هي عقبات النضال الثوري وعقبات التجديد الأدبي ، بحيث يكون التمرد عليها ، والرفض لها ، والارتفاع عنها هو طريق الثورة في الأدب والحياة .

إن هذه الدعوة الزائفة إلى ثورة الأدب ، هي في الحقيقة امتداد متطور للسرالية ، وتقليد أعمى لبعض الاتجاهات المنعزلة في الثقافة الفرنسية المعاصرة حقا ، إنها تعبر عن الرفض وإرادة التجاوز ولكنه الرفض والتجاوز العدميان الشكليان ، أنها اليسار الجديد في الثقافة ، يسار البورجوازية الصغيرة المغامرة المنعزلة المغترية عن حقائق الواقع الموضوعي ومناهج الثورة الحقيقية .

حقا إن كل تغيير في المضامين الجديدة يستتبعه تغيير في أشكالها ولكنها أشكال تخدم المضامين الجديدة لاتطمسها ولاتصبح هدفا في ذاتها أو غريبة عن الحياة .

وما أكثر الأشكال القديمة التي تستطيع أن تعبر كذلك عن المضامين الجديدة ، إن القضية هي

قضية ملائمة بين الشكل والمضمون من أجل تحقيق أكبر قدر من التعبيرية عن المضمون ، إن المضمون - كما أشرنا من قبل - هو الأساس ، والمهم أن يكون مضمونا معبرا عن القسّمات الجوهرية للواقع لا انعكاسا زائفا لبعض عناصره الطفيلية ، أو دعوة إلى الانزعاج والاعتراّب عنه ، على أن التغيير فى المضمون هو دائما أسرع من التغيير فى الشكل وخاصة إذا أخذنا الشكل بمعناه الخارجى كإطار لا كعملية تشكيل داخلية للموضوع الأدبى .

إن الشكل الخارجى للقصيدة العربية لم يتغير تغييرا جذريا رغم تغير المضامين منذ العصر الجاهلى حتى اليوم ، ففى هذه القصيدة التى تسمى أحيانا بالعمودية تسود البحور الخليلية المعروفة وتسود القافية المطردة . وتواصل هذه القصيدة رحلتها ، حاملة مختلف الدلالات والمضامين . إن الهيكل أو الشكل لهذه القصيدة عند امرئ القيس مثلا هو نفسه الهيكل الخارجى لهذه القصيدة عند ابى نواس أو أبى تمام أو الشريف الرضى هو نفسه الهيكل الخارجى لهذه القصيدة عند البارودى أو احمد شوقى أو الزهاوى أو الجواهري وهو نفسه الهيكل الخارجى لهذه القصيدة عند أبى القاسم الشابى أو محمود حسن اسماعيل أو السياب أو القبانى فى كثير من إنتاجهم وعلى اختلاف هذا الإنتاج ، حقا لقد تغير التشكيل الداخلى لهذه القصائد العمودية كما تغيرت المضامين ، مما أضفى على الشكل الخارجى نفسه قسّمات تعبيرية جديدة ، كما تغير الشكل الخارجى نفسه تغييرات شكلية - لو صح التعبير - فظهر لزوم ما لا يلزم والدوييت والموشحات إلى غير ذلك ، ولكنها جميعا تغييرات فى إطار التفاعيل الخليلية والقافية المطردة أو المتراوحة أو المتنوعة تنوعا زخرفيا ، وحتى الشعر الجديد الذى يقوم على التفعيلة الواحدة ، فهو ليس خروجا على الشكل الخارجى القديم ، وإنما هو اقتصار على تفعيلة واحدة من تفاعيل بحوره أو بعض بحوره .

حقا ، ليس هناك ما يمنع من الجديد المطلق فى أوزان الشعر وبحوره ، وليس هناك ما يمنع من الخروج عليها خروجا كاملا إذا كانت هناك ضرورة تعبيرية جديدة تفرض ذلك ، وليست مجرد رغبة فى الانقطاع أو الرفض المطلق لتراث الماضى ، أو الرفض العدمى للواقع الراهن .

على أن هناك بغير شك تجديدات أصيلة فى بناء القصيدة العربية سواء من حيث شكلها الخارجى وتشكيلها الداخلى ، مما حقق للشعر العربى المعاصر آفاقا تعبيرية زاهرة بالحياة والنضارة .

على أن هناك كذلك المحاولات التجديدية الزائفة التى يمتدّد بها وجه القصيدة العربية ، وتغلّق مضامينها وينعزل بها الشعر العربى عن واقع الحياة العربية باسم الثورة فى الأدب والثورة على الحياة وهى كما ذكرت من قبل ثورية زائفة .

إن الدعوة إلى التجديد لا تتنافى مع مواصلة استفاد الأشكال التعبيرية القديمة ، ولا أقول التشكيل الداخلى القديم .

إن ظاهرة استمرار القصيدة العربية القديمة - كما أشرنا من قبل - رغم التغييرات التى طرأت

على أساليبها التشكيلية وعلى مضامينها ، يدعونا إلى تأمل هذه الظاهرة ، تأملا موضوعيا ، لا الاكتفاء برفضها رفضا اطلاقيا جامدا .

إن استمرار هذا الشكل الخارجى يعنى فى الحقيقة أنه أكثر قابلية للثبات فى مواجهة التغيرات الاجتماعية والتاريخية .

لماذا ؟ لعل - على سبيل التبسيط - أقارن بين هذه الأشكال الخارجية للشعر ، وبين قواعد اللغة ، أن القواعد اللغوية أو اللغة عامة لا تتغير بتغير الأوضاع الاجتماعية والتاريخية ، حقا إن أساليبها وبلاغتها ودلالات بعض الفاظها ، وتطور معجمها ، يخضع لهذه التغيرات فى الأوضاع الاجتماعية والتاريخية ، أما اللغة ذاتها ، من حيث القواعد ، أو النحو أو النظم فانها لا تتغير بتغير هذه الأوضاع . ذلك أن اللغة بهذا المعنى المحدد ليست بناء فوقيا مثل الايديولوجية أى لاتعكس الواقع الاجتماعى ، ولهذا تستمر اللغة مع كل ما يطرأ على هذا الواقع من تغيرات اجتماعية جذرية ، إنها تتغير فى تعابيرها ودلالات هذه التعابير - كما أشرنا - لا فى بنيتها النظامية الأساسية ، على أنها وإن تغيرت فى جوانب من بنيتها هذه فهى تتغير على نحو أشد بطنا من تغير التعابير والدلالات ، ولن يكون تغيرها جذريا أى انتقالا من بنية لغوية إلى بنية أخرى ، وإنما تغييرا يغنى أبنيتها الأساسية ويطورها ويطوعها لمواصلة الحياة .

هل نستطيع أن نقول إن الشكل الخارجى للشعر - مثلا - يخضع إلى حد كبير لهذا القانون العام الذى تخضع له البنية اللغوية ؟

حقا إننا لانتطيع أن نقول أن الشكل الخارجى للشعر سواء بسواء كالبنية اللغوية ، ليس - إلى حد كبير - بناء فوقيا للواقع الاجتماعى وللظروف التاريخية ، وإن يكن ثمة لعوامل فى هذا الواقع وفى هذه الظروف .

ولكننا نستطيع أن نقول أنه متداخل مع هذه البنية اللغوية يحتفظ بجانب كبير من الثبات والاستمرارية ولكنه يتأثر كذلك مع التعابير الشعرية بأساليبها وتشكيلاتها ومضامينها المختلفة المتفاعلة مع التغيرات الواقعية والتاريخية يتعرض كذلك لجانب كبير من التغير والتطور ، هذا التغير وهذا التطور الذى نشاهده فى التواشيع أو التنوعات الزخرفية المختلفة ، أو التفعيلة الواحدة فى الشعر الجديد ، دون أن يخرج به عن البنية النظامية اللغوية الأساسية .

هل نستطيع بهذا أن نفسر ظاهرة استمرار هذا الشكل الخارجى للقصيدة العربية واستمرار قدرة هذا الشكل على حمل التعابير الجديدة ، فى كثير من الأحيان عند المجيدين من الشعراء ؟

ليست هذه دعوة إلى تقديس هذا الشكل الخارجى أو تجميد الشعر عنده ، ولكنها مجرد محاولة لتفسير هذه الظاهرة ، دون أن يتعارض هذا مع إمكانيات التجديد إلى غير حد .

إننا بالفعل نجدد هذا الشكل بالتغيرات التشكيلية الداخلية ، بل نجدده بالتغيرات الشكلية

الخارجية أحيانا ولا تزال الآفاق مفتوحة لمزيد من التجديد الداخلى والخارجى .

المهم ألا يكون هذا انقطاعا مطلقا عن بنيتنا اللغوية وإنما تطورا خلاقا لها يتيح مزيدا من التعبيرية والإبداعية هذا هو طريقنا إلى الثورة الحقيقية فى الأدب التى تتوأكب مع واقعنا الثورى تعبيرا عنه وتغذية أصيلة له .

٨ - الأدب والرؤية الاشتراكية : نعم ما أحوج أذهنا العربى المعاصر إلى رؤية واقعية اشتراكية فى إبداعه تنمى وتفجر فى الإنسان العربى الرؤية الصحيحة بحقائق واقعه وتغذى وجدانه بروح النضال التاريخى .

وهنا قد يثار سؤال : كيف يمكن قيام أدب واقعى اشتراكى فى ثقافتنا العربية ؟ قبل أن تنتصر الثورة الاشتراكية فيها ؟

إن هذا التساؤل يدفع بعض أديبائنا إلى رفض الدعوة إلى الواقعية الاشتراكية ، على أنه فى الحقيقة موقف يستند إلى منطق شكلى آلى ضيق فالثقافة الثورية عامة والواقعية الاشتراكية فى الأدب خاصة لا تتحقق بالضرورة بانتصار الثورة الاشتراكية وإنما فى غمرة الوعى بها والنضال من أجل تحقيقها .

إن ثورتنا العربية ثورة يتداخل فيها النضال التحريرى بالنضال الاجتماعى من أجل الاشتراكية ، بالنضال القومى من أجل الوحدة الديمقراطية ، فى هدف استراتيجى واحد متعدد المراحل ومتداخل فى آن واحد .

وإن نضج المفاهيم الاشتراكية ، وإلحاح الحاجة الموضوعية إلى تحقيقها واحتدام الصراع الطبقي ، والنمو النسبى للطبقة العاملة العربية ، لما يتيح أرضية مادية للواقعية الاشتراكية فى أذهان العربى . فكما أن الهياكل الايديولوجية العليا ، تبقى وتستمر رغم تفكك الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الدنيا بل قد يبقى بعضها عبر مراحل تاريخية واجتماعية تختلف عن الظروف التاريخية والاجتماعية التى نشأت فيها ، (ولعل هذا يفسر لنا بقاء بعض الأشكال والقيم الأدبية الكلاسيكيات اليونانية القديمة وأدب شكسبير وغيره من التراث الإنسانى ، رغم زوال ظروفه التاريخية والاجتماعية) كذلك تنشأ تيارات فكرية جديدة سابقة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، بل فى قلب الهياكل القديمة أرواحا بالثورة .

فبهكذا نضجت معالم الواقعية الاشتراكية والثقافة الثورية عامة فى روسيا قبل انتصار الثورة الاشتراكية نفسها وإن ازدادت نضجا وفاعلية بانتصار الثورة وما حققته ولا تزال تحققه من ثورة ثقافية متصلة متجددة .

إن الواقعية الاشتراكية ضرورة فى أذهان العربى المعاصر ، تعبيرا عن وعى وإمكان مناضل فى واقعنا العربى وما أكثر ملامح الواقعية الاشتراكية فى أذهان المعاصر وإن غلب عليها الطابع النقدى على طابع الرؤية الثورية التاريخية . ومستنضج هذه الملامح بغير شك بتضج الوعى والنضال . والواقعية الاشتراكية فى أدبنا لن تكون خروجا على أصالة الأدب . بل ستكون

مجهدا حيا له . واستدادا خلاقا لإمكاناته التعبيرية .

ولن تكون طمسا للمامحنا القومية الاجتماعية كما يزعم البعض أو استجلابا لوسائل تعبيرية غريبة عنا ، بل ستكون توكيدا لقسماتنا القومية ، والاجتماعية والإنسانية على السواء ، بما تحقق من امتلاك تعبيرى خلاق لحقائق حياتنا وواقعنا .

فالواقعية الاشتراكية - كما أشرنا قبل - ليست محدودة بمواصفات نهائية فى أسلوبها أو شكلها . بل هى إمكانية تعبيرية عن الواقع الإنسانى يختلف خصائصه وملامحه وقسماته القومية والنوعية ، تكتشف فيه قوانينه الاجتماعية الأساسية وغاذه الإنسانية الجوهرية المعبرة عن حركة الحياة وعملياتها النشطة ، وتفاعلاتها الجدلية وهى بهذا ارتفاع بالأدب إلى مستوى إنسانى وتاريخى شامل ، دون أن يغض هذا من دلالاته المحلية والقومية والاجتماعية المحددة . وهى لهذا وبذلك تنمية لوعينا وشحن لنضالنا وتعميق لإنسانيتنا .

خاتمة :

هذه بعض الملاحظات الرئيسية فى نظرية الأدب وعلاقته بالفترة الاجتماعية ، ومن هذه الملاحظات تتحدد كذلك القسمات الرئيسية للنقد الأدبى العلمى ، أو النقد الأدبى الجدلى أو الماركسى ، أنه ليس نقدا ايدولوجيا - كما يقال - وكما سبق أن أشرت من قبل لأنه لايفرض ايدولوجية معينة على الأدب ، وإنما يكتشف فى الأدب دلالاته الايدولوجية عن طريق مضمونه الأدبى ، إنه لايدرس كوثيقة نفسية أو اجتماعية ، وإنما كعمل أدبى إبداعى ككيان جمالى ذى دلالة مؤثرة ، إنه يحلل البناء الداخلى للعمل الأدبى ، فى موضوعاته وفى تشكيلاته وأبنيته كما يقيم علاقة هذا كله بمضمونه العام ويمدى الترابط العضوى بينهما ، ثم يخرج بعد ذلك إلى وضع العمل الأدبى فى إطار تسيجه الاجتماعى والتاريخى ، سواء من حيث التقاليد الأدبية الشكلية الجمالية ، أو المضامين الاجتماعية والإنسانية وهو لايقف عند حدود التذوق الخالص للعمل الأدبى الذى هو مرحلة أولى ضرورية لكل نقد أدبى بغير شك ، وإنما يخرج من هذه الحدود التى يقف عندها كثير من مدارس النقد المثالى والوصفى والوضعى والتأثيرى ، إلى تعمق ظاهرة التذوق ذاته ، واكتشاف دلالاته وقيمه أى إلى تعمق ظاهرة الإبداع الأدبى فى نوعيته الخاصة .

وهو لايقف كذلك عند حدود التحليل الهيكلى (أو البنوي) الداخلى للعمل الأدبى بحثا عن الثوابت اللغوية والنفسية كما تفعل المدرسة البنوية الفرنسية المعاصرة ، وإنما يخرج من هذه الحدود السكونية إلى دراسة العملية الأدبية كنشاط إبداعى ، وكأثر جمالى اجتماعى من ناحية وكأثر جمالى اجتماعى من ناحية أخرى ، أى كمعلول وكعلة ، كعلية وغائية .

وهو لايفرض حكما تخطيطيا مسبقا على العمل الأدبى من حيث موضوعه أو شكله أو مضمونه . وإنما هو يبدأ من العمل الأدبى نفسه محترما التنوع الخلاق والمبادرات الإبداعية فى أشكاله وأساليبه وأنماط تعبيره كانعكاس حى للتنوع الخلاق فى الحياة ، وكإضافة نوعية خاصة

إلى الحياة نفسها .

إن المنهج الجدلى أو الماركسى فى النقد الأدبى ، ليس حدا لحرية الأديب ، أو حرية الأدب ، ليس قيودا نظرية مسبقة مفروضة سلفا على التعبير ، وإنما هو اكتشاف لقوانين الحرية فى التعبير عن الحياة وفى الإضافة الخلاقة إليها ، وفى تغييرها وتجديدها إلى غير حد . ذلك أن الاشتراكية كهدف إنسانى ، هى دعوة للتفتح الإنسانى ، للتحرر الاجتماعى سبيلا للتحرر الفردى الكامل ، لتفجير الطاقات الإبداعية فى الإنسان - المجتمع والإنسان - الفرد ، وإزالة التناقض بينهما ، بحيث يصبح الجمال - على حد تعبير ماكسيم جوركى - هو أخلاق المستقبل ، وبحيث يصبح الفرد الإنسان نفسه - كما يقال كذلك - هو العمل الفنى نفسه تعبيرا أصيلا عن الحياة ، واستمعا جماليا عميقا بها ، وتجديدا متصلا لها .

* * *

الجذور المعرفية والفلسفية للنقد الأدبي العربي الحديث والمعاصر

مدخل عام :

كانت الفلسفة منطلقى الأول إلى النقد الأدبي . كنت مهموما بالبحث فى مفهوم الضرورة متجليا فى مختلف التعبيرات الإنسانية ، سواء كانت إنتاجا علميا فى مجال الطبيعة أو المجتمع أو النفس ، أو كانت إنتاجا إبداعيا فى مجال الفكر أو الأدب أو الفن .

وكان مفهوم الضرورة ينحل فى ذهنى فى مفهوم الشكل أو الصورة التى يتخذها هذا التعبير أو ذاك ، أو بتعبير آخر ينحل فى العلاقات الكلية التى توحد بين عناصر جزئية متناثرة مستقلة ، توحيدا حقيقيا متصلا وإن تنوعت مظاهره ، سواء كانت هذه المظاهر قانونا علميا ، أو قاعدة موضوعية ، أو نسقا فكريا ، أو معادلة رياضية ، أو قياسا منطقيا أو بنية أدبية أو فنية .

على أن جهدى توقف عند بحث فى مفهوم المصادفة فى الفيزياء الحديثة . ولم يتح لى أن أواصل المسيرة البحثية إلى غير ذلك من المجالات العلمية الأخرى ، للملاسات عملية لا محل لذكرها هنا . وإن يكن قد أتيح لى ذلك الأمر بشكل عام - لا يرقى إلى مستوى البحث المنهجى الدقيق - فى مجال الأدب . وهكذا كان مايشبه انقطاعى - إلى حد ما - للنقد الأدبي . على أنى كنت أحس طوال ممارستى النقدية أننى إنما أواصل منطلقى الفلسفى الأول وإن اقتصر على مجال محدود خاص هو البحث عن مفهوم الضرورة وحدودها وآلياتها فى الإبداع الأدبي . لست أقصد من هذا الاستعانة الواعية المقصودة برؤية فلسفية معينة فى الممارسة النقدية ، وإنما أقصد ماوراء هذه الممارسة النقدية من جذور معرفية (إبستمولوجية) وإيديولوجية هى التى كانت تحدد التوجهات المنهجية فى هذه الممارسة . أى أن النقد الأدبي - بتعبير آخر - كان هو فى ذاته ، تنظيرا أو تطبيقا ، ممارسة فلسفية . والقضية ليست قضية شخصية . بل أزعج أن النقد الأدبي باختلاف اتجاهاته ومدارسه هو امتداد تطبيقى للفلسفة ، بمستوى أو بآخر ، فى مجال محدد هو مجال الإبداع الأدبي ، أى هو إنتاج نظرى مادته وموضوعه وقائع الإبداع الأدبي .

فإذا كانت الفلسفة بمعناها العام هى محاولة للكشف عن القوانين الكلية فى الوجود الطبيعي والإنسانى بشكل عام ، فإن النقد الأدبي هو محاولة كذلك - وخاصة فى جانبه النظرى - للكشف

* بحث قدم فى المؤتمر الفلسفى العربى الثانى الذى انعقد فى عمان (الأردن) فى ١٣ - ١٥ ديسمبر ١٩٨٧ .

عن القوانين الكلية فى التعبير الأدبى بشكل خاص . إنه امتداد تطبقى تخصصى لفرع من فروع الفلسفة هو علم الجمال . وهو بحث عن العام فى الخاص أو هو اكتشاف لخصوصيات العام فى واقع خاص هو واقع التعبير الأدبى ، وهو فى هذا ينطلق من جذور معرفية وإيدولوجية هى التى تحدد مناهجه ونتائجه النظرية والتطبيقية على السواء .

ولهذا كان من الطبيعى أن يرتبط موقف أفلاطون من الشعر بفلسفته العامة ، وأن يصدر مفهومه للمحاكاة من العلاقة داخل هذه الفلسفة بين المثال والظلال وظلال الظلال . وكان من الطبيعى كذلك أن يختلف معه أرسطو حول هذا المفهوم باختلاف فلسفته الموضوعية عن فلسفة أفلاطون المثالية .

وفى الفلسفة العربية الإسلامية القديمة كان للشعر خاصة نظرية متكاملة داخل النسق العام لهذه الفلسفة وخاصة عند الفارابى وابن سينا وابن رشد (١) . ولم يقف الأمر عند ترجمة كتاب الشعر لأرسطو أو تلخيصه ومعالجة بعض موضوعاته تحليلًا وتفسيرًا ، بل كانت لهم اجتهاداتهم النظرية الخاصة . حقا ، لقد فصلوا بين النقد النظرى والنقد العملى ووقفوا عند حدود النقد النظرى واقتصروا فيه على النظر فى الشعر والخطابة . وأقاموا نظرهم هذا على رؤيتهم العقلية العامة . فجعلوا الشعر قياسا من أقيسة المنطق الخمسة . وهو أدنى الأقيسة التى يتصدرها البرهان ولهذا حاولوا أن يستخلصوا القوانين الكلية للشعر " مطلقا " بين الأمم عامة ، وربطوا بين الشعر والمعرفة ، وإن يكن مصدر الشعر قوة حسية من قوى العقل هى قوة المخيلة ، مما يجعل المعرفة الشعرية عندهم لا تبلغ مرتبة اليقين ولا ينطبق عليها الحكم بالصدق أو الكذب ، فهى معرفة تخيلية يتدخل العقل لضبطها وتقييدها .

ولقد قال هؤلاء الفلاسفة بنظرية المحاكاة ولكنهم عبروا عنها على نحو يختلف عن المفهوم الأفلاطونى وإن كان تطورا للمفهوم الأرسطى . فالمحاكاة عندهم ليست تقليدا للقائم أو الممكن ، إنما هى نوع من التشبيه والاستعارة . ولهذا فالتعابير الشعرية من هذه الزاوية هى تعابير " كاذبة بالكل " على حد تعبير الفارابى ، لا بالمعنى الأخلاقى وإنما بالمعنى التخيلى أى عدم المطابقة الحرفية . والشعر عند هؤلاء الفلاسفة عمل تخيلى غانئ محرك مؤثر فى المتلقى ودافع للسلوك المحقق للسعادة . ولهذا فهو ليس خارج المدينة الفاضلة بل هو جزء من تعاليمها . وهو يحمل صفتين ، صفة المتعة واللذة ، وهو من هذه الناحية يعتبر لعبا ، وصفة النفع والفائدة ، أى هو لذة نافعة ، ولقد ميزوا بين الشعر والخطابة على أساس التخيل الذى هو الصفة الأولى للشعر ، إلى جانب صفة أخرى هى الوزن الذى يعد بعدا من أبعاد التخيل . وقد قارنوا فى عملية التخيل بين التشبيه والاستعارة فى الشعر وهما أساس المحاكاة ، وبين الاستقراء والتمثيل أساس الخطاب البرهائى . وربطوا بين الموسيقى والمعنى والانفعالات فى الشعر ، رغم قولهم باستقلال كل منهم فى البنية الشعرية . وقد لا نستطيع أن نتبين تأثيرات مباشرة صريحة لنظريات هؤلاء الفلاسفة حول الشعر على النقاد والبلاغيين العرب ، وإن كنا نجد بعض أوجه التشابه والتماثل فى بعض الأقوال والأحكام النقدية والبلاغية . على أننا قد نتبين هذا التأثير

بشكل محدد عند حازم القرطاجنى الذى استفاد من نظرية الشعر الأرسطية فى نظريته البلاغية ،
ويكاد أن يكون - كما يقول الدكتور عبد الرحمن بدوى - صاحب أول محاولة عربية فى علم
الجمال . (٢)

على أننا لو ألقينا نظرة عامة سريعة على النقد العربى القديم ونحوه إلى علم البلاغة سنجد
جذورا يستمولوجية وفلسفية واضحة ، هى ثمرة الخبرة الحياتية والاجتماعية والأدبية العربية
الخاصة ، فضلا عن تأثيرات بعض الترجمات الفلسفية اليونانية ، فى مجال الشعر والخطابة
خاصة .

ومن التعسف أن نسعى إلى ايجاد أساس واحد لدى النقاد والبلاغيين العرب لمواقفهم النقدية
والبلاغية . فهناك فى الحقيقة أكثر من مدرسة وأكثر من موقف ولعلنا نجد سمة عامة هى السمة
التجزئية فى النظر إلى العمل الأدبى . وإن وجدنا بعض شذرات وإشارات إلى النظرة الكلية .
وإلى جانب هذا قد نجد حرصا على المعيار الأخلاقى النفعى فى الحكم الأدبى ، كما نجد كذلك
رفضاً لهذا المعيار الأخلاقى النفعى . وقد نجد اهتماما بالمعنى - وبالمعنى العقلى خاصة - فى
الأدب ، أكثر من الاهتمام باللفظ ، على حين قد نجد كذلك اهتماما باللفظ أكثر من الاهتمام
بالمعنى . وقد نجد حرصا على التوازن بين اللفظ والمعنى ، أو ارتفاعا من اللفظ إلى القول بالنظم
أو نظام التعبير واتخاذها أساسا للحكم على المعنى والقيمة . وقد نجد تأكيداً للقيمة المعرفية
للأدب كما نجد رفضاً لهذا والتأكيد على القيمة الشكلية الجمالية الخالصة . وقد نجد رؤية نقدية
تقوم على مفهوم للزمن يجعل من الماضى معياراً للجودة ، كما نجد مفهوماً مناقضاً يجعل الجودة
فوق التحديد الزمنى . وقد نجد أساساً شبه بيولوجى يربط بين الحكم الجمالى والتشبيه
الإنسانى . فالهيئة الإنسانية هى مصدر التقييم الجمالى الأدبى فالإنسجام والتناسق والتوازن
أو التكامل بين الروح والجسد هى بعض عناصر جمال الهيئة الإنسانية وهى كذلك عناصر جمال
التعبير الأدبى . والجمال الأدبى قد يكون مصدره الفصاحة الظاهرة المباشرة عند ناقد ، وقد
يكون مصدره عند ناقد أو بلاغى آخر هو المعنى الثانى الخفى لا المعنى الأول الظاهر أو هو
القيمة الوسط بين التلميح والتصريح (٣) . وتبرز هذه الأحكام النظرية النقدية والبلاغية فى
التطبيقات والممارسات النقدية المختلفة .

هذه بعض الأسس التى نتميزها فى الأحكام النقدية والبلاغية القديمة والتى تختلف من ناقد
إلى آخر ومن بلاغى إلى آخر ، ومن مرحلة تاريخية وثقافية إلى مرحلة تاريخية وثقافية أخرى .
ولهذا قد يكون من التعسف تعميم الحكم على قيم التعبير الأدبى العربى القديم والقول بأن
السيادة فيه كانت للفظ على حساب المعنى ، أو للسجع الرتيب الزخرفى على حساب الفكر
العقلانى ، اللهم إلا إذا وقفنا عند كاتب بعينه أو لحظة محددة فى التاريخ الأدبى والاجتماعى .
والواقع أن الخطاب الأدبى العربى القديم والحديث سواء الابداعى منه أو النقدى لا يزال
يحتاج إلى دراسة واجتهاد لتحديد جذوره ودلالاته الاستمولوجية والايديولوجية فى مراحل
التاريخية والاجتماعية المختلفة .

وما أكثر ما نجد في الدراسات الأوروبية عامة من عناية خاصة بتحديد الدلالات الفلسفية العامة للأعمال الأدبية والنقدية ، بردها إلى النظريات الفلسفية المختلفة مثل النظرية الجمالية عند كانط ، أو النظرية الواقعية التاريخية عند هيجل أو الحداثة عند كروتشي وبرجسون أو المادية أو الجدلية أو النفسية أو البيولوجية أو الوجودية أو النقدية (مدرسة فرانكفورت) أو الوضعية أو الشكلية والألسنية البنيوية إلى غير ذلك . وهناك مدرسة تبرز هذه الأيام هي الهيرومنوطيقا - برغم جذورها القديمة التي تعود إلى القرن التاسع عشر أو إلى ما قبل ذلك - لتجعل من مهمتها الأساسية تفسير النصوص وكشف دلالاتها الفلسفية في علاقتها بالذات صاحبة النص أو المفسرة للنص . ويمتد مفهوم النص عند هذه المدرسة ليشمل النص الديني والنص التاريخي والنص العلمي والنص الأدبي والنص الفني والنص النقدي والنص الفلسفي إلى غير ذلك (٤) .

على أننا نعتقد - في حدود علمنا - أنه لا توجد حتى اليوم في الدراسات الأوروبية دراسة شاملة للنقد الأدبي الأوروبي عامة تكشف جذوره الاستمولوجية والفلسفية . حقا أننا نجد - كما أشرنا - العديد من الدراسات التي تشير إلى الدلالات الفلسفية العامة لهذه المدرسة النقدية أو تلك ، وقد نجد بداية اهتمام بما يسمى بنقد النقد أو ما وراء النقد Metacriticism ولكننا لانكاد نعثر على تلك الدراسة الشاملة للجذور الاستمولوجية والفلسفية للنقد الأدبي عامة في مدراسه المختلفة .

ولسنا نزعم أننا نقوم بهذه المحاولة في هذه الدراسة . وإنما حسبنا أن نقدم مدخلا تخطيطيا عاما نأمل أن يكون تمهيدا لمثل تلك المحاولة فيما يتعلق بالنقد الأدبي العربي الحديث والمعاصر خاصة .

ولسنا نغالي أو نتجنى إن قلنا إن مختلف الاتجاهات في نقدنا العربي الحديث والمعاصر - عامة - هي أصداء لتيارات نقدية أوروبية ، وبالتالي فهي أصداء كذلك لما وراء هذه التيارات من مفاهيم استمولوجية وإيديولوجيات وعلى أن هذا القول لايعنى - كما يسارع البعض إلى الزعم - بأن هذه التيارات النقدية العربية ليست إلا تيارات وافدة مستوردة ، مستجلبية ومنروضة فرضا على واقعنا الأدبي الخاص ، ولعل هذا يدفعنا إلى معالجة سريعة لحقيقة قضية التأثير والتأثر - إن التأثير بتيار فكري أو أدبي أوروبي لا يعنى غريبته عن واقع خبرتنا الحية ، أو غريبتنا نحن عن واقعنا بوقوعنا تحت تأثير هذا التيار أو ذاك إلا إذا كان استنساخا بليدا وتقليدا أعمى وتكرارا مسطحا ، التأثير بفكر أجنبي أيا كان ، لايمكن أن يتحقق ويتحول إلى بنية فكرية محلية وطنية ، ما لم يكن في الواقع المحلي الوطني من المعطيات الموضوعية ما يتيح لهذا التأثير أن يتبين ويتحقق وينتشر ولهذا قد نختلف مع عبد الله العروي مثلا عندما نسب نماذج للفكر الديني والسياسي والتقني في الفكر العربي الحديث إلى بنية اجتماعية خارجية أوروبية أساسا . لاشك في التأثير الأوروبي ، ولكن الاقتصار على هذا يعنى إغفال أثر البنية المحلية الخاصة التي سمحت بهذا التأثير بل وأتاحت له التبيين والتحقيق والانتشار . فضلا عن هذا ،

فما أكثر الأفكار الأوروبية التى يتم التأثير بها ، بتمثلها نقدا وتكيفا وتعديلا بها يتلاءم واحتياجات الواقع الوطنى الخاص .

وليست هذه من ناحية أخرى دعوة إلى الاكتفاء بالتأثر بالآخر الأوروبى وقفل باب الاجتهاد والإبداع الخاص . وإنما هى محاولة لتحديد معنى وحدود تأثرنا بالأفكار الأوروبية . إن التيارات النقدية العربية عامة كما ذكرت هى أصداء لتيارات نقدية فى الفكر الأوروبى ، إلا أنها فى الحقيقة إلى جانب ذلك تعبير عن وقائع ومعطيات تاريخية اجتماعية موضوعية عربية .

ولست التأثيرات الأوروبية سواء فى الفكر عامة أو الفكر النقدى خاصة إلا نتيجة للترابط والتداخل والتفاعل بين صراعاتنا السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والأوضاع الاستعمارية العدوانية السائدة فى العصر الذى نعيش فيه ، فضلا عن طبيعة التوازن بين القوى المتصارعة الداخلية والخارجية المختلفة .

والنقد الأدبى العربى الحديث منذ مطلع القرن العشرين حتى اليوم ، رغم ما نتبين فيه من تأثيرات أوروبية وبسبب هذه التأثيرات ، يكاد يرتبط بمختلف ظواهر الصراع الاجتماعى والسياسى والفكرى طوال هذا التاريخ . بل نقول إنه فى اتجاهاته المختلفة أحد التجليات البارزة للفكر النظرى العربى الحديث عامة .

وإذا كنا نتبين فى مجال الفكر محاولات منذ أواخر القرن التاسع عشر خاصة ، لبلورة بعض الاتجاهات الفكرية مثل السلفية والقومية والليبرالية والعلمية والوضعية تعبيراً عن أوضاع وملابسات سياسية واجتماعية مختلفة ، فإن النقد الأدبى قد حمل كذلك ولايزال يحمل سمات بعض هذه التيارات الفكرية الأولى ، والتى لاتزال تواصل حياتها فى واقعنا الاجتماعى والثقافى عامة .

فى البداية ، كانت المرحلة هى مرحلة التعرف على الذات القومية ، وتحديد لها وبلورتها فى مواجهة السيطرة العثمانية من ناحية ، والتدخل الغربى من ناحية ثانية والتخلف الاجتماعى والتمزق القومى من ناحية ثالثة . وكما راح الفكر النظرى السياسى يبحث عن هويته الذاتية والاجتماعية والقومية ، راح النقد الأدبى كذلك ، يبحث عن معالم هذه الهوية ومعاييرها وشرايطها فى الأدب الذى أخذ يبرز فى هذه المرحلة تعبيراً عنها وهكذا كانت النشأة الأولى للنقد الأدبى العربى الحديث مرتبطة بالحركة الفكرية العامة التى كانت تمتحن القيم والعصوات القديمة ، وتبحث لنفسها عن ملامح وقيم وتصورات " قديمة - جديدة " ، تتلاءم مع ذاتها ، وتتلاءم مع احتياجات مجتمعتها ، وتتلاءم مع ضرورات وخصائص عصرها .

كانت الملامح الأولى لأسئلة النقد الأدبى العربى الحديث هى ذاتها ملامح الأسئلة الإشكالية لعصر النهضة ، وإن اتخذت سمات أدبية ، وتستطيع أن نحدد هذه الملامح الأولى لهذه الأسئلة فى الملامح الثلاثة الآتية :

أولا : ما العمل ؟ القطيعة مع التراث ارتباطا بالعصر ؟ أم التجديد ارتباطا بالتراث ؟ أم

العودة كاملا إلى التراث والقطيعة مع العصر ؟ أو التوفيقية بين هذا وذاك ؟ وهكذا تصبح كلمة " الاحياء " ، هذه الكلمة التوفيقية ، هى الرمز والمفتاح لتلك المرحلة كلها ، حيث لا إحياء ، بل تقليد باسم التجديد وتجديد فى إطار التقليد . ولكن مع هذا تبرز اتجاهات للتمرد وللقطيعة مع التقليد تطلعا للتجديد ، ولكن بغير قطيعة مجرد توفيقية جديدة أكثر حيوية وتفتحاً ! ؟ .

ثانها : بروز الأنا ، الأنا الذاتى والأنا الاجتماعى والأنا القومى والأنا الوطنى يطرق أبواب الواقع السياسى والاجتماعى وكذلك الواقع الأدبى والنقدى متسانلا عن مكانته فى المجتمع وفى العصر ، مترددا بين القديم والجديد ، بين الأنا والآخر ، بين الداخل والخارج .

ثالثا : يأخذ الأدب إبداعا ونقدا فى الخروج من الفصاحة اللغوية ، والزخرف الشكل اللفظى ، إلى التعبير الوجدانى الذاتى ، الشخصى والوطنى والقومى ، أى يخرج إلى مجال البحث والتساؤل والقلق ، والتمرد . " يخرج إلى " أو " يخرج على " ولكنه فى الحقيقة " يدخل فى " أى يبحث عن الخارج فى الداخل فى أعماق الذات ، أو يقف بين الداخل والخارج .

لعلنا نلمح هذه الإرهاصات الأولى للحركة النقدية خاصة منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عند قطاى حمص فى كتابه " منهل الرواد " (١٩٠٧) أو قبل ذلك فى " فلسفة البلاغة " لجبر شموط (١٨٩٩) أو فى كتابات الشيخ حسين المرصفى ثم بعد ذلك فى كتابات شبلى شميل وفرح انطون وأمين الريحانى والمنفلوطى ونجيب حداد ومحمد المبولحى وجورجى زيدان وعشرات غيرهم . إلا أن البلورة النقدية النظرية الحقيقية لم تتحقق إلا فى مدرسة " الديوان " أو ما يمكن أن نسميها بشكل عام المدرسة الوجدانية .

المدرسة الوجدانية :

الوجدان كلمة غنية فى اللغة العربية تجمع بين مفهومين هما الوجود والوجد ، ولهذا تكاد تقترب من المعنى البرجموسنى للحدس لا بالمعنى الديكارتى ذى البعد العقلانى . إنها المعرفة التى تتحقق بها علاقة حميمة بالشئ . وهى تجمع بين إدراك الوجود والإندماج الانفعالى العاطفى فيه ، مما يجعل من هذا الإدراك إدراكا جوانيا ولهذا يصدق الدكتور عثمان أمين فى تسميته لفلسفة العقاد عامة - الذى نعه رائد هذه المدرسة النقدية - بالفلسفة الجوانية . على أن هذه المدرسة النقدية الوجدانية أو الجوانية ، لاتقف عند حدود الكتابين اللذين أصدرهما العقاد والمازنى تحت عنوان " الديوان " أو كتابات العقاد والمازنى اللاحقة فى مجال النقد الأدبى عامة تنظيرا وتطبيقا . وإنما تمتد لتشمل كتابات عبد الرحمن شكرى وجبران خليل جبران و خليل مطران والغريال " لميخائيل نعيمة ، وتمتد حتى تشمل كذلك التطبيقات المختلفة لعلم النفس على الدراسات الأدبية سواء عند العقاد نفسه أو عند أحمد محمد خلف الله فى كتابه " من الوجهة النفسية فى دراسة الأدب ونقده " أو عند محمد التويهي فى كتابه عن " أبى نواس " أو عند دراسات الشيخ أمين الخولى البلاغية ، أو عند عز الدين اسماعيل فى تطبيقاته النقدية والنفسية ، أو عند

مصطفى سوفى فى دراسته النفسية العلمية لظاهرة الإبداع الشعري ، أو فى التطبيقات الدقيقة لعلم النفس على الآثار الأدبية فى دراسات مصطفى سوفى ومصرى حنورة ويحيى الرخاوى وغيرهم . ورغم الاختلاف بين هذه المعالجات النقدية والدراسات العلمية ، سواء من حيث المنهج أو من حيث المستوى أو من حيث الدلالة الفلسفية ، إلا أنها جميعا تعكف على دراسة الأدب وتقييمه من زاوية مدى تعبيره عن نفسية مبدعه ، أو تحليل عناصره ومعطياته الداخلية فى ذاتها أو فى ارتباطها بمبدعه من زاوية مناهج ونتائج علم النفس تدقيقا ، أو بالخبرة النفسية عامة . ولهذا فإن بعضها قد يخرج عن حدود النقد الأدبى إلى حدود علم النفس الأدبى . ولكنها مع هذا تمثل جميعا هذا الاهتمام بالوجدان النفسى الذاتى فى التعبير الأدبى سواء عالجه معالجة وجدانية انطباعية ، أو تحليلية عقلانية عامة أو علمية مدققة بحسب مناهج ونتائج محددة .

وقد يكون هناك ما يجمع بين هذه الدراسات والمعالجات رغم اختلاف مناهجها - فى أسسها وجنورها الاستعمولوجية والفلسفية العميقة . إلا أن اختبار هذا الغرض ، يحتم الدراسة التحليلية التفصيلية لهذه الدراسات والمعالجات النقدية والعلمية المختلفة مما لا تسمح به هذه الدراسة المحدودة . ولهذا - نقصد - هنا على تحديد معالم هذه المدرسة الوجدانية أو الجوانية فى أول تعبير نظرى لها فى " الديوان " وعند العقاد بوجه خاص .

نقرأ فى مدخل الجزء الأول من كتاب " الديوان " الفقرة التالية :

" وأوجز ما نصف به علمنا - إن أفلحنا فيه - أنه إقامة حد بين عهدين ، لم يبق ما يسوغ اتصالهما ، والاختلاط بينهما " إنها إذن نقلة نظرية أو قطيعة استمولوجية لو صح التعبير بين مرحلتين فى النقد الأدبى . أما مضمون هذه النقطة الجديدة فتتلخصها الفقرة التالية " وأقرب ما نميز به مذهبا أنه مذهب إنسانى ، مصرى ، عربى . إنسانى لأنه من ناحية يترجم عن طبع الإنسان خالصا من تقليد الصناعة المشوهة ، ولأنه ثمرة لقاح القرائح الإنسانية ومظهر الوجدان المشترك بين النفوس قاطية ، ومصرى لأن دعواته مصريون تؤثر فيهم الحياة المصرية ، وعربى لأن لغته عربية . فهو بهذه المثابة أتم نهضة أدبية ظهرت فى لغة العرب منذ وجدت " (٥) .

من هذه الفقرات السابقة نستطيع أن نبين النقاط التالية :

أولا : تأكيد القطيعة مع ما سبق من فكر نظرى أو على حد تعبير ميخائيل نعيمة فى " العربال " وهو يعلق على " الديوان " : " إن مصر تصفى اليوم حسابها مع ماضيها (٦) .

ثانيا : تأكيد الرؤية الكلية . فهى ليست قطيعة جزئية أو إجرائية عملية ، بل ترتبط بموقف شامل ، يجمع بين المصرية والعربية الإنسانية . ولكن المهم هنا هو كلية " الرؤية " المذهبية النظرية .

ثالثا : تأكيد الذاتية النفسية للأدب لصدوره عن طبع لا عن صنعة ، مع التأكيد على الإنسانية الشاملة لهذه الذاتية ، لا من حيث وحدتها الوجدانية فحسب ، بل من حيث التفاعل واللقاء المشترك بين النفوس جميعا .

وأيضا : تأكيد الخصوصية المصرية كأثر من آثار الحياة المعاشة ، والخصوصية العربية كأثر من آثار اللغة والعمومية الإنسانية كأثر من آثار الوجدان المشترك والتلاحق الثقافي .

ومن هذه النقاط يتضح لنا ما سبق أن أشرنا إليه من ارتباط حركة النقد الأدبي الحديث منذ نشأتها الأولى بالتطور الفكري والاجتماعي والقومي العام - وبرز الأنا الذاتي والاجتماعي والقومي في خضم صراع بين التراث والتجديد وفي إطار عصر إنساني جديد .

ولم يكن من المصادفة أن يصدر الجزء الأول من الديوان عام ١٩٢١ - أي بعد اندلاع ثورة ١٩١٩ - والواقع أنه برغم فشل هذه الثورة عن تحقيق أهدافها التحررية الوطنية والديمقراطية ، إلا أنها زلزلت كثيرا من القيم والتصورات وفجرت حركات سياسية واقتصادية وفكرية وأدبية وفنية عديدة . ولهذا يمكن القول بأن مدرسة العقاد الوجدانية أو الجوانية كانت تعبيرا عن هذه الثورة في النقد الأدبي ، ولعلها كما سوف نرى قد عبرت كذلك عن فشلها ، وخاصة عندما انتقلت من التنظير إلى الممارسة والتطبيق .

والواقع أن جوهر التنظير النقدي عند العقاد هو القطيعة مع التقليد والتجريد الخطابى والتقرير الوعظي والقيود المعوقة للحركة الحية عامة ، سواء كانت حركة عملية أو حركة فكرية أو حركة إبداعية أدبية . أو بتعبير آخر إن جوهر التنظير الجديد عند العقاد هو الحرية النابعة من أعماق الذات الإنسانية ، أي هو التحقق الذاتي الحر فعلا وتعبيرا . ولهذا فهو يعرف الجمال لا بالتناسب في العلاقات بين عناصر ، وإنما يعرفه بالحرية . إن هناك قيودا وقوانين ضرورية نسيطر على كل شئ ، ومقدار التحرر ذاتيا من هذه الضرورة ، يتحقق الجمال . فالشكل في الأدب هو انتظام وضرورة ، ولكن الأدب الحق هو الذي يختار الأشكال التي تعبر عن معاشة حية وتساعد على تحرير وإبراز المعنى لا طمسه أو تقييده .

ولهذا فعلينا في الأدب أن نبحث عن الجمال في معانيه ودلالاته الباطنة التي يعبر عنها ، ويحررها ويخرج بها من التحتيم الضيق لقوالب الأشياء الساكنة إلى حرية الإنسان .

ومن مفهوم الحرية هذا في فلسفته الجمالية يصدر مفهوم الذاتية والحوية والفردية والوجدانية كقيم أساسية في كل أدب حقيقي . فأدب خال من الاحساس بذاتية وشخصية صاحبه ليس أدبا . فالمهم في الأدب ليس البحث عما يقال وإنما عنمن قال " فالكلام جزء من الإنسان وإذا أحييت أن تفهم الكلمة فافهم المتكلم " ولهذا فالأدب عنده هو صورة نفس صاحبه ، وتاريخ حياته الباطنة . ومهمة الناقد أن يبحث عن الأدبي في أدبه وأن يستخرج صورته النفسية الحية من أدبه . فالأدب الحق هو التعبير عن الذات الإنسانية لا في عموميتها وإنما في خصوصيتها الشخصية الحية . ليس معنى هذا الانعكاف على الهموم الذاتية الخاصة في الأدب ، وإنما اكتشاف الخواص الذاتية الشخصية الحية في كل ما يتناوله الأديب من موضوعات ذاتية أو اجتماعية أو تتعلق بالطبيعة الخارجية والخبرات الإنسانية عامة . ولهذا كان رأيه في التشبيه والاستعارة بأنهما لايعبران عن مشابهة حسية بين ظاهرة وأخرى وإنما تصوير الشئ بالتعبير عن أثره في

ومن هذا المنظور كانت معركته الحادة مع الشاعر أحمد شوقي خاصة ، واتهامه شاعرية هذا الشاعر بالسطحية والتقريرية والصنعة والخطابية غير النابعة من أعماق نفسية صادقة أو خبرة شخصية حية . وكان نقده هذا فى الحقيقة نقداً لمفهوم عام للأدب أكبر منه نقداً موجهاً بشكل خاص لأحمد شوقي . وراء هذا النقد كانت تكمن هذه الجذور الاستعمولوجية والفلسفية المتمثلة فى القطيعة مع الماضى ، ومع القيود ، كما تتمثل فى مفاهيم المعاشة الحية الذاتية ، والفردية ، والشخصية ، والطبع والحيوية ، فضلاً عن المفهوم العام للحرية سواء كانت ذاتية أو سياسية أو اجتماعية أو تعبيرية .

ولاشك أن هذه المفاهيم كانت مرتبطة بمعطيات ومواقف صراعية واستقلالية يحتدم بها الواقع المصرى فى السنوات العشرين الأولى من هذا القرن فى مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والفكرية ، كما كانت تغذيها تأثيرات لفلسفات مختلفة كالفلسفة التطورية التى كان يبشر بها شبلى شميل ، فضلاً عن مختلف الفلسفات ومناهج النقد الأوروبية الحديثة وخاصة تلك التى تركز على الجانب الفردى والذاتى والنفسى والحيوى عامة .

لقد كانت هذه المفاهيم تسيطر على فكر العقاد النقدي والنظري . إلا أنه فى التطبيق كان يتجه فى كثير من الأحيان إلى ما يناقضها منذ البداية ، أى منسداً كتاباته الأولى فى " الديوان " . فقد كان يستعين بكل المناهج التى أعلن القطيعة معها ، كالتحليل المعنوى العقلى للشعر أو التقييم البلاغى اللفظى ، أو التمسك بالمعايير الشكلية من عروض وقافية ، أو محاكمة للشعر على أساس نظرية الإحالة المنطقية ، أو نظرية السرقات الأدبية أو المطابقة مع المعلومات التاريخية ومنطق الوقائع الخارجية إلى غير ذلك . بل لقد انعكس هذا التطبيق فى إبداعه الأدبى الشعرى نفسه الذى كان يغلب عليه الطابع الفكرى المجرد كما انعكس فى موقفه الحاد ضد حركة التجريد الشعرى فى الخمسينيات والستينيات باسم القيم التقليدية . وهكذا قام نوع من الفصام أو الازدواجية بين دعوته النقدية النظرية إلى الحرية والحيوية الذاتية وبين ممارساته النقدية والإبداعية ومواقفه العملية التى اتسمت بالتمسك بالقيود الشكلية ومعارضة التجديد وسيادة المنطق الصورى فى التقييم الأدبى على أن الجانب الوجدانى الذاتى ظل رغم هذا ، الطابع الغالب على أحكامه الأدبية عامة .

وهكذا لم تتحقق القطيعة الاستعمولوجية والفلسفية بين النقد الوجدانى والنقد التقليدى بل وقفت مدرسة الديوان الوجدانية عند ثنائية توفيقية قلقة بين القطيعة مع الماضى والتمسك به ، بين الحيوية الذاتية والصورية المنطقية ، بين التجديد والتقليد ولعل هذا أن يكون معنى من معانى تعبير هذه المدرسة النقدية منذ بدايتها عن ثورة ١٩١٩ وعن فشل هذه الثورة فى الوقت نفسه .

مدرسة الذوق الفنى : لعل طه حسين هو أبرز معبر عن هذه المدرسة النقدية التى لا تقف عند

كتابات طه حسين وإنما تمتد إلى العديد من النقاد والباحثين وخاصة إلى الجامعيين منهم . وقد لا يختلف طه حسين عن العقاد من حيث جوهر موقفهما الايديولوجي ، فكلاهما يصدران عن رؤية ليبرالية اصلاحية ، وكلاهما يمثلان صعود الأنا الذاتى والأنا الاجتماعى والأنا القومى فى مواجهة الماضى التقليدى و " الآخر " الأوروبى وفى احتضان لهما فى الوقت نفسه . ولكن لعل فكر طه حسين أن يكون معبرا عن شريحة فكرية أكثر عقلانية وعلمانية وأشد تفتحاً ديمقراطياً من فكر العقاد . وقد نتبين هذا فى موقفهما من النقد الأدبى . فهما يلتقيان - فى تقديرى - فى التوفيقية بين الجانب الوجدانى والجانب العقلانى فى تقييم الأدب ، على أنه إذا كانت توفيقية العقاد يسودها الجانب الوجدانى ، فإن توفيقية طه حسين يسودها الجانب العقلانى . إن النقد عند طه حسين ومدرسته عامة ، هو نقد فنى علمى ، وذوقى تأثيرى انطباعى فى وقت واحد . وإن جنح أكثر إلى الجانب العقلانى العلمى . ولهذا قد تتسم مدرسة طه حسين بأنها أقرب إلى الدراسة الأدبية منها إلى النقد الأدبى .

لقد بدأ طه حسين نشاطه النقدي متأثراً بالنقد اللغوى والمعنوى التقليدى ، ثم سرعان ما تحول عنه فى رسالته الجامعية الأولى التى كرسها لدراسة أبى العلاء المعرى ، متبينا منهج الحتم التاريخى والطبيعى عند " تين " خاصة ، مخضعا العمل الأدبى للبحث عن عوامله وعقله الطبيعية والاجتماعية . ولكن سرعان ما يخرج على هذا المنهج منتقدا إياه فى دراسته الأولى عن " الشعر الجاهلى " ، محاولا الجمع بين منهج البحث العلمى ومنهج التدقيق كأساسين لمنهج النقد الأدبى . على أننا فى هذا الكتاب لا نجد امتزاجا وتناسجا بين هذين المنهجين يوحدهما فى منهج جمالى واحد ، وإنما نتبين سيادة منهج التحليل العقلى فى دراسته الأدبية مستعينا إلى ذلك بالمذهب الديكارتى فى الشك المنهجي ، إلى جانب سيادة النهج الذوقى والتأثيرى أو الانطباعى فى مجال التطبيق النقدي ، وإن امتلأ هذا المنهج الذوقى نفسه بظلال من منهجه التحليلى العقلانى . ورغم التأثير الصريح للمنهج الديكارتى العقلانى ، فإننى أكاد استشعر بل أتبين استمرار المنهج التاريخى الطبيعى ، رغم نقده له وتخليه عنه . فجوهر هذا المنهج الذى تبناه عن " تين " هو محاولة تقريب الدراسة الأدبية والنقد الأدبى من المنهج العلمى ، بل علمنة النقد والدراسة الأدبية ، لا تأثرا بمناهج العلوم الطبيعية فحسب ، بل بمنهج علم " الحياة " (البيولوجى) ونظرية التطور خاصة وماكشفت من قوانين موضوعية فى المملكة الحيوانية بمعناها العام . وأزعم أن هذه النظرة إلى الحتمية الطبيعية والتاريخية ، أو ما يمكن أن نسميه بسيادة قانون الضرورة بين الواقع الموضوعى والتعبير الأدبى ظل جذرا راسخا فى النظر النقدي عند طه حسين ، وإن اتخذ مستويات أخف حدة ، وأشد مرونة وأكثر حرية من استخدامه الأول لها فى رسالته الجامعية عن أبى العلاء المعرى . ولهذا أرى أن المنهج الديكارتى العقلانى الشكى كان مجرد المنهج الاجرائى الذى تبناه طه حسين فى دراسته الأدبية ، أما مفهوم الضرورة والحتمية التاريخية والطبيعية فهى الجذر العميق لمدرسته الأدبية عامة ، سواء فى الجانب الدراسى أو الجانب النقدي . وقد أزعم كذلك أن هذا هو الجذر العميق لدراساته الأخرى التاريخية خاصة ، وإن كان الحديث عن هذا الأمر يخرج عن حدود دراستنا هذه .

على أننا نلاحظ هنا بشكل عابر أن منطلقا فكريا واحدا قد انتهى إلى موقفين مختلفين عند كل من العقاد وطه حسين . فلاشك أن نظرية التطور كانت من بين التأثيرات التي شكلت رؤيتهما الفكرية عامة . إلا أنها اتخذت عند العقاد مسارا يغلب عليه الطابع الحيوى الذاتى الفردى ، واتخذت عند طه حسين مسارا يغلب عليه الطابع العقلى والعلمى .

ولعل هذا الجذر الفكرى فى رؤية طه حسين النقدية بوجه خاص هو الذى يفسر استخدامه الملتبس لمفهوم الصدق الفنى كمعيار للتقييم النقدى .

فالصدق الفنى عند طه حسين هو التعبير عن الإحساس الشخصى بلغة تلائم حياة العصر والذوق السائد فيها " فالكمال الأدبى - كما يقول - يستلزم أن تكون اللغة ملائمة للحياة ومشاكلها " (٩) ومفهوم الحياة عند طه حسين يختلف عن مفهوم الحياة التى سبق أن عرضنا له عند العقاد . فالحياة عند طه حسين هى العصر ، أى الحياة فى التاريخ وليست مجرد الخبرة الإنسانية الحية أى مجرد الحياة ، كما هى فى الرؤية العقادية (١٠) . والصدق الفنى عند طه حسين ليس صدقا أخلاقيا وإنما هو صدق تعبيرى ، هو حرية التعبير وحقيقته ، هو " الحقيقة - الحياة " مرتبطة " بالحقيقة - التعبير - الحرية " .

وإذا لم يكن الأدب صادقا فى تعبيره ، فمعنى هذا أنه ليس حرا ، وإنما تقيده التقاليد أو تقيده القيم الأخلاقية أو القيم الدينية السائدة ، ويصطنع بسبب هذا مشاعر وأحاسيس لا تعبر بصدق عن الحقيقة . وليس معنى هذا أن طه حسين كان ضد الأخلاق أو الدين السائدين وإنما كان ضد المعوقات التى تعوق حرية التعبير الصادق عن الحقيقة المعاشة . ولهذا فالحرية دليل الصدق الفنى وهذا الصدق تعبير عن الحرية .

وإذا كان الجمال عند العقاد هو الحرية ، فإن الحرية عند طه حسين هى الصدق الذى يفضى بدوره إلى الجمال الفنى من حيث أنه تعبير عن صدق شعورى متلائم مع حقيقة ، أى مع بيئة وعصر .

هل يقترب هذا المفهوم للصدق الفنى من المحاكاة اليونانية سواء عند أفلاطون أو عند أرسطو ؟ الحق ، أن الصدق الفنى عند طه حسين لا يعبر عن محاكاة ، وليس مجرد صدق اجتماعى تاريخى ، وإنما هو أساسا صدق شعورى وإن ارتبط بالضرورة بواقع تاريخى حى . ولهذا فهو صدق فنى وليس مجرد صدق كمحاكاة لما فى النفس أو لما فى الواقع الخارجى . ولعلنا نتبين هذا فى قوله عن أبى نواس " فلم يكن أبو نواس مؤثرا للصدق لأنه صدق ، لم يكن وأعطا أو ناسكا ، وإنما كان شاعرا يصدق فى شعره ويحب أن يتحدث إلى الناس بما يفهمونه ، فينال موضع الإعجاب والفتنة . كان يحب الصدق حبا عمليا أو قل كان يحب الصدق حبا فنيا " (١١) .

ولهذا فالصدق الفنى هو ما يتركه فى سامعه أو قارئه من انفعال بما يحمله من صور ودلالات عبر تركيبه الخاص . والكذب فى الشعر بهذا المعنى هو صدق فنى إذ استطاع أن يحقق هذا

الانفعال ، أى أن يحقق تصديقا فنيا .

ولكن هل مجرد القول بفنية الصدق يجعلنا نمتلك معيارا للحكم النقدي ؟ لا بالطبع . وإحقاقاً طه حسين آثار قضية الصدق الفنى - وهى قضية مهمة - دون أن يقدم معيارا دقيقا إجرائيا للحكم بمقتضى هذا الصدق الفنى . على أنه قدم معيارا عاما هو الذوق ، ذوق الناقد المدرب المثقف . غير أنه استعان بهذا المعيار الذاتى الغامض فى نقده الأدبى التطبيقي ، أما فى مجال الدراسات الأدبية ، فقد استعان بالتحليل العقلانى بحثا عن العلل والأسباب النفسية والبيئية والتاريخية والموضوعية عامة فى تفسير الظواهر الأدبية وتقييمها كذلك . وهكذا يمكن القول بأن طه حسين كان عقلانيا ذا توجه تحليلي نفسى اجتماعى تاريخي فى دراسته للأدب ، وكان ذوقيا انطباعيا فى ممارسته النقدية وإن اختلطت معالجته الذوقية الانطباعية بعناصر عقلانية تحليلية على أنه كان يخرج فى كثير من الأحيان عن هذين التوجهين مستعينا ببعض المناهج التقليدية أو العلمية الخالصة ، كوقوفه عند الألفاظ المفردة ، أو التقييم اللغوى الخالص وتسلاحه بالتفسير النفسى الخالص أو التفسير الاجتماعى الخالص ، أو معالجته لمفهوم الصدق لا كصدق فنى وإنما كمطابقة وتناظر مع الواقع الفعلى ، أو استعانتها بالتفسير الجغرافى ، أو بالحكم الدينى ، أو عودته إلى بعض الأساليب الإجرائية القديمة مثل الموازنات والتفسير المعنوى والسرفات إلى غير ذلك (١٢) . ولهذا يمكن القول بأن طه حسين رغم جذوره الفكرية المحددة التي تبرز فى منهجه النقدي العام الذى يتراوح بين العقلانية والذوقية والانطباعية بشكل توفيقى ، ورغم أن السيادة كانت للعقلانية ، فإنه كان كذلك انتقانيا ، وخاصة فى نقده التطبيقي .

وتقتد مدرسة طه حسين العقلانية الذوقية عند كثير من النقاد والدارسين وخاصة من الجامعيين . ولعل أبرز هؤلاء هو محمد مندور . ويقسم بعض الباحثين (١٣) مذهب مندور النقدي إلى مراحل ثلاث : المرحلة التذوقية والمرحلة التحليلية والمرحلة الايديولوجية . ولكنى فى الحقيقة - رغم صحة التقسيم - أراه تقسيما خارجيا لا يتعمق المفاهيم النظرية والإجرائية فى خطاب مندور النقدي . ففى أعماق هذه المرحل الثلاث يسود - فى تقديرى - منهج واحد هو المنهج الذوقى الانطباعى ، برغم ما قد يجنح أحيانا إلى الجانب الدراسى التحليلي أو إلى التقييم الايديولوجى الاجتماعى . وهو فى هذا قد يختلف عن طه حسين الذى كان يفرغ على منهجه الطابع التحليلي العقلانى كما سبق أن أشرنا . ولعل هذا يعود إلى موقف كل منهما من العمل بشكل خاص . لقد كان فكر طه حسين كما أشرنا من قبل يرتكز على مفاهيم الختمية التاريخية والطبيعية ، وعلى العقلانية الديكارتية من الناحية الإجرائية ، ويجنح نحو علمنة الدراسات الأدبية عامة . أما محمد مندور فكان يقف موقفا مواضعتا من العلم متأثرا فى ذلك بفلسفة ه . بوانكاريه وخاصة بكتابه " قيمة العلم " وكان يرى أن العلم لا يقوم على أساس موضوعى وإنما على مواصفات نسبية ولهذا فلا سبيل إلى معرفة الحقيقة علميا . ويقول " أننى أنكر الإنكار كله أن يستطيع العلم أن يحل محل نفسى فى إدراك حقائق الأشياء " ، وكان

يرفض أى محاولة لتطبيق العلم على الأدب ويقول " الذين يريدون فهم النفس البشرية بفضل نظريات علم النفس إنما يريدون تشريح فراشة بسكينه بصل " (١٤) ولا شك أن مندور كان محققا فى نقده للمغالاة فى استخدام المناهج العلمية النفسية أو الاجتماعية فى تحليل الأدب ، فذلك يخرج بالأدب من مجال النقد الأدبى إلى مجال آخر ، ولكنه باسم هذا النقد يكاد يصل إلى رفض الوعى النظرى والإدراك العلمى لوقائع التعبير الأدبى . ولهذا كان يتخذ من الذوق فيصلا أساسيا فى الحكم الأدبى ، ولكنه ليس الذوق على إطلاقه بل الذوق الملل . ولهذا كان يتحدث عن الاستعانة بروح العلم لا بالعلم نفسه فى المعالجة النقدية ، وهذا ما كان يعود به - بشكل أو بآخر - إلى مستوى من العقلانية فى الحكم النقدى .

على أنه ظل طوال حياته النقدية - رغم تنوع واختلاف مراحلها - متمسكا بمبادئ مدرسة لانسون التى تقوم على المنهج التاريخى لا التاريخى فى تقديرى ، أى متابعة مختلف النصوص الأدبية فى تسلسلها التاريخى لمعرفة خصائصها الذاتية والقيام بالدراسة المقارنة بين أساليبها المختلفة . ومندور يتسلح بهذا النهج فى دراسته " للنقد المنهجي عند العرب " ، مؤكدا أن الذوق ينبغي أن يكون من مراجع الحكم النهائية فى الأدب ونقده ، كما يؤكد على ضرورة النظر فى المراحل المختلفة للنقد وأساليب التعبير الأدبى لضمان سلامة الحكم النقدى . وهو يعرف النقد عامة بأنه دراسة النصوص والتمييز بين الأساليب المختلفة (١٥) .

وفى كتابه " الميزان الجديد " يبرز مفهوم الشعر المهموس كمعيار للحكم على الشعر ، تأكيداً للمعيار الذوقى والأسلوبى معا . على أنه فى دراساته الأدبية التى قام بها بعد ١٩٥٢ كان يغلب الطابع التحليلى العقلانى بشكل عام إلى جانب معياره الذوقى وإن تخلى عن مفهوم الشعر المهموس ، وأخذت تبرز الدلالة الاجتماعية والايديولوجية فى تقييمه الأدبى . ولاشك أن بروز هذه الدلالة هو ثمرة لأمرين : الأول هو انشغاله طوال عضويته فى حزب الوفد من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية انشغالا كان يغلب عليه الطابع الليبرالى الإصلاحى التقدمى بشكل عام . والأمر الثانى هو المناخ السياسى والاجتماعى العام الذى اشاعته ثورة ١٩٥٢ .

وفى هذه المرحلة صاغ عبارة " النقد الايديولوجى " تمييزاً لمذهبه النقدى . ولاشك أن القول بالنقد الايديولوجى قد يعبر عن تمييز صحيح فى النظرية والممارسة النقدية بين نقد يهتم بالدلالة الايديولوجية للأدب ونقد آخر لايهتم بها ، بل يطمسها ويتغافل عنها وينكرها إنكارا اكتفاء بالقيمة الجمالية الخالصة . ولكن هذه العبارة " النقد الايديولوجى " قد تخفى فى الحقيقة أن كل عمل نقدى إنما يتضمن موقفا ايديولوجيا وإن لم يع صاحبه ذلك أو لم يقصده قصدا .

على أنه فى هذه المرحلة الأخيرة من حياة مندور التى برزت فيها الدلالة الايديولوجية والاجتماعية للأدب فى ممارساته النقدية ، وأخذ يهتم فيها بما يسميه بالوجدان الاجتماعى أو الوجدان العام فى مواجهة الوجدان الفردى أو الذاتى ، لم يتخل عن الاستعانة (١٦) بالمعيار الذوقى فى التقييم النقدى بل أخذ فى الوقت نفسه يستعين ببعض المفاهيم التى كان يرفضها فى

الماضى مثل مصطلحات العلوم النفسية والاجتماعية ، ونظرية التطور ، فضلا عن تفسيره للشعر تفسيراً معنوياً خالصاً دون العناية بالتحليل والمقارنة بين الأساليب النصية ، أو حتى تحليل النصوص والأساليب تحليلًا اجتماعياً أو ايديولوجياً معمقاً .

ولاشك أن مندور قيمة تنويرية كبيرة فى حياتنا الثقافية المعاصرة ، ولكنه رغم ما أضافه من أبعاد اجتماعية فى ممارساته النقدية فى مرحلة ما بعد قيام ثورة ٢٣ يولييه ورغم تطوره بشكل عام فى مفاهيمه ومواقفه السياسية والاجتماعية عن مدرسة طه حسين إلا أنه يعد امتداداً يستمولوجياً وفلسفياً لهذه الممارسة فى مجال النقد الأدبى سواء فى ازدواجيتها الذوقية العقلانية ، أو فى انتقائيتها بشكل عام .

النظرية النقدية الإسلامية :

قد لا تكون لهذه النظرية أصداء مسموعة فى الخطاب النقدى العربى الحديث والمعاصر . فليس لها تطبيقات ذات أثر أو أهمية ، وتكاد تقتصر على التعبير النظرى اللهم إلا بعض تطبيقات هامشية أو أمثلة هنا أو هناك . ولهذا لم نطلق عليها اسم مدرسة واكتفينا باعتبارها النظرى . ولكن قد تكون الأوضاع الراهنة فى العالم العربى الذى أخذت تسود فيه الاتجاهات السلفية الأصولية مؤذنة ببروزها فى الأيام القادمة . ولهذا قد يكون من الضرورى الإشارة إليها .

وتتمثل هذه النظرية فى قيمة مثالية محددة ثابتة قبلية ، هى الرؤية الإسلامية أو التصور الإسلامى كمعيار للحكم والتقييم الأدبى والفنى عامة . ولعل من أوائل المبادرين إلى التعبير عن هذه النظرية هو سيد قطب الذى بدأ شاعراً ناقداً من أنصار مدرسة العقاد وانتهى إلى قائد فكرى بالغ التأثير فى الحركة الإسلامية المتعصبة الراهنة . ومع هذا التطور فى الموقع الفكرى العام ، تطور كذلك فى موقعه النقدى الخاص . وهو فى تقديرى تطور له منطقته الداخلى المتسق ، فما أقرب المسافة بين الوجدانية أو الجوانية وبين الرؤية الدينية . ولعلنا نجد هذه الجذور فى صورة مبكرة فى كتاب سيد قطب " التصوير الفنى للقرآن " الصادر عام ١٩٤٥ (دار المعارف المصرية) . ففى استخلاصه الأخير لمنهج القرآن فى التصوير يقول " أن المعانى الذهنية والخاللات المعنوية لم تستبدل بها صور فحسب ، ولكن اختيرت لها صور حية وقيست بمقاييس حية ، ومرت خلال وسط حى " (١٧) ثم يشير فى الهامش بأن العقاد هو الذى وجهه إلى أفراد هذه السمة القرآنية بعد أن وردت فى ثنايا الكتاب متفرقة .

ولعلنا نجد فى هذا بالفعل امتداداً للمذهب العقادى فى تفسير التشبيه والاستعارة ، كما نجد هذا المفهوم متطوراً بعد ذلك فى كتابات سيد قطب الأخيرة مرتبطاً ارتباطاً حميماً برؤيته الإسلامية للحياة والموقف منها . ففى كتابه " فى التاريخ : فكرة ومنهاج " يقول " أن النظرية الإسلامية لاتؤمن بسلبية الإنسان فى هذه الأرض ، ولا بضالة الدور الذى يؤديه فى تطوير الحياة ، ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى لا يهتف للكائن البشرى بضعفه

ونقصه وهبوطه ، ولا يملأ فراغ مشاعره وحياته بأطياف اللذائذ الحسية أو بالتشهى الذى لا يخلق إلا القلق والحيرة والحسد والسلبية وإنما يهتف لهذا الكائن بأشواق الاستعلاء والكلافة ويملأ فراغ حياته ومشاعره بالأهداف البشرية التى تطور الحياة وترقيها ، سواء فى ضمير الفرد أو فى واقع الجماعة " (١٨) . " والأدب والفن المنبثق من التصور الإسلامى أدب أو فن موجه بحكم أن الإسلام حركة تطوير مستمرة للحياة . فهو لا يرضى بالواقع فى لحظة أو بهجيل ولا يبرره أو يزينه لمجرد أنه واقع . فمهمته الرئيسية تغيير هذا الواقع وتحسينه والإيحاء الدائم بالحركة الخالقة المنشئة لصور متجددة من الحياة " ، وقد يلتقى فى هذا مع الأدب أو الفن الموجه ، بالتفسير المادى للتاريخ . يلتقى معه لحظة ثم يفترقان . (١٩) . ونقطة الافتراق بالطبع هى قول المادية الجدلالية بالصراع الطبقي ، أما الإسلام فهو " لا يقيم حركته التطويرية على الحقد الطبقي بل على الرغبة فى تكريم الإنسان ورفعته عن درك الخضوع للحاجة والضرورة وإطلاق إنسانيته المبدئة عن الانحصار فى الطعام والشراب وجوعات الجسد على كل حال " (٢٠) والفن الإسلامى - كما يقول محمد قطب - ليس من الضرورى هو الفن الذى يتحدث عن الإسلام " وإنما هو الفن الذى يرسم الوجود من زاوية التصور الإسلامى لهذا الوجود " والواقعية الإسلامية كما يقول أيضا " تصور الواقع الحادث ولكنها تصوره مقياسا إلى ما ينبغى أن يكون عليه البشر ففى حياتهم السوية (٢١) .

ونلاحظ أن التصور الإسلامى للأدب والفن فى منظور سيد قطب ومحمد قطب ، لا يقف عن حدود التعبير عن الحياة بشكل حى مطلق ، وإنما هو التعبير أساسا عما هو إيجابى فيها ، بل عما ينبغى أن يكون فيها . ولهذا فهو بالضرورة دعوة توجيهية ، بحسب تصور قبلى مسبق هو التصور الإسلامى ، إنها إذن تعبير عن رؤية مثالية من ناحية ودعوة توجيهية قصدية ذات منزع إرادى من جهة أخرى ، والتصور الإسلامى للواقع الإنسانى - كما يعبر عن ذلك عماد الدين خليل - يدين ما فى هذا الواقع من توتر بين الإنسان والعالم ، ويعمل على تحقيق التوازن بينهما وخلق توتر آخر غير هذا التوتر البدائسى الهدام ، توتر من نوع جديد يخلقه " فى أعمال المؤمنين " ويدفعهم إلى أهداف وغايات بعيدة وإن تكن ذات مستويات ومراحل ، البعض يكتفى فيها بمرحلة أولى ، والبعض يتوقف عند منتصف الطريق ولكن هناك من يستطيع أن يواصل سيره إلى افاق بعيدة ، وهم " نفر محدود امتلكوا من التوتر أقصاه ومن الإرادة حدها الأعلى ، ومن الشوق واليقين أعماق أعماقه ... ومن ثم فإن الملأ الأعلى قد استقبلهم - بعد رحلتهم المضنية - استقبال الأبطال ، وألقى عليهم ربه نوره وبركاته ، وأظلم بظله ومسح على قلوبهم بيده .. فجاء تعبيرهم الباطنى والأدبى والفنى روائع خالدة فى بناء الحضارة الإسلامية " (٢٢) ويشير كنعماذج لهؤلاء إلى رابعه والغزالي والجيلاني والرومي . وبهذا يكاد يقترب مفهوم الأدب الإسلامى فى أرقى مستواه من الأدب الصوفى ، الذى يتحقق فيه الامتزاج والوئام بين الإنسان والعالم ، دون أن يعنى هذا إلغاء ذاتية الإنسان أو تغليب الجانب الروحى فيه على الجانب المادى ، وإنما هو التوازن بين الجانبين ، فالإسلام " يقدم مخططاته على أساس (هذا) التوازن " (٢٣) والإسلام " يعقيدته وتنظيمه المعجزين هو القادر وحده على انتقاد الإنسان من محتته ...

وتوحيد كيانه " (٢٤) ولهذا فهو يمتدح رواية " السمان والخريف " لنجيب محفوظ " ويرى أنه أسهم في إبراز التجارب الإنسانية السليمة كالعبث واللاجدوى والازدواج والهروب واليأس والقنوط ، ولكنه حاول كذلك أن يضع البديل إزاء هذه المآسى فجعل التصوف والرحيل والإرادة والأمل قيما موجبة يستطيع الإنسان أن ينتصر بها على عذابه ، وإن أخذ عليه أنه بعض موائف روايته من أدباء الغرب (٢٥) . وكما يسود مفهوم التوازن في التصور الإسلامى للأدب والفن ، يسود هذا المفهوم كذلك في النقد الإسلامى كما يقول عصام الدين خليل . فالنقد الإسلامى لا يتشبه بموضوعية ما أنزل الله بها من سلطان ، ولا يفقد في الوقت نفسه مقوماته الذاتية ومعاييرها المستقلة ويذوب في العمل الذي ينقده ، لا هذا ولا ذاك . لا هو بالتجريد الرياضى الميت ولا بالذوبان الصوفى الهيمان .. النقد هو موازنة فلسة نادرة بين الذات والموضوع " (٢٦) على أن الذى يحكمه في النهاية هو التصور الإسلامى للإنسان والكون . على أننا نلاحظ الاختصار في النقد الإسلامى على المضمون العقيدى وحده ، دون الاهتمام بالصياغة أو التقنية التعبيرية ، بل إنه يدعو إلى قبول مختلف الأشكال والتقنيات النابعة من الخبرات الإنسانية والأوروبية عامة . وهو لا يرفض من الأشكال والتقنيات " إلا ما ارتبطت بمضامينها وأصبح من الصعب فصل إحداها عن الأخرى " (٢٧) . ونلاحظ اتساق هذا الموقف من الأشكال والتقنيات الأدبية والفنية مع موقف الفكر الإسلامى السلفى عامة من رفضه للفلسفات والنظريات العلمية والقيم الغربية عامة ، وتقيله في الوقت نفسه للمناهج والأساليب التكنولوجية فحسب دون أسسها النظرية العلمية .

هذه هي الخطوط العامة للرؤية الإسلامية للأدب والنقد الأدبى كما يعبر عنها دعاة الحركة الإسلامية الجديدة ، وهى كما أشرنا من قبل ترتكز على تصور مثالى قهلى ثابت يتسم بالشمول الكونى والتوازن القيمى أساسا ، كما ترتكز على دعوى غائية إرادية لتحقيق هذا التصور تحقيقا أدبيا ، بصرف النظر عن الشكل الذى يمكن أن يتخذه لكن بشرط ألا يتناقض مع مضامينه النابعة من تصوره الدينى . وعلى هذه المرتكزات يتأسس الحكم النقدى وهو حكم مضمونى قيمى مثالى خالص .

النظرية النقدية الوسطية :

لعلنا نجد أصولا حديثة لهذه المدرسة في كتاب " التعادلة " لتوفيق الحكيم وإن كانت تعود إلى أبعد وأعمق من هذا في تراثنا العربى الإسلامى عامة ، كما نجدها كذلك في دعوة زكى نجيب محمود إلى فلسفة عربية تقوم على الثنائية كما عبر عن ذلك في كتابه " تجديد الفكر العربى " .

أما تعادلة توفيق الحكيم فهى تهير عن علاقة ديناميكية بين طرفين متعارضين تسعى لتحقيق التوازن بينهما تجنبيا لابتلاع أحدهما للآخر . وهى في الحقيقة علاقة توازنية مختلة إذ يطفئ فيها بشكل عام الطرف المعنوى الروحى الوجدانى على العقلى المادى .

على أن رؤية توفيق الحكيم هي رؤية عامة للحياة والفن ولا يجعل فيها سمة خاصة بالأدب العربي . ولكنها نابعة من رؤية ليبرالية اصلاحية اجتماعية وإن اتخذت من الكون والتاريخ والأدب مسرحا كلياً لها (٢٨) .

أما زكي نجيب محمود فهو يجعل من الثنائية مبدأ راسخاً في ضمائرنا يشكل جوهر الفلسفة العربية عامة ، بل تنبثق منه أحكامنا فسي مختلف الميادين . (٢٩) إنها الثنائية بين الخالق والمخلوق بين الروح والمادة بين العقل والجسم بين المطلق والمتغير بين السماء والأرض . وهو يؤكد هذه الثنائية في مجال الأدب والفن كذلك . فجمال الفن عند غيرنا كما يقول هو في تشكيل اللون أو تشكيل الصوت أو تشكيل الحجر تشكيلات تمتع الحواس أولاً وقبل كل شيء آخر ... أما الفن عندنا فهو في هندسة تشكيلاته .. هندسة يطرب لها الذهن من وراء الحاسة المدركة (٣٠) أي أنه يجمع بين المتعة الحسية والذهنية . والروح العربية مهما غاصت في تفاصيل العالم الأرضي فهي تظل مشرّبة إلى الثابت الدائم الذي لا يتغير ولا يزول وهي تفرق تفرقة واضحة بين عالمين : عالم الكائنات المنتهية في وجودها بزمان معينين ، وعالم اللامتناهي الذي يتعالى عن أي صفة تجدد له مكاناً أو زماناً .. إن الأرض عندنا أرض والسماء سماء ولا اختلاط بينهما ولا خلط (٣١) . على أنه سرعان ما ينتقد طغيان طرف من هذه الثنائية على طرف آخر في حياتنا الأدبية والفنية . " فالمعيار يهبط عليك من علّ ولا ينبثق من طويتك ، فكانت الأولوية في حياتنا الفنية كلها بشكل عام لسلامة الشكل لا لحيوية المضمون . فالرسوم أشكال هندسية والقصائد تفعيلات موزونة . وتسريت هذه الشكلية إلى مناسط الحياة جميعاً ... وبات الفن شكلاً بغير مضمون " (٣٢) .

والغريب أن هذا الحكم بثنائية الشكل والمضمون ، وهذا النقد لطغيان الشكل في الفن ، هو نقيض ما كان يدعو إليه زكي نجيب محمود من قبل من الشكلية والفنية الخالصة مما يجعله من بدايات الداعين إلى النظرة الوضعية والبنائية في الأدب والفن كما سوف نرى في فقرة لاحقة . ولكن لعل دراساته الأخيرة في مجال الفكر العربي الإسلامي قد عدلت من تلك الرؤية القديمة . ولكن تبقى على أية حال ، رؤيته الوسطية الثنائية وتأكيد على الثنائية باعتبارها قلبية غريزة قومية (عربية) مما يوحد استمولوجيا على الأقل بينه وبين النهج الإسلامي القبلي التوازني .

على أن أبرز المعبرين عن هذه الرؤية الوسطية في الأدب والنقد الأدبي هو عبد الحميد ابراهيم في كتابه " الوسطية العربية " . ففي هذا الكتاب الضخم ثلاثة فصول مكرسة للجمال والفن والأدب في ضوء فلسفته الوسطية العامة التي يعتبرها الفلسفة العربية الأصيلة التي تتجسد في القرآن الكريم والحكمة الدينية عامة ، والسلوك الأخلاقي ورؤية الطبيعة والتاريخ فضلاً عن الأدب والفن . وتقوم هذه الوسطية على مفهوم التجاور لا التجاوز بين المتناقضات . إنها الحد الأوسط لا المعنى الأرسطي ، وإنما بالمعنى الذي يحتفظ فيه طرفان متناقضان بتواجدهما معاً دون أن يلفى أحدهما الآخر . والنخلة عند عبد الحميد ابراهيم هي رمز هذه العلاقة التجاورية . فهي " تقف شامخة توحى بالحياة ، في وسط يوحى بالموت ، وتضرب بجذورها في أعمال

التربة ، وترتفع فى السماء وكأنها تبحث عن المطلق " (٣٣) .

وهذه الوسطية كما يقول عبد الحميد ابراهيم هى سمة للحضارة العربية الإسلامية وللثراث الشرقى والحضارة السامية عامة . وهو فى الحقيقة يكاد يتبنى فى هذا فلسفة شبنجلر التاريخية القائلة بأن لكل حضارة روحا خاصة بها ، بل هو يستفيد بشكل مباشر من منظور شبنجلر للحضارة العربية الإسلامية (٣٤) . على أن هذه الوسطية إلى جانب طبيعتها العربية ، بل نزعتها السامية ، تمتد " بجذورها فى تراث دينى " فهمى تبث فى نفوس أبنائها روح الأنبياء وحماسة القديسين وتضحية الشهداء ، وتطيعهم بطابع السكينة الذى يحل الصراع أو " الدفع بين الناس " بطريقة سلمية ، ربما تكون ناتجها أضمن لسلامة الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية " (٣٥) .

وهنا نلاحظ عمق الرابطة بين مفهوم الوسطية العربية والتصوير الإسلامى العام لدى أصحاب الدعوات الإسلامية الجديدة كما عرضنا فى الفقرة السابقة .

والرؤية الجمالية العربية عند عبد الحميد ابراهيم " لاتقف دون الطبيعة وتحاكيها ، بل تسمو فوقها وتتطلع نحو المطلق . وهى جمالية تقوم على الحركة المغلفة بالسكون ، ولا تصل إلى حد السكون الجامد ولا إلى حد القلق المرضى ، وهى جمالية تقوم على الوضوح والتمايز بين الأشياء والألوان المتقابلة غير المتداخلة " (٣٦) . وهو يطبق هذا المفهوم على الأدب فيرفض القول بالوحدة العضوية التى يعدها نتيجة للتأثر بأرسطو وبالحضارة الأوروبية عامة . أما الحضارة العربية فلا يعرف أديها هذه الوحدة العضوية التى تنصهر داخلها العناصر المختلفة ، وإنما تعرف الوحدة التركيبية التى تحتفظ فيها العناصر بالاستقلال داخل الوحدة . فالطبيعة العربية تختلف عن الطبيعة اليونانية لا تعرف التداخل ولا تعقيد الألوان ولا فناء بعض الأشياء فى بعض . إنها تقدم الشئ ونقيضه دون أن يفنى أحدهما فى الآخر (٣٧) . وهو يسعى لبيان هذا فى الشعر العربى المعاصر وفى القرآن وفى منهج التأليف الأدبى وفى الأدعية المأثورة وفى الأدب العربى المعاصر . ولكنه يؤكد أساسا فى بنية المجتمع العربى نفسه " فالتركيب الاجتماعى عند العرب يختلف عنه عند الأغريق . فهو بسيط لا يعرف التعقيد ولا الطبقيّة ... (وهو) يقوم أساسا على نظام القبليّة ، التى يتساوى فيها الأفراد ، فلكل فرد أو وحده تتساوى أمام الحقوق والواجبات والكل يعملو بعلو القبيلة . والكل يدافع عن القبيلة دون أن يفنى فيها . تماما مثل حبات الرمل قد تتضام فيما بينها وتشكل كتيبا عاليا ، ولكنها لاتندمج ولاتفنى فلكل حبة استقلالها " (٣٨)

ونستخلص من هذه الخطوط العامة للنظرية النقدية الوسطية ، أنها أولا مرتبطة بنظرية حضارية تجعل لكل حضارة سمات مطلقة خاصة، ولهذا فهمى نظرية قومية سامية فى جوهرها وليست نظرية عامة ، وهى تركز على ثوابت قبلية جوهرية خاصة فى التكوين الحضارى . وهى ثانيا نظرية ذات بعد دينى أساسى فى تكوينها النظرى والقومى . وهى ثالثا تتسم بالثنائية التجاورية من العناصر المتناقضة المشكلة لموضوعاتها بل بالتجاورية بشكل عام بين العناصر

المكونة للعالم الطبيعى والاجتماعى والتعبيرى ، وتجمع بين التجاور والاستقلال والوحدة الخارجية ، وتكاد بهذا أن تكون تعميما مسطحا لخبرة اجتماعية وطبيعية مستمدة من العلاقات الاجتماعية القبلية والتضاريس الصحراوية . وهى فى جوهرها تعبير عن رؤية توازنية غير صراعية تكاد توحد بينها وبين النظرية النقدية الإسلامية .

المدرسة النقدية الجدلية :

لعل هذه المدرسة أن تكون أبرز المدارس النقدية التى سادت خلال سنوات الخمسينيات والستينيات خاصة ، وذلك فى غمرة تصاعد المد النضالى الوطنى والاجتماعى العربى . ورغم خفوت هذه المدرسة فى السبعينيات والثمانينيات إلا أنها فى تقديرى لا تزال تشكل أبرز الاتجاهات فى النقد الأدبى العربى المعاصر سواء من الناحية النظرية الخالصة أو التطبيقية .

وإذا كانت النظرية الوسطية التى عرضنا لها فى الفقرة السابقة تقول بالتجاورية بين العناصر التى تشكل الظواهر عامة ، والظاهرة الأدبية خاصة ، فإن هذه المدرسة تقول بالتجاورية بين عناصر هذه الظواهر ، بل بين مختلف الظواهر الواقعية والتعبيرية بعضها البعض ، بما يعنى الطبيعة التفاعلية والتداخلية والصراعية بينها جميعا وما يفضى باستمرار إلى قيم أكبر ، أو بما يعنى إتمامها جميعا كذلك بالطبيعة التاريخية المعاشة الكامنة فى صميم بنيتها ونية ما بينها من علاقات ، وهذا فى تقديرى هو معنى جدليتها .

ونستطيع أن نحدد هذا فى مجال النقد الأدبى بأن نقول أن جوهر الدراسة النقدية الجدلية هو تأكيدها على العلاقة الموضوعية التفاعلية - تأثيرا وتأثرا - بين الواقع الاجتماعى الطبقي وبين الإبداع الأدبى سواء من حيث مضمون الأدب أو من حيث شكله الفنى ، ثم حرصها على محاولة كشف الأبنية وآليات هذه العلاقة المضمونية - التشكيلية فى تجلياتها وسياقاتها المختلفة الذاتية والاجتماعية والتاريخية عامة . حقا ، إنها تقول بأولوية المضمون على التشكيل ، إلا أنها لا تغفل عن الأثر الفعال للتشكيل فى تحديد معالم المضمون ، ولا تغفل عما بينهما من علاقة عضوية حميمة .

وإذا كانت هذه هى الدلالة النظرية العامة فى تقديرى لهذه المدرسة النقدية ، فإنها قد تختلف فى الممارسة التطبيقية من حيث مدى إدراك واكتشاف هذه العلاقة الجدلية بين مقومات العمل الأدبى وعناصره ودلالاته ولهذا تتراوح الممارسة النقدية لهذه المدرسة فى أغلب الأحيان بين نظرة أكاديمية جامدة لهذه العلاقة تجعل من الأدب انعكاسا مباشرا واستنساخا حرفيا للواقع الاجتماعى المحدد ، أو نظرة إنسانية عامة تجعل منه تعبيرا فضاضا دون دلالة اجتماعية محددة ، أو نظرة أيديولوجية خالصة تجعل منه مجرد نص دلالى بصرف النظر عن قيمته التشكيلية الفنية ، أو تمتلك النظرة الجدلية الصحيحة للعلاقة بين أدبين : الأدب وواقعية الواقع بتأكيدها على خصوصية واستقلالية التعبير الأدبى دون أن تنفى معلوليته أو انعكاسه الإبداعى غير المراتى لواضع الخبرات الذاتية - الاجتماعية من ناحية ، ودون أن تنفى من ناحية أخرى فاعليته المؤثرة فى هذا

الواقع ، ودون أن تغفل من ناحية ثالثة قيمته الفنية فى ارتباط بهذه المعلولية وهذه الفاعلية .

ولعلنا نجد البدايات الأولى لهذه النظرية النقدية الجدلية فى الثلاثينات وبداية الأربعينات فى كتابات عصام حنفى ناصف وسلامة مرسى ومجلة الطليعة السورية وعمر فاخورى ومفيد الشرباشى ورثيف خورى وغير ذلك من الكتابات الرائدة ، إلا أنها أخذت تنضج وتتبلور مع الأربعينات والخمسينات والستينات مع تبلور النضال الوطنى - الاجتماعى واحتدامه وبروز التنظيمات السياسية الثورية المختلفة .

وكان من أهم المعبرين عنها فى هذه المرحلة مجلة الثقافة الجديدة اللبنانية وحسين مروءة وعبد الرحمن الشرفاوى وعبد الرحمن الخميسى وعلى الراعى ولويس عوض ومحمد دكروب وصلاح حافظ وإبراهيم عبد الحليم وغيرهم . ولكن لعل كتاب " فى الثقافة المصرية " لعبد العظيم أنيس وكتاب هذه السطور الذى صدر فى بيروت عام ١٩٥٥ أن يكون التعبير النظرى والتطبيقات الذى حدد معالم هذه المدرسة فى تلك المرحلة . إلا أن هذه المدرسة استمرت بعد ذلك تعبر عن نفسها بمستويات مختلفة كذلك تتراوح بين الرؤية التطبيقية المحددة ، والرؤية الإنسانية الفضفاضة العامة ، بين المعالجة المضمونية الخالصة ، والمعالجة الجدلية الصحيحة فى كتابات أجيال جديدة مثل إبراهيم فتحى ونبيل سليمان وعبد العبد وفريدة النقاش ورضوى عاشور ومحمد كامل الخطيب ولطيفة الزيات وعبد المحسن طه بدر والشاوى والعوفى وغالى شكرى وشكرى عياد ورجاء النقاش وصبرى حافظ ومحمد حافظ دياب وغيرهم .

وقد لا نستطيع القول بأن كل هؤلاء النقاد الذين عبروا نظريا أو تطبيقيا عن هذه النظرية بأشكال ومستويات مختلفة ، ماركسيون ، إلا أنهم جميعا بشكل أو بآخر قد تأثروا بالماركسية واستلهموها فى تصوراتهم وتطبيقاتهم النقدية ، ولهذا فإن المادية الجدلية والتاريخية تعد الأساس المنهجى بشكل عام لهذه المدرسة النقدية . وقد تختلف وتنوع الجذور الاستمولوجية والفلسفية لهؤلاء النقاد باختلاف وعيهم الاجتماعى وإدراكهم العلمى وكفاءتهم وخبرتهم الذاتية ، إلا أن الجذور الاستمولوجية العامة لهذه المدرسة النقدية تتمثل فى العلاقة التفاعلية الجدلية بين ثنائيات تفضى دائما إلى وحدة قيمية جديدة تتجاوز هذه الثنائيات بين المعنى والمبنى ، بين المضمون والصياغة ، بين الدلالة والتشكيل ، بين الواقع والقيمة ، بين الآتى والتاريخى ، بين الجزئى والكللى ، بين الموضوعى والسياقى بين المعرفى والإبداعى ، بين الموضوع والذاتى ، بين التنوع والوحدة ، بين النسبى والمطلق ، بين هذه الثنائيات المتفاعلة المتداخلة وغيرها يتوتر ويترعش الإبداع الأدبى وعلى هذه الثنائيات ، وترتكز المعالجة المنهجية فى النقد الجدلى . وإذا كانت المدرسة الوجدانية والمدرسة الذوقية تنتخذان من الذاتية مرتكزا للحكم النقدى رغم العلاقة التوفيقية مع التحليل العقلانى ، وإذا كانت النظرية الإسلامية والنظرية الوسطية تستندان إلى ثوابت مثالية قبلية ، فإن المدرسة الجدلية رغم استنادها إلى تلك الجذور الاستمولوجية والفلسفية عامة ، لا تسعى وينبغى ألا تسعى إلى فرض هذه الجذور فرضا على العمل الأدبى المدروس ، وإلا وقعت فى مثالية تعارض مع فلسفتها نفسها ، وإنما تسعى إلى

اكتشاف آلياتها نفسها فى قلب النص الأدبى ، وفى علاقة هذا النص بسياقه التاريخى الأدبى والتاريخى الاجتماعى ، وتقييم النص الأدبى فى ضوء هذا كله .

ومن هنا يتضح المعنى الحقيقى لمفهوم الانعكاس الذى تقول به النظرية الجدلية ، ومفهوم الواقعية الذى تتبناه كذلك .

فالآدب كما تذهب هذه النظرية - وكما أشرنا من قبل - له أساسه المعرفى بمعلوليته للواقع الذاتى - الاجتماعى - التاريخى . فهو تعبير ذاتى عن خبرة موضوعية . ولكن هذا الانعكاس وهذا التعبير هما انعكاس وتعبير إبداعيان بالضرورة وإلا نقد الآدب أدبيته وأصبح مجرد وثيقة معرفية إعلامية أو اجتماعية أو نفسية . والجذر المعرفى للآدب لا ينفى إبداعيته ، وإبداعيته لا تطمس جذره المعرفى ، وليس فى الأمر ثنائية ، بل وحدة متعضونة ، تتمثل فى وحدة الشكل والمضمون فى بنية النص الأدبى . أما واقعية الآدب فلا تعنى كذلك الدعوة إلى نص تقريرى أو خطابى أو تسجيلى متطابق مع مرجع موضوعى أو ذاتى ، ولا تعنى الدعوة إلى نص تبشيري تحريضى توجيهى مباشر . ولا تعنى الدعوة إلى نص متفائل بالضرورة أو متشائم بالضرورة ، يعبر عما فى الحياة من إيجابية فقط أو سلبية فقط ، ولا تعنى فرض شكل أو أسلوب محدد من أشكال وأساليب التعبير ، وإنما الواقعية فى المنظور الجدلى هى دلالة وقيمة كامنتان فى بنية النص الأدبى ، يعبران عما فى الواقع من صراعية وتاريخية متجهة متصاعدة متقدمة فى اتجاهها العام . وهذه الدلالة والقيمة ليستا فقرة هنا أو فقرة هناك أو خاتمة أخيرة للنص الأدبى ، وإنما هما المضمون العام للنص ليس مجرد فكرة فى النص ، وإنما هو أساسا أثره الموضوعى العام .

ولهذا فالالتزام فى الآدب بحسب هذه النظرية ، لا يتعلق بموقف الأديب المنشئ للنص وإنما أساسا بالمضمون المتقدم الكامن فى البنية الفنية للنص وليس المعنى الشعارى الهاتف أو الزاعق كما يقال . على أن النظرية الجدلية لا تقصر ادبية الآدب على الآدب فى المضمون التقدمى وحده ، وإنما تقيم وتقدر مختلف الاجتهادات والابداعات الادبية وإن وجدت فى الآدب الراقى عامة ، أرفع التعبيرات الأدبية من حيث القيمة الفنية والدلالية .

وفى ضوء هذا كله تتحدد القسمات الأساسية لما يمكن أن نسميه بالنقد الجدلى . إنسه أولا - كما أشرنا من قبل - ليس بالنقد الأيدولوجى ، كما يشاع عادة ، فكل نقد فى إطار هذه النظرية يتضمن جذرا أيدولوجيا . ليس معنى هذا أن النظريات النقدية عامة تفرض أيدولوجياتها على النص الذى تنقده ، وإنما معنى أن كل ممارسة نقدية تتضمن بالضرورة جذرا إستمولوجيا وفلسفيا . والنظرية الجدلية لا تزعم - فى تقديرى - علميتها الكاملة ، وهى تفرق بين الدراسة العلمية للآدب التى يمكن أن تحقق لنفسها العلمية والنقد الأدبى الذى سيظل يحتفظ الى حد كبير بهامش أيدولوجى مهما بذل من جهد للإقتراب من الموضوعية والعلمية ، وذلك للبعد الذاتى والموقفى المتضمن بالضرورة فى النقد الأدبى وخاصة فى جانبه التقييمى .

والنظرية الجدلية لا ندرس الأدب كوتبة نفسية أو إجتماعية ، وإنما كما أشرت كعمل إبداعى وكيان جمالى له خصائصه التعبيرية وله دلالاته المؤثرة . وهو يحلل البناء الداخلى للنص الأدبى فى تشكيلاته ودلالاته الجزئية والعامية ، ويسعى فى الوقت نفسه لتحديد العلاقة بين هذا النص فى سياق التاريخ الأدبى ، وفى سياقه التاريخى - الإجتماعى الخاص الذى نشأ فيه . إنه يدرس الخارج الإجتماعى والتاريخى والترانى الأدبى فى الداخل النصى من خلال البنية التشكيلية .. المضمونية ، وفى إطار هذا الخارج الإجتماعى - التاريخى التراثى كذلك . وهو لا يحلل النص الأدبى فى سکونيته ، وإنما كبنية جمالية صراعية معبرة عما يحتدم به الواقع الإجتماعى من علاقات وقوى وقيم وتصورات مختلفة متمايزة وبالتالى متصارعة

إلا أن هذه السمات العامة للنقد الجدلى التى قد نستخلصها من بعض وثائق النقد العربى المعاصر ، قد لا تحبها فى التطبيق والممارسة على نفس هذا المستوى النظرى فما أكثر ما يغلب عليها فى التطبيق والممارسة الجنوح الى الجانب الدلالى المضمونى على حساب التحليل الذاتى الداخلى ، أو الى النظرة التجزئية المعزولة عن السياق العام أو فى الجنوح الى رؤية ثنائية توفيقية بين المضمون والشكل ، وبالتالى إختلال الأساس الجدلى فى العلاقة بينهما . وما أكثر كذلك ما تفتقد النظرية الجدلية فى التطبيق والممارسة العمليات التحليلية الإجرائية مما يجنح بها الى أحكام تجريدية تقييمية أيديولوجية عامة دون سند موضوعى فى النص نفسه . على انه فى السنوات الأخيرة برزت فى النقد الجدلى عند بعض النقاد العرب إتجاهات نحو تنمية المناهج والعمليات التحليلية والإجرائية تأثرا فى ذلك بإتجاهين :

الإتجاه الأول : هو المتمثل فى البنية التكوينية التى تنسب إلى لوسيان جولدمان الذى يعد امتدادا للنقاد المجرى جورج لوكاتش . ومن أبرز النقاد العرب الذين يتبنون هذا الإتجاه محمد بنيس ومحمد برادة وجابر عصفور . أما الإتجاه الثانى فهو المتمثل فى منجزات المدرسة السوفيتية وخاصة فى أعمال باختين ولوتمان . ومن أبرز النقاد العرب الذين يتبنون هذا الإتجاه يمنى العيد وسيد البهراوى وأمينة رشيد .

على أن هذا لا يضيف جديدا إلى جوهر النظرية الجدلية وإنما يعمق موضوعياتها بما يتضمن من إدراك أعمق وتقييم أقدر للنص الأدبى فى بنيته الداخلية وسياقه الأدبى والإجتماعى والتاريخى . ورغم هذا فلا يزال التفسير الإجتماعى المباشر هو الغالب فى التطبيق عند بعض من يتبنون هذه النظرية الجدلية ولهذا يظل كذلك الجانب النظرى فى هذه المدرسة الجدلية حتى الآن أعمق من جانبها التطبيقي ، ولعل مصدر هذا فى تقديرى أن الجانب التطبيقى لم يستطع بعد أن يضيف جديدا فى خبرتنا العربية إلى الجانب النظرى ، وأسأل : هل يرجع هذا الضعف فى مستوى التطبيق النقدي إلى إفتقار هذا التطبيق حتى الآن إلى مناهج إجرائية محددة ، أم يرجع إلى عدم توفر النصوص الإبداعية التى تسهم فى تنمية قيم جمالية جديدة ، وبالتالى التى تسهم فى تنمية أساليب إجرائية وتصورات نقدية جديدة ، أم يرجع إلى ضعف مستوى الفكر النظرى عامة والنقدى الأدبى بوجه خاص ، أم هو نتيجة لعدم توفر الشروط الديمقراطية الملزمة التى

تنضج الحوار الفكرى النقدى العميق فى بلادنا العربية ؟ أم يرجع إلى هذه الأسباب جميعا مجتمعة ؟

وتبقى بعد ذلك كلمة أخيرة ، قد يكون من المستغرب أن أختتم بها هذه الفقرة بالنقد الجدلى - فهى كلمة تتعلق بالنقد الوجودى . فمن المعروف أن الوجودية تتعارض مع الماركسية بصرف النظر عن محاولة سارتر إقامة جسر بينهما . على أن تأثير النقد الوجودى فى العالم العربى قد تحقق على نحو يقربه إلى جانب من جوانب النقدى الجدلى بل يكاد يخلط بينهما . ذلك أنه فى الخمسينات والستينات ، فى مرحلة المد الوطنى والإجتماعى ، تبنى بعض النقاد مفهوم الإلتزام الأدبى تأثرا بفلسفة سارتر . على أن الواقع أن مفهوم الإلتزام السارترى قد انتقل إلى العالم العربى وتم توظيفه النقدى بمعنى يختلف تماما عن المفهوم السارترى . فهو لم يقف عند حدود المسرح والرواية ، كما هو الحال فى فلسفة سارتر ، بل تعداه إلى الشعر والفن التشكيلى والفن عامة على خلاف مفهوم سارتر له . وهو لم يكن تعبيرا عن الإختيار الحر لموقف ما ، كما هو الشأن عند سارتر ، وإنما كان يتضمن اختيارا محددا هو الإختيار الوطنى القومى التقدىسى .

وهكذا إستخدم مفهوم الإلتزام إستخداما لا يتفق تماما مع المفهوم السارترى . وما أكثر المفاهيم التى يتم معها ذلك بانتقالها من سياق فكرى وإجتماعى إلى سياق فكرى وإجتماعى آخر . على أنى أردت أن أخلص من هذا إلى أنه قد قامت فى الخمسينات والستينات حركة نقدية يمكن أن نطلق عليها إسم النقد الوجودى . ولعل هذه الحركة قد تأثرت بترجمات بعض كتب سارتر وكامو أكثر من تأثرها بكتاب " الزمان الوجودى " لعبد الرحمن بدوى ، أو للفصل الذى كتبه عن الشعر الوجودى فى كتابه " الإنسانية والوجودية فى الفكر العربى " ولقد كانت مجلة الآداب آنذاك من أكثر المنابر تعبيرا عن هذا التيار النقدى الوجودى الذى لم يدم طويلا ، ولم يتم حوله تحديد نظرى ، أو ممارسة تطبيقية اللهم إلا ما كان يتم فيه من خلط بين التحليل النفسى والتحليل الوجودى والخلط بين مفهوم الإلتزام عند سارتر ومفهومه فى النقد الجدلى ، وما كان يبرز فى بعض كتابات مطاع صفدى وفى كتابات ناقد مصرى توقفت كتاباته النقدية منذ تلك السنوات رغم ما كان يبشر به من عمق وجدية هو محيى الدين محمد .

ولهذا قد يكون من المتعذر الحديث عن مدرسة أو نظرية فى النقد الوجودى ، وإن يكن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة .

* المدرسة النقدية الوضعية والبنوية :

فى عرضنا للنظرية النقدية الوسطية ، أشرنا إلى الرؤية الثنائية التى يقول بها زكى نجيب محمود فى مجال النقد الأدبى كجزء من رؤيته الشاملة للتراث العربى عامة . على أننا ننبين فى الكتابات القديمة لزكى نجيب محمود رؤية تختلف إختلافا كثيرا عن هذه الرؤية الثنائية ، وتكاد أن تكون رؤية أحادية جمالية شكلية خالصة .

فى كتابه " فلسفة وفن " (٣٩) يفرض مبدأ المحاكاة فى الفن والأدب سواء كانت محاكاة

لما هو داخل الذات أو لما هو خارجها . ويذهب مذهباً آخر خلاصته على حد تعبيره أن يتنصب تحليل الباقد على العمل الفني نفسه ولا تنفذ من خلاله إلى نفس الفنان ولا إلى العالم الخارجي بماضيه وحاضره . بل نقف عنده هو ذاته ، فنرى كيف تأتلف عناصره مما قد أدى إلى حسن موقعه على " ذوق " المتذوق أى " أن نحصر أنفسنا فى العمل الفني نفسه ، فلا تسمح لأى عامل خارجي أن يتدخل فى حكمنا كنفس الفنان ومشاعره وأحداث التاريخ أو الأساطير الدينية أو غير الدينية أو المبادئ الأخلاقية أو الأفكار الفلسفية أو المذاهب السياسية . فلا يجوز لناقد بناه على هذه المدرسة الجديدة أن نسأله عن لوحة مثلاً قائلاً : ما مغزاها وما معناها .. لأنه لا معنى ولا معنى فى الفنون .. هل نسأل عن جبل أو نهر . عن شروق أو عن غروب قائلين : ما مغزى ، وما معنى وهكذا ينبغي أن يكون موطننا إزاء العمل الفني ، لأنه خلق وإنشاء وليس كشفاً عن أى شيء كان موجوداً ثم جاء الفن ليصوره " (٤٠) .

وفى بحث آخر له بعنوان " الشعر لا ينبنى " يقول " إن الفن ليس له معنى ولا ينبغي أن يكون له معنى إلا إذا أراد صاحبه أن يجعل منه مسخاً بين العلم والفن " (٤١) وبهذا يصبح الأدب والفن فى رؤية زكى نجيب محمود واقعا انطولوجيا مستقلا . وليست مهمة النقد الأدبي والفنى إلا أن يكشف ويحدد ويصف ملامح بنائه الداخلى المغلق المكتفى بذاته كأنه ذرات ليبنتز الروحية الخالية من النوافذ ، دون السعى إلى تحديد أى دلالة لهذا العمل . وهى فى تقديرى رؤية وضعية ترتكز على الأسس الابدستمولوجية لهذه الفلسفة والتي تكتفى بوصف الرباط الخارجى بين الظواهر وبالتحديد التشابه الخارجى بينها دون الغوص فى داخلها بحثاً عن القوانين والآليات التي تفسر حركتها وتغيرها وتطورها وتاريخيتها عامة .

وفى قلب هذه الرؤية الوضعية يقوم مفهوم الثبات والتوازن . وفى تقديرى أن توجه زكى نجيب محمود بعد ذلك إلى القول بالثنائية فى النقد الأدبي وفى فكره الفلسفى عامة ، لم يكن خروجاً عن جوهره ، الفلسفة الوضعية التوازنية ، بل يؤكد فضلاً عن أنه يجعل من الوضعية نبذة عربية - سور ، عندما يقول بالتوازن بين الجانب العقلى والجانب انرومى . فالفلسفة الوضعية فى - صيفتها الأمريكية وخاصة ، تحتضن هذه الثنائية المتوازنة بين العقل والإيمان على أنى أردت أن أقول ، أن الرؤية الشكلية أو البنوية وخاصة الألسنية للأدب هى كذلك فى صميمها رؤية وضعية لأنها رؤية سكونية تحزنية غير تفسيرية وغير تاريخية ، دون أن ننكر أن لها جذورها فى فلسفة كانتط الجمالية خاصة كما يذهب فؤاد زكريا (٤٢) .

ولقد كان زكى نجيب محمود رائداً من روادها الأوائل فى العالم العربى . ولعلنا لمجد نقاداً وباحثين آخرين قد تبهنوا هذا رأى كذلك دون أن يكون لهم التوجه الفلسفى الواضح لزكى نجيب محمود مثل رشاد رشدى ، الذى كان يذهب إلى مايسميه بالنظرية الموضوعية (٤٣) فى الأدب تأسيساً على مذهب ريتشارد النقدي . والحقيقة أنها نظرية وضعية وليست موضوعية ، أو نظرية تقول الفن للفن ، وكذلك شأن مصطفى ناصف فى كتابيه الأساسيين " نظرية المعنى فى النقد العربى " و " دراسة الأدب العربى " ، وإن يكن على مستوى دراسى وإبداعى أعظم من رشاد

رشدى وزكى نجيب محمود لتخصصه واستيعابه للتراث الأدبى العربى خاد . (٤٤) .

ولانستطيع الزعم بأن المدرسة البنوية التى أخذت تبرز وتنتشر وتؤثر فى بعض الممارسات والتطبيقات النقدية فى السنوات العشر الأخيرة هى امتداد منهجى لهذه التوجهات السابقة . فهى فى الحقيقة شأن أغلب المدارس النقدية العربية صدى لمذاهب أوروبية وإن تكن لها فى تربة الواقع العربى الراهن ما يتيح لها حق المراقبة والانتشار والتأثير .

وتستند هذه المدرسة على نظرية دوسويسير الألسنية ، فضلا عن مكتشفات ليفى شتراوس الانثروبولوجية . ولقد سبق أن عرضنا لها عرضاً نقدياً عام ١٩٦٦ (٤٥) وأطلقنا عليها اسم " الهيكلية " ، إلا أنها لم تبدأ فى البروز والتأثير فى النقد العربى المعاصر إلا خلال السنوات الأخيرة . ظهرت فى البداية فى ترجمات بعض المقالات والكتب النظرية ثم تبناها بعض النقاد وأخذوا يطبقونها على بعض النصوص الأدبية القديمة والحديثة .

ولعل من أبرز المهجرين عنها نظرياً وتطبيقياً أدونيس وصلاح فضل ، وفريال غزول وسيزا قاسم ، وخالدة سعيد وكمال أبو ديب ، واعتدال عثمان وعبد الله محمد الغدائى وعبد الكريم الخطيبى وعبد الفتاح كيليطو وآخرون .

وتحصر البنوية دراستها فى النص ، فى بنيته اللغوية أساساً ، دون نظر إلى الذات المبدعة للنص أو الدلالة الايديولوجية له ، أو مصدره المرجعى ، أو سياقه التاريخى . والبنوية تسعى إلى إقامة النقد الأدبى على أساس علمى باستبعاد كل قيمة معيارية ومحاولة الكشف عما هو ثابت كلى فى الإبداع الأدبى ، الذى يهب للأدب أدبيته . وهى لا تدرس عناصر النص ، بل بنياته المكونة له أو أنظمتها التى يتشكل منها نظامه العام . وإذا كانت البنوية تستند لإجرائها إلى الألسنية ودوسويسير فإنها تستند إلى مفهوم استمولوجى هو تشابه وحدة الأبنية التى تتشكل منها العمليات الذهنية ، وتتجلى هذه الوحدة فى مختلف الإنساق المتعلقة باللغة والأساطير والأنساب القديمة ومختلف النصوص التعبيرية عامة . إنه الثبات التنظيمى أو التشكيلى القائم فى قلب البنية الداخلية العميقة لمختلف النصوص التعبيرية الإنسانية وخاصة التعبير الألسنى الأدبى . وكما يدرس العالم الطبيعى أو الكيميائى مادة دراسته بعزلها عن مختلف تشابكاتها ، يقوم الناقد البنويى كذلك بعزل النص الأدبى الذى يدرسه عزلاً إجرائياً عن انسياق المجتمع والتاريخ والذات المبدعة ، ليدرسه دراسة باطنية كنص مجرد الوجود ، محدداً بنياته الداخلية التى تشكل بناءه العام سواء كان زمنياً أو مكانياً أو إيقاعياً إلى غير ذلك . ولهذا تستعين البنوية بالمعادلات الرياضية والأشكال الهندسية فى كثير من الأحيان لتحديد هذه العلاقات البنوية داخل النص الأدبى . وهى تسعى بهذا كما أشرنا إلى تقريب النقد الأدبى من العلم إن لم يكن علمته تماماً . وبهذا فهى تستبعد من دراستها كل جانب معيارى وقيسمى مقتصرة على الجانب الوصفى الخالص . وهذا ما يجعل هذه المدرسة فى تقديرى امتداداً منهجياً للفلسفة الوضعية ، لإغفالها للبعد المعرفى الدلالى ، والقيسمى ، وللطبيعية الذاتية الاجتماعية التاريخية للعمل الأدبى . وفى تقديرى كذلك أنها امتداد للتيار التقنى فى الفكر المعاصر ، الذى يرفض

الايديولوجيا باسم العلمية فيقع فى ايديولوجية تكنقراطية هى تغطية وتعمية عن ايديولوجية كامنة هى الايديولوجية الرأسمالية العالمية الجديدة فى أعلى مراحلها الاحتكارية الشمولية .

على أننا لو طرحنا جانبها محاولة هذه المدرسة إقامة فلسفة بنيوية شاملة ، ووقفنا عند حدود عملياتها الإجرائية المحددة ، لوجدنا أنها تحقق فى كثير من الأحيان نتائج باهرة فى الدراسات الأدبية والانثروبولوجية والاجتماعية المحددة ، كمرحلة أولى وصفية من مراحل الدراسة .

وإذا أردنا أن نقارن بين المنهج البنيوى والمنهج الجدلى ، لقلنا أن البنيوية هى المنطق الصورى الذى يعبر عن الحالات السكونية فى العلاقة بين الأشياء ، والذى هو ضرورة من ضرورات العمليات الاستدلالية ، ولكن لا يمكن الاكتفاء به فى دراسة طبيعة ما يحدث من تغير وتطور فى حركة الأشياء ، وهو ما يقوم به المنهج الجدلى .

على أننا لسنا هنا بصدد التعرض للبنيوية بشكل عام ، وإنما التعرض لها من حيث أنها أخذت تشكل مدرسة من مدارس النقد الأدبى العربى المعاصر . وفى تقديرى أنه إذا كانت المدارس النقدية التى عرضنا لها من قبل تعبر عن الأنا الوطنى أو الأنا القومى أو الأنا الدينى أو الأنا الاجتماعى فى مجمل تاريخنا المعاصر ، وفى مختلف تجلياته الاجتماعية والفكرية الصراعية ، فإن هذه المدرسة تعبر عما يمكن أن نسميه بالأنا التقنى أو الأنا الوضعى رغم أنها لا تحتفل بأنويتها . وفى تقديرى أنه رغم المظهر العلمى الذى تتخذه هذه المدرسة فهى جزء من ظاهرة عامة فى حياتنا الفكرية والاجتماعية المعاصرة هى العناية بالتكنولوجيا لا كوسائل إجرائية فحسب بل كنزعة أو كايديولوجية مظهرية شكلانية شاملة ، فى انفصال كامل عن الواقع الإنتاجى والاجتماعى والفكرى . إن التكنولوجيا - فى أرقى مظاهرها - أخذت تنتشر فى العالم العربى وخاصة فى أشد البلاد تخلفا من الناحية الاجتماعية وإن تكن أكثر ثروة ، لا للإنتاج الصناعى أو المعرفى أو العلمى أو الاجتماعى أو الثقافى ، بل للإستمتاع والاستهلاك والبهج وإخفاء ما وراء ذلك من تخلف اجتماعى ومعرفى وقيمى إبداعى . لست بهذا أدين الطابع الإجرائى فى البنيوية ، وإنما أنه إلى ارتباطها وتلازمها كنزعة ، بالنزعة التكنولوجية الوضعية المستشرية فى العالم العربى ، والتى تسعى للتضليل بالمظهر العلمى السطحي لطمس الصراعات الاجتماعية والفكرية .

والحقيقة أن البنيوية فى ممارساتها العربية ، لا تستند إلى أسسها وجذورها الاستيمولوجية التى نشأت عليها فى أوروبا ، فهى لا تستخدم فى العالم العربى كنظرية أساسا وإنما كمناهج وعمليات إجرائية فحسب ، ولهذا ، فأنها فى تقديرى تتخذ أو تحاول أن تتخذ فى السياق العربى ونتيجة لمعطياته الوطنية والاجتماعية الخاصة دلالات لعلها تختلف عن دلالاتها الأوروبية ، كما حدث بالنسبة لبعض المفاهيم الأوروبية الأخرى التى سبق أن عرضنا لها . ففى كثير من التطبيقات العربية ، نتبين تداخلا بين البنيوية ومناهج أخرى ، أو نتبين تعديلا للمنهج البنيوى ليستجيب للظواهر التى تعبر عنها التعبيرات الأدبية العربية والمناخ الايديولوجى العربى عامة .

فهكذا نجد مثلاً سيزا قاسم في دراستها البنيوية المقارنة لثلاثية نجيب محفوظ تدمج في هذه الدراسة البعدين الدلالي والتاريخي ، وفي رأيها أن هذا التحليل البنيوي لا يتعارض مع النظرة التاريخية فهو إذ يسعى لتحديد معالم البنية ، كما تقول ، إنما يتضمن الدلالة كذلك (٤٦) .

حقاً ، أننا قد نجد في مفهومها للتاريخ نظرة خارجية للتاريخ باعتباره مراحل زمنية مختلفة يتم فيها المقارنة بين الأعمال الأدبية ، كما نجد أن مفهومها للدلالة في العمل الأدبي أقرب إلى مفهوم المعنى . وأياً ما كان الأمر ، فإننا نجد أن هذه المحاولة البنيوية عند سيزا قاسم تحاول أن تخرج عن حدودها البنيوية الشكلية نحو الآفاق الدلالية والتاريخية رغم محدودية هذه الآفاق عندها ، وكذلك الشأن في الدراسة البنيوية باللغة القيمة التي قام بها كمال أبو ديب للشعر في كتابه " جدلية الخفاء والتجلى " . يكفي أن أشير إلى تحليله البنيوي لقصيدة " كيمياء النرجس " لأدونيس ليبيان هذه الحقيقة . فلقد قام بتحليل بنيوي دقيق لهذه القصيدة (٤٧) سواء من جانبها اللغوي أو النحوي أو الإيقاعي ، أو حدثاتها الزمنية أو المكانية أو الدلالية . وحاول أن يوفق بكثير من الذكاء والحنكة بين الجانب الصياغي الشكلي الخالص ، والجانب المضموني الدلالي العام . وفي تقديرى أنه استطاع بالفعل أن يتخطى وأن يتجاوز إلى حد ما الحدود الشكلية الخالصة إلى ما هو أبعد منها من الناحية الدلالية المضمونية . ولعله في هذا ينتسب منهجياً إلى المدرسة البنيوية التكوينية أكثر مما ينتسب إلى المدرسة الأسسنية . على أنه في الحقيقة في منطلقة وسطية توفيقية بينهما وإن يكن الجانب الشكلي هو الأكثر طغياناً . على أن المهم أنه لم يقف عند الحدود الشكلية الخالصة للمدرسة البنيوية بل حاول أن يتجاوزها دلالياً ، بل إنه يعد كتابه مشروعاً تأسيسياً كما يقول لا لمجرد مذهب نقدي جديد بل للجدد ثوري لتغيير وتجديد رؤيتنا العربية للعالم .

ونستطيع أن نتيين الأمر نفسه في الدراسة البنيوية القيمة التي قامت بها فريال غزولي تحليلياً " لألف ليلة وليلة " (٤٨) فرغم الطابع البنيوي لهذه الدراسة ، ما أكثر ما تعرضت له الباحثة للدلالات والقيم والأيديولوجيات مما لا يتفق من المنهج البنيوي .

ونستطيع أن نؤكد هذا بالنسبة لمدرسة أدونيس النقدية . وإن كان هذا الأمر يحتاج لدراسة خاصة ، لا تحتملها هذه الدراسة العامة . فبرغم أن أدونيس يحرص على تأكيد أن شاعرية الشعر إنما تقوم أساساً على بنيته التعبيرية ، ويرفض إدخال أى دلالة تاريخية أو اجتماعية أو أيديولوجية في تقييم الشعر ، يعتبر أن كل ثورة شعرية إنما تقوم ثورة في البنية التعبيرية وحدها ، ويكاد مفهوم الحداثة ، والإبداع عنده أن يكون مقصوراً على مفهوم القطيعة البنيوية اللغوية عن المألوف السائد مما يجعل من التجربة الشعرية عنده رؤية أنطولوجية مجردة مطلقة خالية من الزمان التاريخي والموضوعية ، بل تكاد أن تكون شكلاً من أشكال الجدول الأفلاطوني . الوجد الصوفي المساعد أبداً نحو المثال ، والباحث أبداً عنه ، أقول برغم هذا كله ، فما أكثر ما نجد إشارات وتحديدات أيديولوجية دلالية تتدخل أحكامها الأدبية . وفي الدراسة البنيوية التي قام بها الغدامي للشاعر السعودي حمزة شحاته في كتابه الخطيئة والتكفير

نستطيع أن نتبين جذرا ايدولوجيا دينيا مسيلرا . لست أقصد بهذا نقدا لهذه التطبيقات العربية للمدرسة البنيوية وإنما أردت أن أبرز فحسب أن هذه التطبيقات تكاد تتبنى من هذه المدرسة بعض معانيها العامة دون أن تستوعب جانبها النظرى ذا الجذور العميقة فى الفكر الأوروبى ، ولهذا فهى تكاد تقتصر فى تبنيها لهذه المدرسة على جانبها الإجرائى فحسب ، ولعل هذا هو ما يتيح لهذا التطبيق العربى بل يفرض عليه: أحيانا أن يتطعم ويتلاقح بمناهج أخرى مختلفة ومتعارضة نتيجة لما تزخر به التربة العربية من أوضاع ومعطيات فكرية واجتماعية مختلفة عن الأوضاع والمعطيات الأوروبية . ولهذا يختلف ويتراوح مستوى التطبيق النقدى للمدرسة البنيوية بين ناقد عربى وآخر ، باختلاف الموقف الفكرى لكل منهما ، وهكذا نستطيع القول بأن المدرسة البنيوية فى تطبيقها العربى لم تتحده بعد جذورها النظرية أو قسماتها المنهجية الإجرائية ، وإن كان الجانب الإجرائى الخالص فيها أكثر بروزا وتحديدًا من جانبها النظرى ، وذلك على خلاف المدرسة الجدلية ، التى يعد جانبها النظرى أكثر بروزا وتحديدًا من جانبها الإجرائى .

* * *

كلمة أخيرة :

فى ضوء هذا التخطيط العام لحركة النقد الأدبى العربى الحديث والمعاصر ، ولجذوره المعرفية والفلسفية وتوجهاته المنهجية ، نستطيع أن نستخلص الملاحظات التالية :

أولا : أن النقد العربى القديم مرتبط من الناحية النظرية بالفلسفة العربية الإسلامية القديمة المتأثرة بالفكر اليونانى ، على أنه فى الممارسة تتنوع وتعدد أسسه الاستمولوجية والفلسفية . ولهذا فمن التعسف أن يتقلص حكننا عليه فى مفهوم ابستمولوجى أو فلسفى واحد ، رغم الطابع العام لنظريته التجزيئية .

ثانيا : يكاد تاريخ النقد الأدبى العربى المعاصر أن يتواكب مع تاريخ الفكر العربى الحديث والمعاصر . إنه الفكر النظرى العربى فى اتجاهاته المختلفة عامة متجليا ومتجسدا فى مجال النقد الأدبى .

ثالثا : أن التصورات والمفاهيم الأساسية لهذا الفكر النقدى هى صدى لتصورات ومفاهيم نقدية أوروبية ، وإن كانت استجابة فى أغلب الأحيان لاحتياجات اجتماعية موضوعية أسهمت فى استيعابها وتشكيلها تشكيلا خاص يتلاءم وهذه الاحتياجات ويعبر عنها بمستوى أو بآخر .

رابعا : أن هذه المدارس النقدية العربية الحديثة والمعاصرة تتراوح معاييرها ومحاور إشاراتها بين الذات الوجدانية الخالصة ، أو الذات العقلية ، أو القيمة المثالية الثابتة المقدسة أو القيمة العنصرية المزوجة الطبيعية ، أو التوتر الصراعى الجدلى الذاتى - الموضوعى ، أو القيمة الشكلية التقنوية .

خامسا : على أن الطابع الأغلب لمختلف هذه المدارس النقدية هو طابع التوفيقية والإنقائية والضعف المنهجى .

سادسا : يكاد الخطاب النظرى المجرد فى أغلب هذه المدارس النقدية العربية يبرز على الممارسة التطبيقية ، باستثناء المدرسة البنوية التى يقوم فيها الطابع الإجرائى بغير تأسيس نظرى تقريبا ، رغم حديثها العام عن هذا الأساس النظرى ، ورغم مظهرها العلمى وتكاد أن تكون تعبيراً عن نزعة تكنقراطية وضعية فى الفكر العربى المعاصر .

سابها : نتيجة لغلبة الخطاب النظرى على الجانب التطبيقى الإجرائى فى بعض المدارس النقدية العربية وخاصة المدرسة الجدلية تضعف ممارساتها وتطبيقاتها ، التى تقضى بدورها إلى تسطيح الخطاب النظرى نفسه وعدم تطويره وتعميقه . ولهذا فإن مستقبل هذه المدرسة رهن بتنمية جانبها العلمى والتجريبى والإجرائى . ونتيجة لغلبة العمليات الإجرائية فى المدرسة البنوية وهامشية أساسها النظرى ، تفقد هذه العمليات الإجرائية طابعها المنهجى الخاص المحدد ، ويدفع بها هذا إلى ما يشبه المنهج البرجماتى أو الميوعة المنهجية عامة التى تضاعف من ميوعة الفكر النظرى عامة رغم فائدتها من الناحية التطبيقية الموضوعية .

ثامنا : تكاد المدرسة النقدية الجدلية والمدرسة النقدية الوضعية - البنوية أن تنصدرا ساحة الفكر النقدى العربى المعاصر ، وتقوم بينهما صراعية على المستوى المنهجى والفلسفى .

ويشكل هذا فى تقديرى جوهر المواجهة الصراعية الفكرية فى بلادنا العربية عامة لا فى مجال النقد الأدبى وحده . إنها المواجهة بين الفكر المادى الجدلى والفكر الوضعى التقنى . ويرغم المظهر العلمى للفكر الوضعى التقنى فانه يتضمن بشكليته وثنائيته التوفيقية وجذوره الاقتصادية الليبرالية أرضية صالحة لتنمية الفكر اللاعقلانى سواء كان شوفينيه قومية ضيقة أو سلفية دينية متعصبة . وما أكثر ما نجد فى مختلف البلاد العربية من تحالفات فكرية ومشروعات اقتصادية مشتركة بين الفكر الوضعى التقنى والفكر الشوفينى القومى والفكر الدينى المتعصب رغم ما يثور بينهما كذلك من خلافات ومصادمات وتنافسات .

تاسعا : إن الضعف النظرى والتطبيقى فى النقد الأدبى العربى الحديث والمعاصر إنما يرجع إلى ضعف الفكر النظرى النقدى عامة فى ممارساتنا السياسية والاجتماعية والتى تنسم بالتوفيقية وبالتعارض بين ما هو نظرى وتطبيقى ، كما يرجع إلى تخلف المستوى التعليمى والثقافى ، وهامشية بل انعدام الحوار والتفاعل الديمقراطى وضعف البنية الاقتصادية - الإنتاجية العربية عامة وتبعيتها للتقسيم الرأسمالى الدولى للعمل ، فضلا عن تصاعد واستشراء الفكر اللاعقلانى المتعصب الشوفينى والسلفى وتصاعد الفئات الرأسمالية والطبقية والسماوية وإزدياد نفوذها وسيطرتها على أغلب الأنظمة العربية وتكريسها للتخلف فى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

عاشرا : أن مستقبل الفكر العربى ، بل إن المستقبل العربى نفسه رهن بامتلاكنا العلمى النقدى - لحقائق ومشكلات عصرنا العلمى والتكنولوجية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسلامية والفكرية والثقافية ، وترجمة هذا الامتلاك العلمى النقدى ترجمة

علمية فى مختلف شئون حياتنا العربية ، فى مراعاة خصوصياتنا المادية والمعنوية والتراثية ، وفى غير عزلة أو استعلاء نخبوى على جماهيرنا الشعبية وقواها المنتجة ، بل بالانخراط العملى معها فى التغيير الجذرى لواقعنا العربى والمشاركة الفعالة فى حماية حضارة عصرنا وتطويرها إلى غير حد . بغير هذا لن يكون انشغالنا الفلسفى إلا اغترابا فلسفيا عن الفلسفة بل عن الحياة نفسها .

المراجع والهوامش :

- ١ - استند فى هذه الفقرة كلها من بحث " نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين . من الكندى حتى ابن رشد . رسالة دكتوراه مخطوطة للدكتورة ألفت الروبى قدمت إلى كلية البنات - جامعة عين شمس (١٩٨٢) .
- ٢ - عبد الرحمن بادرى : حازم القرطاجى ونظريات أرسطو فى الشعر والبلاغة . القاهرة ١٩٦١ صفحة ٦ .
- ٣ - استندنا فى هذه الفقرة كلها من
- ١ - كتاب " النقد المنهجى عند العرب " . لمحمد مندور . دار نهضة مصر للطبع والنشر : بدون تاريخ
- ٢ - كتاب " مفهوم الأدبية فى التراث النقدى " لتوفيق الزيدى . تونس - مطبوعات سرائى للنشر . (١٩٨٥) .
- ٣ - عبد الفتاح كيليطر : مقال له بعنوان : Sur le Metalangage metaphorique des Poeticiens Arabes .

مجلة Poétique : عدد أبريل ١٩٧٩ مطبوعات Seuil . فرنسا .

٤ - لعل من أواخر الكتب المعيرة عن هذا الاتجاه هو كتاب

Le Texte comme objet Philosophique

- لعدد من المفكرين . نشر العهد الكاثوليكي فى باريس ١٩٨٧ .
- ٥ - الديوان فى النقد والأدب . جزأ : عباس محمود العقاد وإبراهيم عبد القادر المازنى . جزء أول . القاهرة - ١٩٢١
- ٦ - ميخائيل نعيمة : الغريال . المطبعة العصرية - ١٩٢٣ - صفحة ٢٠٦ .
- ٧ - عباس محمود العقاد : مطالعات فى الكتب والحياة .
- ٨ - عباس محمود العقاد : الديوان . مرجع سابق .
- ٩ - طه حسين : حديث الأربعاء . (الفصل الخاص بنقد الناصر) الجزء الثالث .
- ١٠ - يقول العقاد فى بعض شعره :
- قالوا الحياة قشور قلنا فأين الصميم
- قالوا شقاء فقلنا تتم فأين النعيم
- إن الحياة حياة ففارقوا أو أقموا
- ١١ - طه حسين : حديث الأربعاء . الجزء الثانى - صفحة ٩٤ .
- ١٢ - لعلنا نتبين هذا بوجه خاص فى دراسته للمتنبى ، وفى أغلب مقالات حديث الأربعاء وخاصة المتعلقة بالأدب الحديث .

١٣ - وخاصة كتاب محمد برادة القيم : محمد مندور " وتنظير النقد العربى " دار الآداب ١٩٧٩ .

١٤ - محمد مندور : الميزان الجديد : صفحة ١٩٢ .

- ١٥ - محمد مندور : النقد المنهجي عند العرب (المقدمة) .
- ١٦ - محمد مندور : النقد والنقاد المعاصرون ، مكتبة نهضة مصر : من صفحة ٢٢٨ إلى ٢٣٨ . (بلون تايبغ) .
- ١٧ - سيد قطب : التصوير الفني للقرآن - دار المعارف - القاهرة - ١٩٤٥ - صفحة ١٩٨ .
- ١٨ - سيد قطب : في التاريخ لفترة ومنهاج . دار الشروق - ط ٢ : ١٩٧٨ - صفحة ١٧ - ١٨ .
- ١٩ - المرجع السابق ص ١٨ - ١٩ .
- ٢٠ - المرجع السابق ص ٢٠ .
- ٢١ - محمد قطب : منهج الفن الإسلامي . دار الشروق ١٩٨١ - صفحة ٦٢ .
- ٢٢ - عباس الدين خليل : في النقد الإسلامي المعاصر . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٩٧٢ - ص ٢٧ .
- ٢٣ - المرجع السابق - ص ١٧٣ .
- ٢٤ - المرجع السابق - ص ٦٤ .
- ٢٥ - المرجع السابق - ص ٥٠ .
- ٢٦ - المرجع السابق - ص ٢ .
- ٢٧ - المرجع السابق - ص ١٨٤ . راجع كذلك : د. أحمد بسام ساعي : النظرية الإسلامية في النقد الأدبي . الواقع والحقيقة والفعل (مجلة المسلم المعاصر . السنة ١١ العدد ٤١ (نوفمبر ١٩٨٥ - يناير ١٩٨٥) .
- ٢٨ - راجع : توفيق الحكيم مفكرًا وفنانًا : محمود أمين العالم - دار شهدي . ١٩٨٥ . الفصل الخامس بالتعادلية . صفحة ٧٥ وما بعدها .
- ٢٩ - زكي نجيب محمود : تهديد الفكر العربي . دار الشروق ، صفحة ١٩٧١ ، صفحة ٢٧٤ .
- ٣٠ - المرجع السابق ص ٢٧٨ .
- ٣١ - المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- ٣٢ - المرجع السابق ص ٢٩٨ .. ٢٩٩ .
- ٣٣ - عبد الحميد ابراهيم . الوسيطية العربية . دار المعارف . ١٩٧٩ - صفحة ٢٥ .
- ٣٤ - المرجع السابق : ص ٣٩١ .
- ٣٥ - المرجع السابق : ص ٣٩٦ .
- ٣٦ - المرجع السابق : ص ٣٩٧ و ٣٩٨ .
- ٣٧ - المرجع السابق : راجع الصفحات من ٤٤٩ إلى ٤٥٧ .
- ٣٨ - المرجع السابق - صفحة ٤٥٧ .
- ٣٩ - زكي نجيب محمود : فلسفة ولن : مكتبة الانجلو - ١٩٦٣ - صفحات ٢٢٠ .
- ٤٠ - المرجع السابق - ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
- ٤١ - زكي نجيب محمود : فلسفة وفن : المرجع السابق - راجع فصل " الصورة في الفلسفة والفن " وفصل " تحليل الذوق الفني " .
- ٤٢ - فزاد زكريا : الجذور الفلسفية للبنائية . الدار البيضاء - ١٩٨٦ (طبعة ثانية) .
- ٤٣ - رشاد رشدي : راجع كتابه الصغير : ما الأدب ، مكتبة الانجلو - ص ٢٧ .
- ٤٤ - مصطفى ناصف :

- ١ - نظرية المعنى فى النقد الأدبى - دار العلم - ١٩٦٥ .
- ٢ - دراسة الأدب العربى - الدار القومية للطباعة والنشر (بدين تاريخ) .
- ٤٥ - محمود أمين العالم : ثلاثية الرنض والهزيمة ، دار المستقبل العربى : ١٩٨٥ ، المقدمة .
- ٤٦ - سيزا قاسم : بناء الرواية : دراسة مقارنة لثلاثية نجيب محفوظ .. الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨٤) ص ١٦٧ - ١٦٨ .
- ٤٧ - كما أبو ديب : جدلية الحفاء والتجلى - دار العلم للملايين : ١٩٧٩ . راجع الفصل السادس : ٢٦٢ - ٣٠٨ .
- ٤٨ - فريال غزول :
The Arabian Nights : a structural analysis .
القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤٩ - عبد الله محمد الغذامى : الخطيئة والتكفير . جدة - ١٩٨٥ - صفحات ١١٩ - ٢٤٣ .

المحتويات

* مدخل :

- ٥ عشر نقلات متواضعة فى ملكوت التنقل
- ١١ * أزمة ثقافة .. أم أزمة حكم
- ٢٥ * إشكالية العلاقة بين المثقفين والسلطة
- ٤٧ * الفكر العربى بين الأصالة والتحديث
- ٥٧ * ثقافة التنمية .. وتنمية الثقافة
- ٧١ * إشكالية الحداثة فى الفكر العربى المعاصر
- ٨٥ * الابداع والخصوصية
- ٩٧ * مقدمة ابن خلدون .. مدخل ابستمولوجى
- ١١٥ * منهج طه حسين فى دراساته التراثية والتاريخية
- ١٢٩ * طه حسين .. الحلم والواقع والمستقبل
- ١٤٣ * نقد الجابرى للعقل العربى
- ١٦٥ * نظرية الثورة عند مهدى عامل
- ١٧٧ * عبد الرحمن بدوى .. هذا الفيلسوف المؤسسة
- ١٩١ * مفهوم الزمن فى الفكر العربى القديم والحديث
- ٢٠٧ * ملاحظات حول نظرية الأدب
- ٢٣١ * الجذور المعرفية - الفلسفية للنقد العربى

* كتب أخرى للمؤلف *

بالاشتراك مع د. عيد العظیم أنیس (طبعة ثانية - دار الثقافة الجديدة ١٩٨٨)	فى الثقافة المصرية
دار الهلال (طبعة ثانية ١٩٧٠)	* معارك فكرية
دار الآداب / بيروت - ١٩٧٠	* تأملات فى عالم نجيب محفوظ
دار الآداب / بيروت - ١٩٧٠	* الثقافة والثورة
دار المعارف - ١٩٧٠	* فلسفة المصادفة
	* هربارت ماركيز
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩	أو فلسفة الطريق المسدود
دار روزاليوسف - ١٩٧٤	* الرحلة إلى الآخرين
	* الوجه والقناع فى
دار الآداب - بيروت ١٩٧٣	المسرح العربى المعاصر
دار شهدى - القاهرة	* توفيق الحكيم .. مفكر وفنان
طبعة ثانية - ١٩٨٥	
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت -	* البحث عن أوروبا
١٩٧٥	
دار المستقبل العربى	* ثلاثية الرفض والهزيمة
القاهرة / ١٩٨٥	دراسة نقدية لروايات ثلاث
	لصنع الله ابراهيم
دار الثقافة الجديدة	* الوعى والوعى الذاتى
١٩٨٨	فى الفكر العربى المعاصر
	* أغنية إنسان
دار التحرير - القاهرة / ١٩	ديوان شعر
	* «قراءة لجبران زبانة
وزارة الثقافة العراقية / ١٩٧٢	ديوان شعر